منتخب از الاشباه والنظائر کلال الدین
السیوطی النحمه بعض العلماء

گر همنفس فلک همدم و همراز آید / تا سنجی دم بر سر ساز آید

یاران گذشته از کجا جمع شوند / این عمر گذشته از کجا باز آید

كتاب
منتخب الاشباه والنظاير
لجلال الدين السيوطي انتخبه
بعض العلماء ۵

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا مما كتبته بيميني الوازرة لتقصي الخاسرة
والحمد لله والمنة وانا عبده بهاء الدين
محمد بن محمد باقر الحسيني المختاري النايني

بسـ ـــم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي

الحمد لله الذي دل على وجوب وجوده افتقار اسراء الحدوث والامكان وجل

لغز جامع بعض التراكيب المشكلة لكاتبه بهاء الدين محمد

قيل قيلاً جامع المشكلات	انّ من قد فاق في فنّ النحات
يوضح الاشكال عن وجه الكلام	انّ زيداً انّ بكرٍ للنجات
من جوارٍ انّ من وصل الحبيب	من خطوبٍ انّ في وقت الشتات
فايلا حبّ الغواني مهلك	انّ خلّاً انّ هنداً بالصلات
قلت دنيانا كذا احوالها	للنجات حبّ دينٍ هاتِ هات
ليت امراً ليت اشرٍ دايما	لاننا في ديننا لا عنه لات
فاغتنم عمراً مضى فيما مضى	وانتبه له انّ ما قد فات فات

لا تاخذك الاكويثة معشر
فالعرف دساس من الطرفين
او ما نظرت الى النتيجة انها
تبع الاخس من المقدمتين

عيناه قد شهدت باني مخطئ
وانت بخط عذاره تذكارا
فقلت فاضي الهوى بالله خل سبيلي
الخط زور والشهود سكارى

بسم الله الرحمن الرحيم

قال المص وهذا الكتاب يشتمل على سبعة فنون **الاول** فى القواعد والاصول التى ترد
اليها الجزئيات والفروع وهو مرتب على حروف المعجم وهو معظم الكتاب ومهمه وقد اعتنيت
فيه بالاستقصا والتتبع والتحقيق واشبعت القول فيه واوردت فى ضمن كل قاعدة ما
لائمة العربية فيها من مقال وتحرير وتنكيت وتهذيب واعتراض وانتقاد وجواب و
ايراد وطرزتها بما علدته من المشكلات من اعراب الايات القرانية والاحاديث
النبوية والابيات الشعرية وتراكيب العلما فى تصانيفهم المروية وحشوتها بالفوايد
ونظمتها فى سلكها فرايد القلايد **الثانى** فى الضوابط والاستثناءات والتقسيمات
وهو مرتب على ابواب لاختصاص كل ضابط بباب وهذا هو احد الفروق بين الضابط
والقاعدة لان القاعدة تجمع فروعا من ابواب شتى والضابط تجمع فروع باب
واحد وقد تختص القاعدة بالباب وذلك اذا كانت امرا كليا منطبقا على
جزئياته وهو الذى يعبرون عنه بقولهم قاعدة الباب كذا وهذا ايضا يذكر
فى هذا الفن لا فى الفن الاول وقد يدخل فى الفن الاول قليل من هذا الفن وكذا
من الفنون بعده لاقتضاء الحال ذلك **الثالث** فى بناء المسايل بعضها على
بعض وقد الفت فيه قديما تاليفا لطيفا مسمى بالسلسلة كما سمى الجوينى تاليفه
فى الفقه بذلك والف الزركشى كتابا فى الاصول كذلك وسماه سلاسل الذهب

والمصنف هو العالم العلامة عمدة الحفاظ فارس المعانى والالفاظ جلال الدين ابو الفضل عبد الرحمن بن العلامة كمال الدين السيوطى [illegible]

[illegible]

الرابع

الرابع فى الجمع والفرق **الخامس** فى الالغاز والاحاجى والمطارحات والممتحنات و
جمعتها كلها فى فن لانها متقاربة كما اشار اليه الاسنوى فى الغازه **السادس** فى
المناظرات والمجالسات والمذاكرات والمراجعات والمحاورات والفتاوى والواقعات
والمراسلات والمكاتبات **السابع** فى الافراد والغرايب وقد افردت كل فن بخطبة
وتسمية ليكون كل فن من السبعة تاليفا مفردا ومجموع السبعة هو كتاب الاشباه
والنظاير فقد ونك مولفا تشد اليه الرحال وتتنافس فى تحصيله فحول الرجال والى
الله سبحانه الضراعة ان ييسر لى فيه نية صحيحة وان يمن فيه بالتوفيق والاخلاص ولا
يضيع ما بذلته فيه من تعب الجسد والقريحة فهو الذى لا يخيب راجيه ولا يرد داعيه
قال ابو القاسم الزجاجى فى اماليه حدثنا ابو جعفر محمد بن رستم الطبرى قال حدثنا
ابو حاتم السجستانى حدثنى يعقوب بن اسحق الحضرمى حدثنا سعيد بن مسلم الباهلى
حدثنا ابى عن جدى عن ابى الاسود الدؤلى قال دخلت على على بن ابى طالب فرأيته
مطرقا متفكرا فقلت فيم تفكر يا امير المؤمنين قال انى سمعت ببلدكم هذا لحنا
فاردت ان اصنع كتابا فى اصول العربية فقلت ان فعلت هذا احييتنا
وبقيت فينا هذه اللغة ثم اتيته بعد ثلث فالقى الى صحيفة فيها بسم الله الرحمن
الرحيم الكلام كله اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبأ عن المسمى والفعل ما
انبأ عن حركة المسمى والحرف ما انبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل ثم قال تتبعه
وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابا الاسود ان الاشياء ثلثة ظاهر ومضمر وشىء

الفرق مر

ريثه

وانما تتفاضل العلما في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر

ليس بظاهر ولا مضمر قال ابو الاسود فجمعت منه اشيا وعرضتها عليه فكان من ذلك حروف
النصب فذكرت فيها ان وان وليت ولعل وكان ولم اذكر لكن فقال لم تركتها فقلت
لم احسبها منها فقال بلى هي منها فزدها فيها **فن ب** القواعد والاصول
العامة وهو الفن الاول من كتاب الاشباه والنظاير ولا يحتاج الى افراده بخطبة
اكتفا بخطبة الكتاب لقرب العهد بها وهو مسمى بالمصاعد العلية في القواعد
النحوية **حرف الهمزة الاتباع** قالوا كل فعل على فعِل بكسر العين و
عينه حرف حلق يجوز فيه كسر الفا اتباعا لكسر العين نحو نعم وبئس ومنه اتباع حركة
فا كلمة لحركة فا اخرى لكونها قرنت معها وسكون عين كلمة لسكون عين
اخرى او حركتها لحركتها كذلك قال ابن دريد في الجمهرة تقول ما سمعت له
جرسا اذا افردت فاذا قلت ما سمعت له حسا ولا جرسا كسرت الجيم على
الاتباع وقال الفارابي في ديوان الادب رجل جِبس نِجس فاذا افرد واقالوا
نجس ومنه اتباع الكلمة في التنوين لكلمة اخرى منونة صحبتها كقوله تعالى و
جئتك من سبإ بنبإ يقين انا اعتدنا للكافرين سلاسلا واغلالا
وسعيرا في قراءة من نون الجميع وحديث انفق بلالا ولا تخش من ذي
العرش اقلالا ومنه اتباع كلمة لاخرى في فك ما استحق من الادغام
لحديث ايتكن صاحبة الجمل الادبب تنبحها كلاب الحوءب فك الادبب
وقياسه الادب اتباعا للحوءب ومنه اتباع كلمة في ابدال الواو فيها همزة

الاتباع

انفق بلالا تخش ...

تنبحها ...

لهمزة

لهمزة في اخرى لحديث ارجعن مازورات غير ماجورات والاصل موزورات لانه
من الوزر وقال ابو علي الفارسي في التذكرة ولا يصح ان يكون القلب فيه من اجل
الاتباع لان الاول ينبغي ان يجي على القياس وانما الاتباع يقع في الثاني وانما ما زورات
على بابه اجل قال والغدايا والعشايا لا دلالة فيه لان غدايا في جمع غدوة
مثل حرة وحراير وكنة وكنائن ومنه اتباع كلمة في ابدال واوها ياء لياء في
اخرى لحديث لا دريت ولا تليت والاصل تلوت لانه من التلاوة ومنه
اتباع الضمير المذكر لضمير المؤنث لحديث اللهم رب السموات السبع وما
اظللن ورب الارضين وما اقللن ورب الشياطين وما اضللن و
الاصل اضلوا بضمير المذكر لان الشياطين من مذكر من يعقل وانما
انث اتباعا لاظللن واقللن وكذا قوله في حديث المواقيت هن لهن
اصله لهم اي لاهل ذي الحليفة وما ذكر معها وانما قيل لهن اتباعا لقوله
هن ومنه اتباع اليزيد للوليد في ادخال اللام عليه في قول الشاعر
رايت الوليد بن اليزيد مباركا **الاتساع** عقد له ابن جني بابا في
الاصول فقال اعلم ان الاتساع ضرب من الحذف الا ان الفرق بينهما
انك تقيم المتوسع فيه مقام المحذوف وتعربه باعرابه وفي الحذف تحذف
العامل فيه وتدع ما عمل فيه على حالة في الاعراب والاتساع العامل فيه على حالة
وانما تقيم المضاف اليه مقام المضاف والظرف مقام الاسم فالاول نحو

الغدايا والعشايا

اليزيد

[illegible]

اسئل القرية والمعنى اهل القرية ولكن البر من امن والثاني نحو صيد عليه
يومان والمعنى صيد عليه الوحش في يومين وولد له ستون عاما والمعنى وولد له
الولد في ستين بل مكر الليل والنهار ونهاره صايم وليله قايم ياسارق الليلة
اهل الدار والمعنى مكر في الليل صايم في النهار سارق في الليلة قال وهذا
الاتساع في كلامهم اكثر من ان يحاط به قال وتقول سير بفرسخين يومين
ان شئت جعلت نصبهما على الظرف وان شئت مفعولان على السعة
وعلى ذلك قولك سير به فرسخين يومان فتقيم يومين مقام الفاعل وقال
في موضع اخر ان بابي المفعول له والمفعول معه نصبا على الاتساع اذ كان
حقهما ان لا يفارقهما حرف الجر ولكنه حذف فيهما ولم يجريا مجرى الظروف
في التصرف وفي الاعراب وفي اقامتهما مقام الفاعل فدل ترك العرب ذلك
على انهما بان وضعا في غير موضعهما وان ذلك اتساع منهم فيهما لان
المفعولات كلها تقدم وتؤخر وتقام مقام الفاعل وتقع مبتدا او خبرا
هذا كله كلام ابن السراج وانا اشبع القول في هذا الباب لقلة من عقد له
بابا من النحاة فاقول قال ابو حيان في شرح التسهيل الاتساع يكون في
المصدر المتصرف فينتصب مفعولا به على التوسع والمجاز ولو لم يصح ذلك
لما جاز ان يبنى لفعل ما لم يسم فاعله حين قلت ضرب ضرب شديد لان
بناءه لفعل ما لم يسم فاعله فرع عن التوسع فيه بنصبه نصب المفعول به و

صيد عليه يومان

وولد له ستون عاما

الاتساع في المصدر

تقول

تقول الكرم الكرمة زيدا وانا ضارب الضرب زيدا قال في البسيط وهذا الاتساع
ان كان لفظيا جاز اجتماعه مع المفعول الاصلي ان كان له مفعول وان كان
معنويا بان يوضع بدل المفعول به فلا يجتمع معه لانه كالعوض منه حال التوسع
نحو قولك ضربت الضرب على معنى ضربت الذي وقع به الضرب ضربا شديدا
فوضعت بدله مصدرا وقيل يجوز الجمع بينهما على ان يكون المفعول منصوبا
نصب التشبيه بالمفعول به واذا كان للاتساع معنى فلا يجمع بين المتوسع فيه و
المطلق وفي البسيط ايضا المصادر يتوسع فيها فتكون مفعولا كما يتوسع
في الظروف فتكون اذا جرت اخبارا بمنزلة الاسماء الجامدة ولا تجري صفة
بهذا الاعتبار واذا كان بمعنى فاعل جاز ان تكون صفة قال واذا توسع فيها
وكانت عامة على اصلها لم تثن ولم تجمع رعيا للمصدر او خاصة نحو ضرب زيد
وسير البريدين فمن اجازت التثنية والجمع انتهى واما الاتساع في الظرف ففيه
مسايل الاولى انه يجوز في ظرف الزمان والمكان بشرط كونه متصرفا فلا يجوز
التوسع فيما لزم الظرفية لان عدم التصرف مناف للتوسع اذ يلزم من التوسع
فيه كونه يسند اليه ويضاف اليه وذلك ممنوع في عادم التصرف وسواء في
المتصرف المشتق نحو المشتى والمصيف وغيره كاليوم والمصدر المنتصب على
الظرف كمقدم الحاج وخفوق النجم ومنه لقد تقطع بينكم ولا يمنع التوسع اضافة
الظرف الى المظروف المقطوع عن الاضافة المعوض مما اضيف اليه التنوين

الاتساع في الظرف

بلغ مقابلة على الموصوف ١٤
... المعزول ٥

نحو سير عليه حينئذٍ **الثانية** اذا توسع في الظرف جعل مفعولا به مجازا وسوغ
ح اضماره غير مقرون بفي نحو اليوم سرته وكان الاصل عند ارادة الظرفية
سرت فيه لان الظرف على تقدير في والاضمار يوجب الرجوع الى الاصل
وقال الخضراوي الضماير من الزمان والمكان لم يقع في شيء من كلام العرب
خبرا للمبتدا منصوبة كما يقع الظرف فلم يسمع يوم الخميس كان سفري اياه
الا ان يقرن بفي فدل هذا على ان الضماير لا تنتصب ظروفا لان كل ما ينتصب
ظرفا يجوز وقوعه خبرا اذا كان مما يصح عمل الاستقرار فيه قال ولم اجد احدا
نبّه على هذا **الثالثة** يضاف الى الظرف المتوسع فيه المصدر على طريق الفاعلية
نحو بل مكر الليل والنهار وعلى طريق المفعولية نحو تربص اربعة اشهر والوصف
كذلك نحو يا سارق الليلة اهل الدار ويا مسروق الليلة اهل الدار ذكرهما سيبويه
قال الفارسي واذا اضيف الى الظرف لم يكن الا اسما وخرج بالاضافة عن ان
يكون ظرفا لان في مقدرة في الظرف وتقديرها يمنع الاضافة اليه كما لا يجوز
ان يحال بين المضاف والمضاف اليه بحرف الجر في نحو غلام لزيد وقال
الخضراوي هذا غير ظاهر لان المضاف يقدر باللام وبمن ومع ذلك لم
يمنع من الاضافة قال وقولهم الظرف على تقدير في انما هو تقدير معنى في و
ليس المراد انها مضمرة ولا متضمنة ولذا لم يقتض البناء وقال ابن عصفور ما
قاله الفارسي ضعيف عندي لان الفصل بين المضاف والمضاف اليه بحرف الجر

ملفوظا

ملفوظا به وجد في باب لا والنداء فاذا جاز ظاهرا فمقدرا اولى قال نعم العلة الصحيحة
ان يقال الظرف اذا دخل عليه الخافض خرج عن الظرفية الا ترى ان وسطا
اذا دخل عليه الخافض خرج عن الظرفية وصارت اسما بدليل التزامهم فتح سينها
ووسط المفتوحة السين لا يكون الا اسما والسبب في خروج الظروف بالخفض
عن الظرفية الى الاسمية ما ذكره الاخفش في كتابه الكبير من انهم جعلوا
الظرف بمنزلة الحرف الذي ليس باسم ولا فعل لشبهه به من حيث كان اكثر
الظروف قد اخرج عنها الاعراب واكثرها ايضا لا يثنى ولا يجمع ولا يوصف
قال فلما كانت كذلك كرهوا ان يتخلوا فيها ما يدخلون في الاسما **الرابعة**
قد يسند الى المتوسع فيه فاعلا في نحو في يوم عاصف يوما عبوسا قمطريرا و
نائبا عن الفاعل نحو ولد له ستون عاما وصيد عليه الليل والنهار ويرفع خبرا
نحو الضرب اليوم قال بعضهم ويؤكد ويستثنى منه ويبدل وان لم يجز ذلك في
الظرف لانه زيادة في الكلام غير معتمد عليها بخلاف المفعول وتوقف في
اجازته صاحب البسيط **الخامسة** ظاهر كلام ابن مالك جواز التوسع في كل
ظرف متصرف وقال في البسيط ليس التوسع مطردا في كل ظروف الامكنة
كما في الزمان بل التوسع في الامكنة سماع نحو نحا نحوك وقصد قصدك و
اقبل قبلك ولا يجوز في خلف واخواتها لا تقول ضربت خلفك فتجعله مضروبا
وكذا لا يتوسع فيها بجعلها فاعلا كما في الزمان وانما كان ذلك لان ظروف

الزمان اشد تمكنا من ظروف المكان **السادسة** لا يتوسع في الظرف اذا كان
عامله حرفا او اسما جامدا بالاجماع لان التوسع فيه تشبيه بالمفعول به والحرف
والجامد لا يعملان في المفعول به وهل يتوسع فيه مع كان واخواتها قال ابو
حيان يبنى على الخلاف في كان اتعمل في الظرف ام لا فان قلنا لا تعمل فيه فلا
توسع وان قلنا تعمل فيه فالذي يقتضيه النظر انه لا يجوز الاتساع معها
لانه يكثر المجاز فيها لانها انما رفعت المبتدا ونصبت الخبر تشبيها بالفعل
المتعدي الى واحد فعملنا بالتشبيه وهو مجاز فاذا نصبت الظرف اتساعا
كان مجازا ايضا فيكثر المجاز فيمنع منه ونظير ذلك قولهم دخلت في الامر
لا يجوز حذف في لان هذا الدخول مجاز ووصوله الى الظرف بغير
وساطة في مجاز فلم يجمع عليها مجازان والذي نص عليه ابن عصفور جواز
الاتساع معها كساير الافعال ويجوز الاتساع مع الفعل اللازم ومع المتعدي
الى واحد بلا خلاف وهل يجوز مع المتعدي الى اثنين او ثلثة خلاف فذهب
الجمهور الى الجواز وصحح ابن عصفور المنع لانه لم يسمع معهما كما سمع مع الاولين
قالوا اليوم الجمعة صمته وقال ويوما شهدناه سليما وعامرا ولانه ليس له
يشبه به لانه لا يوجد ما يتعدي الى ثلثة بحق الاصل وباب اعلم واري
فرع من علم وراى والحمل انما يكون على الاصول لا على الفروع وصحح
ابن مالك الجواز مع المتعدي الى اثنين والمنع مع المتعدي الى ثلثة لانه

الاتساع مع الفعل اللازم ومع المتعدي

اصل م

ليس

ليس لنا ما يشبه به اذ ليس لنا فعل يتعدي الى اربعة واجاب الجمهور بان الاتساع ليس معتمده
التشبيه بدليل جريانه مع اللازم **السابعة** اذا توسع في واحد لم يتوسع فيه بنفسه
مرة اخرى مثال ذلك ان يتوسع فيضيف اليه ثم ينصب بنفسه نصب المفعول به
توسعا وهل يجوز ان يتوسع في الفعل اكثر من واحد بان يتوسع معه في الظرف
ثم يتوسع في المصدر ان قلنا يتوسع في اللفظ لم يبعد او في المعني فيبعد لانه لا
يوضع شيئان بدل شيء واحد وذهب بعضهم الى انه لا يتوسع في شيء من
الافعال الا اذا حذف المفعول الصريح ان كان التوسع في المعني وان كان
توسعا في اللفظ جاز مطلقا نحو يا سارق الليلة اهل الدار وسببه ان
التوسع في المعنى يجعل المتوسع فيه واقعا به المعنى ولا يكون معنى واحد في
محلين من غير عطف ولا ما يجري مجراه قال ابن جني من اجراء المنفصل
مجرى المتصل قولهم ها الله اجري مجرى دابة وشابة وكذلك قراءة من
قرا ولا ادريكم به (؟) ولا اتناجوا حتى اذا اداركوا فيها ومنه عندي قول الراجز في اي
يومي من الموت افر ايوم لم يقدر ام يوم قدر كذا انشده ابو زيد
يقدر بفتح الراء وقال اراد النون الخفيفة فحذفها وحذف نون وغيرها
من علاماته جار عندنا مجرى ادغام الملحق في انه نقض الغرض اذ كان
التوكيد من مظان الاسهاب والاطناب والحذف من مظان الاختصار
لكن القول فيه عندي انه اراد ايوم لم يقدر ام يوم قدر فخفف همزة ام

اجراء المنفصل مجرى المتصل وعكسه

التوكيد م

ثم م

تحذفها والقي حركتها على را يقلد فصار تقديره ايوم لم يقلدام ثم اشبع فتحة الدال
اجراء الاصل مجرى الزايد واجراء الزايد مجرى الاصل قال ابوحيان من الاول
قولهم في النسبة الى تحية تحوي بحذف اليا الاولى وقلب الثانية واوا اما القلب
ففرارا من اجتماع الياءات واما الحذف فان تحية اجرتها العرب مجرى
رمية ووزن رمية فعيلة كصحيفة فكما اذا نسبت الى صحيفة تقول صحفي كذلك
اذا نسبت الى رمية تقول رموي لانك تحذف ياء المدة وهي المدغمة في لام
الكلمة كما حذفتها في صحيفة واما تحية فاليا الاولى فيها ليست للمدة انما هي
عين الكلمة والثانية لام الكلمة واصله تحيية ثم ادغم واجري الاصلي مجرى الزايد
لشبههما لفظا لا اصلا فقالوا تحوي قال ومثل تحية تئية وهي
التمكث قال ولا احفظ لهما ثالثا اذا نقل الفعل الى الاسم لزمته احكام الاسماء
ذكر هذه القاعدة ابن يعيش في شرح المفصل ومن ثم قطعت همزة اصمت اسما
للفلاة واصله فعل امر اذا وقع ابن بين علمين فله خصايص احدها انه
يحذف التنوين من الاول لان العلم مع ابن كشيء واحد نحو جاء زيد بن عمرو
وقال ابن يعيش وسواء في ذلك الاسم والكنية واللقب كقوله ما زلت اغلق
ابوابا وافتحها حتى اتيت ابا عمرو بن عمار قال فحذف التنوين من ابي
عمرو بمنزلة حذفه من جعفر بن عمار الثاني يجوز حكاية العلم الموصوف
به كقولك لمن قال رايت زيد بن عمرو من زيد بن عمرو لانهما صارا بمنزلة

كلمة واحدة

[Margin: فصار تقديره ايوم لم يقدام ثم ... الالف لالتقاء الساكنين ... فصار بعد ... اتباعا لفتحة الدال صح]
[Margin, red: اجراء الاصلي مجرى الزايد وعكسه]
[Margin: منها خ ل]
[Margin, red: قطع همزة اصمت]
[Margin, red: ابن بين علمين]
[Margin: مروان خ ل]

كلمة واحدة ولا يجوز حكاية العلم الموصوف بغير ابن ولا المتبع بشيء من التوابع
اصلا الثالث اذا نودي نحو يا زيد بن عمرو كانت الصفة منصوبة على كل حال
وجاز في المنادي وجهان احدهما الضم على الاصل والثاني الاتباع فتفتح الدال من
زيد اتباعا لفتحة النون قال ابن يعيش وهو غريب لان حق الصفة ان تتبع
الموصوف في الاعراب وهنا قد تبع الموصوف الصفة والعلة في ذلك انهما
جعلا لكثرة الاستعمال كالاسم الواحد ولذلك لا يحسن الوقوف على الاسم الاول
ويبتدا بالثاني فيقال ابن فلان ذكر ابن يعيش في قولهم سواء علي اقمت ام
قعدت ان سواء مبتدا والفعلان بعده كالخبر لان بهما يتم الكلام وحصول
الفايدة قال فكانهم ارادوا اصلاح اللفظ وتوفية حقه وقال الزجاجي الافعال
كلها نكرات باتفاق الكل والدليل على ذلك انها لا تنفك عن الفاعلين والفعل
والفاعل جملة تقع بها الفايدة والجمل كلها نكرات لانها لو كانت معارف لم تقع
بها فايدة قال ابوحيان قال بعض اصحابنا الذي ظهر بعد البحث ان الاصل
في زيدا فاضرب تنبه فاضرب زيدا فلما وقعت الفا صدرا قدموا الاسم
اصلاحا للفظ وصح فالفاء عاطفة لجملة على جملة قال ابن يعيش الفرق بين
العدل وبين الاشتقاق الذي ليس بعدل ان الاشتقاق يكون لمعنى اخر
اخذ من الاول كضارب من الضرب فهذا ليس بعدل ولا من الاسباب
المانعة من الصرف لانه اشتق من الاصل لمعنى الفاعل وهو غير معنى الاصل

[Margin: الرابع كذا فالذي في خط ... لكثرة الاستعمال ولانه لا ينوى فصله مما قبله صح]
[Margin, red: سواء علي اقمت ام قعدت]
[Margin, red: زيدا فاضرب]
[Margin, red: الفرق بين العدل والاشتقاق]

الذي هو الضرب والعدل هو ان تريد لفظا ثم تعدل عنه الى لفظ اخر فيكون
المسموع لفظا والمراد غيره ولا يكون العدل في المعنى انما يكون في اللفظ
فلذلك كان سببا في منع الصرف لانه فرع عن المعدول عنه انتهى وقال
الرماني العدل ضرب من الاشتقاق الا انه متضمن بتقدير وضعه موضع
المشتق منه حكاه في البسيط واختلف في وزن الاسماء الاعجمية فذهب
قوم الى انها لا توزن لتوقف الوزن على معرفة الاصلي والزايد وانما
يعرف ذلك بالاشتقاق ولا يتحقق لها اشتقاق فلا يتحقق لها وزن كالحروف
وذهب قوم الى انها توزن ولا يخفى بعده لتوقف الوزن على معرفة
الاصلي والزايد ولا يتحقق ذلك في الاعجمية واختلف في انه هل يقدح
الاشتقاق في كون العلم مرتجلا فقيل لا لان غطفان من الغطف و
هو سعة العيش وعمران وحمدان لها افعال وانما الذي يقدح فيه ان
يكون موضوعا لمسمى ثم ينقل الى غيره قال صاحب البسيط والتحقيق
ان الاشتقاق يقدح في الارتجال لانه حال الاشتقاق لا بد ان يكون
اشتقاقه لمعنى فاذا سمي به كان منقولا من ذلك اللفظ المشتق لذلك
المعنى فلا يكون مرتجلا الامثال لا تغير من ذلك قولهم شر اهر ذا ناب
فابتدأوا بالنكرة وجرى مثلا فاحتمل والامثال تحتمل ولا تغير ومثله
قولهم في المثل شيء ما جاء بك يقوله الرجل لرجل جاءه ومجيئه غير معهود

فى ذلك

وزن الاسماء الاعجمية

ارتجال العلم في اشتقاقه

في ذلك الوقت ومن ذلك قولهم في المثل في اكفانه لف الميت وفي بيته يؤتى
الحكم بتقديم الخبر وفيه ضمير يعود الى المبتدأ المتاخر ومن ذلك قولهم اصبح
ليل واطرق كرا عن حرف النداء من النكرة لانها امثال معروفة فجرت
مجرى العلم في حذف حرف النداء منها قال المبرد الامثال يستجاز فيها ما لا
يستجاز في غيرها لكثرة الاستعمال لها ومن ذلك قولهم هذا ولا زعماتك
اي هذا هو الحق ولا اتوهم زعماتك قال ابن يعيش ولا يجوز ظهور هذا
العامل الذي هو اتوهم لانه جرى مثلا والامثال لا تغير وظهور
عامله ضرب من التغيير ومثله كليهما وتمرا اي اعطني وامرأ ونفسه
اي دعه واهلك والليل اي بادرهم وكل شيء ولا شتيمة حر اي ايت
كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر قال ابن يعيش ولم تظهر الافعال في
هذه الاشياء كلها لانها امثال وقال ابن السراج في الاصول نعم وبئس و
حبذا جعلت كالامثال لا ينبغي ان تستجيز فيها الا ما اجازوه وقال
الزجاجي في الايضاح واما القول في اضافة ذي الى الفعل في قولهم
اذهب بذي تسلم فان هذه اللفظة جرت في كلامهم كالمثل قال
الاصمعي تقول العرب اذهب بذي تسلم والمعنى اذهب والله يسلمك
واذهبا بذي تسلمان والمعنى اذهبا والله يسلمكما واذهبوا بذي
تسلمون والمعنى اذهبوا والله يسلمكم واذا كانت هذه الكلمة جارية

اذ وحيث في الشرط

تركيب العامل مع المعمول

لولا

مجري المثل فان الامثال تحتمل ما لا يحتمل في غيرها وتنزل كثيرا عن القياس
كذلك مجراها في كلامهم واحتمل ذلك فيها لقلة دورها في الكلام وايضا
باب الشرط مبناه على الابهام وباب الاضافة مبناه على التوضيح و
لهذا المعنى لم يجز دخول اذ وحيث في باب الشرط لزومهما الا انهما لازمان
للاضافة والاضافة توضحهما فلا يصلحان للشرط فاشترطنا ما لتكفهما
عن الاضافة فيبهمان فيصلح دخولهما في الشرط قال ابن ابي الربيع
تركيب العامل مع المعمول خارج عن القياس فيجب ان يقتصر على موضعه و
لا يتعدى في غير ما سمع فيه والوارد فيه باب لا رجل قال ومن الحروف ما
هو مركب نحو لولا ذهب اصحابنا الى ان الاسم بعد لولا مرتفع بالابتداء
قال ولو ان الحكم قد تغير بالتركيب لان لو لا يليها الا الفعل ولولا
هذه في نحو لولا الغيث لهلكت الماشية لا يليها الا الاسم فهذا وجه
لمن الفظاعة ما ترى وانت اذا استأنفت النظر ونفضت يدك
من طاعة العصبية ايقنت ان الحق لا يعرف بالرجال وتوشك ان
يلوح لك وجه آخر وذلك ان تكون لا بعد لو دلت على الفعل المنفي
بها فحذفت تحريا للايجاز ولزم الحذف للزوم الدلالة وكثرة
الاستعمال والتقدير لو لم يحصل الغيث لهلكت الماشية فعلى هذا
يرتفع الاسم بعد لولا هذه ارتفاعا عن فعل مقدر كما في قوله تعالى

اذا

قال ابن النحاس في التعليقة الفرق بين العوض والبدل ان العوض لا يجتمع مع المعوض عنه والبدل يجتمع مع المبدل انتهى

كأين مركبة

لكن مركبة

التضمين

الفرق بين المتضمن معنى الحرف وغير المتضمن

ما تضمن ما ليس في الاصل منع شيئا مما له في الاصل

سبب عدم تصرف افعال المدح والذم والتعجب

اذا السماء انشقت فيكون حكم لو باقيا على ما كان عليه قبل ودالا على امتناع
الشيء لامتناع غيره اذ المعنى لو انقطع الغيث لهلكت الماشية وقولنا لم يحصل
قريب المعنى من قولنا انقطع وانتفى ومما يقرب هذا الحرف حذفهم الفعل
بعد لولا التي للتحضيض في نحو قوله لولا الكمي المقنعا اليس قد لجوا على
التقدير لولا تعدون فكذلك ههنا قال ابن النحاس في التعليقة الفرق
بين المتضمن معنى الحرف وغير المتضمن ان المتضمن معنى الحرف لا يجوز
اظهار الحرف معه في ذلك المكان وغير المتضمن يجوز اظهار الحرف معه في
ذلك المكان كما اذا قلنا في الظرف انه يراد فيه معنى في فانا لا نريد به ان
الظرف متضمن معنى في كيف ولو كان كذلك لبني وانما نعني به ان
قوة الكلام قوة كلام آخر فيه في ظاهره وكذلك يجوز اظهار في مع الظرف
فتقول في خرجت يوم الجمعة خرجت في يوم الجمعة ولا تقول في اين وكيف مثلا
هل اين ولا أ اين ولا هل كيف ولا أكيف قال ابن النحاس في التعليقة
قاعدة كل ما تضمن ما ليس له في الاصل منع شيئا مما له في الاصل ليكون
ذلك المنع دليلا على ما تضمنه مثاله نعم وبئس انهما منعنا التصرف لان لفظهما ماض
ومعناهما انشاء المدح والذم في الحال فلما تضمنا ما ليس لهما في الاصل وهو الدلالة
على الحال منعا التصرف لذلك قال وكذلك فعل التعجب تضمن ما ليس له في الاصل
وهو زيادة الوصف والدلالة على بقاء الوصف الى الحال فمنع التصرف لذلك

قاعدة المضمن معنى شيء لا يلزم ان يجري مجراه في كل شيء ومن ثم جاز دخول الفا في خبر المبتدا المضمن معنى الشرط نحو الذي ياتيني فله درهم وكل رجل ياتيني فله درهم وامتنع في الاختيار جزمه عند البصريين ولم يجيزوا الذي ياتيني احسن اليه بالجزم الا في الضرورة واجاز الكوفيون جزمه في الكلام تشبيها بجواب الشرط ووافقهم ابن مالك قال ابو حيان لم يسمع من كلام العرب الجزم في ذلك الا في الشعر قال في البسيط في علة بناء امس اقوال اصحها قول الجمهور انه بني لتضمنه معنى لام التعريف لوجهين احدهما انه معرفة لدلالته على وقت مخصوص وليس هو احد المعارف فدل ذلك على تضمنه لام التعريف والثاني انه وصف بما فيه اللام كقولهم لقيته امس الاحدث وامس الدابر ولولا انه معرفة بتقدير اللام لما وصف بالمعرفة لانه ليس احد المعارف وهذا مما وقعت معرفة قبل نكرته والفرق بين العدل والتضمن ان المعدول عن اللام يجوز اظهارها معه فلذلك اعرب والمتضمن لها لا يجوز اظهارها معه كاسماء الاستفهام والشرط المتضمنة لمعنى الحرف ولذلك بني في التضمن وقال ابن الدهان في الغرة والفرق بين العدل والتضمين ان العدل هو ان تريد لفظا فتعدل عنه الى غيره كعمر من عامر وسحر من السحر والتضمين ان تحمل اللفظ معنى غير الذي يستحقه بغير آلة ظاهرة

باب جوار وغواش ويتى فيه حالة النصب رايت جواري بمنع الصرف بلا خلاف لخفة

المضمن معنى شيء لا يجري مجراه في جميع احكامه

اوكل من ياتيني احسن اليه م

امس مبني ومعرب لعدله عن الامس

الفرق بين العدل والتضمين

الفتحة

الفتحة على اليا وفي حالة الرفع والجر تحذف ياؤه ويلحقه التنوين والاصح انه عوض من اليا ولذا لا يجتمعان قال في البسيط وهذه المسئلة مما يعاني عليها ويقال اي اسم اذا تم لفظه نقص حكمه واذا نقص لفظه تم حكمه ونقصان لفظه بحذف يائه وتمام حكمه بلحوق التنوين به قال ابن جني في سر الصناعة اما قولهم لاها الله فان الها صارت عندهم عوضا من الواو والا لاجتمع معها كما صارت همزة الاستفهام في آلله انك لقايم عوضا من الواو وقال الشلوبين في شرح الجزولية اما آلله بالمد فعلى ان همزة الاستفهام صارت عوضا من حرف القسم ودليل كونها عوضا انه لا يجمع بينها وبين حرف القسم فلا يقال ءوالله لافعلن وقال الاندلسي في شرح المفصل ثم ان واو القسم عوض من الفعل بخلاف الباء فانها ليست عوضا منه ومن ثم جاز اقسمت بالله ولم يجز اقسمت والله وقال ابن اياز لا يجوز اظهار ان الناصبة بعد حتى لان حتى جعلت عوضا منها فلا يجوز اظهارها لئلا يكون جمعا بين العوض والمعوض **قاعدة** ما كان عوضا لا يحذف فلا تحذف ما في اما انت منطلقا انطلقت ولا كلمة لا من قولهم افعل هذا اما لا ولا التاء من عدة واقامة واستقامة فاما قوله واقام الصلوة فمما يجب الوقوف عنده ومن هنا قال ابن مالك ان العرب لم تقدر احرف النداء عوضا من ادعو وانادي لاجازتهم حذفها وقال الابذي في شرح الجزولية ان قايلا لم جاز دخول يا على هذا

ولو كانت عوضا لما جاز الحذف

لاها الله

العوض لا يحذف منه ما في اما انت منطلقا انطلقت ولا في افعل هذا اما لا والتاء في عدة واقامة

دخول حرف النداء على اسم الاشارة دون المعرف بال

ولا تدخل على الالف واللام فالجواب ما قال المازني ان اصل هذا ان تشير به
الى واحد حاضر فلما دعوته نزعت منه الاشارة التي كانت فيه والزمته
اشارة النداء فصارت يا عوضا عن نزع الاشارة ومن اجل ذلك لا يقال يا
هذا اقبل لان يا صارت عوضا من الاشارة ومن التغليب ومن ذلك
تغليب اسم المخاطبين على الغايبين في نحو قوله تعالى اعبدوا ربكم الذي خلقكم
والذين من قبلكم لعلكم تتقون لان لعل متعلقة بخلقكم لا باعبدوا و
المذكرين على المونث حتى عدت منهم في وكانت من القانتين والملئكة
على ابليس حتى استثنى منهم فسجدوا الا ابليس ومن التغليب ولتعودن
في ملتنا فان شعيبا عليه السلم لم يكن في ملتهم قط بخلاف الذين امنوا معه
وقوله يذرؤكم فيه فان الخطاب فيه شامل للعقلاء والانعام قالوا ويغلب
المونث على المذكر في مسئلتين احديهما ضبعان في تثنية ضبع للمونث و
ضبعان للمذكر اذ لم يقولوا ضبعانان والثانية التاريخ فانهم ارخوا
بالليالي دون الايام ذكر ذلك الزجاجي وجماعة قال ابن هشام وهو
سهو فان حقيقة التغليب ان يجتمع شيئان فيجرى حكم احدهما على الاخر ولا
يجتمع الليل والنهار ولا هنا تعبير عن شيئين بلفظ احدهما وانما ارخت
العرب بالليالي لسبقها اذ كانت اشهرهم قمرية والقمر انما يطلع ليلا
قال ابن فلاح في مغنيه العرب تغلب الاقرب على الابعد بدليل تغليب المتكلم

فتغليب العقلاء على الغايبين ... كالانعام

ضبع وضبعان

تغليب الليل على اليوم في التاريخ

على المخاطب

على المخاطب وهما على الغايب في الاسما نحو انا وانت قمنا وانت وزيد قمتما و
استدل بذلك على ان المضارع حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال لان الحال
اقرب والعرب تغلب الاقرب على الابعد التغيير يأنس بالتغيير
فمن ذلك قال ابو حيان باب النسب بني على ثلث تغييرات لفظي وهو
كسر ما قبل اليا وانتقال الاعراب اليها ومعنوي وهو صيرورته اسما لما لم
يكن له الا ترى ان عليا مثلا يطلق على رجل اسمه علي فاذا نسب اليه صار يطلق
على رجل ينسب الى علي وحكمي وهو رفعه لما بعده على الفاعلية كالصفة المشبهة
نحو مررت برجل قرشي ابوه كانك قلت منتسب الى قريش ابوه ويطرد ذلك
فيه وان لم يكن مشتقا وان لم يرفع الظاهر رفع الضمير مستكنا فيه كما يرفعه
اسم الفاعل المشتق فهذه تغييرات ثلث ولما كان فيه هذه التغييرات كثر
فيه التغيير والخروج من القياس اذ التغيير يأنس بالتغيير وقال
غيره مع النسب يغير الاسم تغييرات منها انه ينقله من التعريف الى التنكير
تقول في تميم تميمي والاضافة في غير هذا الباب حكمها في الاكثر ان تعرف ومنها
انه ينقله من الجمود الى الاشتقاق ولولا لما جاز وصف المونث به ولحاقه التاء
ولما عمل الرفع فيما بعده من ظاهر او مضمر ومن ذلك قال ابن يعيش انما
اختصت الاعلام بالحكاية دون سائر المعارف لكثرة دورها وسعة استعمالها
في باب الاخبارات والمعاملات ونحوها ولان الحكاية ضرب من التغيير

المضارع حقيقة في الحال لا الاستقبال

المشتقة مول

اذ كان فيه عدل وعن مقتضى عمل العامل والاعلام مخصوصة بالتغيير الا
يرى انهم قالوا حيوة ومحبب ومكوزة وشاع فيها الترخيم دون غيرها من
الاسماء لانها في الاصل مغيرة بنقلها الى العلمية والتغيير يونس بالتغيير
التقاص قال ابن يعيش في شرح المفصل ابدلت الهمزة من الهاء في ماء وشاء
والاصل موه وشوه وفي ايهات والاصل هيهات وكان ذلك ضربا من
التقاص لكثرة ابدال الهاء من الهمزة قالوا هن فعلت والاصل ان وهترت
الثوب اي ابرته التقديم والتاخير وفيه مباحث قال ابن السراج في
الاصول الاشياء التي لا يجوز تقديمها ثلثة عشر الصلة على الموصول والمضمر
على الظاهر في اللفظ والمعنى الا ما جاء منه على شريطة التفسير والصفة
وما اتصل بها على الموصوف وجميع توابع الاسماء والمضاف اليه وما اتصل
به على المضاف وما عمل فيه حرف واتصل به لا يقدم على الحرف وما يشبه
من هذه الحروف بالفعل ونصب ورفع فلا يقدم مرفوعه على المنصوب
والفاعل لا يقدم على الفعل والافعال التي لا تنصرف لا يقدم عليها ما بعدها
والصفات المشبهة باسماء الفاعلين والصفات التي لا تشبه اسماء
الفاعلين لا يقدم عليها ما عملت فيه والحروف التي لها صدر الكلام لا يقدم
ما بعدها على ما قبلها وما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدم المنصوب عليه ولا
يقدم التمييز وما بعد الا وحروف الاستثناء لا تعمل فيما قبلها ولا يقدم مرفوعه

على منصوبه

على منصوبه ولا يفرق بين العامل والمعمول فيه بشيء لم يعمل فيه العامل الا
الاعتراضات واما ما يجوز تقديمه فكل شيء عمل فيه فعل متصرف وكان خبرا
لمبتدأ سوى ما استثنينا انتهى كلام ابن السراج التصغير زيادة الحروف
تدل على زيادة المعنى وخرج عن هذه القاعدة باب التصغير فان فيه زادت
الحروف وقل المعنى ولهذا قال علم الدين السخاوي واسماء اذا ما صغروها
تزيد حروفها شططا وتعلو وعادتهم اذا زادوا حروفا يزيد لاجلها
المعنى ويعلو يشير الى مغربان تصغير مغرب وانيسيان تصغير
انسان وعشيان تصغير عشا وعشيشية تصغير عشية تلاقي
اللغة عقد له ابن جني بابا في الخصايص قال هذا موضع لم اسمع فيه شيئا
الا لابي علي وذلك انه كان يقول في باب اجمع وجمعاء وما يتبع ذلك من
اكتع وكتعاء وبقيته ان هذا اتفاق وتوارد وقع في اللغة على غير ما كان
في وزنه منها قال لان باب افعل وفعلاء انما هو للصفات وجميعها
يجيء على هذا الموضع نكرات مثل احمر وحمراء واصفر وصفراء واخرق و
خرقاء فاما اجمع وجمعاء فاسمان معرفتان وليسا بصفتين وانما ذلك
اتفاق وقع بين هذه الكلم المؤكد بها حروف التاء الثقل والخفة
يعرفان من طريق المعنى ذكر هذه القاعدة ابو البقاء في التبيين قال
فالخفيف من الكلمات ما قلت مدلولاته ولوازمه والثقيل ما كثر ذلك فيه

لغز للسخاوي

مغيربان

اجمع واخواته معارف

والروصاحب وعبد اصلها الوصف ثم منعت وكذلك فارس اصله المصدر ثم منع المصدرية منه

فحقيقة الاسم امر يدل على مسمى واحد ولا يلزمه غيره في تحقق معناه كلفظة رجل
فان معناها ومسماها الذكر من بني آدم والفرس هو الحيوان الصهال ولا
يقترن بذلك زمان ولا غيره ومعنى ثقل الفعل ان من لوازمه ولوازمه كثيرة
منها لوازمه للحدث والزمان ولوازمه الفاعل والمفعول والتصرف وغير ذلك
ثبوت الحدث في اسم الفاعل اقوى من ثبوته في الفعل ذكره ابن الصائغ
في تذكرته وقال نحو عثا زيد وهو مفسد متقاربان بخلاف عثا وقد — العثو الفساد ه
افسد ولهذا جعل الزمخشري مفسدين من قوله تعالى ولا تعثوا في الارض
مفسدين حالا مؤكدة حرف الجيم الجوار قال ابن جني الشيء يعطى حكم — ح الجوار
الشيء اذا جاوره كقول بعضهم هذا جحر ضب خرب بالجر وقوله كبير
اناس في بجاد مزمل والذي عليه المحققون ان خفض الجوار يكون في النعت
قليلا وفي التوكيد نادرا كقوله يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم ولا يكون
في النسق لان العاطف يمنع المجاورة ومن ذلك قولهم هنأني ومرأني و
الاصل امرأني وقولهم هو رجس نجس بكسر النون وسكون الجيم والاصل
نجس بفتح النون وكسر الجيم وقرا ابو حية يؤقنون بالهمزة وقال جرير — حبتة خ ر
احب المؤقدان الى مؤسى بهمز المؤقدان ومؤسى على اعطاء الواو المجاورة
للضمة حكم الواو المضمومة فهمزت كما قيل في وجوه اجوه وفي وقتت اقتت
قال ابن جني في قوله ايوم لم يقدر ام يوم قدر الاصل يقدر بالسكون ثم

لما

لما تجاورت الهمزة المفتوحة والراء الساكنة وقد اجرت العرب الساكن
المجاور للمتحرك مجرى المتحرك والمتحرك مجرى الساكن اعطاء للمجاور حكم مجاوره
ابدلوا الهمزة المتحركة الفا كما يبدل الهمزة الساكنة بعد الفتحة الفا ولزم
فتح ما قبلها اذ لا تقع الالف الا بعد فتحة قال وعلى ذلك قولهم المراة و
الكماة بالالف وعليه خرج ابو علي قوله كان لم ترى قبلي اسيرا يمانيا الاصل ترأى
بهمزة بعدها الف قال سراقة أرى عيني ما لم ترأياه ثم حذفت الالف للجازم
ثم ابدلت الهمزة الفا لما ذكرناه حرف الحاء المهملة الحركة قال ابن جني
باب كمية الحركات اما ما في ايدي الناس في ظاهر الامر فثلث وهي الضمة والكسرة
والفتحة ومحصولها على الحقيقة ست وذلك ان بين كل حركتين حركة فالتي
بين الفتحة والكسرة هي الفتحة قبل الالف الممالة نحو فتحة عين عالم وكاتب و — الف الامالة خ ر
كما ان الالف التي بعدها بين الالف والياء والتي بين الفتحة والضمة هي التي قبل
الف التفخيم نحو فتحة لام الصلوة والحيوة وكذلك قام وعاد والتي بين — والزكوة ه
الكسرة والضمة كسرة ما قبل قاف قيل وسين سير فهذه الكسرة
المشمة ضما ومثلها الضمة المشمة كسرة كنحو قاف المنقر وضمة عين — النقر ه ر
مذعور وابن بور فهذه ضمة اشربت كسرة كما انها في قيل وسير كسرة
اشربت ضما فهما لذلك كالصوت الواحد لكن ليس في كلامهم ضمة مشربة
فتحة ولا كسرة مشربة فتحة ويدل على ان هذه الحركات معتدات اعتداد

سيبويه بالف الامالة والف التفخيم حرفين غير الالف المفتوح ما قبلها
وقال صاحب البسيط جملة الحركات المتنوعة اربع عشرة حركة ثلث للاعراب
وثلث للبنا وثلث متوسطة بين حركتين احدها بين الضمة والفتحة وهي
الحركة التي قبل الالف المفخمة في قراءة ورش نحو الصلوة والزكوة والحيوة
والثانية بين الكسرة والضمة وهي حركة الاشمام في نحو قيل وغيض على قراءة
الكسائي والثالثة بين الفتحة والكسرة وهي الحركة التي قبل الالف الممالة نحو رمى
والعاشرة حركة اعراب تشبه حركة البنا وهي فتحة ما لا ينصرف في حال الجر على
مذهب من جعلها حركة اعراب والحادية عشرة حركة بناء تشبه حركة الاعراب
وهي ضمة المنادى وفتحة المبني مع لا على مذهب من جعلها حركة بناء الثانية
عشرة حركة الاتباع الثالثة عشرة حركة التقاء الساكنين الرابعة عشرة حركة ما
قبل ياء المتكلم على مذهب من جعله معربا فانه جرى بها التصحيح اليا وليست حركة
اعراب ولا حركة بناء قال وانما لقبت الحركات بهذا اللقب لانها تطلق الحروف
بعد سكونها لان الحركة تطلق الحروف نحو اصلها من حروف اللين فاشبهت
بذلك انطلاق المتحرك بعد سكونه وقال المهلبي في نظم الفرايد عددنا جملة الحركات
ستا وستا بعدها ثم اثنتين فاعراب ثلث وبناء ثلثا وثلث بين بين
مشتبهان وللاتباع جاء واخرى لالتقاء الساكنين وواحدة مذ بنية
ترددت الذي اخوانها في حيرتين الاصل في تقدير الحرف ان يقدر ساكنا

انواع الحركات

انطلاق لم

الاصل في الحرف المتقدر السكون

التصور البلاكرا

لان الحركة امر زايد فلا يقدم عليه الا بدليل ومن ثم كان مذهب سيبويه في شاة
ان الاصل فيها شوهة بسكون الواو كصحفة لا شوهة بالفتح وفي دم ان اصله
فعل بالسكون لا فعل بالتحريك وقال ابو البقا في التبيين انهم لا يريدون بالحركة
المنقولة في الوقف في نحو هذا بكر ومررت ببكر ان حركة الاعراب صارت في
الكاف اذ الاعراب لا يكون قبل الطرف وانما يريدون انها مثلها الحمل على ما
له نظير اولى من الحمل على ما ليس له نظير قال ابن فلاح ذهب البصريون الى ان
اصل اللهم يا الله حذفت يا وعوضت منها الميم المشددة في اخره وقال الكوفيون
ليست الميم بعوض بل اصله يا الله امّنا اي اقصد فخففت الهمزة من فعل الامر و
اتصلت الميم المشددة باسم الله فامتزجا وصارا كلمة واحدة ولا يستنكر تركيب
فعل الامر مع غيره بدليل هلم فانها مركبة عند البصريين من حرف التنبيه و
لم وعندنا من هل وامّ قالوا فما صرنا اليه له نظير وما صرتم اليه دعوى بلا
دليل قال ابن يعيش ذهب المبرد الى ان نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك معربان
وليسا مبنيين مع لا لان الاسماء المثناة والمجموعة لا تكون مع ما قبلها اسما
واحدا ولم يوجد لك قال ابن يعيش وهذا اشارة الى عدم النظير الحمل على
الاكثر قال السخاوي سال سيبويه الخليل عن رمان فقال لا اصرفه في المعرفة
واحمله على الاكثر اذا لم يكن معنى يعرف به قال السخاوي اي اذا كان لا يعرف
من اي شيء اشتقاقه حمل على الاكثر والاكثر زيادة الالف والنون وقال ابن

كصفحة ظ

اصل اللهم وهلم

لكن م

قبلها خ ر

الحمل على الاكثر

رمان وحسان

المرفوع بعد لولا

يعيش العباس يقتضي زيادة النون في حسان وان لا ينصرف على الاكثر قال
ابن عصفور قول سيبويه ان المرفوع بعد لولا مبتدا محذوف الخبر اولى من
قول الكسائي انه فاعل باضمار فعل لان اضمار الخبر اكثر من اضمار الفعل والحمل
على الاكثر اولى وقال ابن اياز ذهب الكسائي الى ان حتى حرف ينصب

نصب المضارع بعد حتى بها او بان مقدرة

المضارع دايما واذا وقع بعدها الاسم مجرورا كان بتقدير الى وقول
البصريين انها حرف يجر الاسم دايما واذا انتصب المضارع بعدها كان
بتقدير ان ارجح لانه اذا ترددت الكلمة بين ان يكون من عوامل
الاسماء او من عوامل الافعال فجعلها من عوامل الاسماء اولى وذلك لان
عوامل الاسما في الاصول وعوامل الافعال في الفروع وايضا فعوامل الاسماء
هي الاكثر ومن اصولهم الحمل على الاكثر **حمل الشي على نقيضه** ذهب ابو
سعيد السيرافي الى ان لام الامر انما جزمت لان امر المخاطب موقوف الاخر
نحو اذهب فجعل لفظ المعرب كلفظ المبني لانه مثله في المعنى وحملت عليها
لا في النهي من حيث كانت ضدا لها وقال ابن هشام في تذكرته هذا باب
ما حملوا فيه الشي على نقيضه وذلك في مسايل الاولى لا النافية حملوها على
ان في العمل في نحو لا طالعا جبلا حاضر الثانية رضي عدوها بعلى حملا على

حمل الاعلى ان نصر على سخط ونصل على نقص

سخط قاله الكسائي الثالثة فضل عدوها بعن حملا على نقص ودليله قوله
لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني قال ابن هشام وهذا ما خطر لي
ولا انت دياني فتخزوني

الرابعة

سى ان التفضيل ... عمر ... اضعف

الرابعة نسي علقوها حملا على علم قال ومن انتم انا نسينا من انتم وريحكم من
اي ريح الاعاصر قال ابن جني قال ابو عثمان لا يضاف ضارب الى فاعله لانك
لا تضيفه اليه مضمرا وكذلك لا تضيفه اليه مظهرا قال ابن جني كان ابا عثمان

قال ابو حيان اضافة المصدر الى فاعله بجامع انه اسم فاعل

اضافة اسم الفاعل الى فاعله

انما اعتبر في هذا المضمر فقدمه وحمل عليه المظهر من قبل ان المضمر اقوى
حكما في باب الاضافة من المظهر وذلك ان المضمر اشبه بما تحذفه الاضافة وهو
التنوين من المظهر ولذلك لا يجتمعان في نحو ضاربانك وقاتلونه من
حيث كان المضمر بلفظه وقوة اتصاله مشابها للتنوين بلفظه وقوة اتصاله
وليس كذلك المظهر لقوته وقوة صورته الا تراك تثبت معه التنوين
فتنصبه نحو ضارب زيدا فلما كان المضمر مما يقوى معه مراعاة الاضافة
حمل المظهر وان كان هو الاصل عليه **حرف الخاء خلع الادلة** هكذا ترجم
على هذا الاصل ابن جني في الخصايص وقال من ذلك ما حكاه يونس من قول
العرب ضرب من منا اي انسان انسانا ورجل رجلا الا تراه كيف جرد من

يجرد من واي عن الاستفهام

من الاستفهام ولذلك اعربها ونحوه قولهم في الخبر مررت برجل اي رجل فجرد
ايا من الاستفهام ايضا وعليه بيت الكتاب والدهر ايتما حال دهارير اي والدهر
في كل وقت وعلى كل حال دهارير اي متلون ومتقلب باهله وانشدنا ابو علي
الا هيما مما لقيت وهيما وويحا لمن لم يلق منهن ويحما واسماء ما اسماء ليلة
ادلجت الي واصحابي باي وايتما قال فجرد اي من الاستفهام ومنها الصرف

منه وويحا

لما فيها من التعريف والتانيث وذلك انه وضعها علما على الجهة التي حلتها فاما
قوله وايما فكذلك ايض غير ان الف ايما وجهين احدهما ان تكون الفتحة هي التي
في موضع جر ما لا ينصرف لانه جعله علما للبقعة ايض فاجتمع فيه التعريف والتانيث
وجعل زايدة بعدها للتاكيد والاخر ان تكون فتحة النون من ايما فتحة
التركيب وتضم اين الى ما فيبنى الاول على الفتح كما في حضرموت وبيت بيت و
ح يقدر في الف ما فتحة ما لا ينصرف في موضع الجر ويدل على انه قد يضم ما هذه
الى ما قبلها ما انشدناه ابو علي عن ابي عثمان ۶ اثورما اصيدكم ام ثورين
ام تيكم الجماء ذات القرنين ۶ فقوله اثورما فتحة الرا منه فتحة تركيب ثور
مع ما بعده كفتحة را حضرموت ولو كانت فتحة اعراب لوجب التنوين لا
محالة لانه مصروف وبنيت ما مع الاسم مبقاة على حرفيتها كما بنيت لا مع
النكرة في نحو لا رجل والكلام في ويحما هو الكلام في اثورما واخبرنا ابو علي
ان ابا عثمان ذهب في قول الله تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون الى انه جعل
مثل وما اسما واحدا فبني الاول على الفتح وهما جميعا عنده في موضع رفع
صفة لحق ومما خلعت عنه دلالة على الاستفهام قول الشاعر انشدناه
ابو علي ۶ اني جزوا عامرا سوءا بفعلهم ۶ ام كيف يجزونني السوءى من
الحسن ۶ ام كيف ينفع ما يعطي العلوق به ۶ رئمان انف اذا ما ضن باللبن ۶
فام في الاصل الوضع للاستفهام كما ان كيف كذلك ومحال اجتماع حرفين

لمعنى

لمعنى واحد فلا بد ان يكون احدهما قد خلعت عنه دلالة الاستفهام وينبغي ان يكون
ذلك الحرف ام دون كيف كانه قال بل كيف ينفع فجعلها بمنزلة بل للترك والتحول
ولا يجوز ان يكون كيف هي المخلوعة عنها دلالة الاستفهام لانها لو خلعت عنها
لوجب اعرابها لانها انما بنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام فاذا زال ذلك
عنها وجب اعرابها كما اعربت من في قولهم ضرب من منا لما خلعت عنها دلالة
الاستفهام ومن ذلك كاف الخطاب للمذكر والمؤنث نحو رايتك هي تفيد شيئين
الاسمية والخطاب ثم قد تخلع عنها دلالة الاسم في قولهم ذلك واولئك وهاك و
ابصرك زيدا وانت تريد ابصر زيدا وليسك اخاك في معنى ليس اخاك وقولهم
رايتك زيدا ما صنع وحكى ابو زيد بلاك والله وكلاك اي بلى وكلا فالكاف
في جميع ذلك حرف خطاب مخلوعة عنه دلالة الاسمية ولا موضع لها من
الاعراب ومن ذلك الواو في نحو اكلوني البراغيث وقاموا اخوتك والالف
في قاما اخواك والنون في ويعصرن السليط اقاربه كلها مخلوعة عن
معنى الاسمية ومقتصر فيها على دلالة الجمع والتثنية والتانيث ومن ذلك
واو العطف فيها معنيان العطف ومعنى الجمع فاذا وضعت موضع مع
خلصت للاجتماع وخلعت عنها دلالة العطف نحو قولهم استوى الماء و
الخشبة وجاء البرد والطيالسة ومن ذلك فاء العطف فيها معنيان
العطف والاتباع فاذا استعملت في جواب الشرط خلعت عنها دلالة

تركيب ما مع غيره

تجريد ام الاستفهام

تجريد كاف الخطاب عن الاسمية

تجريد الواو العطف

تجريد الفاء عن العطف

تجريد هاء من الخطاب

العطف وخلصت للاتباع نحو ان تقم فانا اقوم ومن ذلك هاء هي الخطاب في
هاء يا رجل ويا امراة كقولك هاكَ وهاكِ فاذا الحقتها الكاف جردتها من
الخطاب لانه يصير بعدها في الكاف وتفتح هي ابدا وهو قولك هاكَ وهاكِ وهاكما
وهاكم ومن ذلك يا في الندا تكون تنبيها ونداء في يا زيد ويا عبد الله وقد

تجريد يا من النداء

تجرد من الندا للتنبيه البتة نحو قوله تعالى الا يا اسجدوا كانه قال الا هؤلا اسجدوا
وقول ابي العباس اراد يا هؤلاء اسجدوا وامردود عندنا وكذلك قول العجاج
يا دار سلمى يا اسلمي ثم اسلمي انما هو كقولك ها اسلمي وكذلك قولك هلم في التنبيه
على الامر هذا خلاصة ما ذكره ابن جني في هذا الاصل وقال شيخنا ابو علي في

تجريد كان عن الحدث

التذكرة وقال ابو البقا في التبيين اصل كان واخواتها ان تكون دالة على
الحدث ثم خلعت دلالتها عليه وبقيت دلالتها على الزمان حرف

ما يحتاج الى الرابط

الراء المهملة الرابط يحتاج اليه في احد عشر موضعا الاول جملة الخبر
وروابطها عشرة اشيا تاتي الثاني جملة الصفة ولا يربطها الا الضمير الثالث
جملة الصلة ولا يربطها غالبا الا الضمير الرابع جملة الحال ورابطها اما الواو
او الضمير او كلاهما الخامس المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه نحو زيدا
ضربته او ضربت اخاه السادس والسابع بدل البعض والاشتمال ولا
يربطها الا الضمير نحو عموا وصموا كثير منهم يسألونك عن الشهر الحرام
قتال فيه قل قتال فيه كبير وانما لم يحتج بدل الكل الى رابط لانه نفس المبدل

منه

منه في المعنى كما ان الجملة التي هي نفس المبتدا لا يحتاج الى رابط لذلك الثامن
معمول الصفة المشبهة ولا يربطها الا الضمير نحو فمن يكفر منكم فاني اعذبه
العاشر العاملان في باب التنازع لابد من ارتباطهما اما بعاطف كما في قام و
قعد اخوك او عمل اولهما في ثانيهما نحو وانه كان يقول سفيهنا على الله شططا
وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله احدا الحادي عشر الفاظ التوكيد الاول
وانما يربطها الضمير الملفوظ به نحو جاء زيد نفسه والزيدان كلاهما والقوم
كلهم وساير ما تقدم يجوز ان يكون الضمير فيه مقدرا فايدة اذا قلت مررت
برجل حسن الوجه ففي الرابط ثلثة اقوال احدها قول الكوفيين ان ال نايبة
عن الاضافة اي وجهه فربطت كما ربطت الاضافة الثاني قول البصريين انه
محذوف اي الحسن الوجه منه الثالث قول الفارسي وتبعه ابن الخباز انه
ضمير في الصفة والوجه بدل منه ذكره ابن هشام في تذكرته قاعدة قال
الشلوبين في شرح الجزولية اصل الحذف للرابط انما هو للصفة حرف الزاي
زيادة حروف المعاني قال الزمخشري في المفصل حروف الصلة ان وان و
ما ولا ومن والباء قال ابن يعيش في شرح المفصل الزيادة والالغاء من عبارات
البصريين والصلة والحشو من عبارات الكوفيين ويعنى بالزايد ان يكون
دخوله كخروجه من غير احداث معنى وجملة الحروف التي تزاد هذه السنة
وقال السخاوي من النحاة من قال في هذه الحروف اذا جاءت صلة لا لغا قد

التاسع جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء ولا يربطه ايضا الا الضمير

نحو كله ونفسه وعينه الثواني كاجمع واكتع

الرابط في نحو حسن الوجه فيه ثلثة اقوال

حروف الزيادة والصلة والحشو والالغاء

فايدة الحروف الزايدة

وصل بها ما قبلها من الكلام ومنهم من يقول زايدة ومنهم من يقول لغو ومنهم من
يقول توكيد وابى بعضهم لا هذا ولم يجز فيها ان يقال فيها صلة ولا لغو لئلا يظن
انها دخلت لا لمعنى البتة وقال الرضي وفايدة الحروف الزايدة في كلام العرب اما
معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء
في خبر ليس وما فان قيل فيجب ان لا تكون زايدة اذا افادت فايدة معنوية
قيل انما سميت زايدة لانها لا يتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا
تاكيد المعنى الثابت وتقويته فكانها لم تفد شيئا لما لم تغاير فايدتها العارضة
الفايدة الحاصلة قبلها ويلزمهم على هذا ان يعدوا ان ولام الابتداء و
الفاظ التاكيد اسماء كانت او لا زوايد ولم يقولوا به وبعض الزوايد يعمل
كالباء ومن الزايدتين وبعضها لا يعمل نحو فبما رحمة من الله لنت لهم
واما الفايدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون
الكلمة او الكلام بسببها مهيا لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع وغير ذلك من
الفوايد اللفظية ولا يجوز خلوها عن الفوايد اللفظية والمعنوية معا و
الا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما كلام الباري تعالى و
انبيائه عليهم السلام وقد تجتمع الفايدتان في حرف وقد تنفرد احديهما عن الاخرى
قال ابن اياز من الزوايد ما يلزم نحو الفاء في خرجت فاذا الاسد زيد ذهب
ابو عثمان الى انها زايدة مع لزومها واختاره ابن جني في سر الصناعة

الشعر او حسن م

الفايدتان ظ

وكذلك

قولهم افعله اثراما

زيادة ال في الموصول وان في خبر عسى

عجبت من لاشيء

المنكر ظ

شبه الحال بالظرف والف الالحاق بالف التانيث وسراويل بمنتهى الجموع

وكذلك افعله اثراما اي افعله اول شيء فما زايدة لا يجوز حذفها وكذلك الالف واللام
في الآن زايدة في القول المشهور مع لزومها وكذلك الالف واللام في الذي والتي
وما في مهما وان في خبر عسى قال بعضهم انها زايدة وهي لازمة لا يتقدر بالمصدر
ويزول الاشكال وهو انه كيف يقع المصدر خبرا عن الجثة في قولك عسى زيد ان
يقوم حتى احتاج ابو علي الى تاويله في القصريات بحذف المضاف اي عسى زيد ذا
القيام فايدة قولهم عجبت من لاشيء قال الطيبي في حاشية الكشاف يجوز فيه
الفتح وهو ظ والجر وفيه وجهان احدهما ان تكون لا زايدة لفظا لا معنى اي لا
تكون عاملة في اللفظ وتكون مرادة من جهة المعنى فتكون صورتها صورة
الزايدة ومعنى النفي فيه كقول النابغة ؏ امسى ببلدة لا عم فيها ولا خال ؏ وقول
الشماخ ؏ اذا ما ادلجت وضعت يداها ؏ لها الادلاج ليلة لا هجوع ؏ لا هجوع صفة
لليلة اي ليلة النوم فيها مفقود لان الهجوع النوم والثاني ان تكون لا غير
زايدة لا لفظا ولا معنى كقولهم غضبت من لاشيء وجئت بلا زاد قال
ابو علي فلا مع الاسم المنكر في موضع جر بمنزلة خمسة عشر قد يبنى الاسم بلا حرف
الشين المعجمة الشيء اذا اشبه الشيء اعطي حكما من احكامه ومن فروع
ذلك الحال لما اشبهت الظرف عمل فيها حروف المعاني كليت وكان ومنها
الف الالحاق اشبهت الف التانيث من حيث انها زايدة ولانها لا تدخل عليها
تاء التانيث كانت من اسباب منع الصرف ومنها سراويل لما اشبه صيغة

شبه المضاف

منتهى الجموع منع الصرف ومنها التشبيه بالمضاف ينصب في الندا كالمضاف
نحو يا ضاربا زيدا ويا مضروبا غلامه قال ابن يعيش وجه الشبه بينهما من
ثلثة اوجه احدها ان الاول عامل في الثاني كما كان المضاف عاملا في المضاف
اليه فان قيل المضاف عامل في المضاف اليه الجر وهذا عامل نصبا او رفعا
فقد اختلفا قيل الشيء اذا اشبه الشيء من جهة فلا بد ان يفارقه من جهات
اخر ولولا تلك المفارقة لكان اياه فلم تكن المفارقة قادحة في الشبه
الوجه الثاني ان الاسم الاول يختص بالثاني كما ان المضاف يختص بالمضاف
اليه الا ترى ان قولنا يا ضاربا رجلا اخص من قولنا يا ضاربا الثالث ان
الاسم الثاني من تمام الاول كما ان المضاف اليه من تمام المضاف وقال
السخاوي في شرح المفصل اذا اشبه الشيء الشيء في امرين فما زاد اعطي حكمه
ما لم يفسد المعنى ولهذا اعملت ما عمل ليس لما اشبهها في النفي مطلقا وفي نفي
الحال خاصة **حرف الصاد صدر الكلام** قال ابن يعيش لا يعمل في
الاستفهام ما قبله من العوامل اللفظية الا حروف الجر وذلك لئلا يخرج عن
حكم الصدر وانما عمل فيه حروف الجر دون غيرها لتنزلها مما دخلت عليه
منزلة الجزء من الاسم **حرف الضاد الضرورة** قال ابو حيان لم يفهم ابن
مالك معنى قول النحويين في ضرورة الشعر فقال في غير موضع ليس هذا
البيت بضرورة لان قايله متمكن من ان يقول كذا ففهم ان الضرورة في

اي يصير خاصا تمييزا له

لا يعمل في الاستفهام ما قبله

معنى ضرورة الشعر

اصطلاحهم

اصطلاحهم هو الالجاء الى الشيء فقال انهم لا يلجئون الى ذلك اذ يمكن ان يقولوا كذا فعلى
زعمه لا توجد ضرورة اصلا اذ ما من ضرورة الا ويمكن ازالتها ونظم تركيب اخر غير
ذلك التركيب انما يعنون بالضرورة ان ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة
به ولا يقع في كلامهم النثري وانما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام ولا
يعني النحويون بالضرورة انه لا امكن وجه عن النطق بغير هذا اللفظ وانما يعنون ما
ذكرناه والا كان لا توجد ضرورة اصلا ~~اذ ما من ضرورة الا ويمكن ازالتها ونظم~~
لانه ما من لفظ الا ويمكن للشاعر ان يغيره انتهى وقال ابن جني في الخصايص
سالت ابا علي هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب او لا فقال كما جاز
ان نقيس منثورنا على منثورهم فكذلك يجوز لنا ان نقيس شعرنا على شعرهم فما
اجازته الضرورة لهم اجازته لنا وما حظرته عليهم حظرته علينا فاذا كان
كذلك فما كان من احسن ضروراتهم فليكن من احسن ضروراتنا وما كان من اقبحها
عندهم فليكن من اقبحها عندنا وما بين ذلك بين ذلك **قاعدة** ما جاز
للضرورة يتقدر بقدرها ومن فروعها اذا دعت الضرورة الى منع صرف المنصرف
المجرور فانه يقتصر منه على حذف التنوين وتبقى الكسرة عند الفارسي لان الضرورة
دعت الى حذف التنوين فلا يتجاوز محل الضرورة بابطال عمل العامل والكوفي
يرى فتحه في محل الجر قياسا على ما لا ينصرف لئلا يلتبس بالمبنيات على الكسر ذكره
في البسيط ومنها لا يجوز الفصل بين اما والفا باكثر من اسم واحد لان الفاء

الضرورة في منع صرف المنصرف المجرور

لا يفصل بين اما والفا باكثر من اسم

ما لا يؤدي الى الضرورة اولى مما يؤدي اليها

لايتقدم عليها ما بعدها وانما جاز هذا التقديم للضرورة وهي مندفعة باسم
واحد فلم يتجاوز قدر الضرورة ذكره السيرافي والرضي **قاعدة** ما لا
يؤدي الى الضرورة اولى مما يؤدي اليها قال ابن النحاس في التعليقة قول
الشاعر لاه ابن عمك اختلف الناس فيه هل المحذوف لام الجر دون الاصلية
واللام التي هي موجودة مفتوحة او المحذوف اللام الاصلية والباقية هي لام
الجر والاظهر ان الباقية هي لام الجر لان القول عنه فيها مع بقاء عملها يؤدي الى
ان تكون البيت ضرورة وما لا يؤدي الى الضرورة اولى مما يؤدي اليها

لاه ابن عمك

والقول بحذف الاصلية لا يؤدي الى الضرورة ثم

الضماير ترد الاشياء الى اصولها هذه القاعدة متفق عليها وفيها فروع
منها قال ابن جني الباء اصل حروف القسم والواو بدل منها ولهذا لا تجر
الا الظاهر فاذا دخلت على المضمر ردت الى الاصل وهي الباء فيقال بك
لافعلن لان الضماير ترد الاشياء الى اصولها ومنها اذا اريد وصل مثل لم
يكُ ومن لدُ بالضمير عادت النون المحذوفة فيقال لم يكنه ومن لدنه لان
الضمير يرد الاشياء الى اصولها ومنها قال الاندلسي انما التزم دخول
تاء التانيث في الفعل المسند الى ضمير المؤنث المجازي دون المسند الى
ظاهره لان الاصل الحاق العلامة والضمير يرد الشيء الى اصله فوجب ان
لا تحذف العلامة لان ذلك خلاف مقتضاه ومنها اذا اتصل بالماضي
ضمير بني على السكون نحو ضربت وضربنا وعلله ابن الدهان بان اصل

لا يقسم بالمضمر الا بالباء

اذا وصل لم يك بالضمير عادت النون

المسند الى ضمير المؤنث المجازي يلزمه تاء التانيث

علله

بني الماضي متصلا بالضمير

الماضي

الماضي البناء واصل البناء السكون والضمير يرد اكثر الاشياء الى اصولها ومنها
قال ابن اياز زعم بعضهم ان لولا صريحة في التعليل كقولك لولا احسانك لما
شكرتك قال ابن بري في اماليه ولهذا جروا بها المضمر تنبيها على هذا المعنى لان
المضمر يعيد الشيء الى اصله قال ابن يعيش فان قيل الاتساع في الظرف تظهر
اذا كنيت عنه فان كان ظرفا لم يكن بد من ظهور في مع مضمره نحو اليوم قمت فيه لان
الاضمار يرد الاشياء الى اصولها وان اعتقدت انه مفعول به على السعة لم
تظهر في معه لانها لم تكن منوية مع الظاهر فتقول اليوم قمته قال الشاعر
ويوم شهدناه سليما وعامرا لم يظهر في حين اضمره لانه جعله مفعولا به مجازا
ولو جعله ظرفا على اصله لقال شهدنا فيه **تنبيه** قال السهيلي قول
عبد المطلب وانصر على آل الصليب وعابديه اليوم آلك فيه رد على النحاس
والزبيدي ومن قال بقولهما حيث منعا اضافة آل الى المضمر لانه يرد الشيء
الى اصله واصله اهل وما وجدنا قط مضمرا يرد معتلا الى اصله الا
اعطيتكموه وليس من هذا الباب في ورد ولا صلي قال السخاوي
في سفر السعادة لا يدخل على المقسم به غير الباء اذا كان مضمرا لانها الاصل
وقال ابن عصفور في شرح المقرب خرج قول الفرزدق واذ ما مثلهم بشر
على ان مثلهم مرفوع الا انه بني على الفتح لاضافته الى غير متمكن كقوله تعالى مثل ما
انكم تنطقون فان قيل كيف يسوغ ذلك في المبني الذي اضيفت اليه مضمر

لولا صريحة في التعليل

الاتساع في الظرف لا يجري في ضمير

اضافة آل الى المضمر

معتلا الى الذي كان عليه قبل الاعلال

اذ ما مثلهم بشر مثل ما انكم

المضمرية الاشياء الى اصولها فكيف يكون سببا في اخراج مثل هن اصلها
من الاعراب الى البناء فالجواب ان المضمر لا يلزم رده الاشيا الى اصولها
في جميع المواضع الا ترى ان التا بدل من الواو في تكاة لانه من توكا
ثم اذا اضافوها الى مضمر قالوا هذه تكاتك ولم يردوها الى اصلها
حرف الظاء المعجمة الظرف والمجرور فيهما ابحاث الاول لابد من
تعلقهما بالفعل او ما يشبهه او ما يشير الى معناه وان لم يكن شي من هذه
الاربعة موجودا قدر مثال الاول والثاني انعمت عليهم غير المغضوب عليهم
والثالث وهو الذي في السماء اله لانه مأول بمعبود والرابع نحو فلان حاتم
في قومه تعلق في بما في حاتم من معنى الجواد ومثال التعليق بالمحذوف
والى ثمود اخاهم صالحا بتقدير وارسلنا ولم يتقدم ذكر الارسال ولكن
ذكر النبي والمرسل اليهم يدل على ذلك وهل يتعلقان بالفعل الناقص فيه
خلاف الثاني يستثنى من قولنا لابد لحرف الجر من متعلق ستة امور احدها
الحرف الزايد كالبا ومن في كفى بالله شهيدا هل من خالق غير الله لان معنى
التعلق الارتباط المعنوي والاصل ان افعالا قصرت عن الوصول الى
الاسماء فاعينت على ذلك بحروف الجر والزايد انما دخل في الكلام تقوية وتوكيدا
ولم يدخل للربط والثاني والثالث لعل ولولا عند من جر بهما الرابع رب
في قول الرماني وابن طاهر الخامس كاف التشبيه عند الاخفش وابن عصفور

[هامش: رد المضمر الاشيا الى اصولها غير لازم ابدا]
[هامش: لابد للظرف وشبهه من متعلق]
[هامش: لا يستدعي حرف الجر متعلقا في ستة مواضع]

السادس

السادس حرف الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفضن فانهن لتنحية
الفعل عما دخلن عليه كما ان الا كذلك وذلك عكس معنى التعدية الذي هو
ايصال معنى الفعل الى الاسم الثالث يجب تعلقهما بمحذوف في ثمانية مواضع
ان يقعا صفة نحو او كصيب من السما او حالا نحو فخرج على قومه في زينته او
صلة نحو ولله ما في السموات والارض ومن عنده لا يستكبرون او خبرا نحو
زيد عندك او في الدار او مثلا نحو قولهم للمعرس بالرفاء والبنين باضمار
اعرست او يرفعا الاسم الظاهر نحو افي الله شك اعندك زيد او يكون
المتعلق محذوفا على شريطة التفسير نحو ايوم الجمعة صمت فيه الثامن القسم
بغير البا نحو والليل اذا يغشى تالله لاكيدن اصنامكم الرابع هل المتعلق
الواجب الحذف فعل او وصف لا خلاف في تعيين الفعل في بابي القسم والصلة
لان القسم والصلة لا يكونان الا جملتين واختلف في الخبر والصفة والحال
فمن قدر الفعل وهم الاكثرون فلانه الاصل في العمل ومن قدر الوصف فلان
الاصل في الثلثة الافراد واما في الاشتغال فيقدر الفعل في نحو ايوم الجمعة
يعتكف فيه والوصف في ايوم الجمعة انت معتكف فيه وقال ابن النحاس انه على
تقدير كون الخبر ظرفا او جارا او مجرورا سواء قلنا العامل فيه فعل او اسم انا
نعتقد انا حذفنا ذلك العامل لما اعتمدنا ان نجعل الخبر في اللفظ نفس الظرف
والمجرور لا الاستقرار ولذلك لزمنا حذف العامل بعد نقل الذي كان في الضمير

[هامش: وجوب حذف المتعلق]
[هامش: يرفعا ظ]
[هامش: المتعلق المحذوف وجوبا فعل او وصف]

العامل الى الظرف والجرور واستتار فيه وبقي الضمير مرتفعا بالظرف و
بالجار والمجرور كما كان مرتفعا بذلك العامل لنيابة الظرف والمجرور عن ذلك
العامل ولا يجوز اظهار ذلك العامل حينئذ قال ابو علي اظهار فاعل الظرف
شريعة منسوخة **تنبيه** قال ابن النحاس في التعليقة اختلف النحاة في
تقدير عامل الظرف والمجرور اذا وقعا بعد اسم ان فقال قوم تقديره الاستقرار بعد
اسم ان لئلا يكون قد فصلنا بين ان واسمها بغير الظرف والمجرور وقال قوم
لابد ان تقدر من قبل الظرف والمجرور ولا تعتد بهذا فصلا لكونه لازم الاضمار
ولا يجوز اظهاره السادس في الفرق بين الظرف المستقر والظرف اللغو
قال الشيخ سعد الدين التفتازاني في حاشية الكشاف السابع انهم يتسعون
في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص
من معموله نحو كان في الدار او عندك زيد جالسا وفعل التعجب من المتعجب
منه نحو ما احسن في الهيجاء لقاءك وما اثبت عند الحرب زيدا وبين الحرف
الناسخ ومنسوخه نحو فلا تلحني فيها فان بحبها اخاك مصاب القلب جم
بلابله وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن كقوله أبعد بعد
تقول الدار جامعة وبين المضاف وحرف الجر ومجرورها نحو لله در
اليوم من لامها واشتريته بوالله درهم وهذا غلام والله زيد وبين
ان ولن ومنصوبها نحو اذن والله نرميهم بحرب ان ما

رايت

عامله

مكان تقدير متعلق الظرف اذا تقدم على اسم ان

ان وهو

الاتساع في الظرف والمجرور بالفصل بهما

نحوهم

رايت ابا يزيد مقاتلا ادع القتال واشهد الهيجاء وقدموهما خبرين على الاسم في
باب ان نحو ان لدينا انكالا ان في ذلك لعبرة ومعمولين للخبر في باب ما نحو
او ما كل ما وافى منى انا عارف وما في الدار زيد جالسا وعلى صلة ال نحو وكانوا
فيه من الزاهدين وعلى المنفي بما نحو ونحن عن فضلك ما استغنينا وعلى
معمول الخبر بها نحو اما بعد فاني افعل كذا وعلى العامل المعنوي في قولهم اكل
يوم لك ثوب وقال الخفاف في شرح الايضاح الظرف والمجرور اتسع فيهما
ووجه ذلك ان جميع الافعال وما كان عاملا بمعناها يدل على الزمان والمكان
دلالة قاطعة وان لم يذكرا فان ذكرا فعلى التاكيد وما كان بهذه الصفة فهو
كالمستغني عنه او في حكمه فكانك اذا فصلت بظرف او مجرور لم تفصل
بشيء **فائدة** قال الجزولي بنو تميم لا تلفظ بخبر لا الا ان يكون ظرفا قال
الشلوبين هذا طريف لا اعلمه من احد ولا نقله عن احد ولا ادري من اين
نقله وان كان له وجه من اتساعهم في الظروف ما لم يتسع به في غيرها ولكنه
غير منقول وهذا ليس موضع القياس لانه اتساع والاتساع منقول الثامن
في تذكرة ابن الصايغ قال نقلت من مجموع بخط ابن الرماح ينبغي ان يكون
الظرف الذي يلزم به الرفع لما بعده ما كان صفة او صلة كمررت برجل
او بالذي معه صقر لما بين الصفة والصلة من المناسبة لانهما لا يكونان الا
بالفعل او المشتق منه فاما الخبر والحال كزيد في الدار ابوه ومررت بزيد في

تقدم الظرف والمجرور

الفعل

سبب اتساعهم فيهما

قال الجزولي بنو تميم يحذفون خبر لا الا ظرفا

المرفوع بالظرف

الدار ابوه فانه يجوز فيه الابتداء والفاعلية فكونه فاعلا لانه يرفع الضمير
كاسم الفاعل بل اقوى عند ابي علي وكونه مبتدا الان اسم الفاعل بنفسه يصح فيه
ذلك كزيد قايم ابوه عطاء ان ابا علي جعل الجميع شيئا واحدا ولم يفرق بين الصفة
والخبر والحال لانه يجعل الظرف اذا اعتمد مقدرا بالفعل دون الاسم وكذا
ينبغي ان يكون قياسه واما ابن جني فلا يرى ذلك الا في الصفة والصلة
وهو الظاهر من كلام سيبويه حرف العين العامل فيه مباحث الاول
العمل اصل في الافعال فرع في الاسماء والحروف فما وجد من الاسماء والحروف
عاملا فينبغي ان يسال عن الموجب لعمله كذا في شرح الجمل وقال صاحب البسيط
اصل العمل للفعل ثم لما قربت مشابهته له وهو اسم الفاعل واسم المفعول
ثم لما يشبههما من طريق التثنية والجمع والتذكير والتانيث وهي الصفة المشبهة
واما افعل التفضيل فانه اذا صحبته من امتنع منه هذه الاحكام فيبعد
لذلك عن شبه الفعل فلذلك لم يعمل في الظاهر الثاني عامل الرفع في فعل
المضارع معنوي على الصحيح بل ادعى بدر الدين بن مالك في تكملة شرح
التسهيل انه لا خلاف فيه وليس كذلك بل الخلاف فيه موجود فقد ذهب
الكسائي الى ان عامله لفظي وهو حروف المضارعة وعلى انه معنوي اختلف
فيه فقيل هو تجرده من الناصب والجازم وعليه الفرا وقيل هو تعريه
من العوامل اللفظية وعليه جماعة من البصريين منهم وقال الاعلم ان ترفع

اصل العمل للفعل ثم للاسم ثم للحرف

رافع المضارع

الاخفش م

بالاهمال

بالاهمال قال ابو حيان وهو قريب من الاول وقال جمهور البصريين هو وقوعه
موقع الاسم كقولك زيد يقوم كونه وقع موقع قايم هو الذي اوجب له الرفع و
قال ثعلب ارتفع بنفس المضارعة وقال بعضهم ارتفع بالسبب الذي اوجب له
الاعراب لان الرفع نوع من الاعراب قال ابو حيان فهذه سبعة مذاهب في
الرافع للفعل المضارع واحد منها لفظي وثلثة معنوية ثبوتية وهي الاخيرة
وثلثة معنوية عدمية وهي التي قبلها قال وليس لهذا الخلاف فايدة ولا
ينشا عنه حكم نطقي الثالث الخلاف جعله الفرا وبعض الكوفيين عاملا
للنصب في فعل المضارع بعد او وبعد الفاء وبعد الواو في الاجوبة الثمانية
يريدون بذلك مخالفة الثاني للاول من حيث لم يكن شريكا له في المعنى ولا
معطوفا عليه ونحو عندهم نظير لو تركت والاسد لاهلكك لا كلك نصبت
الاسد لما لم ترد عطف الاسد على الضمير اذ لا يتصور ان يكون التقدير
لو تركت وترك الاسد لان الاسد لا يقدر عليه فيترك وكذلك عندهم زيد
امامك وخلفك انما انتصب بالخلاف لان الظرف خلاف المبتدا فلذلك
لم يرفع كما يرفع قايم من زيد قايم وقد ينصبون ايضا على المخالفة كقوله
على الحكم المأتي يوما اذا قضى قضيته ان لا يجور ويقصد قال الفرا وهو
المرفوع على المخالفة قال ابن يعيش معنى الخلاف عندهم عدم المماثلة و
قال ايضا ذهب الكوفيون الى ان المفعول معه منصوب على الخلاف

الفعل م

وذلك انا اذا قلنا استوى الماء والخشبةَ لا يحسن تكرير الفعل فيقال استوى
الماءُ واستوت الخشبةُ لان الخشبة لم تكن معوجة فتستوي فلما خالفه
ولم يشاركه في الفعل نُصب على الخلاف قالوا وهذه قاعدة تُبنى في الظرف
نحو زيد عندك الرابع عامل الفاعل ذهب قوم من الكوفيين الى
ان الفاعل يرتفع باحداثه الفعل وذهب خلف الاحمر الى ان العامل
في الفاعل معنى الفاعلية كذا نقله عنه ابن عمرو وابن النحاس في التعليقة
وذهب هشام الى انه يرتفع بالاسناد قال ابن فلاح ورد ذلك بان العامل
اللفظي مجمع عليه والمعنوي مختلف فيه والمصير الى المجمع عليه اولى من
المصير الى المختلف فيه الخامس عامل المفعول ذهب خلف الاحمر الى
ان العامل في المفعول معنى المفعولية نقله ابن فلاح في المغني السادس
عامل الصفة والتاكيد وعطف البيان ذهب الاخفش الى انه معنوي و
هو كونها تابعة بمنزلة عامل المبتدا او الفعل المضارع ذكره في البسيط
السابع فائدة قال ابن فلاح في المغني المصدر المؤكد لا يعمل لعدم تقديره
بان والفعل فان كان مما التزم حذف فعله كقولهم سقيا زيدا ورعيا
له ففيه وجهان احدهما ان العامل هو الفعل الناصب للمصدر قياسا
على غيره من المصادر التي لا تقدر بان والفعل والثاني المصدر هو
العامل لنيابته عن الفعل وقيامه مقامه ونظيره هذا زيد في الدار واقفا

هل

هل العامل الظرف لنيابته عن الفعل ونفس الفعل هو العامل والاكثر ان
العامل الظرف انتهى الثامن اذا امتزج بعض الكلمات بالكلمة حتى صار
كبعض حروفها تخطاها العامل ولذلك تخطى لام التعريف وهاء التنبيه
في قولك مررت بهذا وما المزيدة في قوله تعالى فبما رحمة عما قليل ولا في
نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شيء ولئلا يكون للناس وان لا
تفعلوه التاسع قال الكوفيون لا يمتنع ان يكون الشيء عاملا في شيء و
الاخر عاملا فيه وبنوا على ذلك ان المبتدا يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدا
فهما يترافعان قالوا انما قلنا ذلك لانا وجدنا المبتدا لا بد له من خبر
والخبر لا بد له من المبتدا فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الاخر و
يقتضي صاحبه عمل كل واحد منهما في صاحبه قالوا وقد جاء لذلك نظائر منها
قوله تعالى اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى فنصب ايا بتدعوا وجزم تدعوا
باياً فكان كل واحد منهما عاملا في الاخر ومثله اينما تكونوا يدرككم
الموت فاينما منصوب بتكونوا وتكونوا مجزوم باينما وذلك كثير في
كلامهم ونقل عن الاخفش ان فعل الشرط وفعل الجواب يتجازمان كما
قيل في مذهب الكوفيين في المبتدا والخبر قال ابن يعيش قال الكسائي
في قوله تعالى كتاب الله عليكم انه نصب بعليكم على الاغراء كانه قال عليكم
كتاب الله فقدم المنصوب قال ومثله قول الشاعر يا ايها المايح دلوي

دونكا اى دونك دلوي قال وما قاله ضعيف لان هذه الظروف ليست
افعالا وانما هى نايبة عن الافعال وفى معناها فهى فروع فى العمل على
الافعال والفروع منحطة ابدا عن الاصول فاعمالها فيما تقدم عليها
تسوية بين الاصل والفرع وذلك لا يجوز **حرف اللام** اللبس
محذور من ذلك قال فى البسيط يضاف اسم الفاعل المتعدي الى المفعول
دون الفاعل لان اضافته الى المفعول تفضى الى اللبس لعدم تعيين
المضاف اليه بخلاف الصفة المشبهة واسم الفاعل من اللازم فانه لا
لبس فى اضافته الى فاعله لتعينه فجازت اضافته لذلك **حرف**
الميم ما يجوز تعدده وما لا يجوز وفيه فروع الاول خبر المبتدا
وفيه خلاف فمنهم من اجازه مطلقا وجزم به ابن مالك ومنهم من
منعه واوجب العطف نحو زيد قايم ومنطلق الا ان يريد اتصافه
بذلك فى حين واحد فيجوز نحو هذا حلو حامض اى مز وهذا اعسر
ايسر اى اضبط وهذا اختيار من عاصرنا من الشيوخ الثانى الحال و
فيه خلاف قال فى الارتشاف ذهب الفارسى وجماعة الى انه لا يجوز تعدده
ويجعلون نحو قولك جاء زيد مسرعا ضاحكا الحال الاول فقط و
ضاحكا صفة مسرعا او حالا من الضمير المستكن فى مسرعا وذهب ابن جنى
الى جواز ذلك وقال ابن مالك فى شرح التسهيل الحال شبيه بالخبر و

الفاعل و

قال ابو حيان

شبيه

نعتان فصاعدا

شبيه بالنعت فكما جاز ان يكون للمبتدا الواحد والمنعوت الواحد خبران
فصاعدا وزعم ابن عصفور ان فعلا واحدا لا ينصب اكثر من حال
قياسا على الظرف وقال كما لا يقال قمت يوم الخميس يوم الجمعة كذا لا يقال
جاء زيد مسرعا ضاحكا واستثنى المنصوب بافعل التفضيل نحو زيد راكبا
احسن منه ماشيا قال فجاز هذا كالظرف نحو زيد اليوم افضل منه غدا
وزيد خلفك اسرع منه امامك قال وصح هذا فى اسم التفضيل لانه قام
مقام فعلين الا ترى ان معنى قولك زيد اليوم افضل منه غدا زيد يزيد
فضله اليوم على فضله غدا الثالث المستثنى والجمهور على انه لا يستثنى
باداة واحدة من دون عطف شيئان واجازه قوم نحو ما اخذ احد الا زيد
درهما وما ضرب القوم الا بعضهم بعضا الرابع الظرف وتعدده ممتنع
بلا خلاف فعلا اتفقوا على ان الفعل لا يعمل فى ظرفين لا تقول مثلا قمت يوم
الجمعة يوم السبت لان وقوع قيام واحد فى يوم الجمعة ويوم السبت محال
ولهذا قالوا فى قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم لا يصح ان يكون
اذ ظرفا لينفع لانه لا يعمل فى ظرفين الخامس النعت ويجوز تعدده
بلا خلاف السادس عطف البيان ذكر الزمخشري فى قوله تعالى
ملك الناس اله الناس انهما عطفا بيان لرب الناس وقال ابو حيان
لا انقل عن النحاة شيئا فى عطف البيان هل يجوز ان يكون المعطوف

ولكن لا يجوز ان يكون للامر الواحد حالان فصاعدا م

هذا انما يتم اذا كان الظرفان متغايرين بالشخص كما فى قمت يوم الجمعة يوم السبت واما اذا كانا متحدين بالذات ولو كانا متغايرين مفهوما فالظاهر الجواز و ذلك كقولنا زرتك ساعة وقت العصر غدا

فى علم واحدام لا يجوز ذلك السابع البدل قال ابو حيان فى البحر اما بدل البدا عند
من اثبته فيتكرر فيه الابدال واما بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال فلا
نص عن احد من النحويين اعرفه فى جواز التكرار فيهما او منعه الا ان فى كلام
بعض اصحابنا ما يدل على ان البدل لا يتكرر وفى البسيط ان قيل تعريف الفاظ
التوكيد اجمع واجمعون وجمعاء وجمع بالاضافة المقدرة كساير اخواتها والدليل
على ذلك مراجعة الشاعر للاصل قال ان الخليط بان اجمعه فاجمعه تاكيد للضمير
فى بان حرف النون النون تشابه حروف المد واللين من ستة عشر
وجها الاول ان تكون علامة الرفع فى الافعال الخمسة كما تكون الالف والواو
علامة الرفع فى الاسماء المثناة والمجموعة الثانى انها تكون ضمير الجمع المونث
كما تكون الواو ضمير الجمع المذكر الثالث ان الجازم قد يحذفها فى لم يك كما
يحذف الواو والياء والالف الرابع ان الاسمين اذا ركبا وهى فى اخر الاسم
الاول فانها قد تسكن نحو سنسوير وباذنجانة كما تسكن الياء فى معدي
كرب الخامس انها قد تحذف لالتقاء الساكنين فى قوله ولاك اسقنى
ان كان ماؤك ذا فضل كما تحذف الواو والياء والالف السادس ان النون
قد تحذف اعتباطا عينا ولاما فى منذ ولدن فى قوله من لد شولا كما تحذف
الواو عينا ولاما فى ثبة فى احد القولين وفى اخ السابع انها تحذف للطول
فى قوله ابنى كليب ان عمى اللذا كما تحذف الياء للطول من قولهم اشهباب

الثامن

بان خور
باذنجان

اصله لكن بالتخفيف حذفت نونه

لالتقاء الساكنين

الثامن ان الالف تبدل منها فى الوقف نحو رايت زيدا واضربا التاسع ان فيها
غنة كما ان فى الالف واختيها مدا العاشر انها تكون علامة الجمع لا ضميرا كما تكون
الالف والواو علامة فى قوله ويعصرن السليط اقاربه وقوله يلوموننى فى اشتراء
النخيل قومى وقوله التقتا حلقتا البطان الحادى عشر انها من حروف
الزيادة كما ان حروف المد واللين من حروف الزيادة الثانى عشر انها تدغم
فى الواو والياء فى قولك زيد وعمرو وزيد يضرب الثالث عشر مصاحبتها
حروف المد واللين وحركات الاعراب فى قولك زيدان وزيدون وزيدين
وزيد وحذفها بحذف حركات الاعراب فى الوقف فى قولك زيد الرابع عشر
تعاقبها فى المحل الواحد نحو جرنفش وجرافش الخامس عشر حذفها فى المحل
الواحد الذى تحذف فيه الالف فيجتمع بحذفها اربعة احرف متحركات نحو
عرنتن وعلابط وعلبط السادس عشر حذفها لكثرة الكلام بها كما تحذف
الياء كذلك وذلك نحو بلعنبر وبلحارث كما قالوا لا ادر ذكر ذلك ابن
الدهان فى الغرة قال فلما كان بين هذه الحروف وبين النون هذه
المناسبة زيدت فى المضارع حرف الواو الواسطة قيل فيها
ابواب الاول باب المعرب والمبنى فقيل ان بينهما واسطة لا توصف بالاعراب
ولا بالبناء وذلك فى اشياء احدها الاسماء قبل التركيب ذهب قوم الى انها
واسطة لا معربة لعدم موجب الاعراب ولا مبنية لعدم مناسبة مبنى الاصل

وعرتن م

مبنية ظ

واختاره ابن عصفور وابو حيان واختار ابن مالك انها مبنية واختار
الزمخشري انها معربة الثاني المنادي المفرد نحو يا زيد ذهب قوم
الى انه واسطة بين المعرب والمبني حكاه ابن يعيش في شرح المفصل
والصحيح انه مبني الثالث المضاف الى ياء المتكلم قال ابن يعيش
اختلفوا في كسرته فذهب قوم الى انها حركة بناء وليست اعرابا لانها
لم تحدث بعامل ولذلك لا تختلف باختلاف العوامل الا انها وان كانت
بناء عارضة في الاسم لوقوع الياء بعدها واذا كانت عارضة لم تصر
الكلمة بها مبنية ونظير ذلك حركة التقاء الساكنين نحو لم يقم الرجل
فهذه الكسرة ليست اعرابا لان لم لا تعمل الكسر ومع ذلك فالكلمة
باقية على اعرابها لكونها عارضة تزول عند زوال الساكن فهي كالضمة
في نحو لم يضربوا والفتحة في نحو لم يضربا في كونها عارضة للواو والالف
وقد ذهب قوم الى ان هذه الحركة لها حكم بين حكمين وليست اعرابا
ولا بناء اما كونها غير اعراب فلان الاسم يكون مرفوعا ومنصوبا
وهي فيه واما كونها غير بناء فلان الكلمة لم توجد فيها شيء من اسباب
البناء ورود الشيء مع نظيره مورده مع نقيضه قال
ابن جني وذلك اضرب منها اجتماع المذكر والمؤنث في الصفة
المؤنثة نحو رجل علامة وامراة علامة ورجل نسابة وامراة نسابة

فهي

ورجل

ورجل همزة ولمزة وامراة همزة ولمزة ورجل صرورة وفروقة وامراة
صرورة وفروقة ورجل هلباجة فقاقة وامراة كذلك وهو كثير وذلك
ان الهاء في ذلك لم تلحق لتانيث الموصوف بما هي فيه وانما الحقت لاعلام
السامع ان هذا الموصوف بما فيه قد بلغ الغاية والنهاية فجعل تانيث الصفة
امارة لما اريد من تانيث الغاية والمبالغة سواء كان الموصوف بتلك
الصفة مذكرا ام مؤنثا ومنها اجتماع المذكر والمؤنث في الصفة
المذكرة وذلك نحو رجل خصم وامراة خصم ورجل عدل وامراة عدل
ورجل ضيف وامراة ضيف ورجل رضى وامراة رضى وكذلك ما فوق
الواحد نحو رجلان رضى وعدل وقوم رضى وعدل قال زهير ؛ متى
تستجر قوم يقل سرواتهم ؛ هم بيننا فهم رضى وهم عدل ؛ وسبب
اجتماعهما هنا في هذه الصفة ان التذكير انما اتاها من قبل المصدرية
فاذا قيل رجل عدل فكانه وصف بجميع الجنس مبالغة كما تقول استولى على
الفضل وحاز جميع الرياسة والنبل ولم يترك لاحد نصيبا في الكرم و
الجود ونحو ذلك فوصف اجمع تمكينا لهذا الموضع وتوكيدا قال في البسيط
العلم المعدول كزفر وعمر وفيه ثلثة اقوال احدها انه مشتق من المعدول
عنه فعلى هذا يكون منقولا والثاني انه مرتجل غير مشتق لان لفظ
المعدول لم يستعمل في مسمى ثم نقل منه وليس وزن المعدول موافقا لوزن

بالجنس م

المعدول مشتق ام لا

المعدول عنه حتى يكون منقولا والثالث انه ليس منقولا على الاطلاق
ولا مرتجلا على الاطلاق بل مشابه للمنقول لموافقة حروفه الحروف
المعدول عنه ومشابه للمرتجل لاختصاصه بوزن لا يوافقه
المعدول عنه فيه تم الفن الاول من منتخب كتاب الاشباه
والنظاير والحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم

ثم الفن الاول ايضا من كتاب الاشباه والنظاير للسيوطي **من حرف
الهمزة اذا اجتمع مثلان** وحذف احدهما فالمحذوف الاول والثاني
فيه فروع احدها اذا اجتمع نون الوقاية ونون الرفع جاز حذف احدهما
تخفيفا نحو اتحاجوني وتامروني وهل المحذوف نون الرفع او الوقاية خلاف
ذهب سيبويه الى الاول ورجحه ابن مالك لان نون الرفع قد تحذف
بلا سبب كقوله ابيت اسري وتبيتي تدلكي ولم يعهد ذلك في نون
الوقاية وحذف ما عهد حذفه اولى ولانها نايبة عن الضمة وقد عهد حذفها
تخفيفا في نحو ان الله يامركم وما يشعركم في قراءة من سكن ولانها
حركة ونون الوقاية كلمة وحذف الحركة اسهل وذهب المبرد والسيرافي
والفارسي وابن جني واكثر المتاخرين ومنهم صاحب البسيط وابن
هشام الى الثاني لانها لا تدل على اعراب اذا كانت اولى بالحذف ولانها

دخلت

دخلت لغير عامل ونون الحكاية الرفع دخلت لعامل فلو كانت هي المحذوفة
لزم وجود موثر بلا اثر مع امكانه ولان الثقل نشا من الثانية فهي احق
بالحذف **الثاني** اذا اجتمع نون الوقاية ونون انّ وانّ وكانّ ولكنّ
جاز حذف احدهما وفي المحذوف قولان احدهما نون الوقاية وعليه الجمهور
وقيل نون ان لان نون الوقاية دخلت للفرق بين اني واني وما
دخل للفرق لا يحذف ثم اختلف هل المحذوف الاولى المدغمة او الثانية
المدغم فيها لانها طرف على قولين صحح ابو البقاء في اللباب اولهما **الثالث**
اذا اجتمع نون الضمير ونون الحروف الاربعة المذكورة جاز حذف
احدها نحو انا ولكنا وهل المحذوف الاولى المدغمة او الثانية
المدغم فيها القولان السابقان ولم يجز هنا القول بان المحذوف نون
الضمير لانها اسم فلا تحذف ثم رايت ابن الضايع قال في تذكرته في
كلام ابي علي في الاغفال ما يدل على ان المحذوف نون ضمير النصب في
قولنا كانّا ونا تفعل في قولنا هو تكلم في ذلك على لسان ابي العباس
نقلا عن بكر تقوية لمن يذهب الى ان المحذوف من لاه اللام الاصلية لا
لام الاضافة كما ذهب اليه سيبويه وقال لان ما يحذف من المكررات
انما يحذف للاستثقال وانما يقع الاستثقال فيما يتكرر لا في المبدو به
ثم قال عقب ذلك والذي رجحه ابو علي في الاغفال ان المحذوف من انا

وكاننا انما هو النون الوسطى دون الضمير قال لانه عهد حذفها دون حذف
نون الضمير الرابع اذا اجتمع نون الوقاية ونون الاناث نحو يسؤ الفاليات
اذا فليني والاصل فلينني فحذف احدى النونين واختلف في المحذوفة فقال
المبرد هي نون الوقاية لان الاولى ضمير فاعل لا يليق بها الحذف ورجحه
ابن جني والخضراوي وابو حيان وابن هشام وفي البسيط انه مجمع عليه
وقال سيبويه هي نون الاناث واختار ابن مالك قياسا على تامروني ورده
ابو حيان لانه قياس على مختلف فيه الخامس المضارع المبدو بالتا اذا كان
ثانيه تا نحو تتعلم وتتكلم يجوز فيه الاقتصار على احدى التائين وهل المحذوفة
الاولى او الثانية قولان اصحهما الثاني وعليه البصريون لان الاولى دالة
على معنى وهي المضارعة ووجهه ابن مالك في شرح الكافية بان الاستثقال
في اجتماع المثلين انما يحصل عند النطق بثانيهما فكان هو الاحق بالحذف
قال وقد يفعل ذلك بما صدر فيه نونان كقراءة بعضهم ونزل الملائكة
تنزيلا قال وفي هذه القراءة دليل على ان المحذوف من التائين هي الثانية
لان المحذوف من النونين في القراءة المذكورة انما هي الثانية ورجحه
الزنجاني في شرح الهادي بان الثانية هي التي تعل فتسكن وتدغم في
تذكرون فلما الحقها الاعلال دون الاولى الحذف مثل الاعلال السادس
الفعل المضاعف على وزن فعل نحو ظل ومس واحس اذا اسند الى ضمير

المتحرك

متحرك نحو ظللت ومسست واحسست لجاز حذف احد حرفي التضعيف
فيقال ظلت ومست واحست وهل المحذوف الاولى وهي العين او الثانية وهي
اللام قولان اصحهما الاول وبه جزم في التسهيل وقال ابو علي في الاغفال قد حذف
الاول من الحروف المتكررة كما حذف من الثاني وذلك قولهم ظلت ومست
ونحو ذلك فان قيل ما الدليل على ان المحذوف الاول قيل قول من قال ظلت ومست
فالقى حركة العين المحذوفة على الفا كما القاها عليها في خفت وهبت و
ظلت ولو كان المحذوف اللام دون العين لتحرك ما قبل الضمير وكذلك قلب
الاول من المتكررة نحو دينار كما قلب الثاني في نحو تقطيت وتقضيت وخففت
الهمزة الاولى كما خففت الثانية نحو جا اشراطها السابع لا سيما اذا خففت
ياؤها كقوله فيا لعقود بالايمان لا سيما عقد وفاء به من اعظم القرب فهل
المحذوفة اليا الاولى وهي العين او الثانية وهي اللام اختار ابن جني الثاني
وابو حيان الاول وقال ابن اياز في شرح الفصول واعلم انه قد جا تخفيف سي
من لا سيما الا انهم لم ينصوا على المحذوف منها هل هو عينها او لامها والذي
يقتضيه القياس ان يكون المحذوف اللام لان الحذف اعلال والاعلال في اللام
شايع كثير بخلافه في العين وبعضهم يزعم انهم حذفوا اليا الاولى لامرين احدهما
سكونها والثانية متحركة والمتحرك اقوى من الساكن فكانت الاولى اولى بالحذف
لضعفها والثاني انها زايدة والاولى منقلبة من واو اصلية والزايد اولى

من الاصلى بالحذف ولما حذفت الياء الاخيرة لم ترد اليا الى اصلها لارادة
المحذوف انتهى و فى الكلام الاخير نظر الثامن باب الامثلة الخمسة اذا اكد
بالنون الشديدة نحو والله لتضربن فانه يجتمع فيه ثلث نونات نون الرفع
والنون المشددة فتحذف واحدة وهى نون الرفع كما جزموا به ولم يحكوا فيه
فيه خلافا التاسع ذو بمعنى صاحب اصله عند الخليل ذوو بوزن فعل وعند
ابن كيسان ذوو بالفتح فحذف احدى الواوين قال ابو حيان فى المحذوف قولان
احدهما الثانية وهى اللام وعليه اهل الاندلس وهو الظاهر والثانى الاول وهى
العين وعليه اهل قرطبة العاشر قال الشمس بن الضايع فى قوله ايها السائل
عنهم وعنى نون الوقاية ويحتمل ان تكون باقية ونون من وعن هى المحذوفة
الا ان بقى الحروف بعيدة عن الحذف منها الحادى عشر فا المشابهها عند
البصريين ثلاثية الوضع والفها منقلبة عن ياء عند الاكثر وعن واو عند
اخرين ولامها عن ياء باتفاق وجزموا بان المحذوفة اللام ولم يحكوا خلافا ثم
رايت الخلاف فيه محكيا فى البسيط وان اكثر النحاة على ان المحذوف لام لانها
طرف فهى احق بالحذف قياسا على الاعلال ولان حذف اللام اكثر من حذف العين
فتعليق الحكم بالاعم اولى ومنهم من قال المحذوف عينه والموجود لامه لان العين
ساكنة والساكن اضعف من المتحرك فهو احق بالحذف ولانه لو كان المحذوف لامه
لقدمت عليه قلب الياء الفا لان العين تكون ساكنة فلا يوجد فيها علة القلب

اما

اما اللام فمتحركة فاذا حذفت العين وجدت علة الاعلال وهو تحرك حرف العلة
وانفتاح ما قبلها الثانى عشر قال بدر الدين بن مالك فى قوله تعالى فاما ان كان من
المقربين فروح ان اصل الفاء داخلة على ان كان واخرت للزوم الفصل بين
اما والفا فالتقى فاءان فاء جواب اما وفاء جواب ان فحذفت الثانية حملا على
الاكثر الحذف فى نظايره الثالث عشر اذا صغرت كساء قلت كسى وقد اجتمع
فيه ثلث ياءات ياء التصغير والياء المنقلبة عن الالف والياء التى هى لام
الكلمة فيحذف احدها وهل المحذوف الياء الاخيرة التى هى لام الكلمة او
الياء المنقلبة عن الالف والياء المنقلبة التى هى لام الكلمة فيحذف احدها
وهل المحذوف الياء الاخيرة التى هى لام الكلمة او الياء المنقلبة عن الالف
قولان نص سيبويه على الاول وكذا نقله ابو حيان بعد ان جزم بالثانى الرابع عشر
اذا نسب الى طيب وسيد وميت حذف احدى اليائين فقلت طيبى و
سيدى تخفيفا وقد جزموا بان المحذوف الثانية لا الاولى كذا جزم به ابن مالك
وابو حيان فى كتبهما وعلله ابو حيان بان موجب الحذف توالى الحركات و
اجتماع الياءات فكان حذف المتحرك اولى قال الزمخشرى فى الفايق بين و
لين مخففان من هين والمحذوف من يائيهما الاولى وقيل الثانية الخامس
عشر يجوز حذف احدى اليائين من اى قال الشاعر تنظرت نصرا والسماكين
ايهما وقد جزم ابن جنى فى هذه العدة بان المحذوف الثانية وهى اللام

المنقلبة صح

جزم صح

لعله حذفت العين قال ولهذا بقيت الاخرى ساكنة كما كانت السادس عشر اذا اجتمع
همزة الاستفهام مع همزة قطع نحو آمنتم من في السما فانها ترسم بالف واحدة
تحذف الاخرى كذا في خط المصحف واختلف في المحذوف فقيل الاولى وعليه
الكسائي لان الاصلية اولى بالثبوت وقيل الثانية وعليه الفرا وثعلب وابن
كيسان لان بها حصل الاستثقال ولانها تسهل والمسهل اولى بالحذف
ولان الاولى حرف معنى فهو اولى بالثبوت السابع عشر اذا وقف على
المقصور المنون نحو رايت عصًا وقف عليه بالالف قال ابن الخباز وكان
في التقدير الفان لام الكلمة والالف التي هي بدل من التنوين كما في رايت
زيدا في الوقف قال وحذفت احدى الالفين لانه لم يمكن اجتماع الفين
قال والمحذوف هي الاولى عند سيبويه والباقية التي هي بدل من التنوين
قال وكانت الاولى اولى بالحذف لان الطارئ يزيل حكم الثابت قال فان
كان المقصور غير منون نحو رايت العصا فالالف هي لام الالف اتفاقا
وفي شرح الايضاح لابي الحسين بن ابي الربيع اختلف النحويون في
هذه الالف الموجودة في الوقف فالظاهر من كلام سيبويه انها الالف
الاصلية وان التنوين ذهب في الوقف في الاحوال الثلث في الرفع والنصب
والجر فرجعت الالف الاصلية لزوال ما ازالها وذهب المازني الى
انها بدل عن التنوين لان قبل التنوين فتحة في اللفظ فصار عصا في الاحوال

الثلث بمنزلة زيد في قولك رايت زيدا وذهب ابو علي الفارسي الى انها في
الرفع بدل عن الالف الاصلية لزوال التنوين وفي النصب بدل من التنوين
الثامن عشر تحية وثنية اذا نسبت اليهما قلت تحوي وثنوي بحذف احدى
اليائين وقلب الاخرى واوا والياء المحذوفة هي الاولى التي هي عين الكلمة
والباقية المنقلبة هي لام الكلمة جزم به ابو حيان التاسع عشر باب رمية
ينسب اليه رموي كذلك والياء المحذوفة هي الاولى التي هي عين الكلمة وهي ياء
المد المدغمة في لام الكلمة جزم به ايضا وكذلك باب رمي اذا قيل فيه رمي المحذوف
منه الياء الاولى وهي الزايدة المنقلبة عن واو مفعول والباقية المنقلبة هي
لام الكلمة جزموا به العشرون قال صاحب الترشيح اذا صغرت اسود وعقابا
وقضيبا وحمادا قلت أُسَيِّد وعُقَيِّب وقُضَيِّب وحميد بياء مشددة
مكسورة فاذا نسبت الى هذا حذفت الياء المتحركة التي تلي اخر الاسم فقلت
اسيدي وقضيبي بياء ساكنة الحادي والعشرون قال ابو حيان اذا
صغرت مبيطر ومسيطر ومهيمن اسماء فاعل من بَيْطَرَ وسَيْطَرَ وهَيْمَنَ
تحذف الياء الاولى لانها اولى بالحذف وتثبت ياء التصغير الثاني و
العشرون اذا اجتمعت همزتان متفقتان في كلمتين نحو جاء اجلهم والبغضاء الى
اولياء اولئك جاز حذف احدهما تخفيفا ثم منهم من يقول المحذوف الاولى
لانها وقعت اخر الكلمة محل التغيير ومنهم من يقول المحذوف الثانية

لان الاستثقال انما جاء عندها حكاه السيد ركن الدين في شرح الشافية الثالث
والعشرون باب الافعال والاستفعال لما اعتلت عينه كاقامة واستقامة
اصلهما اقوام واستقوام نقلت حركة الواو فيهما وهي العين الى الفاء
فانقلبت الفا لتجانس الفتحة فالتقى الفان فحذفت احديهما لالتقاء الساكنين
ثم عوض منها تاء التانيث واختلف النحويون ايتهما المحذوفة فذهب
سيبويه والخليل الى ان المحذوفة الف افعال واستفعال لانها الزايدة ولقربها
من الطرف ولان الاستثقال بها حصل واليه ذهب ابن مالك وذهب الاخفش
والفراء الى ان المحذوفة عين الكلمة الرابع والعشرون باب مفعول
المعتل العين نحو مبيع ومصون اصلهما مبيوع ومصوون ففعل
بهما ما فعل باقامة واستقامة من نقل حركة الواو والياء الى الساكن قبلهما
فالتقى ساكنان الاولى عين الكلمة والثانية واو مفعول الزايدة فوجب
حذف احدهما واختلف في انحاء ايتهما حذفت فذهب الخليل وسيبويه الى
ان المحذوفة عين الكلمة لان واو مفعول لمعنى ولان الساكنين اذا التقيا
في كلمة حذف الاول الخامس والعشرون يستحيي بياءين في لغة الحجاز واما
تميم فتقول يستحي بياء واحدة قال في التسهيل فيحذفون احدى الياءين قال
ابو حيان اما التي هي لام الكلمة واما التي هي عين الكلمة اما حذف لام الكلمة
فلان الاطراف محل التغيير فلما حذفت بقي يستحي كحاله مجزوما فنقل حركة

اليا

الياء الى الحاء التي هي فاء الكلمة وسكنت الياء واما حذف عين الكلمة فقيل نقل
حركة الياء التي هي عين الى الحاء والتقى ساكنان الياء التي هي عين والياء التي
هي لام فحذف الاولى لالتقاء الساكنين فعلى التقدير الاول يكون وزن الكلمة
يستفع وعلى الثاني يستفل السادس والعشرون باب صحاري وعذاري
فيه لغات التشديد وهو الاصل والتخفيف هربا من ثقل الجمع مع ثقل التشديد
ثم الاولى بالحذف الياء التي هي بدل من الف المد لانها قد عهد حذفها ولان
خامسة والمبدل من الف التانيث بمنزلة الاصلي فهي احق بالثبوت وما قبلها
احق بالحذف قال في البسيط السابع والعشرون قراءة ابن محيصن سواء
عليهم أانذرتهم بحذف احدى الهمزتين قال ابن جني في المحتسب المحذوفة
الاولى وهي همزة الاستفهام قال فان قيل فلعل المحذوفة الثانية قيل قد
ثبت جواز حذف همزة الاستفهام واما حذف همزة افعل في الماضي فبعيد
الثامن والعشرون باب جاء وشاء اسم فاعل من جاء وشاء اصله جايي
وشايي لان لام الفعل همزة فمذهب الخليل ان الهمزة الاولى هي لام الفعل قدمت
الى موضع العين كما قدمت في شاك وهار ومذهب سيبويه عين الفعل
استثقل اجتماع الهمزتين فقلبت الاخيرة ياء على حركة ما قبلها وهي لام الفعل
عنده ثم فعل به ما فعل بقاض فوزنه على هذا فاعل وعلى قول الخليل فالع لانه
مقلوب وآل هذا الى ان في المحذوف قولين قول سيبويه اللام وقول الخليل

العين التاسع والعشرون نحو يا زيد زيد اليعملات وبين ذراعي وجبهة
الاسد في المحذوف خلاف قال المبرد الاول وقال سيبويه الثاني ورجحه ابن
هشام قال ابن النحاس في التعليقة قولهم قطع الله يد ورجل من قالها
اجمعوا على ان هنا مضافا اليه محذوفا من احدهما واختلفوا في ايهما حذف
فذهب سيبويه حذف من الثاني وهو اسهل لانه ليس فيه وضع ظاهر
موضع مضمر وليس فيه اكثر من الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير
الظرف وحسن ذلك وشجعه كون الدليل متقدما على المدلول ومذهب
المبرد ان الحذف من الاول وان يجعل مضاف الى من المذكورة ويكون
مضافة الى من قالها ورجله وحسن ذلك عنده كون الاول معه وما
في اللفظ فلم يستنكر لذلك انتهى الثلثون نحو زيد وعمرو قايم مذهب
سيبويه ان الحذف من الاول مع ان مذهبه في نحو زيد اليعملات ان
الحذف من الثاني قال ابن الحاجب انما اعترض بالمضاف الثاني بين
المتضايفين ليبقى المضاف اليه المذكور في اللفظ عوضا مما ذهب و
اما هنا فلو كان قايم خبرا عن الاول لوقع في محله اذ لا ضرورة تدعو الى
تاخيره اذ كان الخبر يحذف بغير عوض نحو زيد قايم وعمرو من غير قبح
في ذلك انتهى وقيل ايضا كل من المبتدأين عامل في الخبر فالاولى اعمال الثاني
لقربه قال ابن هشام ويلزم من هذا التعليل ان يقول بذلك في مسئلة

فيه

الاضافة

الاضافة قال والخلاف انما هو عند التردد والا فلا تردد في ان الحذف من الاول
في قوله ؏ نحن بما عندنا وانت بما عندك ؏ راض والراي مختلف ؏ ومن الثاني قوله
؏ والى وقبار بها لغريب ؏ الحادي والثلثون ذات اصلها ذوية تحركت
الواو والياء فقلبت كل منهما الفا فالتقى الفان فحذف احدهما قال ابن هشام
في تذكرته وينبغي ان ينظر هل المحذوف فيها الالف الاولى والثانية فقياس
قول سيبويه والخليل في اقامة واستقامة ان يكون المحذوف الاولى وقياس
قولهما في نحو مصون ان يكون المحذوف الثانية الثاني والثلثون قولهم
لاه ابوك في الله ابوك قال الشلوبين في تعليقته على كتاب سيبويه مذهبنا
ان المحذوف حرف الجر والمبقاة اللام التي للتعريف وزعم المبرد ان المحذوف
اللام المعرفة ولام الله الاصلية والمبقاة لام الجر فتحت ردا الى اصلها
كما يفتح مع المضمر وهذا اولى لان في مذهبكم حذف الجار وابقاء عمله وهو مع ذلك
حرف معنى واما انا فلم احذف حرف المعنى بل حذفت ما لا معنى له قال الشلوبين
وهذا المذاهب قد توافق في حذف اللام المعرفة وبقي الترجيح بين حرف الجر
وحرف الاصل فزعمنا ان المحذوف حرف الجر وزعم ان المحذوف اللام الاصلية
ورجح مذهبه بان حرف الجر لمعنى وفيه ابقاء عمله وينبغي ان يترجح مذهبنا لانه
قد ثبت حرف الجر محذوفا وعمله مبقى في نحو خير عافاك الله وفي مذهبه
ادعاء فتح اللام ونحن نبقي الكلام على ظاهره وايضا فان الذين يفتحون

لاه ابوك

اللام الجارة قوم باعيانهم لا يفعل ذلك غيرهم وجميع العرب يقولون لا ابا لك
بالفتح فدل على انها ليست الجارة اذ لو كانت الجارة لما فتحها الا من لغته
ان يقول المال لزيد ولعمرو فهذا يؤيد ما ذهبنا اليه انتهى الثالث والتلتو
الان اصله اوان ثم قيل حذفت الالف بعد الواو وقلبت الواو الفا وقيل بل
حذفت الواو وبقيت الالف بعدها فوقعت بعد الهمزة حكاها في البسيط

فصل من نظاير ذلك وهو عكس القاعدة قال ابو حيان
اختلف النحويون في اى الحرفين من المضاعف هو الزايد فذهب الخليل الى
ان الزايد هو الاول فاللام الاولى من سلّم هى الزايدة وكذلك الزاي
الاولى من بلزّ وذهب يونس فيما ذكره الفارسي عنه الى ان الثانى هو
الزايد حجة الخليل ان المثل الاول قد وقع موقعا يكثر فيه امهات الزوايد
وهى الياء والواو والالف الا ترى انها تقع زايدة ساكنة ثانية نحو حوقل و
صيقل وكاهل وثالثة نحو قضيب وعجوز وكتاب فاذا جعلنا الاولى
من سلّم زايدة كانت واقعة موقع هذه الحروف وكذلك في قردد وما
اشبهه مما تحرك فيه المضاعفان الاول هو الزايد عند الخليل وحجة يونس
ان المثل الثانى يقع موقعا يكثر فيه امهات الزوايد الا ترى ان الواو و
الياء يردان متحركين نحو جهور وعثير وراى يعنى نحو كهور وعفرية
فاذا كان الثانى من سلّم وبلز زايدا كان واقعا موقع هذين الحرفين فاك

ابوحيان

ابو حيان ولا حجة فيما استدل به الخليل ويونس لانه ليس فيه اكثر من التناسب بالاتيان
بالنظير واما سيبويه فقد حكم بان الثانى هو الزايد ثم قال بعد ذلك وكلا
الوجهين صواب ومذهب فهذا يدل على احتمال الوجهين في الصحيح فذهب
الفارسى الى ان الصحيح مذهب سيبويه واستدل على ذلك بوجود اسحنكك
واقعنسس وشبههما في كلامهم قال وذلك ان النون في افعنلل من الرباعي
لم توجد قط الا بين اصلين نحو احرنجم فينبغي ان يكون ما الحق به من
الثلاثى بين الثلاثى لئلا يخالف الملحق الملحق به ولا يمكن ان يثبت ذلك
الا بجعل الاول هو الاصل والثانى هو الزايد واذا ثبت ذلك في هذا
حملت ساير المضاعف عليه وذهب ابن عصفور الى ان الصحيح مذهب
الخليل بدليلين احدهما قول العرب في تصغير صمحمح صميمح بحذف الحا
الاولى فثبت انها الزايدة لانه لا يجوز حذف الاصلى وابقاء الزايد و
الثانى اذا تضعفت وفصل بينهما حرف فذلك الحرف لا يكون الا
زايدا نحو عثوثل وعقنقل الا ترى ان الواو والنون الفاصلتين بين
العينين زايدتان فاذا ثبت ذلك تبين ان الزايد من الحاوين في صمحمح
هى الاولى لانها فاصلة بين العينين فلا ينبغى ان تكون اصلا لئلا
يكون في ذلك كسر لما استقر في كلامهم من انه لا يجوز الفصل بين العينين
الا بحرف زايد فاذا ثبت ان الزايد من المثلين في هذين الموضعين

الثاني مر

هو الاول حملنا ساير المواضع عليها وذهب ابن خروف والشلوبين
الى التسوية بين مذهب الخليل ومذهب سيبويه وذهب ابن مالك
الى تفصيل الحكم بزيادة الثاني والثالث في صمحمح ونحوه والثالث و
الرابع في مرمريس وان الثاني في نحو قعنسس والاول في نحو علم
اولى بالزيادة قال ابو حيان وهذا التفصيل الذي ذكره ليس مذهبا
لاحد وانما هو احداث قول ثالث جريا على عادته وفي البسيط اختلف
في معدد هل الزايد فيه الدال الاولى او الثانية فعلى الاول يقال
في تصغيره مغيدد بحذف الواو مع الدال لان الواو وقعت ثالثة
وعلى الثاني مغيدين بقلبها ياء لانها رابعة فلا تحذف الاسم
اخف من الصفة وذلك ان الصفة تثقل بالاشتقاق وبالحاجة
الى الموصوف وبحمل الضمير وفرع على ذلك فروع منها ان الجمع
بالالف والتاء تسكن فيه العين في الصفة كصعبة وصعبات وخدلة
وخدلات وعيشة رغد وعيشات رغدات وطريق نهج اي واضح و
طرق نهجات وتحرك في الاسم كجفنة وجفنات وهند وهندات و
سدرة وسدرات وغرفة وغرفات قال لنا الجفنات الغر يلمعن
في الضحى وشذ تحريك الصفة في قولهم شاة لجبة وشياه لجبات
اي قليلات الالبان قال ابو علي من العرب من يحرك لجبة في الافراد

فجا

فجا الجمع على لغته وتسكين الاسم ضرورة في قوله اتت ذكرى عودن احشاء
قلبه خفوقا ورفضات الهوى في المفاصل وذكر ومن حرف التاء
التقارض ذكر محمد بن مسعود الزكي في كتابه البديع ان الذي وان
المصدرية يتقارضان فتقع الذي مصدرية كقوله اتفرح اكباد المحبين
كالذي ارى كبدي من حب مية يفرح وتقع ان بمعنى الذي كقولهم
زيد اعقل من ان يكذب قال ابن هشام فاما وقوع الذي مصدرية فقال
به يونس والفراء والفارسي وارتضاه ابن خروف وابن مالك و
جعلوا منه ذلك الذي يبشر الله به عباده وخضتم كالذي خاضوا و
اما عكسه فلم اعرف قايلا به والذي جرى عليه اشكال هذا لا معنى له و
نظاير هذا التركيب مشهورة الاستعمال وقل من يتنبه لاشكالها قال
وظهر لي توجيهان احدهما ان يكون في الكلام توجيه تاويل على تاويل فتؤول
ان والفعل بالمصدر ويؤول المصدر بالوصف فيؤول الى المعنى الذي
اراده ولكن بوجه يقبله العلماء الا ترى انه قيل في قوله تعالى وما كان هذا
القرآن ان يفترى ان التقدير ما كان افتراء ومعنى هذا ما كان
مفترى الثاني ان اعقل ضمن معنى ابعد فمعنى المثال زيد ابعد من الكذب
لعقله من غيره فمن المذكورة ليست الجارة للمفضول بل متعلقة بافعل
لما تضمنه من معنى البعد لا لما فيه من المعنى الوصفي والمفضل عليه متروك

وقوع الذي موصولا حرفيا وان موصولا اسميا

زيد اعقل من ان يكذب

ابدا مع افعل هذا القصد التعميم وفي شرح الدرة لابن القواس شبهت
ليس بلا فحملت عليها في العطف كما حملت لا عليها في العمل العصم في قوله
تعالى وان كلا لما ليوفينهم خرج المازني الاية على ان ان وان كانت مشددة
فهي النافية بمعنى ما ثقلت كما ان ان المشددة تخفف وهذا من التقارض

ومن حروف المد الالف والواو والياء عند التذكر نحو قولك

التذكر طلب ذكر المنسي واستعادته الى الخاطر

المطل المد

اخواك ضربا اذا كنت متذكرا المفعول به اي ضربا زيدا ونحوه و
كذلك مطلا اذا تذكرت في نحو ضربوا اذا كنت تتذكر المفعول والظرف او
نحو ذلك اي ضربوا زيدا او ضربوا يوم الجمعة او ضربوا قياما فتتذكر الحال و
كذلك الياء في نحو اضربي اي اضرب زيدا ونحوه وانما مطلت ومدت
هذه الاحرف في الوقف عند التذكر لانك لو وقفت عليك غير مطولة ولا ممكنة
المد وانت متذكر لم يكن في لفظك دليل على انك متذكر شيئا ولاوهمت ان
كلامك قد تم ولم يبق بعده مطلوب متوقع لك فلما وقفت ومطلت علم
انك متطاول الى كلام تال للاول منوط به معقود ما قبله على تضمنه وخلطه
بجمله ووجه الدلالة من ذلك ان حروف اللين الثلثة اذا وقفت عليهن
ضعفن وتضاءلن ولم يغب مدهن واذا وقعن بعد الحرفين تمكن و
اعترض الصدى اي الصوت معهن ولذلك قال ابو الحسن ان الالف اذا وقعت بعد
الحرفين كان لها مد ويدل على ذلك ان العرب لما ارادت مطلهن للندبة

مدى كذا

واطالت

واطالت الصوت بهن في الوقف وعلمت ان السكون عليهن ينقصهن
ولا يفي بهن اتبعتهن الهاء في الوقف توفية لهن وتطاولا الى اطالتهن
وذلك قولهم وازيداه ولا بد من الهاء في الوقف فان وصلت اسقطتها
وقام التابع في اطالة الصوت مقامها نحو وازيدا واعمراه وكذلك اختاها
نحو وانقطاع ظهرهيه واغلامكيه واغلامهوه واغلامهوه وتقول في
الوصل واغلامهو لقد كان كريما وانقطاع ظهرهي من هذا الامر والمعنى
الجامع بين الندبة والتذكر هو الحاجة الى اطالة الصوت في الموضعين
فلما كانت هذه حال هذه الاحرف وكنت عند التذكر كالناطق بالحرف المستذكر
صار كانه ملفوظ به فتمت هذه الاحرف وان كن اطرافا كما يتممن اذا وقعن
حشوا لا اواخر فاعرف ذلك وكذلك الحركات عند التذكر يمطلن حتى تصير
حروفا فاذا صرنها جرين مجرى الحروف المبتداة توام فيمطلن ايض
كما تمطل الحروف وذلك قولهم عند التذكر مع الفتحة في قمت قمتا اي قمت
يوم الجمعة ومع الكسرة انتي اي انت عاقلة ومع الضمة قمتو اي قمت الى زيد
فان كان الحرف الموقوف عليه عند التذكر ساكنا صحيحا كسر لانه لا يجري
الصوت في الساكن فاذا حرك ابتعت الصوت في الحركة ثم انتهى الى الحرف
ثم ابتعت ذلك الحرف ومطلته كقولك في قد وانت تريد قد قام قدي وفي
من مني وفي هل هلي وفي نعم نعمي وفي لام التعريف من الغلام مثلا الي وانما

يمطلن من المطل المد

اي انت عاقلة

حرك بالكسرة دون اختيها لانه ساكن احتيج الى حركته فجرى مجرى التقاء
الساكنين نحو قم الليل وعليه اطلق المجزوم والموقوف في القوافي المطلقة الى
الكسر كقوله وانك مهما تامري القلب يفعل وقوله لما تزل برحالنا وكان قد
ونحو ما عن عليه حكاية الكتاب هذا سيفني يريد سيف من امره كذا فلما
اراد الوصل اثبت التنوين ولما كان ساكنا صحيحا لم يجر الصوت به كسر
ثم اشبع فانشا عنها يا فقال سيفني وان كان الموقوف عليه عند التذكر
ساكنا معتلا غير تابع لما قبله وهو الواو واليا الساكنتان بعد الفتح نحو اي
وكي ولو او كسر نحو قمت كي اي كي تقوم ومن كان من لغته ان يفتح او يضم
لالتقاء الساكنين نحو قم الليل فقياس قوله ان يفتح ويضم عند التذكر نحو
قما وبعا وسرا وعن قطرب ان من العرب من يقول شم بادجل فان
تذكرت على هذه اللغة مطلت الضمة واذا افعلت شموا ومن العرب من
يقرأ اشتروا الضلالة بالضم ومنهم من يكسر ومنهم من يفتح فان مطلت
متذكرا قلت على من ضم اشتروا وعلى من كسر اشتروي وعلى من فتح
اشتروا وروينا عن محمد بن احمد بن موسى عن محمد بن الجهم عن يحيى بن
زياد قول الشاعر فهم بطانتهم وهم وزراؤهم وهم القضاة ومنهم الحكام
فان وقفت على قولهم من قوله وهم القضاة قلت وهمي وكذا الوقف على
منهم الحكام منهمي وان وقفت على هم من قوله وهم وزراؤهم قلت وهمو

كذا رايته

الوقف

كذا رايته فعل الشاعر وان شئت عكست حملا للثاني على الاول وللاول على الثاني
لانك اذا فعلت ذلك لم تعد ان حملت على نظير وكلما جاز شيء من ذلك عند
وقفة التذكر جاز في القافية البتة على ما تقدم وعليه تقول عجبت منا اي من
القوم على من فتح النون ومن كسرها فقال من القصة قال متى انابت
الحركة عن الحرف والحرف عن الحركة قال ابن جني الاول منهما ان تحذف
الحرف وتقيم الحركة قبله نائبة عنه ودليلا عليه كقوله كفاك كف لا تليق
درهما جودا واخرى تعط بالسيف الدما يريد تعطي وقوله واخو
الغوان متى يشا يصرمنه وقوله دوامي الايد يخبطن السريحا و
منه قوله تعالى يا عباد فاتقون وهو كثير في الكسرة وقد جاء في الضمة منه
قوله ان الفقير بيننا قاض حكم ان ترد الما اذا غاب النجم يريد النجوم
فحذف الواو وناب عنها الضمة وقوله حتى اذا بلغت حلاقيم الحلق يريد
الحلوق وقال الاخطل كلمع ايدي مثاكيل سيله يندبن ضرس بنات
الدهر والخطب يريد الخطوب ومنه قوله تعالى ويمح الله الباطل ويوم
يدع الداع وسندع الزبانية كتب ذلك بغير واو دليلا في الخط على الوقف
عليه بغير واو في اللفظ وله نظاير وهذا في المفتوح قليل لخفة الالف قال
مثل النقا كبده ضرب الظلل يريد الظلال ونحو منه قوله الا بارك الله
في سهيل اذا ما الله بارك في الرجال فحذف الالف من لفظ الله ومنه

قوله او القامكة من ورق الحمى الاثر اراد الحمام فحذف الالف فالتقت
الميمات فغيّر على ما ترى وقال ابو عثمان في قوله تعالى يا ابتِ اراد يا ابتا
فحذف الالف تم منتخب الفن الاول المسمى بالمصاعد العلية
في القواعد النحوية من الفنون السبعة من كتاب
الاشباه والنظاير للعلامة جلال الدين
السيوطي بيد الفقير بهاء الدين
محمد بن محمد باقر الحسيني المختاري
النايسيني عفي لهما
في محرم الحرام من سنة ثمان ومائة والف
١١٠٨

من الفن الاول من الاشباه والنظاير من حروف التاء التقدير فيه
مباحث الاول قال ابن هشام القياس ان يقدر الشيء في مكانه الاصلي
لئلا يخالف الاصل من وجهين الحذف ووضع الشيء في غير محله فيجب ان يقدر
المفسّر في نحو زيدا رايته مقدما عليه وجوّز البيانيون تقديره مؤخرا عنه وقالوا
انه يفيد الاختصاص حينئذ وليس كما توهموا وانما يرتكب ذلك عند تعذر الاصل
او عند اقتضاء امر معنوي لذلك فالاول نحو ايهم رايته اذ لا يعمل في الاستفهام
ما قبله ونحو واما ثمود فهديناهم فيمن نصب اذ لا يلي اما فعل وكذا قدرناه في نحو

اسماء متضايفة او موصوف وصفة مضافة او جار ومجرور مضمر
عايد على ما يحتاج الى الرابط فلا يقدر ان ذلك حذف دفعة واحدة بل
على التدريج فالاول نحو كالذي يغشى عليه من الموت اي كدوران عين
الذي والثاني نحو اذا قامتا تضوّع المسك منهما نسيمَ الصبا
اي تضوعا مثل تضوع نسيم الصبا والثالث كقوله تعالى واتقوا
يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي فيه ثم حذف في فصار
لا تجزيه ثم حذف الضمير منصوبا لا مخفوضا قاله الاخفش الرابع
ينبغي ان يقدر المقدر من لفظ المذكور مهما امكن فيقدر في ضربي زيدا
قايما ضربه قايما فانه من لفظ المبتدا دون اذ كان او اذا كان و
يقدر اضرب دون اهن في زيدا اضربه فان منع من تقدير المذكور
مانع معنوي او صناعي قدر ما لا مانع له فالاول نحو زيدا اضرب اخاه
يقدر فيه اهن دون اضرب فان قلت زيدا اهن اخاه قدرت اضرب
والثاني نحو زيدا امرر به يقدر فيه جاوز دون امرر لانه لا يتعدى
بنفسه نعم ان كان العامل مما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف جر نحو
نصح في قولك زيدا نصحت له جاز ان تقدر زيدا نصحت اذ هو اولى
من تقدير غير الملفوظ به ومما لا يقدر فيه مثل المذكور لمانع صناعي
قوله يا ايها المايح دلوي دونكا اذا قدر دلوي منصوبا فالمقدر خذ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلم على سيدنا رسول الله سيد المرسلين
هذا هو الفن الثاني من الاشباه والنظاير وهو فن القواعد الخاصة والضوابط
والاستثناءات والتقسيمات مرتبة على الابواب وسميته بالتدريب باب
الالفاظ تقسيمه ما خرج عن الفم ان لم يشتمل على حرف فصوت وان اشتمل
على حرف ولم يفد معنى فلفظ وان افاد معنى فقول فان كان مفردا فكلمة او
مركبا من اثنين ولم يفد نسبة مقصودة لذاتها فجملة او افاد فكلام او من
ثلثة فكلم باب الاسم ضابط تتبعنا جميع ما ذكره الناس من علامات الاسم
فوجدناها فوق ثلثين علامة وهي الجر وحروفه والتنوين والنداء وال و
الاسناد اليه والاضافة اليه والاشارة الى مسماه وعود ضمير اليه وابداله
اسم صريح منه والاخبار به مع مباشرة الفعل وموافقة ثابت الاسمية في
لفظه او معناه هذا ما في كتب ابن مالك ونعته وجمعه تصحيحا وتكسيره
وتصغيره ذكر هذه الاربعة ابن الحاجب في وافيته وتثنيته وتذكيره
وتانيثه ولحوق ياء النسبة له ذكر هذه الاربعة صاحب لب اللباب وكونه
فاعلا او مفعولا ذكرهما ابو البقاء العكبري في اللباب وكونه عبارة
عن شخص ودخول لام الابتداء واو الحال ذكرهما ابن فلاح في مغنيه و
ذكر ابن القواس في شرح الفية ابن معط لحوق الف الندبة وترخيمه و

علامات الاسم

واضافته م

كونه

كونه مضمرا او علما او معرفا او منكرا وتمييزا منصوبا او حالا فايدة
الاسماء في الاسناد على اربعة اقسام قسم يسند ويسند اليه وهو الغالب و
قسم لا يسند ولا يسند اليه كالظروف والمصادر التي لا تتصرف والاسماء
اللازمة للنداء وقسم يسند ولا يسند اليه كاسماء الافعال وقسم يسند اليه ولا
يسند كالتاء من ضربت والياء من افعلي والالف من اضربا والواو من اضربوا
والنون من اضربن وايمن ولعمرك قال ابو حيان في شرح التسهيل في المسند
والمسند اليه اقوال احدها المسند المحكوم به والمسند اليه المحكوم عليه وهو
الاصح ثانيها ان كلا منهما مسند ومسند اليه ثالثها ان المسند هو الاول
مبتدا كان او غيره والمسند اليه الثاني فقام من قام زيد وزيد من زيد
قام مسند والاخير منهما مسند اليه رابعها عكس هذا فزيد وقام في التركيبين
مسند اليه والاخير منهما مسند والاول من التركيبين مسند اليه ولهذه
المسئلة نظاير احدها المضاف والمضاف اليه فيهما اقوال اصحها ان الاول
هو المضاف والثاني هو المضاف اليه وهو قول سيبويه والثاني عكسه والثالث
يجوز في كل منهما كل منهما ثانيها البدل والمبدل منه وفيهما اقوال الاضافة
والاصح هنا ان الاول المبدل منه والثاني البدل ثالثها بدل الاشتمال
قال في البسيط وفي تسميته بذلك اقوال احدها لاشتمال الاول على الثاني
فان زيدا مشتمل على علمه والثاني لاشتمال الثاني على الاول لانه داير

اقسام الاسم من حيث الاسناد والاسناد اليه

كالاسم الظرف الا المنصرف والظرفية والا المنصوبة والمصادر المصدرية

فايدة ما يسمى بالمسند والمسند اليه وامثالهما

بين التعلق بالاول كاعجبني زيد غلامه والدخول في الاول كاعجبني زيد علمه وحسنه
والثالث انه سمي بذلك للقدر المشترك بينهما وهو عموم الملابسة والتعلق
اذ لا ينفك احدهما عن ذلك ضابط الكلمات التي تاتي اسما وفعلا وحرفا
تتبعتها فوصلت ثماني عشر كلمة اشهرها على فانها تكون حرف جر واسما نحو من
قال الشاعر غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها وفعلا ماضيا من العلو ومنه
ان فرعون علا في الارض ومن تكون حرف جر واسما قال الزمخشري في
قوله تعالى فاخرج به من الثمرات رزقا لكم اذا كانت من للتبعيض فهي في
موضع المفعول به ورزقا مفعول لاجله قال الطيبي واذا قدرت من مفعولا
كانت اسما كعن في قوله من عن يميني مرة وامامي وتكون فعل امر من مان
يمين وفي تكون حرف جر واسما بمعنى الفم في حالة الجر ومنه حتى ما تجعل في
امراتك وفعل امر من وفا يفي والهمزة تكون حرف استفهام وفعل امر من
وأى واسما في قول بعضهم ان حروف النداء اسماء افعال والهاء المفردة
تكون اسما ضميرا نحو ضربته ومررت به وحرفا في اياه وفعل امر من وهي
يهي ولما تكون حرف نفي جازم بمعنى لم وظرفا نحو لما جاء زيد اكرمته و
فعلا ماضيا متصلا بضمير الغائبين من لم وهل تكون حرف استفهام
واسم فعل في نحو حي هل وفعل امر من وهل يهل وها تكون حرف تنبيه
واسم فعل بمعنى خذ وفعل امر من هاء يهاء وحاشا تكون حرف استثناء

واسما

واسما مصدرا بمعنى التنزيه نحو حاشا لله ولهذا قرأ بتنوينه وفعلا ماضيا
بمعنى استثنى نحو حاشى يحاشي وفي الحديث احب الناس الي اسامة قال الراوي
ما حاشى فاطمة ولا غيرها وقال النابغة ولا احاشي من الاقوام من احد ورب
بفتح الراء تكون حرف جر لغة في رب بضم الراء واسما بمعنى السيد والمالك
وفعلا ماضيا نحو ربه يربه بمعنى رباه واصلحه والنون تكون اسما ضميرا
نحو قمن وحرفا وهي نون الوقاية وفعل امر من ونى ينى والكاف تكون
حرف جر واسما كما قال في الالفية واستعمل اسما وفعل امر من وكى يكى وعل تكون
حرفا لغة في لعل وفعلا ماضيا من عله اذا سقاه مرة بعد مرة واسما للقراد
والمهزول وللشيخ المسن وبلى تكون حرف جواب وفعلا ماضيا بمعنى قصر ومعنى
استطاع يقال بلاه اذا اختبره واسما لغة في البلاء الممدود وان تكون حرف
تاكيد وفعلا ماضيا من الانين واسما مصدرا بمعنى الانين والا تكون حرف
استفتاح واسما بمعنى النعمة والجمع الاء وفعلا ماضيا بمعنى قصر ومعنى استطاع
والى تكون حرف جر واسما بمعنى النعمة وفعل امر للاثنين من وال بمعنى لجأ او
امرا للواحد فيه نون التاكيد الخفيفة في الوقف ذكره ابن الدهان في الغرة
وخلا تكون حرف استثناء وفعلا ماضيا ومنه واذا خلوا الى شياطينهم واسما
للرطب من الحشيش ولات تكون حرف نفي بمعنى ليس وفعلا ماضيا بمعنى صرف
واسما للصنم وقد نظمت هذه الكلمات فقلت

وردت في النحو كلمات اتت ٭ تارة حرفا وفعلا واسما ٭
وهي من والها والهمزة وهل ٭ رب والنون وفي اعجمها ٭
عل لما وبلى حاشا ا لا ٭ وعلى والكاف فيما نظما ٭
وخلا لات وهاينا روودا ٭ والى ان فرقوا الكلما ٭

وقال الجمال السرمدي

اذا طايح النحوي اية كلمة ٭ هي اسم وفعل ثم حرف بلا امرا ٭
فقل هي ان فكرت في شانها على ٭ وفي ثم لما ظاهر لمن افترى ٭
غدت من عليه قد علاقته خالد ٭ على قدر عمرو بالسماحة في الورى ٭
وقل قد سمعت اللفظ من في محمد ٭ وفي موعدي يا هند لو كان في الكرا ٭
ولما راى الزيدان حالي تحولت ٭ الى شعث لما فلما اخف عرا ٭
موارد ها تبنى عما قد ذكرته ٭ وان لم اصرح بالدليل محررا ٭

ثم رايت في تذكرة ابن مكتوم قال ذكر الزين احمد بن قطنة احد من ينتسب الى النحو بمصر وكنيته ابن حطة ان حتى تكون حرفا واسما لامراة وانشد ٭ ماذا ابتغت حتى الى كل العرى ٭ احسبتني جئت من وادي القرى ٭ واسما لموضع بعمان قال وذكر ابن دريد في شعر لحيث قال فما لكم ان لم تحوطوا ذماركم سوام ولا دار بحتى وراءها وفعلا لاثنين تحضون من الحث

يريدان احد هو احد نحاة مصر الذين ينسبون الى النحو

حتى

نعمان خ ل

باب الفعل ضابط جميع ما ذكر الناس من

علامات

الفعل

علامات

علامات الفعل بضع عشرة علامة وهي تاء الفاعل وياؤه وتاء التانيث الساكنة وقد والسين وسوف ولو والنواصب والجوازم واحرف المضارعة ونونا التاكيد واتصاله بضمير الرفع البارز ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية وتغيير صيغته لاختلاف الزمان **ضابط** كل الافعال متصرفة الا ستة نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب وحبذا كذا قال ابن الخباز في شرح الدرة وهي اكثر من ذلك وقال ابن الصايغ في تذكرته الافعال التي لا تتصرف عشرة وزاد قلما ويذر ويدع وتبارك الله **ضابط** قال ابن فلاح في المغني عدة الحروف سبعون حرفا بطرح المشترك ثلثة عشر احادية وهي الهمزة والالف والباء والتاء والسين والفاء والكاف واللام والميم والنون والهاء والواو والياء واربعة وعشرون ثنائية وهي آ وام وان وان واو واي واي وبل وعن وفي وقد وكي ولا ولم ولن وما ومن ومع على راي ومن وها وهل وقط ووي ويا وبقي عليه لو وا وعلى راي الخليل وتسعة عشر ثلاثية وهي اجل واذن والى والا واما وان وان وايا وبلى وثم وجير وخلا ورب وسوف وعدا وعلى وليت ونعم وهيا وثلثة عشر رباعية وهي الا والا واما واما وحاشا وحتى وكان وكلا ولعل ولما ولولا ولوما وهلا وخماسي واحد وهو لكن وقال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح الحروف تاتي على عشرة اقسام احدها ان تدل على معنى في الفعل وهو السين وسوف

الافعال المتصرفة وغير المتصرفة

اعداد الحروف

وانظر للنبذة

اقسام الحروف

الثاني ان تدل على معنى في الاسم وهو الالف واللام والثالث ان يكون رابطًا
بين اسمين او فعلين وهي حروف العطف الرابع ان يكون رابطا بين فعل
واسم وهي حروف الجر الخامس ان يربط بين جملتين وهي الكلم الدالة على
الشرط السادس ان تدخل على الجملة مغيّر لفظها دون معناها وذلك
انّ السابع ان تدخل على الجملة فتغيّر معناها دون لفظها وذلك هل وما
اشبهها الثامن ان تدخل على الجملة غير مغيّر لفظها ومعناها وهي لام
الابتداء التاسع ان تدخل على الجملة فتغيّر لفظها ومعناها وهما الحجازيّة
العاشر ان يكون زايدا نحو فبما رحمة من الله وقال ابو حيان اصل الجملة
ان لا يكون لها محلّ من الاعراب وانما كان كذلك لانها اذا كان لها موضع
من الاعراب تقدّرت بالمفرد لان المعرب انما هو المفرد والاصل في الجملة ان
لا تكون مقدّرة بالمفرد والجمل على قسمين قسم لا موضع له من الاعراب وقد
حصرته في اثني عشر قسما الاول ان تقع الجملة ابتداء كلام لفظا ونيّة او نيّة لا
لفظا نحو زيد قايم وقام زيد وراكبا جاء زيد فان وقعت اول الكلام لفظا لا
نيّة كان لها محل من الاعراب نحو ابوه قايم زيد الثاني ان تقع بعد ادوات
الابتداء فيشمل ذلك الحروف المكفوفة نحو انما زيد قايم واذا الفجائيّة نحو خرجت
فاذا زيد قايم وهل وبل ولكن وكلا واما وما النافية غير الحجازيه وبينما وبينا
نحو هل زيد قايم وما زيد منطلق وقول الافوه الاودي بينما الناس على

اقسام الجملة

موضع

ما لا محل له من الاعراب من الجمل

عليانها

عليانها وقال فبينا نحن نرقبه اتانا الثالث ان تقع بعد ادوات التحضيض
نحو هلا ضربت زيدا الرابع ان تقع بعد حروف الشرط غير العاملة نحو لولا زيد
لاكرمتك ولو جاء زيد اكرمتك ولما جاء زيد اكرمتك على مذهب سيبويه
في لما فانه يذهب الى انه حرف ومذهب الفارسي انها اسم ظرف فتكون الجملة
عنده في موضع جر باضافة الظرف اليه ويقدرها حين الخامس ان تقع جوابا
لهذه الحروف الشرطية التي لا تعمل نحو المثل السابقة السادس ان تقع صلة لحرف
او اسم نحو قام الذي وجهه حسن ونحو قول الشاعر يسر المرء ما ذهب الليالي
وكان ذهابهن له ذهابا السابع ان تقع اعتراضية نحو قوله تعالى وانه لقسم
لو تعلمون عظيم الثامن ان تقع تفسيرية نحو اشرت اليه ان قم وكتبت اليه
ان اضرب زيدا التاسع ان تقع توكيدا لما لا محل له من الاعراب نحو قام زيد
قام زيد العاشر ان تقع جواب قسم نحو والله ما زيد قايم والله ليخرجن الحادي
عشر ان تكون معطوفة على ما لا محل له من الاعراب نحو جاء زيد وخرج عمرو الثاني
عشر الجملة الشرطية اذا حذف جوابها وتقدمها ما يدل عليه نحو قول العرب انت
ظالم ان فعلت التقدير ان فعلت فانت ظالم او تقدمها ما يطلب ما يدل على
جوابها نحو والله ان قام زيد ليقومن عمرو فالقسم يطلب ليقومن وليقومن
دليل على جواب الشرط التقدير ان قام زيد يقم عمرو وقسم له موضع من
الاعراب وينحصر في انواع الاعراب فمنها ما هو في موضع رفع وهو ثمانية

فولكم

الجمل التي لها محل من الاعراب

اقسام ستة منها باتفاق واثنان باختلاف الاول ان تقع خبر المبتدأ نحو
زيد ابوه قايم الثاني ان تقع خبر النفي للجنس نحو لا ريبة فيه قوم تجيء بخير
الثالث ان تقع خبر افعال واخواتها نحو ان زيدا وجهه حسن الرابع
ان تقع صفة لموصوف مرفوع نحو جاءني رجل يكتب غلامه الخامس ان
تقع معطوفة على ما هو مرفوع نحو جاءني رجل عاقل ويكتب خطا حسنا
السادس ان تقع بدلا من مرفوع نحو انت تاتينا تلمّ بنا في ديارنا هذه
الستة باتفاق واما الاثنان اللذان فيهما الخلاف الاول ان تكون في موضع
الفاعل نحو يعجبني يقوم زيد والثاني ان تكون في موضع المفعول الذي لم
يسم فاعله نحو قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض والصحيح ان
الجملة لا تقع موقع الفاعل ولا المفعول الذي لا يسمى فاعله الا اذا اقترن
بها ما يصيّرها واياه في تقدير المفرد ومنها ما هو في موضع نصب
وهو ثلثة عشر فيها عشرة باتفاق وثلثة باختلاف الاول ان تقع خبرا
لكان واخواتها نحو كان زيد يخرج ابوه الثاني ان تقع في موضع المفعول
الثاني لظننت واخواتها نحو ظننت زيدا يقوم اخوه الثالث ان تقع
في موضع المفعول الثالث لاعلمت واخواتها نحو اعلمت زيدا عمرا غلامه
منطلق الرابع ان تقع خبر ليس ما الحجازية نحو ما زيد ابوه قايم الخامس
ان تقع خبر اللا نحو لا رجل يصدق السادس ان تقع في موضع المفعول

للقول

للقول الذي يحكى به نحو قال زيد عمرو منطلق فعمرو منطلق في موضع مفعول قال
السابع ان تقع في موضع المفعول للفعل المعلّق نحو علمت ما زيد قايم وسالت
ايهم افضل الثامن ان تقع معطوفة على ما هو منصوب او موضعه نصب نحو
ظننت زيدا قاعدا قايما ويخرج ابوه وظننت زيدا يقوم ويخرج التاسع ان
تقع في موضع الصفة لمنصوب نحو قتلت رجلا يسم زيدا العاشر ان تقع
في موضع الحال نحو قوله وقد اغتدي والطير في وكناتها الحادي عشر ان
تكون في موضع نصب على البدل نحو قولك عرفت زيدا ابو من هو على خلاف
في هذا القسم الاخير فقولك ابو من هو في موضع نصب على البدل من زيد
على تقدير مضاف اي عرفت قصة زيد ابو من هو الثاني عشر ان تقع مضافة
مذ ومنذ نحو قولك ما رايته مذ خلقه الله ففي هذه الجملة خلاف ذهب الجمهور الى
انها لا موضع لها من الاعراب وذهب السيرافي الى انها في موضع نصب على
الحال الثالث عشر ان تقع مستثنى بها نحو قام القوم الا زيدا وقاموا
ليس خالدا ففيهما خلاف ومنها ما هو في موضع جر وذلك ستة اقسام
ثلثة باتفاق وثلثة باختلاف فالتي باتفاق احدها ان تقع مضافا
اليها اسماء الزمان نحو جئتك يوم زيد امير وقال تعالى يوم يقوم الناس
لرب العالمين الثاني ان تقع في موضع الصفة نحو مررت برجل يكتب
مصحفا الثالث ان تقع معطوفة على مخفوض او ما موضعه خفض نحو مررت

برجل كاتب ويجيد الشعر ومررت برجل يكتب ويجيد والتي باختلاف
أحدها ان تقع بعد ذو في نحو قول العرب اذهب بذي تسلم وذهب
بعضهم الى انها في محل جر وذهب بعضهم الى انها لا محل لها من الاعراب
الثاني ان تقع بعد آية بمعنى علامة نحو قول الشاعر / بآية قام ينطق
كل شيء / وخان امانة الديك الغراب / ذهب بعضهم الى انها في موضع جر
بالاضافة وذهب بعضهم الى انها لا موضع لها وجرها من الاعراب بل
يقدر معها حرف يكون ذلك الحرف والجملة في موضع جر الثالث ان تقع بعد
حتى الابتدائية نحو قول امرء القيس / سريت بهم حتى تكل مطيهم / وحتى
الجياد ما يقدن بارسان / ذهب الجمهور الى ان هذه الجملة لا محل لها من
الاعراب وذهب الزجاج وابن درستويه الى انها في موضع جر بحتى ومنها
ما هو في موضع جزم وهو ثلثة اقسام احدها ان تقع بعد اداة شرط
ولم يظهر لها عمل نحو ان قام زيد يقم عمرو الثاني ان تقع جوابا للشرط العامل
نحو ان يقم زيد فعمرو قائم وان يقم زيد قام عمرو ففيهما ان الجملتان في محل
جزم ولهذا يجوز العطف عليها بالجزم قال تعالى من يضلل الله فلا هادي له
ويذرهم الثالث ان تكون معطوفة على مجزوم او ما موضعه الجزم نحو ان
قام زيد ويخرج عمرو اكرمتهما وقوله تعالى فلا هادي له ويذرهم فذلك
اثنان واربعون قسما بالمتفق عليه والمختلف فيه انتهى قال السخاوي

في شرح

في شرح المفصل معنى قولهم الجمع على حد التثنية ان هذا الجمع لا يكون الا ما يجوز
تنكير معرفته وتعريف نكرته كالتثنية فكما ان التثنية لا يكون الا كذلك فهذا
الجمع على حدها المحدود لها ويسمى جمع السلامة وجمع الصحة لسلامة بناء
الواحد فيه وصحته ويسمى الجمع على هجائين لانه مرة بالواو ومرة بالياء
فائدة في تذكرة ابن مكتوم عن تعاليق ابن جني المراد بالثقل في حروف
العلة الضعف لا ضد الخفة فلما كانت هذه الحروف ضعيفة استثقلوا
تحريكها ويدل على ان المراد بالثقل هذا ان الالف اخف الحروف وهي لا تتحرك
ابدا قال في البسيط باب فعلان فعلى كسكران وسكرى وغضبان وغضبى
انما يعرف بالسماع دون القياس ضابط ما لا ينصرف ضربان ضرب لا
ينصرف في نكرة ولا معرفة وضرب لا ينصرف في المعرفة فاذا نكر انصرف وقد
نظم ذلك علم الدين السخاوي فقال / مساجد مع حبلى وحمراء بعدها /
وسكران سلوه احاد واحمر / فذي ستة لم تنصرف كيفما اتت /
سواء اذا ما عرفت او تنكر / وعثمان ابرهيم زينب طلحة /
ومع عمر قل حضر موت يسطر / والحمد فاعدد سبعة صارفا لها /
اذا نكرت والباب في ذاك يحصر / قاعدة الاعجمي اذا دخلته
الالف واللام التحق بالعربي فلو سمي رجل بيهود صرف على كل حال اذا
قلنا انه عجمي باؤه من نفس الكلمة وان قلنا ان ياءه زائدة كيقوم لم ينصرف

الجمع على حد التثنية
الجمع على هجائين
ثقل حروف العلة ضعفها
ما لا ينصرف مطلقا او بشرط التعريف
الى يجعل الاعجمي ملحقا بالعربي

صرف ما لا ينصرف للضرورة

في المعرفة لانه على وزن يقوم ضابط يجوز للشاعر صرف ما لا ينصرف
للضرورة لانه يرده الى اصله وهو الصرف او يستفيد بذلك زيادة حرف
في الوزن قال في البسيط ويستثنى ما في اخره الف التانيث المقصورة نحو
حُبلى ودنيا وسُكرى فانه لا يجوز له صرفه اذ لا يستفيد به فايدة
لان التنوين يحذف الالف فيؤدي الى الاتيان بحرف ساكن وحذف
حرف ساكن ويستثنى ايضا افعل منك لدلالته على المفاضلة فصار لذلك
بمنزلة المضاف ومذهب البصريين جواز صرفه لاستفادة حرف

زيادة م

ووجود من لا يمنع من تنوينه كما لا يمنع من تنوين خير منه وشر منه
وهما بوزن افعل في التقدير قال في البسيط المعارف سبعة انواع

انواع المعارف

المضمرات والاعلام واسماء الاشارة والموصولات وما عُرّف باللام وما
اضيف الى واحد من هذه الخمسة والنكرة المتعرفة بقصد النداء وزاد
قوم امثلة التوكيد اجمعون واجمع وجمعاء وجمع وقالوا انها صيغ مرتجلة
وضعت لتاكيد المعارف لخلوها عن القراين الدالة على التعريف من
خارج وتقويم المعرف الخارجي بعيد فائدة في تذكرة

تنكير العلم

ابن الضايع قال نقلت من مجموع بخط ابن الرماح قد يرد العلم جنسا
معرفا باللام التي لتعريف الجنس وذلك بعد نعم وبئس فتقول نعم العمرُ
عمرُ بن الخطاب وبئس الحجاج حجاج بن يوسف لان نعم لا تدخل الا على جنس

معرف

معرف وقد يجعل العلم جنسا منكرا وذلك بعد لا نحو لا هيثم الليلة للمطي وقضية
ولا ابا حسن لها قال ابن يعيش اكثر النحويين يسمي صلة الموصول صلة وسيبويه يسميها
حشوا اي انها ليست اصلا وانما هي زيادة يتم بها الاسم ويوضح معناه وقال الاندلسي
يطلق الصلة بالاشتراك عندهم على ثلثة اشياء صلة الموصول وهذا الحرف صلة
اي زايد وحرف الجر صلة بمعنى وُصلة كقولك مررت بزيد فالباء صلة اي وُصلة

اي حرف يوصل الفعل الى زيد وتعديه اليه

فائدة ذهب قوم الى ان تعريف الموصولات بالالف واللام ظاهرةً

تعريف الموصول

في الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما ونويةً في مَن وما ونحوهما والصحيح ان
تعريف الجميع بالصلة ونظير ذلك المنادى نحو يا رجل قيل تعرف بالخطاب وقيل
باللام المحذوفة وكان يا انيبت منابها قال الابدي في شرح الجزولية وهو الصحيح
الا ترى انك تقول انت قايم ولا يتعرف رجل بالخطاب فكان يا رجل في الاصل

رجل م

يحتلب لرال للحضور ثم اختصرت ولذا الزمت يا ولم تحذف لئلا يتوالى
الحذف ولانها صارت عوضها انتهى قال ابن الضايع في شرح الالفية
تلخيص القول في حذف العايد ان يقال اما ان يكون مرفوعا او منصوبا او

حذف العايد من الصلة

مجرورا ان كان مرفوعا فاما ان يكون مبتدا او غيره ان كان غير مبتدا
لم يجز الحذف وان كان مبتدا فاما ان يعطف عليه او يعطف على غيره و
اما لا في الاول لا يحذف والثاني اما ان يقع صدرا واما لا فان تسبقه لولا
او لوما في الثاني لا حذف والاول اما ان يطول الصلة او لا الثاني يجوز في

اى لا فى غيرها والاول يجوز مطلقا وان كان منصوبا فاما بفعل او وصف و
اما بغيرهما ان كان بغيرهما لم يجز الحذف وان كان بهما فاما متصل او منفصل
المنفصل لا يحذف والمتصل اما ان يكون فى الصلة ضمير غيره لم يحذف و
الا فان كان من باب كان لم يحذف والا حذف وان كان مجرورا فاما
باسم او بحرف ان كان باسم فاما وصف او غيره ان كان غيره لم يحذف
ان كان وصفا فاما عامل ولا ان لم يكن عاملا فلا حذف وان كان فاما
بحرف او غيره ان كان بغيره فلا حذف وان كان بحرف فاما ان يماثل
جار الضمير لفظا ومعنى وعملا ولا ان لم يماثل لا يحذف وان ماثله فى
ذلك كله جاز الحذف انتهى **باب المعرف بالاداة ضابط** قال

لتعريف م

اقسام لام التعريف وغيره

فى البسيط تنقسم اللام الى تسعة اقسام احدها تعريف الجنس نحو قولهم
الرجل خير من المراة اى اذا قوبل جنس الرجال بجنس النساء كان جنس
الرجال افضل والا فكم امراة خير من رجل الثانى لتعريف عهد وجودي
بين المتكلم والمخاطب كقولك قدم الرجل وانفقت الدينار للمعهود بينك
وبين المخاطب وفى التنزيل كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول
وقوله ان جاءه الاعمى لان المراد به عبد الله بن ام مكتوم الثالث لتعريف
عهد ذهنى كقولك اكلت الخبز وشربت الماء ودخلت السوق فانه لا
يمكن حمله على ارادة الجنس ولا على المعهود فى الوجود لعدم العهد بين المتكلم و

المخاطب

المخاطب فلم يبق الا حمله على الاشارة الى الحقيقة باعتبار قيامها بواحد فى الذهن
الا ان هذا التعريف قريب من النكرة لان حقيقة التعريف انما يكون باعتبار
الوجود وهو باعتبار الوجود نكرة لانه لم يقصد مسمى معهود فى الوجود و
لهذا قال المحققون ان نحو قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى صفة لانه لم
يقصد مسمى معهودا فى الوجود الرابع لتعريف الحضور كقولك هذا الرجل

شاكلة م

وهو يصحب اسم الاشارة وقياسه يا ايها الرجل وما شابهه ان يكون من
تعريف الحضور لوجود القصد اليه بالنداء الخامس ان يكون بمعنى الذى
اذا اتصلت باسم فاعل او مفعول السادس ان تكون عوضا من تعريف
الاضافة نحو مررت بالرجل الحسن الوجه فالقياس ان لا تجتمع الالف و
اللام والاضافة الا ان الاضافة اذا لم تعرف احتيج الى الالف واللام لتجرى
صفة للمعرفة السابقة السابع ان تكون زائدة فى الاعلام الثامن ان تكون

المهلبى

تحسينية والتعريف بغيرها كلام الذى والتى التاسع ان تكون للمح وقال

تعلم فللتعريف ستة اوجه ۞ اذا الام زيدت على اول الاسم ۞
حضور وتفخيم وجنس ومعهد ۞ ومعنى الذى ثم الزيادة فى الاسم ۞

فائدة فينة معرفة اسم من اسماء الزمان تقول القيته فينة
بعد فينة اى الحين بعد الحين قال ابو زيد القيته بعد الفينة بالالف و
اللام فهذا يكون مما اعتقب عليه تعريفان احدهما بالالف واللام والاخر

ما اعتقب عليه تعريفان

بالوضع والعلمية وليس كالحسن والعباس لانه ليس بصفة في الاصل ومثله قولهم للشمس الالاهة والالاهة في اعتقاب تعريفين عليه واسما العدد معارف اعلام وقد تدخلها الالف واللام فيق الثلثة نصف الستة فيكون مما اعتقب عليه تعريفان وذكر ابن جني في الخصايص الاول وقال وهو كقولك شعوب والشعوب للمنية وندري والندي وذكر المهلبي من ذلك غدوة والغدوة ونسر والنسر قال المهلبي في نظم الفرائد

قد جاء ما اغنى وسد عن الخبر ۞ في حذفه وهو الذي في اثنى عشر ۞
حال وشرط او جواب مسايل ۞ او حالف برد معمول الخبر ۞
وجواب لولا ثم وصف بعده ۞ او فاعل او نقض نفي في الاثر ۞
او في سؤال في عموم وروا و مع ۞ وحديث معطوف كفانا من غبر ۞

مثال الحال اكثر شربي السويق ملتوتا والشرط سروري بزيد ان اطاعني اي ثابت اذا اطاعني حذف الخبر واقيم الشرط مقامه والجواب لسؤال زيد لمن قال من قام وجواب القسم لعمر الله لا فعلن ومعمول الخبر ما انت الا سيرا اي تسير سيرا وجواب لولا نحو لولا زيد لاكرمتك والوصف اقل رجل يقول ذلك فيقول في موضع خفض صفة لرجل وقد سد مسد الخبر والفاعل اقايم الزيدان ونقض النفي بلى زيد لمن قال ما عندي احد والسؤال في العموم هل طعام اي عندكم وواو مع كل رجل وضيعته والعطف نحو نحن بما عندنا وانت بما عندك راض ضابط قال ابن الدهان في الغرة

المبتدا

المبتدا لا يعطف عليه خبره بحرف البتة الا بالفاء في موضعين احدهما يلزمه الفاء والاخر لا يلزمه الفا فاما الذي يلزمه الفا ففي موضعين احدهما في بعض الخبر وهو ان يكون المبتدا شرطا جازما بالنيابة وجزاؤه جملة اسمية او امرية او نهيية نحو من ياتني فله درهم ومن عاد فينتقم الله منه ومن يتوكل على الله فهو حسبه والثاني اما زيد فقايم واما الذي يجوز دخول الفاء في خبره ولا يلزم فالموصول والنكرة الموصوفة اذا كانت الصلة او الصفة فعلا او ظرفا نحو وما بكم من نعمة فمن الله والذي ياتيني فله درهم واللذان يأتيانها منكم فآذوهما وكل رجل ياتيني فله درهم قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في تذكرته لم تقع ما في القرآن الا على لغة الحجاز ما خلا حرفا واحدا وهو وما انت بهادي العمي عن ضلالتهم على قراءة حمزة فانها هنا على لغة تميم وزعم الاصمعي ان ما لم تقع في الشعر الا على لغة تميم قال بعض النحويين فتصفحت ذلك فوجدته كما ذكر ما خلا ثلثة ابيات منها اثنان فيهما خلاف قول الفرزدق ۞ واذ ما مثلهم بشر ۞ والاخر قول رؤبة بن العجاج ۞ او رثاني بحرين ما مثلهما بحران ۞ كذا روي بنصب مثلهما وهو مثل قول الفرزدق والثالث ۞ وانا النذير بحرة مسودة ۞ يصل الاعم اليكم افوادها ۞ ابناؤها متكنفون اباهم ۞ حنقوا الصدور وما هم اولادها ضابط قال ابن عصفور في المقرب الافعال ثلثة اقسام قسم لا يجوز بناؤه للمفعول

شعوب وشعوب والمنية والشعوب

مواضع حذف خبر المبتدا

العموم مرار

مواضع عطف الخبر على المبتدا

ما الحجازية والتميمية

ضابط لا يجوز بناؤه للمفعول من الافعال وما لا يجوز

ما ينوب عن الفاعل من حروف الجر

باتفاق وهو الافعال التي لا تتصرف نحو نعم وبئس وقسم فيه خلاف وهو كان
واخواتها المتصرفة وقسم لا خلاف في جواز بنائه للمفعول وهو ما بقي من
الافعال المتصرفة **ضابط** قال ابن الخباز في شرح الجزولية حروف
الجر يجوز بناء الفعل لها الا ما استثنيت لك ولم يتعرض احد لهذا فمن ذلك لام
التعليل لا يقال اكرم لزيد وكذلك الباء ومن اذا افادتا ذلك ورب لانها
لها صدر الكلام ومذ ومنذ لانهما ضعيفتا التصرف وزاد ابن اياز الباء
الحالية نحو خرج زيد بثيابه فانها لا تقوم مقام الفاعل وكذلك خلا وعدا
وحاشا اذا جررن والمميز اذا كان معه من نحو طبت من نفس لا يقوم
شيء من ذلك مقام الفاعل **فائدة** قال ابن معط في الفيته مسئلة

أعطي بالمعطى به الف مائة

مسئلة بها امتحان النشاة ... اعطي بالمعطى به الف مائة
وكسي المكسوّ فرو اجبة ... ونقص الموزون الف حبة

قال ابن القواس هذه المسئلة تذكر في هذا الباب لامتحان النشأة بها
ولافادة الرياضة والتدرب ولها اربع صور الاولى ان يشتغل الفعل
واسم المفعول بالباء نحو اعطي بالمعطى به الف مائة فاعطي فعل ما لم يسم
فاعله ويتعدى ~~ايضا الى اثنين فلا بد لهما~~ في الاصل الى مفعولين و
المعطى اسم المفعول وهو بمنزلة فعل ما لم يسم فاعله ويتعدى ايضا
الى اثنين فلا بد لهما من اربعة مفاعيل اثنين لأعطي واثنين للمعطى اما

اعطي فمفعوله الاول مائة والثاني بالمعطى ويتعين رفع المائة باعطي لوجوب
قيامها مقام الفاعل وامتناع قيام الجار والمجرور مقامه مع وجود المفعول
به الصريح فالمعطى في محل النصب على ما كان اولا واما المعطى فمفعوله
الاول ألف ويتعين رفعه لقيامه مقام الفاعل والثاني في محل نصب و
هو الضمير المجرور بالباء الذي هو به لامتناع قيامه مقام الفاعل فان
قيل فهلا جعلت المائة مرفوعة بالمعطى والالف باعطي اجيب بان الالف
واللام لما كانت في المعطى اسما موصولا بمعنى الذي وما بعدها من اسم
المفعول وما عمل فيه الصلة امتنع رفع المائة لامتناع الفصل بين الصلة
والموصول باجنبي وهو الف والضمير في به يعود الى الالف واللام في
المعطى لان التقدير اعطيت بالثوب المعطى به زيد الفا مائة فلما
حذف الفاعل منهما وبنيا للمفعول قيم المائة والالف مقامه الثانية
ان يجرد من حروف الجر نحو كسي المكسو فروا جبة فالمكسو مرفوع
بالفعل الذي هو كسي وجبة منصوبة لانها مفعوله الثاني وفي المكسو
ضمير يعود على الالف واللام وهو قائم مقام الفاعل وفرو منصوب
لانه المفعول الثاني للمكسو ولا يجوز ان يكون الفرو منصوبا بكسي
لامتناع الفصل بين الصلة والموصول ويجوز ان يرفع الفرو والجبة
لقيامهما مقام الفاعل وينصب المكسو والضمير الذي كان في اسم الفاعل

مرتفعة مر
فاعله مر
المفعول به مر

فيعود منفصلا منصوبا فيق كسى المكسو اياه فروجبة لعدم اللبس كما
يجوز اعطى زيدا درهم الثالثة ان يشتغل الفعل بالبا ويجرد اسم
المفعول فيق اعطى بالمعطى الفا مائة فيتعين رفع المائة لقيامها
مقام الفاعل لاعطى لاشتغال الفعل عن المعطى بالبا واما الالف
فالاولى نصبه لقيام الضمير المستكن مقام الفاعل لعدم اشتغاله
بحرف الرابعة ان يشتغل اسم المفعول بالباء ويجرد الفعل فيق
اعطى المعطى به الف مائة والاولى رفع المعطى لقيامه مقام فاعل
اعطى وينصب المائة ويجوز ان تقام المائة مقام الفاعل وينصب
المعطى على العكس واما الالف فيتعين رفعه بالمعطى لقيامه مقام
الفاعل وامتناع قيام الجار والمجرور مقامه واما ونقص الموزون
الفاحبة فالاولى ان يحمل على ضده وهو زاد ووزن او على نظيره
وهو نقل والالم يتصور فيهما ما ذكر لكونهما لا يتعديان الى مفعولين
ضابط قال ابن فلاح فى المغنى لا ينصب الفعل مصدرين ولا
ظرفين زمان ولا ظرفين مكان لعدم اقتضائه ذلك لان الفعل لا
يكون مشتقا من مصدرين ولا فعلان مشتقان من مصدر واحد ولا
يكون الفعل الواحد فى زمانين او مكانين فى حالة واحدة **ضابط** قال
ابن مالك فى شرح العمدة ظرف الزمان على اربعة اقسام ثابت التصرف

لا ينصب الفعل مصدرين ولا ظرفين

والانصراف

اقسام الظروف تصرفا وانصرافا

والانصراف ومنفيهما وثابت التصرف منفى الانصراف وثابت الانصراف
منفى التصرف فلى لازم الظرفية فالاول كثير كيوم وليلة وحين ومدة والثاني
مثالان احدهما مشهور والاخر غير مشهور فالمشهور سحر اذا قصد به
التعيين مجردا عن الالف واللام والاضافة والتصغير نحو رايت
زيدا امس سحر فلا ينون لعدم انصرافه ولا يفارق الظرفية
لعدم تصرفه والموافق له فى عدم الانصراف والتصرف عشية اذا
قصد بها التعيين مجردة عن الالف واللام والاضافة عزى ذلك
سيبويه الى بعض العرب واكثر العرب يجعلونها عند ذلك منصرفة
متصرفة والقسم الثالث وهو الثابت التصرف المنفى الانصراف
مثالان غدوة وبكرة اذا جعلا علمين فانهما لا ينصرفان للعلمية والتانيث
ويتصرفان فيق فى الظرفية لقيت زيدا امس غدوة ولقيت عمروا
من اول امس بكرة ويق فى عدم الظرفية سهرت البارحة الى
غدوة والى بكرة فلو لم يقصد بعلمية تصرفا وانصرفا كقولك ما من
بكرة افضل من بكرة يوم الجمعة وكل غدوة يستحب فيها الاستغفار
والرابع وهو الثابت الانصراف المنفى التصرف ما عين من ضحى و
سحر وبكرة ونهار وليل وعتمة وعشاء ومساء وعشية فى الاشهر
فهذه اذا قصد بها التعيين بقيت على انصرافها والزمت الظرفية

(المتمكن)

فلم يتصرف والاعتماد في هذا على النقل قال ابن الخباز في شرح الدرة المتمكن
يطلقه النحويون على نوعين على الاسم المعرب وعلى الظرف الذي يتعاقب
عليه العوامل كيوم وليلة **فائدة** قال ابن يعيش كما ان الفعل اللازم لا
يتعدى الى مفعول به الا بحرف جر كذلك لا يتعدى الى ظرف من
الامكنة مخصوص الا بحرف جر نحو وقفت في الدار وقمت في المسجد قال
ابو الحسن علي بن المبارك البغدادي المعروف بابن الزاهرة اذا
اسم بمعنى الوقت يبنى لانه تضمن معنى الشرط موضعه النصب ويعمل
فيه النصب معنى جوابه وما بعده في موضع الجر باضافته **ضابط** قال
الاندلسي الظروف التي لا تدخل عليها من حروف الجر سوى من
خمسة عند ومع وقبل وبعد ولدى انتهى قلت وقد نظمتها فقلت

(تعدي الفعل اللازم الى الظرف)

من الظروف خمسة قد خفضت بمن ولم يجرها سواها
عند ومع وقبل بعد ولدى شرح الامام اللوذعي حواها

(الظروف التي لا تجرها سوى من) — خصصت (كذا)

الاندلسي شارح المفصل المشهور هو الامام علم الدين اللورقي
قاعدة لا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا ان يكون مستثنى نحو ما
قام الا زيدا او مستثنى منه نحو ما قام الا زيدا احد او تابعا نحو ما
قام احد الا زيد فاضل **ضابط** قال ابن الدهان في الغرة ليس في
المبدل ما يخالف البدل حكم المبدل منه الا في الاستثناء وحده و

(عمل ما قبل الا فيما بعدها)

ذلك

ذلك انك اذا قلت ما قام احد الا زيد فقد نفيت القيام عن احد واثبت القيام
لزيد وهو بدل منه وقال ايضا الذي ينصب بعد الا ينحصر في ستة مواضع الاول
الاستثناء من الموجب لفظا ومعنى نحو قام القوم الا زيدا الثاني ان يكون
موجبا في المعنى دون اللفظ نحو ما اكل الخبز الا زيدا لان التقدير يؤدي
الى الايجاب فكانه قال كل الناس اكلوا الخبز الا زيدا الثالث ان يكون
للمستثنى منه حال موجبة نحو ما جاءني احد الا راكبا الا زيدا لانه ايضا
يؤدي الى الايجاب فيكون تقديره كل الناس جاؤني راكبين الا زيدا

(مواضع نصب الاستثناء)

الرابع ان تكرر الا مع اسمين مستثنيين فلابد من نصب احدهما نحو ما
جاءني احد الا زيد الا عمرا او الا زيدا الا عمرو الخامس ان يتقدم المستثنى على
المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا احد السادس الاستثناء من غير الجنس
نحو ما في الدار احد الا حمارا قال ابن يعيش خلا فعل لازم في اصله لا يتعدى
الا في الاستثناء خاصة قال ابن السراج في الاصول لا ينسق على حروف
الاستثناء لا تقول قام القوم ليس زيدا ولا عمرا ولا قام القوم غير زيد و
لا عمرو وقال والنفي في جميع العربية ينسق عليه بلا الا في الاستثناء قال
الابدي ومن اصل هذا الباب ان لا يجوز ان يستثنى بالا اسمين كما لا
يجوز ان يعطف بلا اسمين ولا بفعل واو المفعول معه في اسمين فاذا قلت
اعطيت الناس المال الا عمرا الدنانير لم يجز وكذلك النفي لا يجوز ما اعطيت

(لا يعطف على حروف الاستثناء)

الدينار ظ

الناس المال الا عمرو الدنيا اذا اردت الاستثناء وان اردت البدل جاز
في النفي ابدال الاسمين وصار المعنى الا عمرو الدنيا ومن هنا منع الفارسي
ان يقع ما ضرب القوم الا بعضهم بعضا لانه لم يتقدم اسمان فيبدل منهما
اسمين وتصحيح المسئلة عنده ما ضرب القوم احد الا بعضهم بعضا و
تصحيحها عند الاخفش ان تقدم بعضهم واجاز غيره المسئلة من غير
تغيير للفظ على ان يكون البعض المتاخر منصوبا بضرب انتصاب
المفعول به لا بدلا ولا مستثنى ولا مستثنى منه وانما هو بمنزلة ضرب
بعضا الا بعض القوم قال ابن فلاح في المغني تعلق حرف الجر بالفعل
ياتي لسبعة معان تعلق المفعول به وتعلق المفعول له نحو جئتك
للسمن واللبن وتعلق الظرف كاقمت بمكة وتعلق الحال نحو خرج بعشيرته
وتعلق المفعول معه نحو ما زلت بزيد حتى ذهب وتعلق التشبيه
بالمفعول به نحو قام القوم حاشا زيد وخلا زيد لانها نايبة عن الا والاسم
بعدها ينتصب على التشبيه بالمفعول به فكذا المجرور بعد هذه على التشبيه
بالمفعول به وتعلق التمييز نحو يا سيدا ما انت من سيد قال الزجاجي في
اماليه قال ابو بكر احمد بن الحسين النحوي المعروف بابن شقير كان
زيدا اكلا طعامك جايز من كل قول كان اكلا طعامك زيد جايز من كل
قول واكلا طعامك كان زيد جايز من كل قول كان زيد طعامك اكلا

اقسام تعلق حرف الجر بالفعل

اقسام التقديم والتاخير في معمولات كان

جايز

جايز من كل قول كان طعامك اكلا زيد جايز من قول الكوفيين وخطأ
من قول البصريين طعامك اكلا كان زيد جايز من قول البصريين
والكسائي وخطأ من قول الفراء طعامك كان زيد اكلا جايز من كل قول
كان طعامك زيدا اكلا جايز من قول البصريين وخطأ من قول
الكوفيين الا على كلامين من قول الكسائي اكلا كان طعامك زيد
خطأ من كل قول طعامك كان اكلا زيد جايز من كل قول كان اكلا زيد
طعامك جايز من كل قول وفي هاتين قبح من قول الكوفيين واذا
قدمت زيدا فقلت زيد كان اكلا طعامك وزيد اكلا طعامك كان
وزيد طعامك كان اكلا فهذه كلها جايزة من كل قول فاذا قلت زيد طعامك
اكلا او طعامك اكلا زيد كان جازتا من قول البصريين والكسائي وكانتا
خطأ من قول الفراء لانه لا يقدم مفعول خبر كان عليها اذا كان خبر كان
مقدما من قبل انه لو اراد رده الى فعل يفعل لم يجز عنده والكسائي يجيز
تقديمه كما يجيز تقديم الحال فاذا قلت طعامك زيد كان اكلا جازت من كل
قول وان قلت زيد طعامك كان اكلا جازت من كل قول وقولك اكلا
زيد طعامك كان جايز من قول البصريين وخطأ من قول الكوفيين الا
الكسائي وقولك زيدا اكلا كان طعامك جايز من قول البصريين وخطأ
من قول الكوفيين الا الكسائي على كلامين انتهى ضابط قال في البسيط

كان م

اقسام الاسم في الوصف والوصف به

الاسما في الوصف على اربعة اقسام ما يوصف ويوصف به وهو اسم الاشارة
والمعرف بال والمضاف الى واحد من المعارف اذا كان متصفا بالحدث
وما لا يوصف ولا يوصف به وهو ثواني الكنى واللهم عند سيبويه وما
اوغل من الاسم في شبه الحروف كاين وكم وكيف والمضمرات وما احسن قول
الشاعر ؛ اضمرت في القلب هوى شادن ؛ مشتغل بالنحو لا ينصف ؛
؛ وصفت ما اضمرت يوما له ؛ فقال لي المضمر لا يوصف ؛
وما يوصف ولا يوصف به وهو الاعلام وما يوصف به ولا يوصف وهو
الجمل قال ابن النحاس في التعليقة

تاكيد الضمير

قاعدة الضمير اذا يوكد بضمير
كان الثاني موكدا من ضماير الرفع لا غير سوا كان الضمير الاول المؤكد
مرفوعا او منصوبا او مجرورا نحو قمت انا ورايتك انت ومررت به
هو قال ابن هشام في تذكرته لنا موطن لا يجوز فيه التكرير اللفظي وذلك
قولك احذر الاسد لا يجوز لك في هذا الكلام ان تكرر الاسم المحذر منه
لئلا يجتمع البدل والمبدل منه لانهم جعلوا التكرار نايبا عن الفعل

اقسام العطف

اقسام العطف ثلثة احدها العطف على اللفظ وهو الاصل نحو ليس
بقايم ولا قاعد بالخفض وشرطه امكان توجه العامل الى المعطوف فلا
يجوز في نحو ما جاني من امراة ولا زيد الا الرفع عطفا على الموضع لان
من الزايدة لا تعمل في المعارف وقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل

جميعا نحو ما زيد قايما لكن او بل قاعد لان في العطف على اللفظ اعمال ما
في الموجب وفي العطف على المحل اعتبار الابتدا مع زواله بدخول الناسخ
والصواب الرفع على اضمار مبتدا ؛ الثاني العطف على المحل نحو ليس زيد
بقايم ولا قاعدا بالنصب وله ثلثة شروط احدها امكان ظهور ذلك
المحل مع الفصيح فلا يجوز مررت بزيد وعمرا لانه لا يجوز مررت عمرا
الثاني ان يكون الموضع بحق الاصالة فلا يجوز هذا الضارب زيدا و
اخيه لان الوصف المستوفي لشروط العمل الاصل اعماله لا اضافته لالتحاقه
بالفعل الثالث وجود المحرز اي الطالب لذلك المحل فلا يجوز ان زيدا
وعمرو قايمان لان الطالب لرفع عمرو هو الابتدا والابتدا هو التجرد
والتجرد قد زال بدخول ان الثالث العطف على التوهم نحو ان زيد
قايما ولا قاعد بالخفض على توهم دخول البا في الخبر وشرط جوازه صحة
دخول ذلك العامل المتوهم وشرط حسنه كثرة دخوله هناك

لا يتقدم تابع على متبوعه الا المعطوف بالواو

ضابط قال ابن هشام في تذكرته ليس في التوابع ما يتقدم على متبوعه
الا المعطوف بالواو لانها لا ترتيب فيها فايدة قال الابدي في شرح
الجزولية لا يجوز عطف الضمير المنفصل على الظاهر بالواو ويجوز فيما
عدا ذلك قال ابن الضايع في تذكرته واورد شيخنا شهاب الدين عبد
اللطيف على ذلك قوله تعالى ولقد وصينا الذين اوتوا الكتاب من قبلكم

عطف الضمير المنفصل على الظاهر بالواو

وايّاكم وقوله تعالى يخرجون الرسول وايّاكم قال ابن الضايع وعندي انه
يُنظر في علة منع ذلك حتى يتخلص هل هذا داخل تحت منعه فلا يلتفت اليه
او ليس بداخل فيدور الحكم مع العلة والذي يظهر من التعليل ان الواو
لما كانت لمطلق الجمع فكان المعطوف مباشر بالعمل والعامل لا يجوز
له العمل في الضمير وهو منفصل مع امكان اتصاله اما في غير الواو فليس
الامر معها كذلك كقولك زيد قام عمرو ثم هو وقوله تعالى وانا او اياكم
لعلى هدى فيجئ في الآيتين فيجد المكانين مكاني ثم لان المقصود في
الاية الاولى ترتيبها على زمان الوجود مع ارادة كون المخاطب له
اسوة بمن معنى وكذلك الاية الثانية المقصود ترتيب المتعاطفين
من جهة شئ فيهما والبداءة بما هو اشنع في الرد على فاعل ذلك واذا
تمحض الكلم لم يكن فيهما رد على الابدي وحمل المنع على ما اذا لم يقصد تقديم
احد المتعاطفين معنى ما **فائدة** في اقسام الواوات قال بعضهم

اقسام الواو

ومعشوق يوما اليهضمني هضما ... عن الواو كم قسم فقلت له نظما
فقسمها عشرون ضربا تنا بعت ... فدونكها اني لارسمها رسما
فاصل واضمار وجمع وزايدٌ ... وعطف وواو الرفع في الستة الاسما
ورب ومع قد نابت الواو عنهما ... وواو كذا في الايمان فاسمع العلما
وواوك للالحاق والواو الحقت ... وواو بمعنى او فدونك والجزما

للاطلاق

وواو

وواو انت بعد الضمير لغايب ... وواوك الذي يورث السقما
وواو الهجاء والحال واسم لماله ... رسا سان من دون الجمال بريتما
وواوك في تصغير دار وواو كهاذ ... وواو ابتداء ثم عدّي بها تمّا

البدل فيه تكرار العامل

قال الاعلم في شرح الجمل الدليل على ان البدل في نية تكرار العامل ثلثة شرعي ولغوي
وقياسي فالشرعي قوله تعالى اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسئلكم اجرا وهم مهتدون
وقال الملاء الذين استكبروا للذين استضعفوا لمن آمن منهم واللغوي
قول الشاعر اذا ما مات ميت من تميم ... فسرك ان يعيش فجئ بزاد
بخبز او بتمر او بسمن ... او الشئ الملفف في البجاد والقياس يا اخانا
زيد لو كان في غير نية الندا لقال يا اخانا زيدا قال ابن الضايع نقلت من

في تذكرة ترجمة اقسام البدل

مجموع بخط ابن الرماح لا يخلو البدل ان يكون توكيدا او بيانا او استدلالا
فالبعض والاشتمال يكونان توكيدا وبيانا والغلط والبداء والنسيان
لا يكون الا استدراكا فالتوكيد يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه ولله
على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا والبيان اعجبتني الجارية
وجهها او عقلها **فائدة** قال الجزولي اذا نعت الاول من نحو يا

يا زيد عمرو زيد

زيدُ عمرو زيد فنصب الثاني من اربعة اوجه وزاد بعضهم خامسا وهي
البدل وعطف البيان والنعت على تاويل الاشتقاق والندا المستأنف
واضمار اعني واضعفها النعت وهو الذي اسقطه لان العلم لا ينعت به

فاذا نصبت الاول فتنصبه من وجه واحد على انه منادى مضاف على تاق بلين
اما الى محذوف دل عليه ما اضيف اليه الثاني وتنصب الثاني على ما كنت تنصبه
مع الرفع من الاوجه الخمسة والتاويل الثاني ان يكون مضافا الى ما بعد
الثاني ويكون الثاني توكيد الاول مقحما بينه وبين ما اضيف اليه قال
ابن فلاح في المغني قال ابو عمرو ان العرب انما نصبت في الاختصاص
اربعة اشياء وهي معشر وآل واهل وبنو ولا شك ان العرب قد نصبت
في الاختصاص غيرها وعبارة ابن النحاس في التعليقة اكثر الاسماء
دخولا في هذا الباب هذه الاربعة قال في البسيط ادخال التا في عدد
المذكر وتركها في عدد المؤنث للفرق وعدم الالتباس قال وهذا من
غريب لغتهم لان التا علامة التانيث وقد جعلت علما للتذكير وهذا
الذي قصد الحريري بقوله الموطن الذي يلبس فيه الذكران براقع
النسوان وتبرز ربات الحجال بعمايم الرجال قال ونظيره انهم
خصوا جمع فعال في المؤنث بافعل كذراع واذرع وفي المذكر بافعلة
كعماد واعمدة كالحاقهم علامة التانيث في عدد المذكر وحذفها من عدد
المؤنث وعما وجهوا به مسئلة العدد ان العدد قبل تعليقه على معدود
مؤنث بالتا لانه جماعة والمعدود نوعان مذكر ومؤنث فسبق المذكر
لانه الاصل الى العلامة ثم جاء المؤنث فكان ترك التاء علامة له ومسئلة

ما ينصب بالاختصاص

دخول التاء في الثاني المذكر وعدمه في المؤنث

ربابيب

لجمع انهم قصدوا ان يصير مع جمع المذكر تانيث لفظي ومع جمع المؤنث تانيث
معنوي فيعتدل لان لمقابلة الجمع بالجمع والتانيث بالتانيث فايدة في
تذكرة ابن الصايغ اثنى عشر كلمتان من وجه ولذلك وقع الاعراب حشوا او
كلمة من وجه لان مجموعهما دال على شيء واحد وهو هذه الكلمة فايدة فيها
ايضا العدد معلوم المقدار مجهول الصورة ولذلك جرى مجرى المبهم قال
ابن هشام في تذكرته آل في العدد على ثلثة اقسام تارة تدخل على الاول ولا
يجوز غير ذلك وهو العدد المركب نحو الثالث عشر وتارة على الثاني ولا يجوز
غير ذلك وهو المضاف نحو خمسماية الالف وتارة عليهما وهو العدد المعطوف
نحو الخمس والخمسون جاوزت فارتقب ضابط زعم ابو علي وغيره ان
كل ما يخبر عنه بال يخبر عنه بالذي وقال ابو حيان الذي اعم في باب
الاخبار لانها تدخل على الجملة الاسمية والفعلية وال لا تدخل الا على الجملة
المصدرة بفعل متصرف مثبت قال وذكر الاخفش موضعا يصلح لال
ولا يصلح للذي قال تقول مررت بالقايم ابواه لا القاعدين ولو قلت
مررت بالذي قعد ابواه لا بالذي قاما لم يصح فاذا اخبرت عن زيد من
قولك قامت جاريتا زيد لا قعدتا قلت القايم جاريتاه لا القاعدتان زيد
ولو قلت الذي قامت جاريتاه زيد لا قعدتا لم يجز لانه لا ضمير يعود
على الذي من الجملة المعطوفة فقد صار لكل من الذي ومن ال عموم تصرف و

اثني عشر

دخول اللام على العدد

الاخبار بالذي وال

دخول فيما لم يدخل فيه الاخر لكن ما اختصت به الذي اكثر وذكر الاخفش [بعض]
انه قد يخبر بال لا با الذي في قولك مضروب الوجه زيد ولا يجوز الذي
ضرب الوجه زيد وقال ابن السراج في المسئلة الاولى مررت برجل قائم
ابواه لا قاعدين انه شاذ خارج عن القياس قال ابن الخباز في شرح
اللمع ولية اقسام التنوين عشرة تنوين التمكن وتنوين المقابلة وتنوين
العوض وتنوين الترنم والتنوين الغالي وتنوين المنادى عند الاضطرار
والتنوين الشاذ كقول بعضهم هولاء قومك حكاه ابو زيد وفايدته
تكثير اللفظ كما قيل في الف قبعثرى وتنوين الحكاية مثل ان تسمى رجلا
بعاقلة لبيبة فانك تحكي اللفظ المسمى به **ضابط** قال ابن هشام وغيره
يلزم حذف التنوين في مواضع لدخول ال وللاضافة ولمانع الصرف و
للوقف في غير النصب وللاتصال بالضمير نحو ضاربك فيمن قال انه
غير مضاف ولكون الاسم علما موصوفا بما اتصل به من ابن وابنة مضافا
الى علم ولدخول لا وللنداء قال الاندلسي في شرح المفصل اذن لها
ثلثة احوال حال ينصب فيها البتة وهي عند توفر الشرايط الخمس ان
تكون جوابا وان لا تكون معها حرف عطف وان يعتمد الفعل عليها
وان لا يفصل بينها وبين الفعل بغير اليمين وان يكون الفعل مستقبلا
فلو كان حالا لا تعمل فيه البتة وهي عند اختلال الشرايط وحال يجوز

اقسام التنوين عشرة

اذن

فيه

فيه الامران وهو عند دخول حرف العطف عليها ثم لها ثلثة احوال اخرى ان
تتقدم ان تتاخر ان تتوسط فان تقدمت وتاخرت بقية الشروط اعملت و
ان توسطت او تاخرت لم تعمل وضاهت في هذه الاحوال ظننت واخواتها
التي تعمل في رتبتها وهو التقدم ويجوز الغاؤها اذا فارقته فكذلك اذن
اذا ابتدا بها واعتمد الفعل عليها في الجواب اعملت لوقوعها في رتبتها وتلغى
اذا فارقته الا ان الفعل يفضل عليها بانه يجوز فيه الاعمال والالغاء واذن
لا يجوز فيها اذا فارقت الاول الا الالغا لكون عوامل الاسماء افعالا وعامل
الفعل لا يكون الا حرفا **فايدة** يتصور في بعض الافعال الداخلة عليه
اذن ان تنصب وترفع وتجزم نحو ان تاتني اكرمك واذن احسن اليك
يحتمل ان يكون انشاء فيجوز النصب والرفع لاجل الواو ويحتمل التاكيد
فتجزم ويحتمل الحال فترفع ايضا قال الزنجاني شارح الهادي قد يفسر
الكلام باذا تقول عسعس الليل اذا اظلم فتجعل اظلم تفسيرا لعسعس لكنك
اذا فسرت جملة فعلية مسندة الى ضمير المتكلم باي ضممت تاء المضمر فتقول
استكتمته سري اي سالته كتمانه بضم تاء سالته كتمانه لانك تحكي كلام الغير
عن نفسه فاذا فسرتها باذا فتحت فقلت اذا سالته كتمانه لانك تخاطبه
اي انك تقول ذلك اذا فعلت ذلك الفعل وقال بعض الشارحين
للمفصل السر في ذلك ان اي تفسير فينبغي ان يطابق ما بعدها ما قبلها

الغاؤها اذا فارقته ظننت واخواتها

التفسير باذا واي

والاول مضموم والثاني مثله واذا شرط تعلق بقبول المخاطب على فعله الذي
لحقه بالضمير فجاز فيه الضم وانشدوا في ذلك المعنى ٥

اذا كنت باي فعلا تفسره ⁞ فضم تائك ضم غير معترف ⁞
وان تكن باذا يوما تفسره ⁞ ففتحة التاء امر غير مختلف ⁞

اقسام ما

فايدة ذكر ابن عصفور ان لما خمسة وثلثين موضعا الاول
الاستفهامية الثاني الموصولة الثالث التي للتعجب الرابع النكرة التي
تلزمها الصفة نحو مررت بما معجب لك الخامس الشرطية وهي في هذه
المواضع الخمسة تكون اسما السادس الكافة التي تدخل على العامل فتبطل
عمله نحو انما زيد قايم السابع المسلطة وهي التي تدخل على ما لا يعمل فتوجب
له العمل وذلك حيث واذ وهي ضد التي قبلها الثامن التي تدخل بين العامل
ومعموله فلا تمنعه العمل ولا تفيد اكثر من التاكيد كقوله فبما رحمة من
الله فبما نقضهم التاسع التي تجري مجرى ان الخفيفة الموصولة بالفعل
مثل يعجبني ما تصنع اي اعجبني صنعك العاشر التي يراد بها الدوام و
الاتصال كقوله لا اكلمك ما ذر شارق الحادي عشر التي تجري مجرى
الصفة وهي ثلثة اقسام قسم يراد به التعظيم للشيء والتهويل نحو لامر ما
يسود من يسود وقسم يراد به التحقير نحو وهل اعطيت الا عطية ما
وقسم لا يراد به واحد منهما بل يراد به التنويع نحو ضربت ضربا ما اي نوعا

من الضرب

من الضرب الرابع عشر النافية التي يعملها اهل الحجاز ويلغيها بنو تميم الخامس عشر
النافية التي لا يختلفون فيها انها لا تعمل شيئا نحو ما قام زيد السادس عشر
الموجبة وهي التي تدخل على النفي فينعكس ايجابا كما تدخل التي قبلها على الايجاب
فينعكس نفيا وهي التي في قولك ما زال زيد قايما واخواتها السابع عشر الداخلة
بين المبتدا والخبر نحو وقليل ما هم الثامن عشر ان تكون عوضا من الفعل
في قولهم افعل هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل غيره التاسع عشر التي تدخل
على ان الشرطية فتهيؤها للدخول الى نون التاكيد نحو فاما ترين العشرون
التي تدخل على لم فتصيرها ظرف زمان بعد ان كانت حرفا نحو لما قمت
قمت الحادي والعشرون والثاني والعشرون التي تدخل على لو لا الامتناعية
فتصيرها للتحضيض او بمعنى لولا الامتناعية الثالث والعشرون التي
تدخل على كل فتصيرها ظرف زمان نحو كلما جئت اكرمتك الرابع و
الخامس والعشرون التي تدخل على ان فتفيد التحقيق نحو قولك انما
يدعى النحو انما قراءات الجمل او معنى الحصر نحو انما زيد عالم والسادس و
العشرون التي تدخل على قل فتهيؤها للدخول على الافعال السابع و
العشرون التي تدخل على نعم وبئس نحو فنعما هي بئسما اشتروا الثامن
والعشرون التي تتوصل بين الجار فتصيرها بمعنى رب نحو وانما
لمتما تضرب الكبش ضربة التاسع والعشرون المحذوفة من اما نحو

الهمزة مط

اجراء سواء مجرى المصدر

ما ترى الدهر قد اباد معدا انتهى ما ذكره ابن عصفور ولم يذكر السنة الباقية

قال ابو الحسين بن ابى الربيع فى شرح الايضاح اعلم ان سوى اجرى عندهم

مجرى المصدر فاخبر به عن اثنين فقيل زيد وعمرو سواء كما تقول زيد وعمرو

خصم وفى سواء امر اخر يختص به انه لا يرفع الظاهر الا ان يكون معطوفا

على المضمر نحو مررت برجل سواء هو والعدم ان خفضت كان نعتا وكان

فى سواء ضمير وكان العدم معطوفا على الضمير وهو توكيد وان رفعت

سواء كان خبرا مقدما وهو مبتدا والعدم معطوف عليه ولم يثن لانه

جرى عندهم مجرى المصدر وهذا يحفظ ولا يقاس عليه ولا يجوز ان تقول

زيد سواء وعمرو لان العامل فى الخبر هو المبتدا او المبتدا هنا مجموع

الاسمين فتقدم الخبر عليها او اخره عنهما ولا تجعله بينهما فتكون قد

جعلت المعمول بين اجزاء العامل وهذا لا يجوز **فايدة** فى تذكرة

ما يشتق من المصدر

ابن الصايغ ما يشتق من المصدر تسعة الفعل واسم الفاعل والمثال واسم

المفعول وصيغة المفاضلة والصفة المشبهة واسم المصدر واسم الالة و

اسم الزمان والمكان التاسع اسم الشى المعد للفعل كالمسجد اسم

البيت المعد للصلوة والسجود واما المسجد فاسم لمكان السجود و

اسما للبيت المعد بل لموضع السجود من البيت **فايدة** قال بعضهم

ليس ظ

تفعال

ارى التفعال فى المصدر بالفتح هو الباب وتفعال بكسر التاء فى الاسما ايجا

و

للتجفاف والتنضار والتنفاق ارباب وتلعاب وتبيار وتلقام لمن عابوا

وتمثال وتمساح وتعراد وتضراب وتبراك وتعشار وترباع بها غابوا وتبيان

وتهواء وتلقاء اذا آبوا فهذه ستة عشر اسما مكسورة الاوايل لا يكاد يوجد فى

الكلام غيرها وما سواها يا تى مصادر وهى مفتوحات ابدا مثل التذكار والتسيار

تركيب الصفة المشبهة مع معمولها

ونحوها **فايدة** قال فى البسيط التركيب يقتضى ان يبلغ حال الصفة المشبهة

مايتين وثلثة واربعين بناء وذلك ان معمول الصفة اما محلى بالالف واللام او

مضاف او مجرد عن كل واحد منهما وكل واحد من هذه الثلثة قد يكون مرفوعا

ومنصوبا ومجرورا فهذه تسعة احوال باعتبار المعمول والصفة قد تكون

متضمنة لضمير المذكر وتثنيته وجمعه ولضمير المونث وتثنيته وجمعه وغير

متضمنة لضمير افراد ولا تثنية ولا جمع فهذه تسعة والصفة قد تكون مع كل

واحد منها معرفة بالالف واللام او مضافة او نكرة فهذه سبعة وعشرون

باعتبار حال الصفة فاذا ضربت فى احوال المعمول وهى تسعة تبلغ مايتين و

علامات التانيث خمسة عشر

ثلثة واربعين بناء قال ابن الدهان فى الغرة للمونث خمسة عشرة علامة

ثمان فى الاسماء واربع فى الافعال وثلث فى الادوات فالثمان فى الاسماء الهاء

والالف المقصورة والممدودة والرابعة تاء الجمع فى الهندات والخامسة الكسرة

فى انت والسادسة النون فى انتن وهن والسابعة التاء فى اخت وبنت

والثامنة اليا فى هذى والتى فى الافعال التاء الساكنة فى قامت والياء

في تفعلين والكسرة في قمتِ والتي في الادوات التاء في رُبّتَ وثمّتَ ولاتَ
والهاء في هيهات والهاء والالف في قولك انها هند قايمة قال ابن مالك في
شرح الكافية الشافية ما فيه وجهان القصر والمد على ثلثة اوجه الاول ما
يقصر مع الكسر ويمد مع الفتح كالإبا والبلى والروى والسوى بمعنى غير و
قِرَى الضيف والقِلى الثاني ما يقصر مع الضم ويمد مع الفتح كالبؤسى
والرُغبى والعليا والنعما هذا ما ذكره ابن السكيت وقد وقع لي ما يكسر
فيقصر ويضم فيمد عن ابن ولاد وهو القرفصى فيكون على هذا اربعة
اقسام ضابط قال ابن الدهان حروف الزيادة التي تزاد في هذا
الجمع سبعة احرف منها ستة مطردة يجمعها متى واين وغير المطردة
منها الملامح جمع لمحة ومنها ما يزاد اولا كاكلب واجمال وملامح ومنها
ما يزاد آخرا كذبان وعمومة وعلماء قاعدة كل اسم اجتمع فيه ثلث
ياءات اولهن ياء التصغير فانك تحذف منهن واحدة فان لم تكن
اوليهن ياء التصغير اثبت الكل تقول في تصغير حية حيية وفي تصغير
ايوب أُيَيِّيب ياءات ذكر هذه القاعدة الجوهري في صحاحه ضابط
قال ابو حيان لا تصغر الاسماء المتوغلة في البناء كالضماير واين و
كم ومتى وكيف وحيث واذ وما ومن ولا والاسماء المصغرة ولا امس
وسوى بمعنى غير ولا البارحة وامس وغد وقصر بمعنى عشية ولا الاسما

لغة ... اقسام ... المد و...

التصغير

أُبَيْب ظ

ما لا يصغر

العاملة

العاملة عمل الفعل وفي تصغير اسم الفاعل مع عمله خلاف ولا حسبك ولا
الاسماء المختصة بالنفي ولا الاسماء الواقعة على معظم شهرها ولا اسماء
الشهور ولا اسماء الاسبوع على مذهب سيبويه ولا كل وبعض ولا اي
ولا الظروف غير المتمكنة نحو ذات مرة ولا الاسماء المحكية ولا جموع الكثرة
على الاطلاق عند البصريين وزاد الزمخشري في الاحاجي ولا الفطر و
الاضحى والعصر استغناء عنه بقولهم مسيانا وعشيانا قال في
البسيط جمع المصغرات لا تجمع جمع تكسير بل جمع سلامة لانها لو كسرت
لوقعت الف التكسير في موضع ياء التصغير فيفضي الى زوالها فيزول
التصغير بزوالها ولان التصغير يدل على التقليل فناسب ان لا يجمع
الا ما يوافقه في التقليل وهو التصحيح فايدة قال في البسيط صغرت
العرب كلمتين بالالف قالوا في دابة دوابة وفي هدهد هداهد فايدة
ثمانية اذا صغرتها ففيها وجهان احدهما ان تحذف الالف وتبقي اليا فتقول
ثمينية والثاني ان تحذف الياء وتبقي الالف فتقول ثمينة فتنقلب الالف
ياء كما انقلبت في غزال وتدغم ياء التصغير فيها فترجح الالف بالتقدم
وترجح الياء بالحركة وحذف الالف وابقاء الياء احسن لتحريك الياء و
الالف حرف ساكن ميت لا تقبل الحركة والياء ايضا للالحاق بعذافر
فكانت اقوى عند سيبويه قاعدة ياء النسب تصير الجامد في حكم المشتق

جمع المصغر

التصغير بالالف

تصغير ثمانية

الجامد المنسوب في حكم المشتق

الاصل فيما حرك من الساكنين الكسر

حتى يتحمل الضمير ويرفع الظاهر ولذلك يجمع بسبب النسب ما لا يجوز جمعه
بالواو والنون نحو البصريين والكوفيين **قاعدة** الاصل فيما حرك
من الساكنين الكسر لانها حركة لا تتوهم الاعراب اذ الكسر الذي يكون
في احد الساكنين لا يتخيل ان موجبه الاعراب لانه لا يكون في كلمة يكون
فيها تنوين ولا ال ولا اضافة بخلاف الضم والفتح فانهما يكونان اعرابا
ولا تنوين معها وذلك فيما لا ينصرف فلما كانت حركة لا تكون في معرب

اسباب الامالة

اشبهت الوقف الذي هو مقابل الاعراب فحرك بها **ضابط** قال ابن
السراج اسباب الامالة ستة كسرة تكون قبل الالف وبعدها ويا[ء]
قبلها وانقلاب الالف عن اليا وتشبيه الالف بالالف المنقلبة عن اليا و

اقسام الالفات في اواخر الاسماء

كثرة الاستعمال **ضابط** الالفات في اواخر الاسماء اربعة منقلبة عن
اصل ومنقلبة عن زايد يلحق بالاصل ومنقلبة عن زايد للتكثير او
غير منقلبة وهي الف التانيث كمتى ومعزى وقبعثرى وحبلى فالاول
مصروف نكرة ومعرفة والثاني والثالث مصروف في النكرة دون

كيفية النطق بحرف تهجيا

المعرفة والرابع لا ينصرف فيهما **قاعدة** قال في البسيط اذا قيل كيف
تنطق بالحرف نظرت ان كان متحركا الحقته ها السكت فقلت في
البا من ضرب به ومن يضرب به ومن اضرب به وان كان ساكنا
اجتلبت له همزة الوصل فقلت في البا من اضرب اب **فايدة** قال

همزة الوصل في فعل الامر

ابو حيان في شرح التسهيل اختلفوا في همزة الوصل التي لحقت فعل الامر فقيل
زيدت اولا لانها لايقة للتغيير بالقلب والحذف والتسهيل وموضع
الابتداء معرض لذلك فكانت هنا مبتداة وقيل اصلها الف لانها
من حروف الزيادة وهذا موضع زيادة لكن قلبت همزة لضرورة
التحرك اذ لا يبدا بساكن ويلزم التسلسل واختلفوا في حركتها فقيل
اصلها الكسر لانه في مقابلة الف القطع وهي مفتوحة وقيل حركتها في
الاصل الفتح الكسر على اصل التقاء الساكنين وهذا الاصل نستصحبها
الا ان كان الساكن بعدها ضمة لازمة **شرح مسايل الخلاف بين**

المسايل الخلافية بين البصريين والكوفيين

البصريين والكوفيين حسب ما ذكره الكامل ابو البركات ابن الانباري
في كتاب الانصاف في مسايل الخلاف وابو البقاء العكبري في كتاب
التبيين في مسايل الخلاف بين البصريين والكوفيين **الاول** الاسم مشتق
من السمو عند البصريين وقال الكوفيون من الوسم **الثاني** الاسماء
الستة معربة من مكان واحد وقال الكوفيون من مكانين قال ابن
الانباري في الانصاف والذي يدل على صحة ما ذهبنا اليه وفساد ما ذهبوا
اليه ان ما ذهبنا اليه له نظير في كلام العرب فان كل معرب في كلامهم ليس له
الا اعراب واحد وما ذهبوا اليه لا نظير له في كلامهم فانه ليس في كلامهم
معرب له اعرابان والمصير الى ما له نظير اولى من المصير الى ما ليس له نظير

ج الفعل مشتق من المصدر وقالوا المصدر مشتق من الفعل د الالف و
الواو والياء في التثنية والجمع حروف اعراب وذهب الجرمي الى ان انقلابها
هو الاعراب وقال ابن الانباري في الانصاف وقد افسد بعض النحويين
بان هذا يؤدي الى ان يكون الاعراب بغير حركة ولا حرف وهذا لا
نظير له في كلامهم انتهى ه الاسم الذي فيه تاء التانيث كطلحة لا يجمع
بالواو والنون وقالوا يجوز و فعل الامر مبني وقالوا معرب ز
المبتداء مرتفع بالابتداء والخبر بالمبتدا وقالوا المبتدا يرفع الخبر
والخبر يرفع المبتدا ح الظرف لا يرفع الاسم اذا تقدم عليه وقالوا
يرفعه ط الخبر اذا كان اسما محضا لا يتضمن ضميرا وقالوا يتضمن
ي اذا اجري اسم الفاعل على غير من هو له وجب ابراز ضميره وقالوا لا
يجب يا يجوز تقديم الخبر على المبتدا وقالوا لا يجوز يب الاسم بعد
لولا يرتفع بالابتداء وقالوا بها او بفعل محذوف قولان لهم يج اذا لم
يعتمد الظرف وحرف الجر على شيء قبله لم يعمل في الاسم الذي بعده وقالوا
يعمل يد العامل في المفعول الفعل وحده وقالوا الفعل والفاعل
معا او الفاعل فقط او المعنى قول هشام يه النصب في باب
الاشتغال بفعل مقدر وقالوا بالظاهر يو الاولى في باب
التنازع اعمال الثاني وقالوا الاول يز لا يقام مقام الفاعل

الظرف

الظرف والمجرور مع وجود المفعول الصريح وقالوا يقام يح نعم وبئس
فعلان ماضيان وقالوا اسمان يط افعل في التعجب فعل ماض وقالوا
اسم ك لا يبنى فعل التعجب من الالوان وقالوا يبنى من السواد والبياض
فقط كا المنصوب في باب خبر كان خبرها وفي باب ظن مفعول
ثان وقالوا حالا كب لا يجوز تقديم خبر ما زال ونحوها عليها وقالوا
يجوز كج يجوز تقديم خبر ليس عليها وقالوا لا يجوز كد خبر ما الحجازية
ينتصب بها وقالوا بحذف حرف الجر كه لا يجوز طعامك ما زيد اكلا
وقالوا يجوز كو يجوز ما طعامك اكل زيد وقالوا لا يجوز كز خبر ان
واخواتها مرفوع بها وقالوا لا تعمل في الخبر كح اذا عطفت على اسم ان
قبل الخبر لم يجز فيه الا النصب وقالوا يجوز الرفع كط اذا خففت ان
جاز ان تعمل النصب وقالوا لا تعمل ل لا يجوز دخول لام التوكيد على خبر
لكن وقالوا يجوز لا اللام الاولى في لعل زائدة وقالوا اصلية لب لا
النافية للجنس اذا دخلت على المفرد بني معها وقالوا معرب لج لا يجوز
تقديم معمول اسماء الافعال عليها نحو دونك وعليك وقالوا يجوز لد
اذا وقع الظرف خبر مبتدا ينصب بفعل او وصف مقدر وقالوا بالخلاف
له المفعول معه ينتصب بالفعل قبله بواسطة الواو وقالوا بالخلاف
لو لا يقع الماضي حالا الا مع قد ظاهرة او مقدرة وقالوا يجوز من غير

تقديره لن يجوز تقديم الحال على عاملها الفعل ونحوه سواء كان صاحبها
ظاهرا او مضمرا وقالوا لا يجوز اذا كان ظاهرا لح اذا كان الظرف
خبر المبتدا وكررته بعد اسم الفاعل جاز فيه الرفع والنصب نحو زيد
في الدار قائما فيها وقائم فيها قالوا ولا يجوز الا النصب لط لا يجوز
تقديم التمييز على عامله مطلقا وقالوا يجوز اذا كان متصرفا م
المستثنى منصوب بالفعل السابق بواسطة الا وقالوا على التشبيه
بالمفعول ما لا تكون الا بمعنى الواو وقالوا تكون مب لا يجوز تقديم
الاستثناء في اول الكلام وقالوا يجوز مج حاشا في الاستثناء حرف
جر وقالوا فعل ماض مد اذا اضيف غير الى متمكن لم يجز بناؤها
وقالوا يجوز مه لا يقع سوى وسواء الا ظرفا وقالوا يقع ظرفا و
غير ظرف مو كم في العدد بسيطة وقالوا مركبة من اذا فصل بين
كم الخبرية وبين تمييزها بظرف لم يجز جره وقالوا يجوز مح يجوز هذا
ثالث عشر ثلثة عشر وقالوا لا يجوز مط المنادى المفرد المعرفة
مبنى على الضم وقالوا معرب بغير تنوين ن لا يجوز ندا ما فيه أل
في الاختيار وقالوا يجوز نا الميم المشددة في اللهم عوض من يا
في اول الاسم وقالوا اصله يا الله امنا بخير فحذفت يا ووصلت
الميم المشددة بالاسم نب لا يجوز ترخيم المضاف وقالوا يجوز نج لا

يجوز

يجوز ترخيم الثلاثي بحال وقالوا يجوز مطلقا او اذا كان ثانيه متحركا قولان
ند لا يحذف في الترخيم من الرباعي الا الاخر وقالوا يحذف ثالثه ايضا نه لا يجوز
ندبة النكرة ولا الموصول وقالوا يجوز نو لا تلحق علامة الندبة الصفة وقالوا
يجوز نز لا تكون من لابتداء الغاية في الزمان وقالوا تكون نح رب حرف و
قالوا اسم نط الجر بعد واو رب برب المقدرة وقالوا بالواو س منذ بسيطة و
قالوا مركبة سا المرفوع بعد مذ ومنذ مبتدا وقالوا بفعل محذوف سب لا يجوز
حذف حرف القسم وابقاء عمله من غير عوض الا في اسم الله خاصة وقالوا يجوز
في كل اسم سج اللام في قولك لزيد افضل من عمرو لام الابتداء وقالوا لام القسم
محذوفا سد ايمن الله في القسم مفرد وقالوا جمع يمين سه لا يجوز الفصل
بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول وقالوا يجوز سو لا يجوز اضافة
الشيء الى نفسه مطلقا وقالوا يجوز اذا اختلف اللفظان سز كلا وكلتا
مفردان لفظا مثنيان معنى وقالوا مثنيان لفظا ومعنى سح لا يجوز
توكيد النكرة توكيدا معنويا وقالوا يجوز اذا كانت محدودة سط لا يجوز
زيادة واو العطف وقالوا يجوز ع لا يجوز العطف على الضمير المجرور
الا باعادة الجار وقالوا يجوز بدونه عا لا يجوز العطف على المضمر المتصل
المرفوع وقالوا يجوز عب لا تقع او بمعنى الواو ولا بمعنى بل وقالوا يجوز
عج لا يجوز العطف بلكن بعد الايجاب وقالوا يجوز عج يجوز ضرب افضل

عدم

الشعر م

منك فی غیر الضرورة وقالوا لایجوز عد لایجوز ترک صرف المنصرف فی الضرورة وقالوا
یجوز عو الان اسم فی الاصل وقالوا اصله فعل ماض یرتفع المضارع لوقوعه موقع
الاسم الفاعل وقالوا بحروف المضارعة عز لا تاکل السمک وتشرب اللبن منصوب
بان مضمرة وقالوا على الصرف غج الفعل المضارع بعد الفاء فی جواب الاشیاء
عط م
السبعة منصوب باضمار ان وقالوا على الخلاف اذا حذفت ان الناصبة فالاختیار
ان لا یبقی عملها وقالوا یبقی ق کی تکون ناصبة وجارة وقالوا لا تکون حرف جر
فا لام کی ولام الجحود تنصب الفعل بعدها بان مضمرة وقالوا باللام نفسها
فب لا یجمع بین اللام وکی وان وقالوا یجوز فج النصب بعد حتی بان مضمرة
وقالوا بحتی فک اذا وقع الاسم بین ان وفعل الشرط کان منصوبا بفعل
محذوف یفسره المذکور وقالوا بالعاید من الفعل الیه فه لا یجوز تقدیم معمول
جواب الشرط ولا فعل الشرط على حرف الشرط وقالوا یجوز فو ان لا تکون بمعنی
فز م
اذ وقالوا تکون اذا وقعت ان الخفیفة بعد ما النافیة کانت زایدة وقالوا
فح م
نافیة اذا وقعت اللام بعد ان الخفیفة کانت ان مخففة من الثقیلة واللام
للتاکید وقالوا ان بمعنى ما واللام بمعنى الا فط لا یجازی بکیف وقالوا یجازی
بها ص السین اصل وقالوا اصلها سوف حذف منها الواو والفاء صا
اذا دخلت تاء الخطاب على تاء [فی] الفعل جاز حذف الثانیة وقالوا الاولى صب
لا یؤکد فعل الاثنین وفعل جماعة المؤنث بالنون الخفیفة وقالوا یجوز صج ذا

والذی

والذی وهو وهی بکمالها اسم وقالوا الذال والهاء فقط صح [صد] الضمیر فی لولای
ولولاک ولولاه فی موضع جر وقالوا فی موضع رفع صد الضمیر فی نحو ایای
وایاک وایاه ایا وقالوا الیاء والکاف والهاء صو یبنی فاذا هو هی وقالوا
فاذا هو ایاها صز اعرف المعارف المضمرات وقالوا المبهم ~~بعد الماية الا~~
آ بعد المایة ذا اولی لا یکون موصولا وقالوا یکون ب بعد المایة
وبحوها
همزة بین بین غیر ساکنة وقالوا ساکنة وقد فات ابن الانباری مسایل
خلافیة بین الفریقین استدرکها علیها ابن ایاز فی مؤلف منها
الاعراب اصل فی الاسما فرع فی الافعال عند البصریین وقال الکوفیون اصل
فیهما ومنها لا یجوز حذف نون التثنیة لغیر الاضافة وجوزه الکوفیون
انتهی الفن الثانی من منتخب کتاب الاشباه والنظایر النحویة
ویتلوه ان شاء الله الفن الثالث وهو سلسلة
الذهب والحمد لله وحده على ید الفقیر
الی عفو ربه الله محمد محمد باقر
الحسینی النایینی
عفی عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما انعم والهم وفتح من دقايق الحقايق وفهم وصلى الله على رسوله محمد واله وصحبه وسلم هذا هو الفن الثالث من الاشباه والنظاير وسميته سلسلة الذهب في البناء من كلام العرب باب الاعراب والبناء

فعل الامر معرب ام مبني

مسئلة اختلف في فعل الامر العاري من اللام وحروف المضارعة نحو اضرب على مذهبين احدهما انه مبني وعليه البصريون والثاني انه معرب مجزوم بلام محذوفة وهو راي الكوفيين قال ابو حيان واختاره شيخنا ابو علي الحسن بن ابي الاحوص والخلاف في هذه المسئلة مبني على الخلاف في ثلث مسائل الاولى هل الاعراب اصل في الفعل كما هو اصل في الاسم ام لا فمذهب البصريين لا وان الاصل في الافعال البناء والمضارع انما اعرب لشبهه الاسم وفعل الامر لم يشبه الاسم فلا يعرب ومذهب الكوفيين نعم فهو معرب على الاصل في الافعال الثانية هل يجوز اضمار لام الجزم وابقاء عملها فمذهب البصريين لا وانه لا يجوز حذف شي من الجوازم اصلا وابقاء عمله ومذهب الكوفيين نعم الثالثة قال ابو حيان جعل بعض اصحابنا هذا الخلاف في الامر مبنيا على مسئلة اختلفوا فيها وهي هل الامر صيغة مستقلة بنفسها مرتجلة ليس اصلها المضارع او هي صيغة متغيرة واصلها المضارع فمن قال اصلها المضارع اختلفوا اهي معربة ام مبنية ومن قال انها صيغة مرتجلة

ليست

ليست مقتطعة من المضارع فهي عندهم مبنية على الوقف ليس الا انتهى وقال الشلوبين في شرح الجزولية القول بان فعل الامر معرب مجزوم مبني على قول الكوفيين ان بنية فعل الامر محذوفة من امر المخاطب الذي هو باللام مسئلة قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في تعليقته على المقرب اذا اتصل بالفعل نون التوكيد ولم يكن معه ضمير بارز لفظا ولا تقديرا بني معها اجماعا نحو هل تضربن للواحد المخاطب وهل تضربن للواحدة الغايبة واختلف في علة البناء فمذهب سيبويه ان الفعل ركب مع الحرف فبني كما بني الاسم لما ركب مع الحرف من نحو لا رجل ومذهب غيره ان النون لما اكدت الفعل قويت فيه معنى الفعلية فعاد الى اصله وهو البناء قال ويبنى على الخلاف في العلة خلاف فيما اذا اتصل بالفعل المؤكد ضمير اثنين نحو تضربان او ضمير المخاطبة المؤنث نحو تضربن هل هو معرب او مبني فمن علل بالتركيب هناك قال هذا معرب لان العرب لا تركب ثلثة اشياء فتجعلها كالشي الواحد ويكون حذف النون التي كانت علامة للرفع هنا كراهة اجتماع النونات او النونين ومن علل بتقوية معنى الفعل كان عنده مبنيا ويكون حذف النون عنده هنا للبناء انتهى مسئلة قال ابن النحاس في التعليقة اجمع النحاة على ان حروف العلة في نحو يخشى ويرمي ويغزو محذوفة عند وجود الجازم واختلفوا في حذفها لماذا فالذي فهم من كلام سيبويه انها حذفت عند

الفعل المضارع المؤكد بالنون غير مباشر لضمير مبني

نحو لم

حذف حرف العلة من المضارع الناقص مع الجازم

الجازم للجازم ومذهب ابن السراج واكثر النحاة ان حذف هذه الحروف
علامة للجزم وهذا الخلاف مبني على ان حروف العلة التي في الفعل في حالة
الرفع هل فيها حركات مقدرة اولا فمذهب سيبويه ان فيها حركات
مقدرة في الواو في الرفع وفي الالف في النصب فهو اذا جزم يقول الجازم
حذف الحركات المقدرة ويكون حذف حرف العلة لئلا يلتبس الرفع بالجزم
وعند ابن السراج انه لا حركة مقدرة في الرفع وقال انه لما كان الاعراب
في الاسم لمعنى حافظنا عليه بان نقدره اذا لم يوجد في اللفظ ولا كذلك
في الفعل فانه لم يدخل فيه الا للمشابهة الاسم لا للدلالة على معنى فلا نحافظ
عليه بان نقدره اذا لم يكن في اللفظ والجازم لما لم يجد حركة يحذفها حذف
الحرف وقال ان الجازم كالمسهل ان وجد في البدن فضلة ازالها و
الا اخذ من قوى البدن وكذا الجازم ان وجد حركة ازالها والا اخذ
من نفس الحروف انتهى **مسئلة** قال ابن النحاس ايضا اذا كان حرف
العلة بدلا من الهمزة جاز فيه وجهان حذف حرف العلة مع الجازم و
بقائه وهذان الوجهان مبنيان على ان ابدال حرف العلة هل هو بدل
قياسي وغير قياسي فان قلنا انه بدل قياسي ثبت حرف العلة مع الجازم
لانه همزة كما كان قبل البدل وان قلنا انه بدل غير قياسي صار حرف العلة
متمحضا وليس همزة فيحذفه كما يحذف حرف العلة المحض في يغزو ويرمي و

في جواز العلة المبدلة من الهمزة في آخر المضارع وجهان مع الجازم

يخشى

يخشى انتهى **مسئلة** قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في تعليقته على المقرب
الكلمات قبل التركيب هل يقال معربة او مبنية او لا توصف باعراب ولا
بناء فيه خلاف نحو قولنا زيد عمرو بكر خالد او واحد اثنان ثلثة فان قلنا
انها توصف بالبناء فالاصل في الاسماء البناء ثم صار الاعراب لها
اصلا ثانيا عند العقد والتركيب لطريان المعاني التي تلتبس لولا الاعراب
لكونه اولا بالبناء كان الاعراب عند التركيب اصلا من اول وهلة لا نائبا
عن غيره ويكون مدخوله الاسماء لما تقدم من طريان المعاني عليها عند
التركيب انتهى **باب** **المنصرف وغير المنصرف** **مسئلة**
قال في البسيط من قال المنصرف ما ليس فيه علتان من العلل التسع وغير
المنصرف ما فيه علتان وتاثيرهما منع الجر والتنوين لفظا او تقديرا
دخل فيها التثنية والجمع والاسماء الستة وما فيه اللام والمضاف ومن
قال المنصرف ما دخله الحركات الثلث والتنوين وغير المنصرف ما لم
يدخله جر ولا تنوين فان التثنية والجمع والمعرف باللام والاضافة
يخرج عن الحصر فلذلك فكلها ذكرها صاحب الخصايص مرتبة ثالثة
لا منصرفة ولا غير منصرفة **مسئلة** اختلف النحويون في الصرف
فمذهب المحققين كما قال ابو البقاء في اللباب انه التنوين وحده وقال
آخرون هو الجر مع التنوين ويبنى على هذا الخلاف ما اذا اضيف ما لا

الاسماء قبل التركيب معربة ام مبنية

وان قلنا انها لا توصف بالبناء

الصرف هو التنوين وحده او مع الجر

ينصرف او دخلته ال فعلى الاول هو باق على منع صرفه وانما جر بالكسرة فقط
وعلى الثاني هو منصرف وقال ابن يعيش في شرح المفصل اختلفوا في منع
الصرف ما هو فقال قوم هو عبارة عن منع الاسم الجر والتنوين وهو
قول بظاهر الحال وقال قوم يميلون الى التحقيق ان الجر في الاسماء نظير الجزم
في الافعال فلا يمنع الذي لا ينصرف ما في الفعل نظيره وانما المحذوف منه
علم الخفة وهو التنوين وحده لثقل ما لا ينصرف لمشابهته الفعل ثم
تبع الجر التنوين في الزوال لان التنوين خاصة للاسم والجر خاصة
له ايضا فتبع الخاصة الخاصة ويدل على ذلك ان المرفوع والمنصوب
مما لا مدخل للجر فيه انما يذهب منه التنوين لا غير فعلى هذا القول اذا قلت نظرت
الى الرجل الاسمر واسمركم الاسم باق على منع صرفه وانما الجر لان الشبه قايم
وعلم الصرف الذي هو التنوين معدوم وعلى القول الاول يكون الاسم
منصرفا لانه لما دخله الالف واللام والاضافة وهما خاصتا الاسم بعد عن
الافعال وغلبت الاسمية فانصرف انتهى **مسئلة** مذهب الجمهور ان
باب مثنى وثلث منع الصرف للعدل والوصفية وذهب الفراء بناء على
رايه انها الى ان منعها للعدل والتعريف بنية الاضافة ويبنى على الخلاف صرفها
∴ هو بابها اذ ذهب الاسماء منكرة فاجاز الفراء بناء على رايه انها معرفة
بنية الاضافة تقبل التنكير ومنعه الجمهور **مسئلة** اذا سمي مذكر

دخلة

منع ثلث

بوصف

حايض اذا سمي به مذكر منصرف ام لا

بوصف المؤنث المجرد من التاء كحايض وطامث وظلوم وجريح فالبصريون
يصرفونه بناء على ان هذه اسماء مذكرة وصف بها المؤنث لامن اللبس وحملا
على المعنى فقولهم مررت بامراة حايض يعني شخص حايض ويدل على ذلك
ان العرب اذا صغرتها لم تدخل فيها التاء والكوفيون يمنعونه بناء على
مذهبهم ان نحو حايض لم تدخله التاء لاختصاصه بالمؤنث والتاء انما
تدخل للفرق **باب** العلم **مسئلة** الاكثرون على ان العلم
ينقسم الى مرتجل ومنقول وذهب بعضهم الى ان الاعلام كلها منقولة وليس
فيها شيء مرتجل وقال ان الوضع سبق ووصل الى المسمى الاول وعلم مدلول
تلك اللفظة في النكرات وسمي بها وجهلنا نحن اصلها فتوهمنا من سمي
بها من اجل ذلك مرتجلة وذهب الزجاج الى انها كلها مرتجلة والمرتجل
عنده ما لم يقصد فيه وضعه النقل من محل اخر الى هذا وعلى هذا فتكون
موافقتها للنكرات بالعرض لا بالقصد وقال ابو حيان المنقول هو الذي
يحفظ له اصل في النكرات وقيل المنقول هو الذي سبق له وضع في النكرات
والمرتجل هو الذي لا يحفظ له اصل في النكرات انتهى وعندي ان الخلاف
المذكور اولا وهذا الخلاف احدهما مبني على الاخر **باب** المبتدا و
الخبر **مسئلة** قال ابن النحاس في التعليقة اذا دخلت على المبتدا الموصول
ليت ولعل نحو ليت الذي ياتيني ولعل الذي ياتيني ولعل الذي في الدار

المرتجل والمنقول

دخول الفا في خبر المبتداء

فلا يجوز ان تدخل الفاء في خبره واختلف في علة ذلك ما هي فمنهم من قال
علته ان الشرط لا يعمل فيه ما قبله فاذا عملت فيه ليت او لعل خرج من
باب الشرط فلا يجوز دخول الفاء عليه ح ومنهم من قال بل العلة ان معنى
ليت ولعل ينافي الشرط من حيث كان ليت للتمني ولعل للترجي ومعنى
الشرط التعليق فلا يجتمعان ويتخرج على هاتين العلتين مسئلة وهي
دخول ان على الاسم الموصول هل يمنع دخول الفاء ام لا فمن علل بالعلة
الاولى منع من دخول الفاء مع ان ايضا لانها قد عملت فيه فخرج عن باب
الشرط ومن علل بالعلة الثانية وهو المعنى جوز دخول الفاء مع ان
لانها لا تغير المعنى عما كان عليه قبل دخولها وقبل دخولها كانت الفاء
تدخل في الخبر فينبغي ذلك بعد دخولها **مسئلة** ذهب البصريون
الا الاخفش الى ان الوصف اذا اعتمد على نفي او استفهام كان مبتدا و
ما بعده فاعل مغني عن الخبر نحو اقايم زيد وما قايم زيد وذهب
الاخفش والكوفيون الى انه لا يشترط هذا الاعتماد وذلك مبني على رايهم
انه يعمل غير معتمد **مسئلة** اختلف في صدر الكلام من نحو اذا قام زيد
فانا اكرمه هل هو جملة اسمية او فعلية قال ابن هشام وهذا مبني على
الخلاف في عامل اذا فان قلنا جوابها فصدر الكلام جملة اسمية واذا
مقدمة من تاخير وما بعدها متمم لها لانه مضاف اليه وان قلنا

فعل

معنى مه

هل يعمل الوصف غير معتمد ام لا

اذا الشرطية

فعل الشرط واذا غير مضافة فصدر الكلام جملة ظرفية فعلية قدم ظرفها

باب كان واخواتها

مسئلة قال الخفاف في شرح
الايضاح اختلف هل الافعال الناقصة تدل على الحدث ام لا ويبنى على
ذلك الخلاف في عملها في الظرف والمجرور والحال فمن قال تدل اعمل ومن
قال لا فلا وقال ابو حيان في الارتشاف اختلفوا هل تعمل كان واخواتها
في الظرف والمجرور والحال فقيل لا تعمل وقيل تعمل وينبغي ان يكون هذا
الخلاف مترتبا على دلالتها على الحدث **مسئلة** قال ابو حيان في الار
تشاف
الظاهر من كلام سيبويه انه لا يكون لكان واخواتها الا خبر واحد وهو
نص ابن درستويه وقيل يجوز تعدده وهو مبني على جواز تعدد خبر
المبتدا والمنع هنا اقوى لانها شبهت بضرب وقال في شرح التسهيل
تعدد خبر كان مبني على الخلاف في تعدد خبر المبتدا ثم قيل الجواز
هنا اولى لانه اذا جاز مع العامل الاضعف وهو المبتدا فمع العامل
الاقوى وهو كان اولى ومنهم من قال المنع هنا اولى وعليه ابن درستويه
واختار ابن ابي الربيع قال لان ضرب لا يكون له الا مفعول واحد فما
شبه به يجري مجراه **مسئلة** اختلف لم سميت هذه الافعال ناقصة
فقيل لانها لا تدل على الحدث بناء على القول به وعلى القول الاخر سميت
ناقصة لانها لا تكتفي بمرفوعها **مسئلة** اختلف في جواز تقدم اخبارها هذا

عمل الافعال الناقصة في الظروف

تعدد خبر كان وبابها

وجه تسمية باب كان بالنواقص

نواقص مر

تقدم اخبار كان على افعالها

الباب على افعالها اذا كانت منفية بما نحو ما كان زيد قايما فالبصريون
على المنع والكوفيون على الجواز ومنشاء الخلاف اختلافهم في ان ما
هل لها صدر الكلام او لا فالبصريون على الاول والكوفيون على الثاني
باب ما مسئلة البصريون على انه اذا اقترنت ما بان يبطل عملها
نحو بني غدانة ما ان انتم ذهب، وذهب الكوفيون الى جواز النصب
ان واختلفوا في ان هذه فالبصريون على انها زايدة كافة والكوفيون
انها نافية وعندي ان الخلاف في اعمالها ينبغي ان يكون مرتبا على هذا
الخلاف باب ان واخواتها مسئلة اذا وقعت ان المخففة بعد
فعل العلم كقولك علمت ان كان زيد لعالما وحديث قد علمنا ان كنت لمؤمنا
فهل هي مكسورة او مفتوحة فيه خلاف وذهب الاخفش الصغير وهو
ابو الحسن علي بن سليمان البغدادي الى انها لا تكون الا مكسورة وقال
ابو علي الفارسي لا تكون الا مفتوحة وكذلك اختلف كبراء اهل الاندلس
ابو الحسن بن الاخضر يقول بقول الاخفش وقال ابو علي ... يقول
الفارسي وقال ابو حيان وهذا الخلاف مبني على خلافهم في اللام اهي
لام الابتداء الزمت للفرق ام هي لام اخرى اجتلبت للفرق بينها وبين
ان النافية فعلى الاول تكسر وعلى الثاني تفتح ووجه البناء انها اذا كانت
لام الابتداء فهي لا تدخل الا في خبر المكسورة واذا كان غيرها لم يكن الفعل

الذي

ما النافية لا تعمل مع ان

ان المخففة بعد العلم

ابن ابي ...

الذي قبلها ما نعين فتحها قال ابو حيان وهذا البناء انما هو على مذهب البصريين
واما على مذهب الكوفيين فاللام عندهم بمعنى الا وان نافية لا حرف توكيد
فعلى مذهبهم لا يجوز في نحو قد علمنا ان كنت لمؤمنا الا كسر ان لانها عندهم
حرف نفي والتقدير قد علمنا ما كنت الا مؤمنا مسئلة تقع ان المفتوحة
ومعمولاها اسما لان المكسورة بشرط الفصل بالخبر نحو ان عندي انك
فاضل وقال الفراء لو قال قايل انك قايم يعجبني جاز ان يقول ان انك قايم
يعجبني قال ابو حيان وهذا من الفراء بناء على رايه ان يجوز الابتداء
بها والجمهور على منعه مسئلة اذا خففت ان المكسورة لم يليها من
الافعال الا ما كان من نواسخ الابتداء عند البصريين وجوز الكوفيون
غيره وهو مبني على مذهبهم انها نافية ذكر ذلك السخاوي في شرح المفصل
مسئلة اذا وقعت ان جواب قسم نحو والله ان زيدا قايم فمذهب
البصريين وجوب كسرها وقيل يجوز فتحها مع اختيار الكسر وقيل يجوز
ان يكسر مع اختيار الفتح وعليه الكسائي والبغداديون وقيل يجب الفتح و
عليه الفراء قال في البسيط واصل هذا الخلاف ان جملتي القسم والمقسم عليه
هل احدهما معمولة للاخرى فيكون المقسم عليه مفعولا لفعل القسم او
لا وفي ذلك خلاف فمن قال نعم فتح لان مذ لك حكم ان اذا وقعت مفعولا و
من قال لا وانما هي تاكيد للمقسم عليه لا عاملة فيه كسر ومن جوز الامرين

تقع ان مع معموليها اسما لان

ان المخففة لا يليها من الافعال الا النواسخ

ان بعد جواب القسم تفتح او تكسر

اذا وقع الوصف مبتدا هل يعمل فيه النواسخ عليه ام لا

اجاز الوجهين **مسئلة** لا يجوز هنا ان قايما الزيدان كما لا يجوز ذلك في
المبتدا دون نفي او استفهام واجازه الكوفيون والاخفش بناء على اجازتهم
في المبتدا فجعلوا قايما اسم ان والزيدان فاعلا له سد مسد الخبر والخلاف
جار في باب ظننت وان فرق بان اعمال ان عمل الفعل فرع اعمال الفعل فلا
يساح الا في موضع يقع فيه الفعل فلا يلزم من تجويز قايم الزيدان جواز
ان قايما الزيدان ولا ظننت قايما الزيدان لصحة وقوع الفعل موقع
المتجرد من ان وظننت وامتناع وقوعه بعدهما **باب** لا **مسئلة**

لا مسلمات

قال ابو حيان في شرح التسهيل في نحو لا مسلمات اربعة مذاهب احدها
الكسر والتنوين وهو مذهب ابن خروف والثاني الكسر بلا تنوين
وهو مذهب الاكثرين والثالث الفتح وهو مذهب المازني والفارسي
والرابع جواز الكسر والفتح من غير تنوين في الحالين قال وفرع بعض
اصحابنا الكسر والفتح على الخلاف في حركة لا رجل فمن قال انها حركة
اعراب قال هنا لا مسلمات بالكسر ومن قال هي حركة بناء والذي يقول
انه يبنى لجعله مع لا كالشي الواحد قال لا مسلمات بالفتح ولا يجوز عنده
الكسر لان الحركة عنده ليست خاصة والذي يقول يبنى لتضمنه معنى
الحرف يقول لا مسلمات بالكسر وحجته ان المبنى مع لا قد اشبه المعرب
المنصوب فكما ان الجمع بالالف والتاء في حال النصب مكسور فكذلك

يكون

حذف مفاعيل باب اعلم واري

يكون مع لا وهو الصحيح انتهى **باب** اعلم وارى **مسئلة** قال ابن
النحاس في التعليقة يجوز حذف الاول والثاني من مفاعيل هذا الباب
اختصارا واما حذف الثالث اختصارا فينبني على الخلاف في حذف
الثاني من مفعولي ظننت اختصارا فمن اجاز الحذف هناك اجازه
في الثالث ومن منعه هناك منعه في الثالث هنا **باب** النايب

نايب الفاعل في باب اختار

عن الفاعل **مسئلة** باب اختار ذهب الجمهور الى انه لا يجوز فيه
الا اقامة المفعول الاول نحو اختير زيد الرجال زيدا واشار ابو حيان
الى ان الخلاف مبني على الخلاف في اقامة المجرور بالحرف مع وجود المفعول
به الصريح لان الثاني هنا على تقدير حرف الجر **مسئلة** قال ابو حيان

هل الجار والمجرور معا ينوب الفاعل او الجار وحده او المجرور وحده

المجرور بحرف غير زايد نحو سير بزيد فيه خلاف فمذهب الجمهور ان المجرور
في محل رفع هو النايب ومذهب الفراء ان النايب حرف الجر وحده و
انه في موضع رفع قال ابو حيان وهذا مبني على الخلاف في قولهم مر بزيد
بعمرو فمذهب البصريين ان المجرور في موضع نصب فلذا قالوا انه
اذا بني للمفعول كان في موضع رفع بناء على قولهم في مر زيد بعمرو في
موضع نصب ومذهب الفرا ان حرف الجر هو الذي في موضع رفع
بناء على مذهبه انه هناك في موضع نصب وفي اصل المسئلة قول ثالث
ان النايب ضمير مبهم مستتر في الفعل قاله هشام ورابع ان النايب ضمير

انه م

بهم عايد على المصدر المفهوم من الفعل والتقدير سير هو اى السير قال ابن
درستويه ويبنى على هذا الخلاف جواز تقديم المجرور نحو بزيد سير فعلى القول
الاول والثالث لا يجوز وعلى القول الثاني والرابع يجوز باب
المفعول به مسئلة اذا تعدد المفعول به في غير باب ظن واعلم كباب اعطى و
اختار فالاصل تقديم ما هو فاعل في المعنى وما يتعدي اليه الفعل بنفسه
على ما ليس كذلك هذا مذهب الجمهور وقيل المفعولان في مرتبة واحدة
بعد الفاعل فايهما تقدم فذلك مكانه وعليه هشام وبعض البصريين
قال ابو حيان ويبنى على هذا الخلاف جواز تقديم المفعول الثاني اذا
اتصل به ضمير يعود على الاول نحو اعطيت درهمه زيدا فعند الجمهور
يجوز وعند غيرهم لا بناء على ما ذكر باب الظرف مسئلة قال
ابو حيان في الارتشاف هل يتسع في الظرف مع كان واخواتها هو مبني
على الخلاف هل تعمل في الظرف ام لا فان قلنا لا تعمل فلا يتوسع وان قلنا
يجوز ان تعمل فيه فالذي يقتضيه النظر ان لا يجوز التوسع فيه معها
مسئلة قال ابو حيان في شرح التسهيل اذا استعملت اذا شرطا فهل
تكون مضافا للجملة بعدها ام لا قولان قيل تكون مضافة وضمنت الربط
بين ما يضاف اليه وغيره وقيل ليست مضافة بل معمولة للفعل بعدها
لانها لو كانت مضافة لكان الفعل من تمامها فلا يحصل به ربط قال

المفعولان في غير باب ظن واعلم ايهما يقدم

الاتساع في الظرف مع كان

يتسع مرا ظ

اذا الشرطية هل تضاف الى الجملة ام لا وما العامل فيها

ويبنى

ويبنى على ذلك الخلاف في العامل فيها فمن قال انها مضافة اعمل الجزاء فيها فلا
بد ومن منع ذلك اعمل فعل الشرط فيها كسائر الادوات باب
الاستثناء مسئلة هل يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه او على العامل
فيه اذا لم يتقدم وتوسط بين اجزاء الكلام نحو القوم الا زيدا قاموا فيه
خلاف قيل بالجواز وقيل بالمنع قال ابو حيان وهو مبني على الخلاف في ان
العامل في المستثنى ما هو فمن قال انه ما تقدم من فعل وشبهه منعه ومن قال
انه الا او نحوه جوزه مسئلة اذا ورد الاستثناء بعد جمل عطف بعضها
على بعض فهل يعود الى الكل فيه خلاف قيل نعم وقيل لا بل يختص بالجملة الاخيرة
قال ابو حيان والخلاف مبني على الخلاف في العامل في المستثنى فمن قال انه
الا اعاده الى الكل ومن قال انه الفعل السابق قال ان اتحد العامل عاد
الى الكل وان اختلف فللاخيرة خاصة اذ لا يمكن عمل العوامل المختلفة في
مستثنى واحد باب حروف الجر مسئلة اختلف هل يتعلق الجار
والمجرور والظرف بالفعل الناقص على قولين مبنيين على الخلاف في انه
هل يدل على الحدث ام لا فمن قال لا يدل على الحدث وهم المبرد والفارسي
وابن جني والجرجاني وابن برهان والشلوبين منع ذلك ومن قال
يدل عليه جوزه مسئلة قال ابو البقاء في التبيين اختلف في الاسم
المرفوع بعد منذ نحو ما رايته منذ يومان على اى شئ يرتفع على ثلثة مذاهب

تقديم المستثنى على المستثنى منه او عامله

الاستثناء بعد جمل متعاطفة

هل يتعلق الجار بالافعال الناقصة

المرفوع بعد مذ ومنذ

احدها ان منذ مبتدأ وما بعده خبر والتقدير منذ ذلك يومان وقال بعض
الكوفيين يومان فاعل تقديره منذ مضى يومان وقال الفرا موضع الكلام
كله نصب على الظرف اى ما رايته منذ الوقت الذي هو يومان قال وهذا
كله مبني على الخلاف في اصل منذ وقد قال الاكثرون انها مفردة وقال
الكوفيون اصلها من وذو الطائية بمعنى الذي وقال غيره من الكوفيين
اصلها من اذ ثم حذفت الهمزة وضمت الميم باب القسم مسئلة
قال ابن النحاس في التعليقة اختلف النحاة في ايمن الله هل هو كلمة
مفردة موضوعة للقسم ام هي جمع ويبنى على هذا الخلاف الخلاف في
همزتها اهي همزة قطع ام هي همزة وصل فمذهب البصريين ان
ايمن كلمة مفردة موضوعة للقسم وان همزتها همزة وصل ومذهب
الكوفيين ان ايمن جمع يمين وهمزته همزة قطع باب التعجب
مسئلة قال ابن النحاس في التعليقة اختلف النحاة في افعل به في
التعجب هل معناه امر او تعجب مع اجماعهم على ان لفظه لفظ الامر فذهب
الكوفيون الى ان معناه امر كلفظه وذهب البصريون الى ان معناه
تعجب على الخلاف في التعجب هل هو انشاء او خبر قال ويبنى على هذا
الخلاف خلاف في الجار والمجرور هل هو في موضع نصب او رفع فمن
قال بان معنى افعل الامر وان فيه فاعلا مستترا قال بان الجار والمجرور

في موضع

مرضه

ايمن الله

قولنا ما افعل به في التعجب

في موضع نصب بانه مفعول وتكون الباء عنده اما للتعدية كمررت
به او زايدة مثل قرأت بالسورة ومن قال بان معنى افعل التعجب لا
الامر قال بان الجار والمجرور في موضع رفع بالفاعلية ولا ضمير في افعل
وتكون الباء عند هذا القايل زايدة مع الفاعل مثلها في كفى بالله كا
مسئلة قال ابن النحاس لزوم الالف واللام في فاعل فعل فيه خلاف
مبني على الخلاف في فعل الذي للمبالغة هل هو من باب نعم وبئس اشترط
في الفاعل من لزوم الالف واللام وغيره ما يشترط في فاعل نعم وبئس
ومن قال هو من باب التعجب لم يشترط في فاعله الالف واللام وباب
التعجب فيه اظهر بدليل جواز دخول الباء الزايدة فيه مع الفاعل كما دخلت
في باب التعجب في افعل به باب التوكيد مسئلة قال ابن
النحاس هل يجوز ان يتبع كل واحد من اكتع وابتع تاكيدا بانفراده فيه
ثلثة مذاهب احدها نعم والثاني لا بل يكون بعد اجمع تابعا بالترتيب كما
ذكرنا والثالث يجوز ان يتقدم بعضها على بعض بشرط تقديم اجمع قبلهن
قال وهذا الخلاف مبني على انه هل لكل واحد منهن معنى في نفسه
ام لا فان قيل لا معنى لها الا الاتباع فلا بد من تقدم اجمع وان قيل
بان لها معان جاز ان تستعمل بانفسها انتهى باب النداء
مسئلة اختلف في اللهم فمذهب البصريين ان الميم عوض عن حرف النداء

فاعل فعل المبالغة أم لا

لمن قال هو من باب نعم وبئس

الكتع وابتع تابعان لأجمع أم لا

أصل اللهم

ومذهب الكوفيين انها بقية من جملة محذوفة والاصل يا الله
الله آمّنا بخير ويبنى على هذا الخلاف جواز ادخال يا على اللهم فعند
البصريين لا يجوز لانه يمتنع الجمع بين العوض والمعوض عنه و
عند الكوفيين يجوز لان الميم على رايهم ليست عوضا من يا قال
ابو حيان في الارتشاف اللهم لا تباشره يا في مذهب البصريين زعموا
ان الميم المشددة في اخره عوض من حرف الندا فلا يجتمعان و
اجاز الكوفيون ان تباشره يا وعندهم الميم المشددة بقية من جملة
محذوفة تقديرها أُمَّنا بخيرٍ وهو قول ضعيف لا يحسن ان يقوله
من عنده علم باب اعراب الفعل مسئلة هل يجوز
في المضارع المنصوب بعد الفا في الاجوبة الثمانية ان يتقدم على
سببه فيقال ما زيد فنكرمه يأتينا ومتى فاتيك تخرج وكم فاسير تسير فيه
قولان قال البصريون لا وقال الكوفيون نعم والخلاف مبني على الخلاف
في اصلٍ هو ان مذهب البصريين في ذلك ان النصب بان مضمرة وان
الفاء عاطفة عطفت المصدر المقدر من ان المضمرة والفعل على
مصدر متوهم من الفعل المعطوف عليه والتقدير لم يكن من زيد
اتيان فيكون منا اكرام وعلى هذا يمتنع التقديم لان المعطوف لا
يتقدم على المعطوف عليه ومذهب الكسائي واتباعه ان الناصب

المضارع المنصوب بان مضمرة

هو

هو الفاء نفسها وليست عاطفة فلا معطوف هنا وانما هو جواب
تقدم على سببه مع تقدم بعض الجملة فلم يمتنع مسئلة اختلف هل
يجوز الفصل هنا بين السبب ومعموله بالفاء وبين معمولها بان يقال ما
زيد يكرم فنكرمه اخانا يراد ما زيد يكرم اخانا فنكرمه فمذهب
البصريين المنع ومذهب الكوفيين الجواز والخلاف مبني على الخلاف
في الاصل السابق فالبصريون يقولون ما بعد الفا معطوف على
مصدر متوهم من يكرم فكما لا يجوز ان يفصل بين المصدر ومعموله
كذلك لا يجوز ان يفصل بين يكرم ومعموله لان يكرم في تقدير المصدر
والكوفيون اجازوه لانه لا عطف عندهم ولا مصدر متوهمًا
مسئلة قال ابو البقا في التبيين لام الجحود الداخلة على الفعل
المستقبل غير ناصبة للفعل بل الناصب ان مضمرة وعلى هذا يترتب
مسئلة وهو ان معمول هذا الفعل لا يتقدم عليه وقال الكوفيون
اللام هي الناصبة فان وقعت بعدها انْ كانت توكيدا وعلى هذا
يتقدم معمول هذا الفعل عليه باب التكسير مسئلة
قال ابو حيان اختلف في تكسير همّرش فقال بعضهم يكسر على
همارش وقال بعضهم يكسر على هنامر قال والسبب في ذلك الاختلاف
في اصل همّرش وفي الحرف المدغم في الثاني ما هو فقال قوم وزنه

لام الجحود

تكسير همرش

الاول م

فعلل والميم زايدة للالحاق بجحمرش وادغمت الميم في الميم فهو من باب
ادغام المثلين وقال الاخرون وزنه فعللل والمدغم نون وحروفه
كلها اصول كحروف قهبلس وجحمرش وصهصلق قال والاول هو
الصحيح والثاني قول الاخفش ويناقض فيه كلام سيبويه باب
التصغير مسئلة اختلف في تصغير ركب وطير وصحب وسفر
على قولين احدها وعليه الجمهور انها تصغر على لفظها فيقال ركيب و
طيير وصحيب وسفير والثاني وعليه الاخفش انها ترد الى المفرد
فيقال ركيبون وطويرات وصويحبون وسيفرون والخلاف
مبني على الخلاف في هذه الالفاظ ما هي وفيها قولان احدهما وعليه
الجمهور انها اسماء جموع وعلى هذا تعطى حكم المفرد في التصغير على
لفظها والثاني وعليه الاخفش انها جموع تكسير وعلى هذا فترد
الى مفردها انما اشار الى هذا ابو حيان باب الوقف مسئلة
هل يصح الوقف على المتبوع دون التابع قال في البسيط فيه خلاف
مبني على الخلاف في العامل في التابع فان قلنا يقدر فيه عامل من
جنس الاول صح لانه يصير جملة مستقلة فيستغني عن الاول وان
قلنا العامل فيه العامل في المتبوع لم يصح قال والصحيح انه لا يجوز
الوقف لعدم استقلال الصورة مسئلة اذا نكر يحيى بعد

العلمية

تصغير نحو ركب وطير وصحب وسفر

الوقف على التابع دون المتبوع

هل يكتب بالياء ام بالالف يحيى بعد التنكير

العلمية فهل يكتب بالياء او بالالف قال ابو حيان ينبني على الخلاف في
تعليل كتابة يحيى العلم بالياء فان عللناه بالعلمية كتبناه بالالف
لانه قد زالت علميته وان عللناه بالفرق بين الاسم والفعل كتبناه
بالياء لان الاسمية موجودة فيه انتهى الفن الثالث من كتاب
الاشباه والنظاير وبه تم الجزء الاول من الكتاب
ويتلوه ان شاء الله تعالى اول الجزء الثاني كتاب
اللمع والبرق وهو الفن الرابع من كتاب
الاشباه والنظاير النحوية
والحمد لله رب العالمين

الفن السابع بعد ذكر ما قاله ابن النحاس في الفرق بين الصفة والحال ما نظمه
ما افترقت فيه ام المتصلة والمنقطعة قال ابن الصايغ في تذكرته نقلت من مجموع بخط
ابن الرماح الفرق بين ام المتصلة والمنقطعة من سبعة اوجه فالمتصلة تقدر باي و
لا تقع الا بعد الاستفهام والجواب فيها اسم بعينه لا نعم ولا ويقدر الكلام بها واحدا و
الاعراب فيها وما بعدها معطوف على ما قبلها الا ان الرفع باضمار مبتدأ وتقتضي المعادلة
وهي ان يكون حرف الاستفهام يلي الاسم وام كذلك والفعل بينهما كازيدا ضربت ام عمرا
وبعد عمرو ويستفهم بهما وليت كلا حرفي الاستفهام الذي لا تسال عنه بينهما ولو سالت
عن الفعل قلت اضربت زيدا ام قتلته ما افترقت فيه ام واو قال ابن العطار في

واذا وقع بعد ما ابالي همزة الاستفهام كان العطف بام كما ابالي ازيدا ضربت ام عمروا لان
الهمزة مع ام بمعنى المعادلة التحقيق والمجموع في موضع مفعول ابالي ولذلك لا يصح
السكوت على ما قبل ام واما اذا لم يقع بعد همزة الاستفهام نحو ما ابالي ضربت زيدا او
عمروا فالعطف باو لعدم الاستفهام الذي يقتضي ام بعدها ولذلك يحسن السكوت
على ما قبل او نحو ما ابالي ضربت زيدا والاجود في ما ادري ازيد في الدار ام عمرو
وما ادري اقمت ام قعدت وليت شعري اقمت ام قعدت العطف بام لانهما
بمنزلة علمت فكون الهمزة معهما بمعنى التحقيق المعادلة والفعل المعلق
متعلق في المعنى بمجموعهما على معنى ايهما وقد ذكروا او جوازا وهو ضعيف لوجهين
ا انه لا يصح السكوت على ما قبل او والضابط الكلي في الفرق بينهما انه يحسن السكوت
على ما قبل او وان لم يحسن فهو موضع ام ٢ انه يصير المعنى ما ادري احد الفعلين فعل
ولا معنى له وانما المعنى اي الفعلين فعل واما قوله اذا ما انتهى علمي تناهيت عنده
اطال فاملى او تناهى فاقصرا فالذي حسن العطف فيه باو عدم تقدم الهمزة
ان الجملتين فضلة في موضع الحال اي تناهيت عنده في حال طوله فاملائه او في
حال تناهيه فقصره انتهى ... الفرق بين او واما قال ابن ابي الربيع
في شرح الايضاح الفرق بين او واما من جهة اللفظ من وجهين احدهما ان اما لا
تستعمل الا مكررة فاو لا تكرر الثاني ان اما يلازم حرف العطف واو لا يدخل عليها
حرف العطف ... الفرق بين حتى العاطفة والواو قال ابن هشام في

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي اوجد الخلق لكل شيء مظهرين من الجمع والفرق والصلوة
والسلام على سيدنا محمد الذي سناه اضوء من البرق هذا هو الفن الرابع من
الاشباه والنظاير وهو فن الجمع والفرق وهو قسمان احدهما الابواب
المتشابهة المتفرقة في كثير من الاحكام والثاني المسايل المتشابهة المتفرقة
في الحكم والعلة وسميته اللمع والبرق في الجمع والفرق **القسم الاول**

الفرق بين تفسير المعنى وتقدير الاعراب عقد له ابن جني بابا في
الخصايص قال من ذلك قولهم انت ظالم ان فعلت الا تراهم يقولون
في معناه ان فعلت فانت ظالم فهذا ربما اوهم ان انت ظالم جواب مقدم
ومعاذ الله ان يقدم جواب الشرط وانما قوله انت ظالم دال على الجواب
وساد مسده فاما ان يكون هو الجواب فلا ومن ذلك قولهم عليك
زيدا ان معناه خذ زيدا وهو لعمري كذلك الا ان زيدا الان انما هو
منصوب بنفس عليك من حيث كان اسما للفعل معدى لانه منصوب
بخذ افلا ترى الى فرق بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى فاذا مر
بك شيء من هذا من اصحابنا فاحفظ نفسك منه ولا تسترسل اليه
فان امكنك ان يكون تقدير الاعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا
غاية وراءه وان كان تقدير الاعراب مخالفا لتفسير المعنى تقبلت

تفسير المعنى غير تقدير الاعراب

تفسير

تفسير المعنى على ما هو عليه وصححت طريق الاعراب حتى لا يشذ شيء منها
عليك واياك ان تسترسل نفسك فتفسد ما تؤثر اصلاحه الا تراك
تفسر نحو قولك ضربت زيدا سوطا ان معناه ضربت زيدا ضربة بسوط
فهو لا شك كذلك ولكن طريق اعرابه انه على حذف المضاف اي ضربته
ضربة سوط ثم حذفت الضربة ولو ذهبت تتأول ضربته سوطا على ان
تقدير اعرابه ضربة بسوط كما ان معناه كذلك للزمك ان تقدر انك
حذفت الباء كما تحذف حرف الجر في نحو قوله امرتك الخير واستغفر الله
ذنبا فتحتاج الى اعتذار من حذف حرف الجر وقد غنيت عن ذلك كله
انه على حذف المضاف في ضربته سوطا ومعناه ضربة بسوط فهذا
لعمري معناه فاما طريق اعرابه وتقديره فحذف المضاف انتهى وقال
ابن ابي الربيع في شرح الايضاح قالوا لا افعل هذا ابدا تسلم قال
يعقوب المعنى والله يسلمك فهذا تفسير المعنى واما تفسير اللفظ
فتقديره بذي سلامتك وقال ابن مالك في شرح الكافية ومن الاستثناء
بليس قول النبي صلى الله عليه وآله يطبع المؤمن على كل خلق ليس الخيانة و
الكذب اي ليس بعض خلقه الخيانة والكذب هذا التقدير الذي يقتضيه
الاعراب والتقدير المعنوي يطبع على كل خلق الا الخيانة والكذب وقال
ابن يعيش الاعراب يقدر على الالف المقصورة لان الالف لا تتحرك بحركة

قوبل هنا

الفرق بين المبني و المقصور

لانها من في الحلق وتحريكها يمنع من الاستطالة والامتداد وينضي بها الى
مخرج الحركة فتكون الاعراب لا يظهر فيها لم يكن لان الكلمة غير معربة بل الحق
ليتوقى من معنى الحركة بخلاف من وكم ونحوهما من المبنيات فان الاعراب
لا يقدر على حرف الاعراب منها لانه حرف صحيح يمكن تحريكه فلو كانت
الكلمة في نفسها معربة لظهر الاعراب فيه وانما الكلمة جعلت في موضع
كلمة معربة وكذلك ياء المنقوص لا يظهر فيها حركة الرفع والجر لثقل
الضمة والكسرة قال ابن الصايغ في تذكرته الفرق بين اعلى واحمر من
خمسة اوجه جمع اعلى بالواو والنون وعلى افاعل واستعمال بمن وتانيثه
على فعلى ولزوم احد الثلثة ال او الاضافة او من وقال المهلبي

الفرق في الاعلى والاحمر ثاتي ۞ في خمسة في الجمع والتكسير
ودخول من وخالف تانيثهما ۞ ولزوم تعريف بلا تنكير

قال في الشرح هذه الاحكام جارية في الاعلى وبابه كالافضل والارذل وفي الاحمر
وبابه كالاصفر والاخضر ضمير الشان يفارق الضماير من عشرة اوجه
انه لا يحتاج الى ظاهر يعود اليه بخلاف ضمير الغايب فانه لابد له من ظاهر
يعود عليه لفظا او تقديرا وانه لا يعطف عليه ولا يؤكد ولا يبدل
منه بخلاف غيره من الضماير فسر هذه الاوجه انها يوضحه والمقصود
منه الابهام وانه لا يجوز تقديم خبره عليه وغيره من الضماير يجوز تقديم

اسم ضمير الشان

خبره

الفرق بين باب اعلى واحمر

خلافهم

الفرق بين ضمير الشان وباقي الضماير

خبره عليه وانه لا يشترط عود الضمير من الجملة اليه وغيره من الضماير اذا
وقع خبره جملة لابد فيها من ضمير يعود اليه وانه لا يفسر الا بالجملة وغيره من
الضماير يفسر بالمفرد وان الجملة بعدها لها محل من الاعراب والجمل المفسرات
لا يلزم ان يكون لها محل من الاعراب وانه لا يقوم الظاهر مقامه وغيره من
الضماير يجوز اقامة الظاهر مقامه وانه لا يكون الا للغايب دون المتكلم والمخاطب
لوجهين احدهما ان المقصود بوضعه الابهام والغايب هو المبهم لان المتكلم
والمخاطب في نهاية الايضاح والثاني انه في المعنى عبارة عن الغايب لانه
عبارة عن الجملة التي بعده وهي موضوعة للغيبة دون الخطاب والتكلم
ذكر ما افترق فيه ضمير الفصل والتاكيد والبدل قال ابن يعيش ربما
التبس الفصل بالتاكيد والبدل والفرق بين الفصل والتاكيد ان التاكيد
اذا كان ضميرا لا يؤكد به الا المضمر والفصل ليس كذلك بل يقع بعد الظاهر
والمضمر فقولك كان زيد هو القايم فصل لا تاكيد لوقوعه بعد الظاهر وقولك
كنت انت القايم يحتملهما ومن الفرق بينهما انك اذا جعلت الضمير تاكيدا
فهو باق على اسميته ويحكم على موضعه باعراب ما قبله وليس كذلك اذا كان فصلا
واما الفرق بينه وبين البدل فان البدل تابع للمبدل منه في اعرابه كالتاكيد
الا ان الفرق بينهما انك اذا ابدلت من منصوب اتيت بالضمير المنصوب
نحو ظننتك اياك خيرا من زيد فاذا اكدت او فصلت لا يكون الا بضمير

دون خوله

الفرق بين ضمير الفصل والتاكيد والبدل

الفرق بين علم الشخص علم الجنس واسم الجنس

مرفوع ومن الفرق بين الفصل والتاكيد والبدل ان لام الابتداء لا
يدخل على التاكيد والبدل لان اللام يفصل بين التاكيد والمؤكد والبدل و
المبدل منه وهاهنا تمام الاولى في البيان ذكر الفرق بين علم الشخص و
علم الجنس واسم الجنس قال في البسيط علم الجنس كاسامة وثعالة في تعيين علميته
اربعة اقوال احدها لابي سعيد وبه قال ابن بابشاذ وابن يعيش انه
موضوع على الجنس باسره بمنزلة تعريف الجنس باللام في كثر الدينار و
الدرهم فانه اشارة الى ما ثبت في العقول معرفته وتمييزه ووضعه على
اشخاص الجنس كوضع زيد وعليان على اشخاصهما ولذلك يقال ثعالة
خير من اسامة اي اشخاص هذا الجنس وانما لم يحتاجوا في هذا النوع الى
تعيين الشخص بمنزلة الاعلام الشخصية لان الاعلام الشخصية
تحتاج الى تعيين افرادها اذ كل فرد من افرادها يختص بحكم لا يشاركه
فيه غيره ولا يقوم غيره مقامه فيما يطلب منه من معاملة واستعانة او
غير ذلك واما افراد انواع الوحوش والحشرات فلا يطلب منها
ذلك فلذلك لم يحتج الى تعيين افرادها ووضع اللفظ على جميع افراد
النوع لاشتراكها في حكم واحد قال ابن يعيش تعريفها لفظي وهي في
المعنى نكرات لان اللفظ وان اطلق على الجنس فقد يطلق على افراده
ولا يخص شخصا بعينه وعلى هذا فيخرج عن حد العلم والقول الثاني

وهنام

يختص

لابن الحاجب انها موضوعة للحقايق المتحدة في الذهن بمنزلة تعريف اللام للمعهود
في الذهن نحو اكلت الخبز وشربت الماء لبطلان ارادة الجنس وعدم تقدم
المعهود الوجودي واذا كانت موضوعة على الحقيقة المعقولة المتحدة
في الذهن فاذا اطلق على الواحد في الوجود فلوجود الحقيقة المقصودة
فيكون التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع لانه يلزم اطلاقه
على الحقيقة باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع لانه يلزم اطلاقه على الحقيقة
باعتبار الوجود المتعدد فان قيل الحقيقة الذهنية مغايرة للوجود
فاذا اطلق على الواحد في الوجود فقد اطلق على غير ما وضع له قلنا و
ان حصلت المغايرة بذلك بين الحقايق الا انه بمنزلة المتواطي الوا
قع على حقايق مختلفة بمعنى واحد كالحيوان الذي يشترك فيه حقايق المتواطي
المختلفة فكذلك ههنا يشترك الذهني والوجودي في الحقيقة وان
كان الذهني مغايرا للذهني والفرق بين اسامة واسد ان اسدا موضوع
لكل فرد من افراد النوع على طريق البدل فالتعدد فيه من اصل الوضع
واما اسامة فانه لزم من اطلاقه على الواحد في الوجود التعدد فالتعدد
فيه جاء ضمنا لا مقصودا بالوضع والقول الثالث انه لما لم يتعلق
بوضعه غرض صحيح بل الواحد من حفاة العرب اذا وقع طرفه على
وحش غريب او طير عجيب اطلق عليه اسما يشتقه من خلقته او من فعله

قم

الوجودي

او وضعه عليه فاذا وقع بصره مرة اخرى على مثل ذلك الفرد اطلق عليه
ذلك الاسم باعتبار شخصه ولا يتوقف على تصورات هذا الموجود هو المسمى
اولا او غيره فصارت مختصات كل نوع منه حجة تحت الاول بحيث تكون
نسبة ذلك اللفظ الى جميع الاشخاص تحته (اى افراده) مثل نسبة زيد الى الاشخاص المسمين
به على السواء وعلى هذا فاذا اطلق على الواحد فقد اطلق على ما وضع له
واذا اطلق على الجميع فلاندراج الكل تحت الوضع الاول والاطلاق واضع
اللفظ عليه اولا مرة ثانية وثالثة بحسب اشخاصه من غير تصور
ان الثاني والثالث هو الاول او غيره والقول الرابع قلته ان
لفظ علم الجنس موضوع على القدر المشترك بين الحقيقة الذهنية و
الوجودية فان لفظ اسامة مثلا يدل على الحيوان المفترس عريض
الاعالي فالافتراس وعرض الاعالي مشترك بين الذهني والوجودي
فاذا اطلق على الواحد في الوجود فقد اطلق على ما وضع له لوجود القدر
المشترك وهو الافتراس وعرض الاعالي ويلزم من اخراجه الى الوجود
التعدد فيكون التعدد من اللوازم لا مقصودا بالوضع بخلاف اسم
فان تعدده مقصود بالوضع واذا تقرر ذلك فالفرق بين علم
الجنس واسم الجنس بامور احدها امتناع دخول اللام على احدهما وجوازه
في الاخر ولذا كان ابن لبون وابن مخاض اسمي جنس لدخول اللام عليهما

ولم يكن

ولم يكن ابن عرس اسم جنس لامتناع ابن العرس والثاني امتناع الصرف يدل
على العلمية الثالث نصب الحال عنها على الاغلب الرابع نص اهل اللغة
على ذلك واما الاضافة فلا دليل فيها لان الاعلام جاءت مضافة كابن
عرس وابن مقرض واسم الجنس جاء مضافا كابن لبون وابن مخاض انتهى
كلام صاحب البسيط **فائدة** قال صاحب البسيط الفرق بين
الاشتراك الواقع في النكرات والاشتراك الواقع في المعارف ان الاشتراك
في الاعلام اتفاقي غير مقصود بالوضع لان واضع الاسم على العلم لم
يقصد مشاركة غيره انما المشاركة حصلت بعد الوضع لكثرة المسمين
باللفظ الواحد فلذلك لم يقدح هذا الاشتراك في تعريفها لكونه اتفاقيا
غير مقصود للواضع واما الاشتراك الواقع في المضمرات واسماء
الاشارة وما عرف باللام وان كان مقصودا للواضع فانه اشتراك في
المسمى المعين فلذلك لم يقدح في التعريف بخلاف اشتراك النكرات فانه
في كل مسمى معين فلذلك افترقت الاشتراكات **فائدة** قال الزملكاني
في شرح المفصل الفرق بين اللام في الزيدان واللام في الرجلان ان معنى
الزيدان المشتركان في التسمية ومعنى الرجلان المشتركان في الحقيقة
ولذلك لو سميت امراة بزيد وجمعت بينها وبين رجل يسمى بزيد لقلت
في التثنية الزيدان لاشتراكهما في التسمية مع اختلاف الحقيقتين وانما

الفرق بين اشتراك النكرات واشتراك المعارف
النكرات مقصود بوضع الواضع في كل مسمى غير معين واما اشتراك المعارف فالاشتراك م

الفرق بين لام الزيدان ولام الرجلان
غير م

بلغ

أتوا باللام دون الاضافة لان اللام اقوى في افادة التعريف من الاضافة
فكانت اقرب الى العلمية ولانها اخصر فان المضاف اليه قد يكون اكثر من
حرفين وثلثة ولان امتزاج اللام اشد ولذلك يتخطاه العامل مع انه
قد يخوض اعلام لا يصلح لها ملابس فتضاف اليه والعهدية لا تفتقر الى
ذلك **فائدة** قال ابن يعيش الفرق بين ذو والتي بمعنى الذي على
لغة طي وبين التي بمعنى صاحب من وجوه منها ان ذو في لغة طي توصل
بالفعل ولا يجوز ذلك في ذو التي بمعنى صاحب ومنها ان ذو في مذهب
طي لا يوصف بها الا المعرفة والتي بمعنى صاحب يوصف بها المعرفة و
النكرة ان اضفتها الى نكرة وصفت بها النكرات وان اضفتها الى
معرفة صارت معرفة ووصفت بها المعرفة وليست التي بمعنى الذي
كذلك لانها معرفة بالصلة على حد تعريف من وما ومنها ان التي في
لغة طي لا يجوز فيها ذي ولا ذا ولا تكون الا بالواو وليس كذلك التي بمعنى
صاحب **ذكر** ما افترق فيه باب كان واخواتها وساير الافعال
قال ابو الحسن بن ابي الربيع في شرح الايضاح كان واخواتها مخالفة
لاصول الافعال في اربعة اشياء احدها ان هذه الافعال اذا اسقطت بقي
المسند والمسند اليه وغيرها اذا اسقطت لم يبق كلام الثاني ان هذه
الافعال لا تؤكد بالمصدر لانها لم تدل عليه وغيرها من الافعال يؤكد

يعرف صح

الفرق بين ذو الطائية وذو بمعنى صاحب

الفرق بين باب كان وساير الافعال

بالمصادر

بالمصادر لانها تدل عليها نحو قام قياما وزال زوالا الثالث ان الافعال
التي ترفع وتنصب تبنى للمفعول وهذه الافعال لا تبنى له لا تقول كين قائم
لان قائم خبر من المبتدا فاذا زال المبتدا زال الخبر واذا وجد المبتدا
وجد الخبر الرابع ان الافعال كلها تستقل بالمرفوع دون المنصوب و
لا تستقل هذه بالمرفوع دون المنصوب لانه خبر المبتدا قال ابن الدهان
في الغرة من الفرق بين هذه الافعال والافعال الحقيقية ان الفاعل في تلك
غير المفعول نحو ضرب زيد عمرا وهذه مرفوعها هو منصوبها قال الاعلم
في نكتة الفرق بين كان وبين اصبح واخواتها ان كان لما انقطع وهذه
لما لم ينقطع تقول اصبح زيد غنيا فهو غني في وقت اخبارك غير منقطع غناه
فائدة قال الامام فخر الدين الفرق بين كان التامة والناقصة ان
التامة بمعنى حدث ووجد الشيء والناقصة بمعنى وجد موصوفية الشيء بالشيء
في الزمان الماضي وقال ابن القواس في شرح الفية ابن معط الفرق بينهما
ان التامة يخبر بها عن ذات اما منقض حدثها او متوقع والناقصة
يخبر بها عن انقضاء الصفة الحادثة من الذات او من توقعها والذات
موجودة قبل حدوث الصفة وبعدها والتامة تكتفي بالمرفوع وتؤكد
بالمصدر وتعمل في الظرف والحال والمفعول له ويعلق بها الجار والناقصة
بخلاف ذلك كله قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في تذكرته قال الامام ابو جعفر

الفرق بين كان التامة والناقصة

بن الامام ابي الحسن البادش قال ابو القاسم الشنتوبيني فيما نقلت من
كتاب بعض اصحابه من زعم ان كان التي يضمر فيها الامر والشان لا يكون
اسمها الا مستترا فيها والناقصة يكون اسمها مستترا فيها وغير مستتر
والتي على معنى الامر والشان لا ينعت اسمها ولا يؤكد ولا يعطف عليه
ولا يبدل منه والناقصة يجوز في اسمها كل هذا والتي على معنى الامر والشان
لا يكون خبرها الا جملة ولا تحتاج الجملة ان يكون فيها عايد يرجع الى الاول
والناقصة ليست كذلك لا بد من عايد يرجع الى الاول من خبرها اذا كان
جملة فقد ثبت بهذا ان كان التي على معنى الشان والامر ليست الناقصة
قال ابي والصحيح ان كان المضمر فيها الامر والشان هي كان الناقصة و
الجملة في موضع نصب يدل على ذلك ان الامر والشان يكون مبتدا او مضمرا
في ان ولعل وليت وظن واخواتها والجملة المفسرة الواقعة موقع خبر هذه
الاشيا وما ثبت انه خبر المبتدا وما ذكر معه ثبت انه خبر لكان انتهى ذكر
ما افترق فيه ما وليس قال المهلبي المشابهة بينهما اولا من ثلثة اوجه
دخولهما على المبتدا والخبر وكونهما للنفي وكون النفي نفي حال ثم خالفت
ما ليس في عشرة اوجه تبطل عملها بزيادة ان ودخول الا وتقديم الخبر
ومعموله واذا عطف عليها سببي نحو ما زيد راكبا ولا سايرا اخوه جاز
في سايرا الرفع والنصب واجنبي لم يجز الا الرفع نحو ما زيد سايرا ولا ذاهب

عمرو

عمرو ولا يتصل الضمير فلا يقال زيد ما قايما كما يقال زيد ليس قايما ولا تفسر
فعلا لان الافعال يفسر بعضها بعضا واذا كان بعد اسم الفعل فالحمل عليه
اولى من الاسم نحو ما زيدا اضربه على تقدير ما اضرب زيدا اضربه وهو اولى من
رفعه ولا يخبر عنها بفعل ماض لا يقال ما زيد قام لانها للنفي الحال ولا يحسن
تقديم الخبر المجرور نحو ما بقايم زيد ويحسن في ليس ذكر ما افترق فيه
اخوات ان قال ابن هشام في تذكرته لان وان ولكن احكام خمسة هي
فيها دون نظايرها من اخواتها احدها العطف على الموضع والثاني دخول
الفاء في الخبر لتضمن معنى الشرط والثالث عدم جواز عملها في حال وظرف و
مجرور بخلاف اخواتها الثلثة الرابع عدم جواز الاعمال والاهمال اذا قرنت
بما عند ابن السراج والزجاج محتجين بان ذلك جاز في ليت سماعا وفي كان
ولعل قياسا عليها لاشتراكها في ازالة معنى الابتداء والحق خلاف قولهما
لانه انما جاز في ليت لبقاء اختصاصها فلا يحمل عليها غيرها الخامس
دخول اللام في الخبر لكنه في ان المكسورة باطراد وفيهما بندور هذا
هو الانصاف وانه لا تاويل في ولكنني من حبها لعميد ولا في قراءة
بعضهم الا انهم ليأكلون الطعام كل ذلك لبقاء معنى الابتداء معهن
انتهى في شرح المفصل للاندلسي ان الخفيفة الناصبة للمضارع اشبهت
ان الشديدة العاملة في الاسماء من اربعة اوجه احدها ان لفظها

الامر والشان هي الناقصة نفسها فقد اخطأ وانما هي غيرها والفرق بينهما ان التي على معنى م

الجمع والفرق فيما وليس

الاسم فعلا ف ر

الفرق بين اخوات ان

ان الناصبة وان المشددة

ترتيب من لفظها واذا خففت صارت مثلها في اللفظ الثاني انها و
ما عملت فيه مصدر مثل ان الثقيلة الثالث ان لها ولما عملت فيه موضعا
من الاعراب كالثقيلة والرابع ان كل واحدة منهما تدخل على الجملة انتهى
وقال ابن النحاس في التعليقة ان المشددة للحال وان الخفيفة تصلح
للماضي والمستقبل **ذكر** ما افترقت فيه المفاعيل قال ابن يعيش المصدر
هو المفعول الحقيقي لانه هو الذي يحدثه الفاعل ويخرجه من العدم الى الوجود
وصيغة الفعل تدل عليه والافعال كلها متعدية اليه سواء كان يتعدى
الفاعل ولم يتعد نحو ضربت زيدا ضربا وقام زيد قياما وليس كذلك غيره
من المفعولين الا ترى ان زيدا من قولك ضربت زيدا ليس مفعولا لك
على الحقيقة انما هو مفعول الله تعالى وانما قيل له مفعول على معنى ان فعلك وقع
به **ذكر** الفرق بين المصدر واسم المصدر قال الشيخ بهاء الدين بن
النحاس الفرق بينهما ان المصدر في الحقيقة هو الفعل الصادر عن الانسان
وغيره كقولنا ان ضربا مصدر في قولنا يعجبني ضرب زيد عمرا فيكون
مدلوله معنى وسموا ما يعبر به عنه مصدرا مجازا نحو ضربا في قولنا
ان ضربا منصوب اذا قلت ضربت ضربا فيكون مسماه لفظا ويكون
اسم المصدر اسم المعنى الصادر عن الانسان وغيره كسبحان المسمى
به التسبيح الذي هو صادر عن المسبح لا لفظ س ب ح بل

المعنى المعبر عنه بهذه الحروف ومعناه البراءة والتنزيه انتهى وقال
ابن الحاجب في اماليه الفرق بين قول النحويين مصدر واسم مصدر ان
المصدر الذي له فعل يجري عليه كالانطلاق في انطلق واسم المصدر
هو اسم المعنى وليس له فعل يجري عليه كالقهقرى فانه لنوع من الرجوع
ولا فعل له يجري عليه من لفظه وقد يقولون مصدر واسم مصدر في
الشيئين المتغايرين لفظا احدهما للفعل والاخر للآلة التي يستعمل
بها الفعل كالطَّهور والطُّهور والأَكل والأُكل فالطُّهور المصدر و
الطَّهور اسم ما يتطهر به والأَكل المصدر والأُكل ما يؤكل انتهى **ذكر**
ما افترق فيه اذ واذا وحيث اشتركن في امور وافترقن في امور فاشتركن
في الظرفية ولزومها وكونها للجمل والبناء ولزومه وانها للمعنى وقد
تخرج عنه فهذه ثمانية قد قيلت وتشترك اذ واذا في انهما للزمان ولا
يكونان للمكان وانهما تكفان بما عن الاضافة مفيدين معنى الشرط
جازمين قياسا مطردا وانهما يضافان للجملة الفعلية وانفردت اذا
بافادتها معنى الشرط دون ما وانها لا تضاف الا الى الجمل الفعلية
وانفردت حيث بانها تكون للمكان والزمان والغالب كونها
للمكان انتهى **ذكر** الفرق بين وسْط بالسكون ووسَط بالفتح
قال الجمال السرمري فرق ما بين قولهم وسط الشيء ووسطه تحريكا

ولسكينا ، موضع صالح لبين فسكن ، ولغي حتى كن تراه مبينا ، اجلسنا وسط
الجماعة اذ هم ، وسط الدار كلهم جالسينا ، قال الفارسي في العضريات اذا
قلت حضرت وسط الدار بئرا بالسكون فوسط ظرف وبئر مفعول به و
اذا قلت حفرت وسط الدار بئرا بالتحريك فوسط مفعول به وبئرا
حال ذكر الفرق بين واو المفعول معه وواو العطف قال ابن
يعيش فان قيل نحن متى عطفنا اسما على اسم بالواو دخل فيه الاول
واشتركا في المعنى فكانت الواو بمعنى مع فلم اختصصتم باب المفعول
معه بمعنى مع قيل الفرق بين العطف بالواو وهذا الباب ان التي
للعطف توجب الاشتراك في الفعل وليس كذلك الواو التي بمعنى مع فانها
توجب المصاحبة فاذا عطفت بالواو شيئا على شيء دخل في معناه
ولا يوجب في المعطوف والمعطوف عليه ملابسة ومقارنة كقولك قام
زيد وعمرو فليس لاحدهما ملابسا للاخر ولا مصاحبا له واذا قلت
ما صنعت واباك فانما يراد ما صنعت مع ابيك واذا قلت استوى
الماء والخشبة وما زلت اسير والنيل يفهم منه المصاحبة والمقارنة
وقال الابذي الفرق بين واو المفعول معه وواو العطف انك اذا
قلت قام زيد وعمرو ليس لاحدهما ملابسا للاخر ولا فرق بينهما في وقوع
الفعل من كل منهما عليهما فاذا قلت ما صنعت واباك وما انت والفخر

فاما

حفرت م

الفرق بين واو العطف وواو المعية

فانما تريد ما صنعت مع ابيك واين بلغت في فعلك معه وما انت مع الفخر
في افتخارك وتحققك به باب الاستثناء قال ابن يعيش الفرق بين
البدل والنصب في قولك ما قام احد الا زيدا انك اذا نصبت جعلت معتمد
الكلام ايجاب القيام لزيد وكان ذكر الاول كالتوطئة كما ترفع الخبر لانه معتمد
الكلام وتنصب الحال لانه تبع للمعتمد نحو زيد في الدار قائما وقائم انتهى
فصل قال ابن يعيش الفرق بين غير اذا كانت صفة وبينها اذا كانت
استثناء انها اذا كانت صفة لم توجب للاسم الذي وصفته بها شيئا ولم
تنف عنه لانها مذكورة على سبيل التعريف فاذا قلت جاءني غير زيد فقد
وصفته بالمغايرة وعدم المماثلة ولم تنف عن زيد المجيء وانما هو
بمنزلة قولك جاءني رجل ليس بزيد فاما بعدها ايجاب لانها محمولة هنا على
الا فكان حكمها كحكمها ذكر ما افترق فيه الا وغير قال ابو الحسن
الابذي في شرح الجزولية افترقت الا وغير في ثلثة اشيا احدها ان
غيرا يوصف بها حيث لا يتصور الاستثنا والا ليست كذلك فتقول عندي
درهم غير جيد ولو قلت عندي درهم الا جيد لم يجز الثاني ان الا اذا
كانت مع ما بعدها صفة لم يجز حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه
فتقول قام القوم الا زيد ولو قلت قام الا زيد لم يجز بخلاف غير اذ تقول
قام القوم غير زيد وقام غير زيد وسبب ذلك ان الا حرف لم يتمكن في

الفرق بين النصب والبدل في الاستثناء

الكلام النفي وصار المستثنى فضلة تنصب المفعول به واذا ابدلته [illegible] فيه منه كان معتمد [illegible]

الفرق بين غير في الصفة وبينها في الاستثناء

الفرق بين غير والا بمعناه

الموضفية فلا تكون صفة الا تابعا كما ان اجمعين لا يستعمل في التاكيد الا تابعا الثالث اذا عطفت على الاسم الواقع بعد لا كان اعراب المعطوف على حسب المعطوف عليه واذا عطفت على الاسم الواقع بعد غير جاز الجر والحمل على المعنى **ذكر** ما افترق فيه الحال والمفعول قال ابن يعيش الحال تشبه المفعول من حيث انها تجي بعد تمام الكلام واستغناء الفعل بفاعله وان في الفعل دليلا عليها كما كان فيه دليلا على المفعول ولهذا الشبه استحقت ان تكون منصوبة مثله وتفارقه من حيث انها هي الفاعل في المعنى و ليست غيره فالراكب في جاء زيد راكبا هو زيد وليس المفعول كذلك بل لا يكون الا غير الفاعل او في حكمه نحو ضرب زيد عمروا ولذلك امتنع ضربتني و ضربتك لاتحاد الفاعل والمفعول فاما قولهم ضربت نفسي فالنفس في حكم الاجنبي ولذلك يخاطبها ربها فيقول يا نفس فلعي مخاطبة الاجنبي ويعمل فيها الفعل اللازم وليس المفعول كذلك ولا تكون الا نكرة والمفعول يكون نكرة ومعرفة ولها شبه خاص بالمفعول فيه وخصوصا ظرف الزمان وذلك انها تقدر بفي كما يقدر الظرف بفي فاذا قلت جاء زيد راكبا فتقديره في حال الركوب كما ان جاء زيد اليوم تقديره في اليوم وخص الشبه بظرف الزمان لان الحال لا تبقى بل تنتقل منه الى حال اخرى كما ان الزمان ينقض لا يبقى ويخلفه غيره **ذكر** الفرق بين الاضافة بمعنى اللام

الفرق بين الحال والمفعول

الفرق بين الاضافة بمعنى اللام

وبينها

وبينها بمعنى من قال الاندلسي في شرح المفصل الفرق بينهما من وجوه احدها ان الثاني غير الاول في الاضافة التي بمعنى اللام سواء وافقه في اسمه او لم يوافقه فانه يتفق ان يكون اسم الغلام والمالك واحدا فالمغايرة حاصلة وان اتحد اللفظ واما التي بمعنى من فالاول فيها بعض الثاني الثاني ان التي بمعنى اللام لا يصح ان يوصف الاول بالثاني فيها والتي بمعنى من يصح ذلك فيها الثالث ان التي بمعنى اللام لا يصح فيها ان يكون الثاني خبرا عن الاول و التي بمعنى من يصح ذلك فيها قال ابن برهان اذا صح ان يكون الثاني خبرا عن الاول فالاضافة بمعنى من فان امتنع ذلك فهو بمعنى اللام الرابع ان التي بمعنى اللام لا يصح انتصاب المضاف اليه فيها على التمييز ويصح في التي بمعنى من **ذكر** الفرق بين حتى الجارة والى قال السخاوي في تنوير الدياجي في تفسير الاحاجي حتى اذا كانت جارة وافقت الى في انها غاية وخالفتها في ثلثة اشياء احدها انها لا تدخل على المضمر ولا يرتقى ما كما يرتقى الى والثاني ان فيها معنى الاستثناء وليس في ذلك الى والثالث ان الى يقع خبر المبتدا كقولهم والامر اليك وحتى لا يكون كذلك **ذكر** ما افترق فيه المصدر واسم الفاعل قال ابن السراج في الاصول الفرق بين المصدر وبين اسم الفاعل ان المصدر يجوز ان يضاف الى الفاعل والى المفعول تقول عجبت من ضرب زيد عمروا فيكون زيد هو الفاعل في المعنى ومن ضرب زيد عمرو

الفرق بين حتى والى

الفرق بين المصدر واسم الفاعل

فيكون زيد هو الفاعل في المعنى ولا يجوز هذا في اسم الفاعل لا يجوز ان يق
عجبت من ضارب زيد وزيد فاعل وقال المهلبي الفرق بينهما من ستة
اوجه ان اسم الفاعل يتحمل الضمير بخلاف المصدر وان الالف واللام فيه
تفيد شيئين التعريف والموصولية في المصدر تفيد التعريف فقط وانه
يجوز تقديم معموله عليه نحو هذا زيدا ضارب بخلاف المصدر وانه يعمل
بشبه الفعل والمصدر قايم بنفسه لا يعمل لشبه شيء لانه الاصل وانه
لا يعمل الا في الحال والاستقبال والمصدر يعمل في الازمنة الثلثة و
السادس ما ذكره ابن السراج من الاضافة ذكر ما افترق فيه المصدر
والفعل قال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح يحذف الفاعل من
المصدر نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما بخلاف الفعل فانه لا
يحذف منه الفاعل لان في ذلك نقضا للغرض لانه بني للاخبار عنه والمصدر
لم يبن لفاعل ولا مفعول وانما يطلبهما من جهة المعنى فكما يحذف منه
المفعول يحذف الفاعل لان بنية المصدر لهما سواء ذكر ما افترق فيه
المصدر وان وان وصلتهما افترقا في امور الاول والثاني قال ابن
مالك في شرح العمدة اذا لم يشارك المصدر الفعل المعلل في الفاعل و
الزمان معا فلا بد من حرف التعليل نحو جئتك لرغبتك في او
جئتك الساعة لوعدي اياك امس فلو كان المصدر ان وصلتها او

المفعول به

السراج صح

المصدر والفعل

معه كذا

المصدر الصريح والمصدر المنسبك من الحرف المصدري

ان وصلتها

او ان وصلتها لم يجب حرف التعليل فيجوز ان يقال جئتك ان رغبت في و
جئتك الساعة ان وعدتك بامس وكذا انك راغب في لان ان و
ان قد اطرد فيهما جواز الاستغناء عن حروف الجر الرابع كذا قال ابن يعيش
قالوا في التحذير اياك وان يحذف احدكم الارنب يعني يرميه بسيف ونحوه
فان في موضع نصب كانه قال اياي وحذف احدكم الارنب ولو حذف الواو
لجاز مع ان فيقال اياي ان يحذف احدكم الارنب ولو صرح بالمصدر لم
يجز حذف الواو ولا من والفرق بينهما ان ان وان وما بعدها من الفعل
وما يعمل فيه مصدر فلما طال جوزوا فيه من الحذف ما لم يجز في المصدر الصريح
الخامس كذا قال ابو حيان في اعرابه نصوا على ان المصدرية لا ينعت المصدر
المنسبك منها ومن الفعل فلا يوجد في كلامهم يعجبني ان قمت السريع و
يراد قيامك السريع ولا عجبت من ان تخرج السريع اي من خروجك
السريع قال وحكم باقي الحروف المصدرية حكم ان فلا يوجد في كلامهم
وصف المصدر المنسبك من ان ولا من ما ولا من كي بخلاف صريح
المصدر فانه يجوز ان ينعت وليس لكل مصدر حكم المنطوق به وانما
يتبع ذلك على ما تكلمت به العرب وقال ابن هشام في المغني انهم حكموا
لان وان المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير لانه لا يوصف كما ان
الضمير كذلك التاسع كذا قال ابن يعيش في قوله تعالى انه لحق مثل ما انكم

يج
السادس والسابع والثامن قال ابن هشام في المغني يفترق المصدر
وان وان وصلتهما في جواز حذف الجار ولان سدهما مسد جزئي الاسناد
في باب ظن وعسى ولانه النيابة عن ظرف الزمان
تقول عجبت ان تقوم وانك قائم ولا تقول عجبت قيامك حتى تذكر الخبر وتقول عسى
ان تقوم ولا تقول عسى قيامك وتقول جئتك صلوة العصر ولا يجوز جئتك
ان تصلي العصر خلافا لابن جني والزمخشري
م

تنطقون وقول الشاعر لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت بُنيت مثل
وغير على الفتح لاضافتها الى غير متمكن فان قيل فان والفعل في تاويل
المصدر وكذلك انّ المشددة مع ما بعدها والمصدر اسم متمكن نحو مثل
وغير قد اضيفا الى متمكن فلم وجب البناء قيل كون ان والفعل في تقدير
المصدر شي تقديري والاسم غير ملفوظ به وانما الملفوظ به حرف و
فعل فلما اضيفت الى ما ذكرنا مع لزوم الاضافة بُنيا معها لان الاضافة

اضيفتا له

بابها ان تقع على الاسماء المفردة فلما خرجت هنا عن بابها بنى الاسم
العاشر لايقع ضربت زيدا ان ضربت على ايقاع انّ والفعل موقع المصدر
واجازه الاخفش ورده الجمهور بان انْ تخلص الفعل للاستقبال و
التاكيد انما يكون بالمصدر المبهم وعلله بعضهم بان انْ يفعل يعطى
محاولة الفعل ومحاولة المصدر ليست بالمصدر فلذلك لم يسغ لها
ان تقع مع صلتها موقع المصدر قال صاحب البديع اجاز الاخفش
مسئلة لا اجيزها غير ضربت زيدا انْ ضربت ويقول هو في تقدير
المصدر الحادي عشر قد ينوب المصدر عن الظرف نحو جئتك قدوم
الحاج وانتظرتك حلب ناقة ولا ينوب في ذلك المصدر المأوّل
هو ان والفعل وفرق اخر وهو ان ذكر المصدر لايدل على زمان معين
وذكر انْ مع الفعل يدل على ان الفعل وقع من فاعله فيما مضى او يقع

فيما ياتي

ذكر ما افترق فيه الفاعل والفعل قال الطيبي مما [illegible] لم يكن لانيم تنزل عنها واستبدلها الفعل فلا يدين ابراز [illegible] فاعله [illegible] اذا لم يعطف عليه وان كان معناه النص فيطل مضمر [illegible] وتسقط نغناه اذا اضمر [illegible] وتقديره فيدا وصلك [illegible] واختار لحاق العلم حرفا بها [illegible]

وسياتي تفصيل هذه الاموره وتفسيرها انما ياتي بعد تمام الفن الرابع وهو الفصل الرابع ذكره الله تعالى عن صاحب البسيط فراجعه ١٤

فيما ياتي وقال الاندلسي ان وصلتها لم تشبه بالمضمر في انه لا يوصف و
لذلك اختار الجرمي في البر من قوله تعالى ليس البر ان تولوا النصب لانه
اذا اجتمع مظهر ومضمر فالوجه ان يكون المضمر الاسم لانه اذهب في الاختصاص ٢٧

ذكر ما افترقت فيه التوابع قال في البسيط الفرق بين الصفة و

الفرق بين التوابع صوف الصفة والتاكيد

التاكيد من خمسة اوجه احدها انه لا يصح حذف المؤكد ويصح حذف الموصوف
وسره ان التاكيد ليس فيه زيادة على المؤكد بل هو هو بلفظه او بمعناه
فلو حذف بطل سر التاكيد واما الصفة ففيها معنى زايد على الموصوف
فاذا علم الموصوف جاز حذفه وبقاؤها لافادتها المعنى الزايد والوجه
الثاني ان التوكيد المتعدد لا يعطف بعضه على بعض والصفات المتعددة
يجوز عطف بعضها على بعض وسره ان الفاظ التوكيد متحدة المعاني و
الفاظ الصفات متعددة المعاني فجاز عطفها لتعدد معانيها ولم يجز
في التاكيد لاتحاد معانيه الوجه الثالث ان الفاظ التوكيد لا يجوز
قطعها عن اعراب متبوعها والصفات يجوز قطعها عن اعرابه و
سره ان القطع انما يكون لمعنى مدح او ذم وهو موجود في الصفات
فلذلك جاز قطعها واما التاكيد فلا يستفاد منه مدح ولا ذم فلذلك
لم يجز قطعه والوجه الرابع ان التاكيد يجوز بالضماير دون الصفات
وسره ان التاكيد يقوي المعنى في نفس السامع بالنسبة الى رفع مجاز

الحكم وان كان المحكوم عليه فی نهاية الايضاح فلذلك احتيج اليه واما الصفة
فان المقصود منها ايضاح المحكوم عليه وهو فی نهاية الايضاح فلا يحتاج
الى ايضاح لانه ان كان لمتكلم او مخاطب فقرينة الخطاب والتكلم
يوضحها وان كان لغايب فالقرينة الظاهرة توضحه فلا يحتاج الى
ايضاح والوجه الخامس ان النكرات تؤكد بتكرير الفاظها دون
معانی الفاظها وتوصف وسر ان معانی الفاظها معارف ولا تؤكد
النكرات بالمعارف واما الوصف فانها توصف بما يوافقها فی التنكير و
قال الاندلسی فی شرح المفصل النعت يفارق التوكيد من اوجه الاول
ان التاكيد ان كان معنويا فالفاظه محصورة والفاظ الصفات ليست
كذلك وان كان لفظيا فانه يجری فی الكلم باسرها مفردة ومركبة والنعت
ليس كذلك الثانی ان النعت يتبع المعرفة والنكرة والتاكيد لا يتبع
الا المعارف من التاكيد المعنوی والثالث ان الصفة يشترط فيها
ان يكون مشتقة ولا كذلك فی التاكيد قال وعطف البيان يجامع الصفة
من حيث انه يبين ويوضح كما تفعل الصفة فی الجملة ثم انهما يفترقان
فی غير ذلك فالصفة مشتقة ابدا من معنى فی الموصوف او فی شيء
استحق ان يوضع له اسم منه نحو طويل مشتق من الطول فاذا قلت
رجل طويل فالرجل استحق ان يكون طويلا لما له وافقها عليه

الصفة وعطف البيان

بطريق

بطريق وجود الطول فيه واما عطف البيان فلا يكون مشتقا وفرق ثان
وهو ان عطف البيان على الانفراد يدل على المقصود فاذا قلت زيد ابو عبد
الله دل ابو عبد الله لو انفرد على الرجل المخصوص الذی قصد بزيد و
اما الصفة فليست كذلك لانك اذا قلت رجل طويل ثم افردت الطويل و
لم تقدر جريه على رجل لم يدل عليه وانما يدل على شیء من صفة الطول على الجملة
وفرق ثالث ان عطف البيان لا يكون الا بالمعارف والصفة تكون بالمعرفة
والنكرة وفرق رابع ان النعت يكون لشیء ولسببه وعطف البيان لا يكون
فيه ذلك وفرق خامس ان النعت قد يكون جملة وعطف البيان ليس كذلك
والنعت منه ما يكون للمدح ولا كذلك عطف البيان وايضا فالصفة تتحمل
الضمير وعطف البيان لا يتحمله وغير ذلك من الفروق انتهى وقال
ابن يعيش وصاحب البسيط وعطف البيان يشبه البدل ايضا من اربعة
اوجه اما اوجه الشبه فاحدها انه عبارة عن الاول كالبدل والثانی انه
يكون بالجوامد كالبدل والثالث انه قد يكون اخص من متبوعه واعم منه كالبدل
والرابع انه قد يكون بلفظ الاول على جهة التاكيد كقوله يا نصر نصرا كالبدل و
اما اوجه المفارقة فاحدها ان عطف البيان فی تقدير جملة على الاصح والبدل
فی تقدير جملتين على الاصح والثانی ان عطف البيان يشترط مطابقته لما قبله
فی التعريف بخلاف البدل فانه يبدل النكرة من المعرفة وبالعكس والثالث ان

عطف البيان و البدل

عطف البيان والصفة

عطف البيان لا يجري على المضمر كالوصف بخلاف البدل والرابع ان البدل
قد يكون غير الاول في بدل البعض والاشتمال والغلط بخلاف عطف البيان و
قال ايضا عطف البيان يشبه الصفة من اربعة اوجه ويفارقها من اربعة
اوجه اما اوجه الشبه فاحدها انه يبين المتبوع كبيان الصفة والثاني
ان حكمه حكم الصفة في انسحاب العامل عليها والثالث انه يطابق متبوعه في
التعريف كالصفة والرابع انه لا يجري على مضمر كالصفة واما اوجه المفارقة
فاحدها ان الصفة بالمشتق غالبا وهو بالجوامد والثاني ان عطف البيان
يختص بالمعارف والصفة تكون في المعارف والنكرات وذكر بعضهم
انه يكون في النكرات ايضا الثالث ان حكم الصفة ان تكون اعم من الموصوف
او مساويه ولا تكون اخص منه لانه يستمد من الفعل بدليل تحملها الضمير
فلذلك انحطت رتبتها لنظرها الى ما اصله التنكير ولا يشترط ذلك في
عطف البيان نحو مررت باخيك زيد فان زيدا اخص من الاخ الرابع
ان الصفة يجوز فيها القطع الى النصب والرفع ولا يجوز ذلك في عطف
البيان لعدم المدح والذم المقتضي للقطع قال ابن يعيش ومن الفصل بين
البدل وعطف البيان ان الاول والثاني بيان كالنعت المستغنى عنه و
المقصود بالحديث في البدل هو الثاني لان البدل والمبدل منه اسمان
بازاء مسمى مترادفان عليه والثاني منهما اشهر عند المخاطب فوقع الاعتماد

البدل وعطف البيان

ان المقصود بالحديث في عطف البيان م

عليه وصار

عليه وصار الاول كالتوطئة والبساط لذكر الثاني وعلى هذا لو قلت زوجتك
بنتي فاطمة وكانت عائشة فان اردت عطف البيان صح النكاح لان الغلط
وقع في البيان والمقصود لا غلط فيه واذا جعلته بدلا لا يصح النكاح لان
الغلط وقع فيما هو معتمد الحديث وهو الثاني وفي شرح التسهيل لابي
حيان وباب العطف اوسع من باب البدل لان لنا عطفا على اللفظ وعلى
الموضع وعلى التوهم فيه والفرق بين العطف على الموضع والعطف على
التوهم ان العطف على الموضع عامله موجود واثره مفقود والعطف على
التوهم اثره موجود وعامله مفقود ذكر ما افترق فيه الصفة
والحال قال ابن القواس الحال لها شبه بالصفة من حيث ان كل واحد
منهما لبيان هيئة مقيدة وقال في البسيط الفرق بينهما من عشرة اوجه
احدها ان الصفة لا زمة للموصوف والحال غير لازمة ولذلك اذا قلت
جاء زيد الضاحك كانت الصفة ثابتة له قبل مجيئه واذا قلت جاء
زيد ضاحكا كانت صفة الضحك له حال مجيئه فحسب الثاني ان الصفة
لا تكون لموصوفين مختلفي الاعراب بخلاف الحال فانها قد تكون من
الفاعل والمفعول الثالث ان الصفة تتبع الموصوف في اعرابه بخلاف
الحال الرابع الحال تلازم التنكير والصفة على وفق موصوفها الخامس
ان الحال تتقدم على صاحبها وعلى عاملها القوي عند البصريين بخلاف

العطف على الموضع وعلى التوهم

افتراق الصفة والحال

النون الخفيفة والتنوين

الصفة الثامن ان الحال يغنى عن عايدها بالواو بخلاف الصفة التاسع
ان الصفة ادخل من الحال فى الاشتقاق العاشر ان الصفات المتعددة
لموصوف واحد جايز وفى الاحوال المتعددة كلام انتهى **ذكر** ما
افترقت فيه النون الخفيفة والتنوين قال ابن السراج فى الاصول النون
الخفيفة نظير التنوين فى الاسم فلا يجوز الوقف عليها كما لا يوقف على
التنوين وقد افترقا بينهما بان النون الخفيفة لا تحرك لالتقاء الساكنين
والتنوين يحرك لالتقاء الساكنين فمتى لقى النون الخفيفة ساكن
سقطت كانهم فضلوا ما يدخل الاسم على ما يدخل الفعل وفصلوا
بينهما وقال ابن النحاس فى التعليقة انما حذفت النون الخفيفة ولم تحرك
حطًّا لها عن درجة التنوين حيث كان التنوين يحرك لالتقاء
الساكنين غالبا لان الافعال اضعف من الاسماء فما يدخلها اضعف
مما يدخل الاسماء مع ان نون التاكيد ليست بلازمة للفعل الا مع
المستقبل فى القسم والتنوين لازم لكل اسم منصرف عرى عن الالف
واللام والاضافة فلما انحطت النون عن التنوين واعطى ما يلحقه
عما يلحقه التنوين الزموها الحذف عند التقاء الساكنين **ذكر**

الاغراء والامر

ما افترقت فيه الفاظ الاغراء والامر قال الاندلسى الفرق بين هذه
الاسماء عليك ودونك ونحوها فى الاغراء وبين الامر الماخوذ من

الفعل

الفعل من وجوه منها ان الاغراء يكون مع المخاطب فلا يجوز عليه زيدا
ومنها انه لا يتقدم عليها معمولها لا تقول زيدا عليك ومنها ان الفاعل فيها
مستتر لا يظهر اصلا فى تثنية ولا جمع ومنها ان حرف الجر هنا لا يتعلق بشىء
ولا يعمل فيها عامل عند بصرى الا المازنى كقوله تعم قيل ارجعوا وراءكم
فليس وراءكم معمولا لارجعوا لانه اسم فعل جاء تاكيدا ومنها ان الاغراء
لا يجاب بالفاء لا تقول دونك زيدا فيكرمك ومنها ان المفعول به اذا
منفصلا ولا يجوز ان يكون متصلا نحو عليك اياى ولا يقع عليكنى كما يقع
الزمنى لان هذه لم تتمكن تمكن الافعال **ذكر** ما افترقت فيه لام كى

كان كان م

لام كى ولام الجحود

ولام الجحود قال ابو حيان افترقا فى اشياء احدها ان اضمار ان فى لام
الجحود على جهة الوجوب وفى لام كى على جهة الجواز فى موضع والامتناع
فى موضع فالجواز حيث لم يقترن الفعل بلا نحو جئت لتكرمنى ويجوز
لان تكرمنى والامتناع حيث اقترن بلا فان الاظهار يتعين نحو لئلا
يعلم اهل الكتاب فرارا من توالى المتماثلين الثانى ان فاعل لام الجحود
لا يكون غير مرفوع كان نحو ما كان زيد ليذهب بخلاف لام كى نحو قام
زيد ليذهب الثالث انه لا يقع قبلها فعل مستقبل فلا تقول لن يكون زيد
ليفعل ويجوز ذلك فى الفعل قبل لام كى نحو سا توب ليغفر الله لى الرابع
ان الفعل المنفى قبلها لا يكون مقيدا بظرف فلا يجوز ما كان زيد امس

ليضرب عمرواً الخامس انه لا يوجب الفعل معها فلا يجوز ما كان زيد الا ليضرب
عمرواً او السادس انه لا يقع موقعها كى لا تقول ما كان زيد كى يضرب عمرواً او
يجوز ذلك فى لام كى نحو جاء زيد كى يضرب عمرواً السابع ان المنصوب بعدها
لا يكون سببا لما قبلها وهو كذلك بعد لام كى الثامن ان النفى متسلط مع
لام الجحود على ما قبلها وهو المحذوف الذى يتعلق به اللام فيلزم من نفيه
نفى ما بعد اللام وفى لام كى يتسلط على ما بعدها نحو ما جاء زيد ليضربك
فينتفى الضرب خاصة ولا ينتفى المجئ الا بقرينة تدل على انتفائه التاسع
ان لام الجحود لا تتعلق الا بمعنى الفعل الواجب حذفه فاذا قلت ما كان زيد
ليقوم فكانك قلت ما كان زيد مستعدا للقيام ويقدر فى كل موضع ما يتعلق
به على حسب مساق الكلام ففى نحو قوله تعالى وما كان الله ليطلعكم على الغيب
يقدر مريدا لاطلاعكم على الغيب واما لام كى فانها تتعلق بالفعل الظاهر
الذى هو معلول للفعل الذى دخلت عليه اللام العاشر ان لام الجحود تقع
بعد ما لا يستقل ان يكون كلاما دونها ولام كى لا تقع الا بعد ما يستقل
كلاما ولذلك كان الاحسن فى تاويل قوله فما جمع ليغلب جمع قومى
مقاومة ولا فرد لفرد انه على اضمار كان بدلالة المعنى عليه اى فما كان جمع
ليغلب لتكون اللام لام الجحود لا لام كى لان ما قبلها وهو فما جمع لا يستقل
كلاما ذكر ما افترقت فيه الفاء والواو اللذان ينصب المضارع

بعدها

الفاء والواو النصب بعدها ان

بعدها قال ابو حيان لا احفظ النصب جاء بعد الواو وبعد الدعاء والعرض
والتحضيض والرجاء فينبغى ان لا يقدم على ذلك الا بسماع قال وكذلك مع
التشبيه الواقع موقع النفى ومع قد المنفى بها فان عموم قول التسهيل فى
مواضع يدل على الجواز معها ويحتاج ذلك الى السماع من العرب وانفردت
الفاء بان ما بعدها فى غير النفى يجزم عند سقوطها نحو قول العبادى تقولوا
التى هى احسن ويرفع مقصودا به الوصف والاستيناف واجاز الزجاج
الجزم فى النفى ايضا فاجاز ما تاتينا فتحدثنا وعلى هذا قال بعضهم كل ما
تنصب فيه الفاء تجزم ولا تستثن شيئا مهمة اضطرب النحويون
فى نحو قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم فى قراءة من شدد ميم لما وشدد
ان او خففها فنقل صاحب كتاب اللامات عن المبرد انه قال هذا
لحن لا تقول العرب ان زيدا لما خارج وقال المازنى لا ادرى ما
وجه هذه القراءة وقال الفراء التقدير لمن ما فلما كثرت الميمات
حذفت منهن واحدة فعلى هذا هى لام توكيد ويعنى بكثرة الميمات ان
نون من حين ادغم فى ميم ما انقلبت ميما بالادغام فصارت ثلث ميمات
وقال المازنى ايضا ان بمعنى ما ثم تثقل كما ان ان المؤكدة تخفف و
معناها الثقيلة انتهى قال ابو حيان وارتكاب النحويين فى هذه القراءة
وتلحين بعضهم لقاريها يدل على صعوبة المدرك فيها وتخريجها على القواعد

ان كلا لما ليوفينهم

تثقل
اى تثقيلة ومعناها
معنى الخفيفة كما ان
المؤكدة

النحوية واما التلحين فلا سبيل اليه البتة لانها منقولة نقل التواتر في
السبعة واما من قال لا ادري ما وجهها فمعذور لخفاء ادراك ذلك
عليه واما تاويل ان المثقلة بانها المخففة التي هي نافية ففي غاية من الخطأ
لانها لو كانت نافية لم ينتصب بعدها كل بل كان يرفع وايضا فانه لا
يحفظ من كلامهم ان تكون ان المثقلة نافية واما تاويل الفراء فايضا
في غاية الضعف اذ لا يحفظ في كلامهم ان تكون لما في معنى لمن ما
قال وقد كنت من قديم فكرت في تخريج هذه الاية فظهر لي تخريجها
على القواعد النحوية من غير شذوذ وهو ان لما هي الجازمة وحذف
الفعل المجزوم لها لدلالة معنى الكلام عليها والمعنى وان كلا لما ينقص
او ينقص عمله وما كان من هذا المعنى فحذف الفعل لدلالة قوله
ليوفينهم ربك اعمالهم عليه قال فعلى هذا استقر تخريج الاية على احسن
ما يكون واجمله ولم يهتد احد من النحويين في هذه الاية اليه مع وضوحه
واتجاهه في علم العربية والعلوم كنوز تحت مفاتيح الفهوم قال
ثم وجدت شيخنا عبد الله بن النقيب قد حكى في تفسيره عن ابي عمرو بن
الحاجب ان لما هنا هي الجازمة وحذف الفعل بعدها انتهى **فائدة**

حمل لو على لولا

قال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح اعلم ان العرب حملت
لو على لولا في موطن واحد وقعت بعدها ان فقالت لو ان زيدا قايم

كما قالت

كما قالت لولا ان زيدا قايم وفعلت هذا هنا العرب لو من لولا ولشبه ان
بالفعل فكان ان اذا وقعت بعد لو قد وقع بعدها الفعل **ذكر** ما

الفرق بين مدتي الانكار والتذكار

افترق فيه مدة الانكار ومدة التذكار قال في التسهيل لا تلي زيادة
التذكار هاء السكت بخلاف زيادة الانكار قال ابو حيان وسبب ذلك
ان المنكر قاصد للوقف والمتذكر ليس بقاصد للوقف وانما عرض له ما
اوجب قطع كلامه وهو طالب لتذكر ما بعد الذي انقطع كلامه فيه فلذلك
لم تلحقه **ذكر** ما افترقت فيه اذا ومتى قال في البسيط تفارق متى

اذا ومتى

الشرطية اذا من وجهين احدهما ان اذا تقع شرطا في الاشياء المحققة
الوقوع ولذلك وردت شروط القران بها والشرط بمتى يحتمل الوجود و
العدم والثاني ان العامل في متى شرطها على مذهب الجمهور لكونها غير
مضافة اليه بخلاف اذا لاضافتها اليه واذا كانت للوقت المعين ومتى
للوقت المبهم **ذكر** ما افترق فيه ايان ومتى قال ابن يعيش ايان

ايان ومتى

ظرف من ظروف الزمان مبهم بمعنى متى والفرق بينها وبين متى ان
متى تستعمل في كل زمان وايان لا تستعمل الا فيما يراد تفخيم امره وتعظيمه
وقال صاحب البسيط ايان بمعنى متى في الاستفهام وتفارق متى من
وجهين احدهما ان متى اكثر استعمالا منه والثاني ان ايان يستفهم به في
الاشياء المعظمة المفخمة وكتب الجمهور ساكتة عن كونها شرطا

بلغ

الفرق بين جواب لو ولولا

وذكر بعض المتاخرين انها تقع شرطا لانها بمنزلة متى ومتى مشترك
بين الشرط والاستفهام فكذلك ايان وتوجيه منع الشرط علم السماع
وان متى اكثر استعمالا منها فاختصت لكثرة استعمالها بحكم لا يشاركها
فيه ايان انتهى قلت فهذا فرق ثالث ذكر ما افترق فيه جواب
لو ولولا قال ابو حيان ليس عندي ما يختلفان فيه الا ان جواب لولا
وجدناه في لسان العرب قد يتقرب بقد كقوله لولا الامير ولولا حقه
طاعته لقد شربت وما احلى من العسل وما احفظ في لو ذلك لا
احفظ من كلامهم لو جئتني لقد احسنت اليك وليس بجيد ان يسمع
ذلك فيها وقياس لو على لولا في ذلك عند من يرى القياس سايغ وجواب
لو اذا كان ماضيا مثبتا جاء في القران كثيرا باللام وبدونها في مواضع
ولم يجئ جواب لولا في القران محذوف اللام من الماضي المثبت ولا في
موضع واحد وقد اختلف فيه قول ابن عصفور فتارة جعله ضرورة
وتارة جعله جايزا في قليل من الكلام ذكر ما افترق فيه كم الاستفهامية

كم الاستفهامية والخبرية

وكم الخبرية قال في البسيط اما مشابهتهما فانهما اسمان وانهما مبنيان
وانهما يفتقران الى مبين وانهما لا زمان للتصدر وانهما اسمان للعدد
وانهما لا يتقدم عليهما عامل لفظي الا المضاف وحرف الجر واما مخالفتهما
فان الاستفهامية بمنزلة عدد منون والخبرية بمنزلة عدد حذف منه

التنوين

التنوين وان الاستفهامية تبين بالمفرد والخبرية تبين بالمفرد والجمع وان مميز
الاستفهامية منصوب ومميز الخبرية مجرور وان الاستفهامية يحسن حذف مميزها
ولا يحسن ذلك في الخبرية الا في الشعر وان الاستفهامية اذا ابدل منها جئ مع
البدل بالهمزة نحو كم مالك اعشرون ام ثلثون وكم درهما اخذت اثلثين ام
اربعين ولا يفعل ذلك مع الخبرية لعدم دلالتها على الاستفهام نحو كم
غلمان عندي ثلثون واربعون وخمسون وان الخبرية يعطف عليها بلا
نحو كم مالك لا مائة ولا مائتان وكم درهم عندي لا درهم ولا درهمان لان
المعنى كثير من المال وكثير من الدراهم لا هذا المقدار بل اكثر منه ولا يجوز في
الاستفهامية كم درهما عندك لا ثلثة ولا اربعة لان لا لا يعطف بها الا
بعد موجب لانها تنفي عن الثاني ما ثبت للاول ولم يثبت شئ في الاستفهام
وان لا اذا وقعت بعد الاستفهامية كان اعراب ما بعدها على حد اعراب
كم من رفع او نصب وجر لانه بدل منها لان الاستفهام يبدل منه ويستفاد
من لا معنى التحقير والتقليل نحو كم عطاؤك الا الفان وكم اعطيتني الا
الفين وبكم اخذت ثوبك الا درهم وكم مالك درهما الا عشرون ولا
يجوز ان يكون ما بعد الا بدلا من خبر كم ولا من مفسرها لبيانها بل يبدل
من كم لابهامها لارادة ايضاحها بالبدل لا لافادته معنى التقليل كان
الاستفهام بمنزلة النفي كقولك هل الدنيا الا شئ فان اي ما الدنيا واما

المستثنى بعدها منصوب لانه استثناء من موجب ولا يجوز البدل في المنق
فيق كم غلمان جاؤني الا زيدا ه ذكر ما افترق فيه اي ومن قال في
البسيط افترقا من ستة اوجه احدها ان ايا معربة تقبل الحركات و
لذلك لا يشترط في حكايتها الوقف بل يلحقها الزيادة في الوصل والوقف
ومن مبنية ولا تلحقها الزيادة الا في الوقف الثاني ان من لمن يعقل
واي لمن يعقل ومن لا يعقل بحسب ما تضاف اليه لانها بعض من كل
الثالث ان العلم يحكى بعد من ولا يحكى بعد اي الرابع ان رب قد تدخل
على من دون اي الخامس ان ايا قد يوصف بها بخلاف من السادس
من يدخلها الالف واللام وياء النسبة في الحكاية بخلاف اي ذكر
ما افترقت فيه تاء التانيث والف التانيث قال ابن يعيش الف التانيث
تزيد على تاء التانيث قوة لانها تبنى مع الاسم وتصير كبعض حروفه و
يتغير الاسم معها عن بنية التذكير نحو سكران وسكرى واحمر وحمراء
فبنية كل واحد من المؤنث هنا غير بنية المذكر وليست التاء كذلك انما
تدخل الاسم المذكر من غير تغيير بنيته دلالة على التانيث نحو قائم وقائمة
ويزيد ذلك عندك وضوحا ان الف التانيث اذا كانت رابعة تثبت في
التكسير نحو حبلى وحبالى وسكرى وسكارى وليست التاء كذلك بل تحذف
في التكسير نحو طلحة وطلاح وجفنة وجفان فلما كانت الالف مختلطة

بالاسم

بالاسم كان لها مزية على التاء فصارت مشاركتها في التانيث علة وعزيتها
عليها علة اخرى كانه تانيثان فلذلك منعت الصرف وحدها ولم
تمنع التاء الا مع سبب اخر وقال في باب الترخيم دخول تاء التانيث في
الكلام اكثر من دخول الف التانيث لانها قد تدخل في الافعال الماضية
للتانيث نحو قامت هند وتدخل المذكر توكيدا وبالغة نحو علامة ونسابة
فلذلك ساغ حذفها في الترخيم وان لم يكن ما فيه علما ذكر ما افترق
فيه التثنية والجمع السالم قال ابن البراج في الاصول التثنية يشترك فيها
من يعقل ومن لا يعقل بخلاف الجمع فانه مخصوص بمن يعقل لا يجوز ان
تقول في جمل جملون ولا في جبل جبلون ومتى جاء ذلك في ما لا يعقل
فهو شاذ ولشذوذه عن القياس علة ذكر ما افترق فيه جمع
التكسير واسم الجمع قال ابو حيان يفارق اسم الجمع جمع التكسير من وجوه
احدها عدم استمرار البنية في جمع التكسير الثاني الاشارة اليه بهذا
الثالث اعادة ضمير المفرد اليه الرابع ان يكون خبرا عن هو الذي
ان يصغر بنفسه ولا يرد الى مفرده القسم الثاني باب
الاعراب والبناء مسئلة الفرق بين غد وامس حيث اعرب
غد على كل اللغات بخلاف امس ان امس استبهم استبهام الحروف
فاشبه الفعل الماضي وغد لكونه منتظرا اشبه الفعل المستقبل فاعرب.

زيد اخوك واخوك زيد

نقله الاندلسي **باب** الابتداء **مسئلة** قال ابن الخباز اذا قلت ما الفرق
بين زيد اخوك واخوك زيد قلت من وجهين احدهما ان زيد اخوك تعريف
للقرابة واخوك زيد تعريف للاسم والثاني ان زيد اخوك لا ينفي ان يكون
له اخ غيرك لانك بالخاص عن العام وهذا ما يشير اليه الفقهاء في قولهم
زيد صديقي وصديقي زيد نقله ابن هشام في تذكرته قال الشلوبين
فان قلت اذا قلت زيد امامك يلزم فيه ضمير يعود على المبتدا لانه قام
مقام المشتق وهو كاين فيتضمن الضمير الذي كان يتضمنه واذا قلت
زيد الاسد وابو يوسف ابو حنيفة وزيد زهير فلا ضمير فيه مع انه
قد قام في ذلك مقام ما هو خبر المبتدا في المعنى وهو مشتق الا ترى ان
الخبر قد قام في ذلك مقام مثل وهو مشتق فلو لم يتحمل هذا القايم من
الضمير هنا ما كان فيما قام مقامه وتحمله هناك فالجواب ان الفرق
بين الموضعين ان الذي قام مقام الخبر هناك ~~قام مقامه في هذا~~
~~الضمير هناك~~ قام مقامه على معناه من غير زيادة فتحمل من الضمير
ما كان يتحمله والذي قام مقامه في هذا الاخير قام مقامه على معناه و
لكن بزيادة انه اريد به انه هو على جهة المبالغة بتغيير المعنى و
جعل الثاني كانه الاول لانه لما قام مقامه على غير معناه لم يتحمل
من الضمير ما كان يتحمله هذا اذا قلنا ان قولنا ابو يوسف ابو حنيفة

اخبرت عن الخاص بالعام صح

مسئلة تحمل الخبر ضمير المبتدا في زيد امامك وعدمه في زيد زهير

هو صح

فلو لم صح

بزيادة

بزيادة معنى انه هو مبالغة وان لم نقل ذلك وقلنا انه بمعنى اصله الذي حذف
منه تحمل من الضمير ما كان يتحمله فكذلك اذن فيه وجهان **مسئلة** قال
ابن النحاس في التعليقة اجاز الكوفيون الاخبار بالظرف الناقص اذا تم
بالحال وجعلوا له من قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد خبر يكن وكفوا حالا من
الضمير المستكن في له وقاسوه على جواز الاخبار بالخبر الذي لا يتم الا
بالصفة كقوله تعالى بل انتم قوم تجهلون ونحوه وفرق البصريون فاجازوا
الاخبار بما لا يتم الا بالصفة ومنعوا الاخبار بما لا يتم الا بالحال لان الصفة
من تمام الموصوف والحال فضلة فلا يلزم من جواز ما هو من تمامه جواز
ما هو فضلة **باب** ما واخواتها **مسئلة** قال الاندلسي في
شرح المفصل فان قلت ما بالهم حكموا بان الباء في قولك ما زيد بقايم حرف زيد
مع انها لتاكيد النفي واللام في قولك ان زيدا لقايم غير مزيدة مع انها
لتاكيد معنى الابتداء قلت فيه حرفان الحرف الاول ان الباء ابدا تقع في
الطرف فلا يلتفت اليها لتمام المعنى بدونها بخلاف اللام لقايم فيه [illegible]
الحرف الثاني وعليه الاعتماد ان خبر ما لا يكون على اصله وهو النصب حتى
تكون الباء زايدة انتهى **مسئلة** قال ابن عصفور في شرح المقرب فان
قيل لاي شيء امتنع تقديم معمول الفعل الواقع بعد ما النافية او لا في جواب
القسم عليها ولم يمتنع ذلك في لن ولم ولما مع انها حروف نفي كما ان ما

الاخبار بالظرف الناقص

زيادة الباء في خبر ما وعدم زيادة اللام في خبر ان

يمتنع في جواب القسم تقديم معمول الفعل المنفي بما او لا دون لن ولم ولما

ولا كذلك فالجواب ان الفرق ان لن لنفي المستقبل فهي في مقابلة السين
في سيفعل فاجروها لذلك مجراها في جواز التقديم فيقول زيدا لن اضرب
كما يقول ايضا زيدا ساضرب ولم ولما لما صارتا ملازمتين للفعل اشبهتا
ما جعل كالجزء منه وهو السين وسوف فجاز التقديم فيهما ولم يجز في ما
لانها لا تلزم الفعل الذي نفي بها كما يلازم لم ولما ولا جعلت في مقابلة
ما هو كالجزء من الفعل **باب** كاد واخواتها قال ابن ابان فان قيل
لم امتنع ان يضمر في عسى ضمير الشان وهلا جاز فيها كما جاز في كاد قيل
فرق الرماني بينهما بان خبر كاد لا يكون الا جملة وخبر عسى مفرد وقد
عرف ان ضمير الشان لا يكون خبره الا جملة **باب** ظن واخواتها **مسئلة**
قال ابن جني في الخاطريات قلت لابي علي قال سيبويه اذا كان علمت بمعنى
عرفت عدي الى مفعول واحد واذا كان بمعنى العلم عدي الى مفعولين
فما الفرق بين علمت وعرفت من جهة المعنى فقال لا اعلم لاصحابنا في ذلك
فرقا محصلا والذي عندي في ذلك ان عرفت معناه العلم الموصول
اليه من جهة المشاعر والحواس بمنزلة ادركت وعلمت معناها العلم
من غير جهة المشاعر والحواس يدلك على ذلك في عرفت قوله تعالى يعرف
المجرمون بسيماهم والسيما يدرك بالحواس وبالمشاعر **باب**
الاستثناء **مسئلة** قال ابن النحاس في التعليقة فان قيل كيف جاز ان

يصل

جواز الاضمار في كاد دون عسى للشان

الفرق بين علمت وعرفت

يصل الفعل الى غير من غير واسطة وهو لا يصل الى ما بعد الا الا بواسطة
فالجواب ان غيرا اشبهت الظروف بابهامها والظرف يصل الفعل اليه
بلا واسطة فوصل ايضا الى غير من غير واسطة لذلك فان قيل فلم بنى
غير لتضمنها مغايرة ما بعدها لما قبلها والاستثناء اخراج والاخراج
مغايرة فاشتركا الا وغير في المغايرة فالمعنى الذي صارت به غير
استثناء هو لها في الاصل لا لتضمنها معنى الا فلم تبن **باب** الحال
مسئلة قال في البسيط لم يستضعف سيبويه مررت بزيد اسدا بنصب
اسد على الحال اي جريئا او شديدا قويا واستضعف مررت برجل
اسد على الوصف والفرق بينهما من وجهين احدهما ان الوصف
ادخل من الحال في الاشتقاق الثاني ان الحال يجري مجرى الخبر وقد
يكون خبرا ما لا يكون صفة قال والقياس التسوية بينهما لانه يرجع
بالتاويل الى معنى الوصف او بحذف مضاف اي مثل اسد وقال ابن
يعيش الحال صفة في المعنى ولذلك اشترط فيها ما يشترط في الصفات
من الاشتقاق فكما ان الصفة يعمل فيها عامل الموصوف فكذلك الحال
الا ان عمله في الحال على سبيل الفضلة لانها جارية مجرى المفعول وعمله
في الصفة على سبيل الحاجة اليها اذا كانت مبينة للموصوف بجرى مجرى
حرف التعريف وهذا احد الفروق بين الصفة والحال **باب**

غير ولا

ضعف وقوع الجامد وصفا او حالا

في الفرق بين الصفة والحال

الجملة الموصوف بها خبرية بخلاف الواقعة خبر المبتدأ

النعت **مسئلة** قال في البسيط يشترط في الجملة الموصوف بها ان تكون
خبرية لوجهين الاول ان المقصود من الوصف بها ايضاح الموصوف
وبيانه وما عداها من الجمل الامرية والنهيية والاستفهامية وغيرها
لا ايضاح فيها ولا بيان ولذلك لم تقع صلة لعدم ايضاحها وبيانها
الا ترى انك لو قلت مررت برجل اضربه او برجل لا تشتمه او برجل هل
ضربته لم تفد المنكر ايضاحا ولا بيانا قال فان قيل هذا بعينه يصح
وقوعه خبر المبتدا ولا يمتنع كقولك زيد اضربه وخالد لا تهنه وبكر
هل ضربته فهلا صح وقوعه في الوصف قلنا الفرق بينهما من وجهين
احدهما ان الخبر محذوف تقديره مقول فيه والجملة محكية للخبر وجاز
ذلك لجواز حذف الخبر ولم يجز ذلك في الصفة لانه لا يجوز حذفها لان
حذفها ينافي معناها والثاني ان المبتدا يجوز نصبه بالفعل اما
بحذف الضمير او على التفسير ولا يتغير المعنى فان زيدا اضربه
واضرب زيدا سواء في المعنى واما الصفة فلا يصح عملها في الموصوف سواء
حذف منها ضمير ام لا لانه معمول لغيرها فانك اذا قلت مررت برجل اضربه
لم يصح نصب رجل باضربه لان الصفة تابعة للموصوف و لا يعمل التابع في
المتبوع انتهى الفن الرابع من الاشباه والنظاير انتخابا
ويليه الفن الخامس المطارحة الالغاز والحمد لله
في محرم الحرام سنة ثمان ومائة بعد الف

بلغ مقابلة

من الفن الرابع ايضا في الجمع والفرق من كتاب الاشباه والنظاير

افتراق اسم الفاعل عن الفعل

ذكر ما افترق فيه اسم الفاعل والفعل قال في البسيط اعلم ان اسم الفاعل ينقص
عن الفعل ويفارقه بستة اشياء احدها لا يعمل عند البصريين الثالث انه
اذا جرى على غير من هو له برز ضميره كذا عند البصريين بخلاف الفعل الرابع
انه يجوز تعديته بحرف الجر وان امتنع ذلك في فعله نحو فعال لما يريد وقال
الشاعر ونحن التاركون لما سخطنا ونحن الاخذون لما رضينا الخامس
ان اسم الفاعل مع فاعله مفرد بخلاف الفعل مع فاعله ولذلك يعرف
بخلاف الفعل مع فاعله عند التسمية به السادس ان الالف والواو في
ضاربان وضاربون اسمان يدلان على الفاعل المثنى والمجموع وقال في
موضع اخر اعلم ان الالف والياء والواو اللاحقة لاسم المفعول واسم
الفاعل حروف دالة على التثنية والجمع والفاعل فيها ضمير لا يبرز بخلاف
الفعل فانها فيه ضماير دالة على الفاعل المثنى والمجموع والفاعلة المخاطبة
عند سيبويه وانما حكمنا بانها حروف وليست بضماير لتغيرها بدخول
العامل والضماير في الفعل لا تتغير بدخوله وانما لم يبرز ضمير الفاعل
في الصفات في تثنية ولا جمع لثلاثة اوجه احدها انحطاط رتبتها عن
رتبة الفعل الذي هو اصلها في العمل فانه يبرز فيه ضمير التثنية والجمع
والثاني انه لو ابرز لكان بصورة الضمير الدال على التثنية والجمع في الفعل

وح فيؤدي الى اجتماع الفين في التثنية احدهما ضمير والثاني علامة
الجمع ولا يجوز الجمع بينهما لانهما ساكنان فلا بد من حذف احدهما فان
اذا كان لا بد من الحذف حكمنا باستتار الضمير خيفة من الحذف لان
الموجود علامة التثنية والجمع وليس بضمير بدليل التغير والضمير
لا يتغير والثالث ان الصفة لما كانت تثنى وتجمع بحكم الاسمية استغنى
عن بروز ضميرها بدلالة علامة التثنية والجمع عليه بخلاف الفعل فانه
لا يثنى ولا يجمع فلذلك برز ضميره ليدل على تثنية الفاعل وجمعه وذكر
الاندلسي بدل الوجه الرابع في الفرق ان اسم الفاعل اذا ثني او جمع واتصل
به ضمير وجب حذفه لاتصال الضمير على المشهور وذلك لا يجب في الفعل
بل يتصل بها الضمير **ذكر** ما افترق فيه الصفة المشبهة واسم

الصفة المشبهة واسم الفاعل

الفاعل قال ابن القواس في شرح الكافية الصفة المشبهة تشبه اسم
الفاعل من وجوه وتفارقه من وجوه اما وجه الشبه فاربعة التذكير
والتانيث والتثنية والجمع واما وجوه المفارقة فسبعة احدها انها لا
تعمل الا في السببي دون الاجنبي نحو زيد حسن وجهه ولا يجوز حسن
وجه عمرو كما يجوز ضارب وجه عمرو ولنقصانها عن رتبة اسم الفاعل
الثاني لا يتقدم معمولها عليها فلا يقال زيد وجها حسن كما يقال زيد
هذا ضارب الثالث عدم شبه الفعل ولذلك احتاجت في العمل الى شبه اسم

الفاعل

الفاعل الرابع انها لا توجد الا ثابتة في الحال سواء كانت موجودة قبل او بعد
فانها لا تتعرض لذلك بخلاف اسم الفاعل فانه يدل على ما يدل عليه الفعل و
يستعمل في الازمنة الثلثة ويعمل منها في الحال والاستقبال ولذلك اذا
قصدنا بالصفة معنى الحدوث اتي بها على زنة اسم الفاعل فيقال في
حسن حاسن محسن هو الذي ثبت له الحسن مطلقا وحاسن الذي
ثبت له الآن او غدا وفي التنزيل وضايق به صدرك عدل عن
ضيق الى ضايق ليدل على عروض ضيق وكونه غير ثابت في الحال لا يقال
فاذا دلت على معنى ثابت كانت ماخوذة من الماضي لكونه قد ثبت وح
فيلزم ان لا يعمل لكون اسم الفاعل المشبه به للماضي وهو لا يعمل لانا
نقول انما يلزم ذلك ان لو كان دلالتها على الثبوت وتعلقها بالماضي
يخرجها عن شبه اسم الفاعل للحال مطلقا وهو ممنوع بل معنى الحال
موجود فيها فانك اذا قلت مررت برجل حسن الوجه دل على ان الصفة
موجودة لاتصال زمانها من اخبارك لا انها وجدت ثم عدمت
الخامس انها لا توجد الا من فعل لازم السادس انها اذا دخل عليها
ال وعلى معمولها كان الاجود في معمولها الجر بخلاف اسم الفاعل فان
النصب فيه اجود السابع انه لا يجوز ان يعطف على المجرور بها بالنصب
فلا يقال زيد كثير المال والعبيد بنصب العبيد كما يقال زيد ضارب عمرو

ويكرا لانه انما يعطف على الموضع بالنصب اذا كان المعطوف عليه منصوبا
في المعنى وليس معمولها كذلك بل هو مرفوع في المعنى لان الاصل وكثير
المال كثير ماله وذكر ابن السراج في الاصول فروقا ثمانا وهو ان
اسم الفاعل لا تجوز اضافته الى الفاعل لا يجوز ان تقول عجبت من ضارب
زيد وزيد فاعل ويجوز في الصفة المشبهة اضافتها الى الفاعل لانها
اضافة غير حقيقية نحو حسن الوجه والشديد اليد والمعنى حسن وجهه
وزاد ابن هشام في المغني فروقا اخرى احدها ان اسم الفاعل لا
يكون الا مجاريا للمضارع في حركاته وسكناته وهي تكون مجارية له
كمنطلق اللسان ومطمئن النفس وطاهر العرض وغير مجارية له
وهو الغالب والثاني انه لا يخالف فعله في العمل وهي تخالفه فانها
تنصب مع قصور فعلها الثالث انه لا يقبح حذف الموصوف في
اسم الفاعل واضافته الى مضاف ضميره نحو مررت بقاتل ابيه ويقبح
مررت بحسن وجهه والرابع انه يفصل مرفوعه ومنصوبه كزيد
ضارب في الدار ابوه عمروا ويمتنع فيه الجمهور زيد حسن في الحرب
وجهه رفعت او نصبت الخامس انه يجوز اتباع معموله بجميع
التوابع ولا يتبع معمولها بصفة قاله الزجاج ومتاخروا المغاربة
والسادس انه يجوز حذفه وابقاء معموله وهي لا تعمل محذوفة قال

(margin: عند)

الابدي

الابدي لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف لانهما كشيء واحد بخلاف
المعطوف والمعطوف عليه مسئلة قال الخفاف في شرح الايضاح
وقع في كتاب المهذب لابي اسحق الزجاج ان تثنية الصفة الرافعة
للظاهر وجمعها فصيح في الكلام لا كضعف لغة اكلوني البراغيث
قال والفرق ان اصل الصفة كساير الاسماء التي تثنى وتجمع وانما
يمتنع منها بالحمل على الفعل فلا يثنى ولا يجمع قال الخفاف وهذا قياس
حسن لو ساعده السماع والذي حكى ائمة النحويين ان تثنية الصفة و
جمعها اذا رفعت الظاهر ضعيف كاكلوني البراغيث وينبغي على
قياس قوله ان يجيز في المضارع الاعراب والبناء لان اصله البناء و
اعرب لشبه الاسم وكذا في الاسم الذي لا ينصرف فالصرف باعتبار
الاصل والمنع باعتبار شبه الفعل انتهى قال الحريري في درة الغواص
فان قيل كيف جاز العطف على المضمرين المرفوع والمنصوب من غير
تكرير وامتنع العطف على المضمر المجرور الا بالتكرير فالجواب انه لما
جاز ان يعطف ذانك المضمران على الاسم الظاهر جاز ان يعطف
الظاهر عليهما ولما لم يجز ان يعطف الظاهر على المضمر المجرور الا
بتكرير الجار في قولك مررت بك وبزيد لم يجز ان يعطف هذا
المضمر على الظاهر الا بتكريره ايضا نحو مررت بزيد وبك وهذا

(margin: يجوز الفصل بين الصفة والموصوف دون المعطوف والمعطوف عليه (?))

(margin: تثنية الصفة الرافعة للاسم الظاهر وجمعها (?))

(margin: يعطف على الضمير المرفوع والمنصوب بلا تكرير بخلاف المجرور (?))

هل يعطف على الضمير المجرور مع توكيده ام لا

من لطايف علم العربية ومحاسن الفروق النحوية انتهى **مسئلة**
اذا اكد الضمير المجرور كقولك مررت بك انت وزيد اختلف فيه فذهب
الجرمي الى جواز العطف مع التاكيد قياسا على العطف على ضمير
الفاعل اذا اكد والجامع بينهما شدة الاتصال باتصالان به و
ذهب سيبويه الى منع العطف والفرق من اوجه احدها ان
تاكيده لا يزيل عنه العلل المذكورة في المنع بخلاف تاكيد الفاعل فانه
يزيل عنه المانع من العطف الثاني ان تاكيد الضمير المجرور بالضمير
المرفوع على خلاف القياس وتاكيد ضمير الفاعل بالضمير المرفوع جار
على القياس الثالث ان الضمير المجرور اشد اتصالا من ضمير الفاعل
لان ضمير الفاعل قد يجعل منفصلا عند ارادة الحصر ويفصل بينه
وبين الفعل ولا يمكن الفصل بين الضمير المجرور وعامله فلما
اشتد اتصاله قوي شبهه بالتنوين فلم يؤثر التاكيد في جواز
العطف بخلاف الفاعل فانه لما لم يشتد اتصاله اثر التاكيد في
جواز العطف عليه الرابع انه يلزم من العطف مع تاكيد المجرور
بالمرفوع نحو مررت به هو وزيد مخالفة اللفظ والمعنى اما اللفظ
فلان قبله ضمير المرفوع ولم يعمل العطف عليه واما المعنى فان معنى
المجرور غير معنى المرفوع ولا يلزم من العطف على تاكيد ضمير

الفاعل

الفاعل لا مخالفة اللفظ ولا مخالفة المعنى **قال** ابن الحاجب في اماليه
ان قيل ما الفرق بين قولهم يا زيد وعمرو فانه ما جاء فيه الا وجه واحد وهو
قولهم وعمرو وجاء في المعطوف من باب لا وجهان احدهما العطف على
اللفظ والثاني العطف على المحل مثل لا ام لي ان كان ذاك ولا اب فالجواب
ان الفرق من وجهين احدهما ان قولنا يا زيد وعمرو حرف النداء فيه
مراد وهو جائز حذفه فجاز الاتيان باثره وليس كذلك في باب لا في
الصورة المذكورة لان لا لا تحذف في مثل ذلك وانما قدر حرف النداء
ههنا دون ثمة لكثرة النداء في كلامهم الوجه الثاني ان لا ابني اسمها
معها الى ان صار الاسم ممتزجا امتزاج المركبات ولا يمكن بقاؤه مع حذفها
ولم يبنوه بناء منهم على امتزاجه بالاولى لانه قد فصل بينهما بكلمتين ولئلا
يؤدي الى امتزاج اربع كلمات **مسئلة** قال ابن الحاجب قولهم يا
زيد والضحاك فيه جواز الرفع والنصب ولم يات في باب لا الا وجه
واحد وهو الرفع لا غير مثل لا غلام لك ولا العباس والفرق بينهما
ان لا لا تدخل على المعارف لما تقرر في موضعه ولا يمكن حمله على اللفظ
لان لا انما اتي بها لنفي المتعدد ولا تعدد في قولك لا غلام لك ولا
العباس ولان دخول النصب فيه فرع دخول الفتح فيه اذا كان
منفيا ولا يدخله الفتح فلا يدخله هذا النصب الذي هو فرعه لان

يعطف على محل المنادى المبني بخلاف اسم لا

ذلك م

المعرف باللام المعطوف على المنادى المبني فيه الرفع والنصب وعلى اسم لا فيه الرفع فقط

دخول الفتح انما كان لتضمنه معنى الحرف الا ترى ان لا اذا وقع
بعدها معرفة وجب الرفع والتكرير ويرجع الاسم الى اصله
فوجب الرفع فاذا وجب الرفع فيما يلى لا فلم يجز فيه غيره فلا انه
لا يجوز غيره فى فرعه الذى هو المعطوف من باب اولى وليس
كذلك فى باب النداء فى قولنا يا زيد والضحاك فان حرف النداء
وان كان متعذرا كما تعذر فيما ذكرنا الا انه يتوصل اليه باى و
بهذا كقولك يا ايها الضحاك فصار له دخول وان كان باشتراط
فصل بخلاف لا فانها لا تدخل بحال انتهى باب العدد
قال الاندلسى فى شرح المفصل فان قلت الاسمان المركبان فى
باب العدد يجريان مجرى الكلمة الواحدة فهلا اعرب مجموعهما
كما اعرب معدى كرب واخواته قلنا الفرق من وجهين احدهما
ان الامتزاج هنا اشد اذ كان احد الاسمين منهما لم يكن يستعمل
على انفراده بل حضرموت مثلا فى استعماله علما لهذه البلدة
كدمشق مثلا وبغداد فكان ان هذه معربة فكذلك حضرموت
واما مركبات الاعداد فالمفرد منها مستعمل بمعناه كخمسة
اذا اردت بها هذا القدر وكذا العشرة فالعاطف المتضمن
معتبر واذا اعتبر فقد تضمن معناه وما تضمن معنى الحرف فلا وجه

لاعرابه

لاعرابه والثانى ان العدد فى الاصل موضوع على ان لا يعرب ما
دام ما وضع له من تقدير الكميات فقط فان حقه ان يكون كالاصوات
ينطق بها ساكنة الاواخر كحروف التهجى وانما يعرب عند
التباسه بالمعدود باب نواصب الفعل مسئلة
الباء الزايدة تعمل الجر فى نحو ليس زيد بقايم وفاقا وان الزايدة
لا تعمل النصب فى الفعل المضارع على الاصح وقال الاخفش تعمل
قياسا على الباء الزايدة والفرق على الاول ان الباء الزايدة تختص
بالاسم وان ان الزايدة لا تختص لانها زيدت قبل فعل وقبل اسم
وما لا يختص فاصله ان لا يعمل ذكره ابو حيان مسئلة لا
يتقدم معمول معمول ان عليها عند جميع النحاة الا الفراء فلا يقع
طعامك اريد ان اكل ويجوز تقديم معمول معمول لن عليها
عند جميع النحاة الا الاخفش الصغير فتقول زيدا لن اضرب
والفرق ان ان حرف مصدرى موصول ومعمولها صلة لها
والمعمول معمولها من تمام صلتها فكما لا تتقدم صلتها عليها كذلك
لا يتقدم معمول صلتها ولن بخلاف ذلك وحكم كى عند الجمهور
حكم ان لا يجوز تقديم معمول معمولها فلا يجوز ان تقول جئت النحو
كى تعلم ولا النحو جئت كى تعلم لانها ايضا حرف مصدرى

الباء الزايدة تعمل دون ان الزايدة

لا يتقدم معمول معمول ان عليها

موصولة كان فكما لا يتقدم معمول صلة الاسم الموصول فكذا لا يتقدم
معمول صلة الحرف الموصول واما اذن فقال الفراء اذا تقدمها المنصوب
وما جرى مجراه بطل عملها فيقول صاحبك اذن اكرم واجاز الكسائي
اذ ذاك الرفع والنصب قال ابو حيان ولا نص احفظ عن البصريين
في ذلك بل يحتمل قولهم انه يشترط في عملها ان تكون مصدرة فلذا
لا تعمل لانها لم تتصدر اذ قد تقدم عليها معمول الفعل ويحتمل ايضا
ان يقال تعمل لانها لم تتصدر لفظا فهي مصدرة في النية لان النية
بالمعمول التاخير والقائل ان اذن كانت مركبة من اذا وان فلا
يجوز تقدم المعمول كما لا يجوز في ان وان كانت بسيطة واصلها
اذا الظرفية ونونت فلا يجوز ايضا لان ما فيه من الجزاء يمنع ان
يتقدم معمول ما بعدها عليها ولما كان من مذاهب الكوفيين
جواز تقديم معمول فعل الشرط على اداة الشرط اجازوا ذلك في
اذن كما اجازوا ذلك في ان نحو زيدا ان تضرب اضرب
مسئلة قال ابو حيان سأل محمد بن الوليد ابن ابي مسهر وكان
قد قرأ كتاب سيبويه على المبرد ورأى ابن ابي مسهر انه قد
اتقنه لم اجاز سيبويه اظهار ان مع لام كي ولم يجز ذلك
مع لام النفي فلم يجب بشيء انتهى قلت ابو حيان والسبب

اظهار ان مع لام كي دون لام النفي

في ذلك

في ذلك ان لم يكن ليقوم وما كان ليقوم ايجابه كان سيقوم فجعلت
اللام في مقابلة السين فكما لا يجوز ان يجمع بين ان الناصبة وبين
السين او سوف كذلك لا يجمع بين ان واللام التي هي مقابلة لها
مسئلة اختلف في لم ولما هل غيرتا صيغة الماضي الى المضارع
او معنى المضارع الى المضي على قولين ونسب ابو حيان الاول
الى سيبويه ونقل عن المغاربة انهم صححوه لان المحافظة على
المعنى اولى من المحافظة على اللفظ والثاني مذهب المبرد و
صححه ابن قاسم في الجنى الداني قال لان له نظيرا وهو المضارع
الواقع بعد لو وان الاول لا نظير له ولا خلاف ان الماضي و
الفرق كما قال ابو حيان ان ان لا يمتنع وقوع صيغة الماضي
بعدها فلم يكن لدعوى تغيير اللفظ موجب بخلاف لم ولما
فانها يمتنع وقوع صيغة الماضي بعدها فلهذا قال القوم غيرت
صيغته مسئلة الامر صيغة مرتجلة على الاصح لا مقتطع
من المضارع ولا خلاف ان النهي ليست صيغة مرتجلة على الاصح
وانما يستفاد من المضارع المجزوم الذي دخلت عليه لا للطلب
وانما كان كذلك لان النهي ينزل منزلة النفي من الايجاب فكما
احتيج في النفي الى اداة احتيج في النهي الى ذلك ولذلك كان بلا

لم ولما تغيران اللفظ او المعنى

قالوا لم ولما دخلتا على صيغة الفعل الماضي فغيرتا صيغته الى صيغة المضارع وبقي معنى المضي فيه بحاله كما كان

الامر صيغة مرتجلة بخلاف النهي

النهي لا يقع شرطا

التي هي مشاركة في اللفظ للا التي للنفي مسئلة لا تدخل على لا
التي للنهي اداة شرط فلا في قولهم ان لا تفعل افعل للنفي المحض ولا
يجوز ان تكون للنهي لانه ليس خبرا والشرط خبر فلا يجتمعان و
قال بعضهم هي لا التي للنهي واذا دخل عليها اداة الشرط لم
تجزم وبطل عملها وكان التاثير لاداة الشرط وذلك بخلاف
لم فان التاثير لها لا لاداة الشرط في نحو فان لم تفعلوا ولن
ان اداة الشرط لم تلزم العمل فيما تدخل عليه اذ تدخل على الماضي
فلم يكن لها اذ ذاك اختصاص بالمضارع فضعفت بحيث
دخل عامل مختص كان الجزم له ذكره ابو حيان في شرح التسهيل

يحكى العلم بمن دون غيره

باب الحكاية مسئلة تحكى الاعلام بمن دون ساير
المعارف هذا هو المشهور والفرق بينها وبين غيرها من
المعارف من ثلثة اوجه احدها ان الاعلام تختص باحكام لا
توجد في غيرها من الترخيم والامالة نحو الحجاج وعدم الاعلال

حذف التنوين اذا وقع ابن صفة بين علمين

في نحو مكوزة وحيوة ومحبب وحذف التنوين منها اذا وقع ابن
صفة بين علمين فالحكاية ملحقة بهذه الاحكام المختصة بها
الثاني ان اكثر الاعلام منقول عن الاجناس مغير عن وضعه
الاول والحكاية تغيير مقتضى من والتغيير يانس بالتغيير

والثالث

والثالث ان الاعلام كثيرة الاستعمال ويكثر فيها الاشتراك فرفعت

الحكاية بمن واي

الحكاية توهم ان المستفهم عنه غير السابق لجواز ان السامع لم يسمع
اول الكلام ذكر ذلك صاحب البسيط قال والفرق بين من حيث
يحكى بها العلم وبين اي حيث لا يحكى بها بل يجب فيها الرفع فاذا
قيل رايت زيدا او مررت بزيد يقال اي زيد من غير حكاية ان
من لما كانت مبنية لا يظهر فيها اعراب جازت الحكاية معها على
خلاف ما يقتضيه خبر المبتدا واما اي فانها معربة يظهر فيها
الرفع فاستقبح لظهور رفعها مخالفة ما بعدها لها ونظيره قول
العرب انهم اجمعون ذاهبون لما لم يظهر اعراب النصب في
الضمير اكدوه بالمرفوع ومنعوا ان الزيدين اجمعون ذاهبون
لما ظهر اعراب النصب التزموا التاكيد بالنصب مسئلة لا

لا يحكى متبوع تابع غير العطف

يحكى المتبع بتابع غير العطف من نعت او بيان او تاكيد او بدل
اتفاقا واما المتبع بعطف النسق ففيه خلاف حكاه في التسهيل من
غير ترجيح ورجح غيره جواز حكايته قال ابو حيان والفرق
بين العطف وبين غيره من التوابع ان العطف ليس فيه بيان
للمعطوف عليه بخلاف غيره من التوابع فان فيه بيانا ان
المتبوع جرى ذكره في كلام المخبر واما في العطف فلا يبين

هو الذي م

ذلك بيانا ثابتا الا الحكاية وايراد لفظ المخبر في كلام الحاكي على حاله من
الحركات وقال صاحب البسيط يشترط لجوازها ان يكون المعطوف وعليه
المعطوف علمين نحو رايت زيدا وعمرا فان كان المعطوف عليه علما
والمعطوف غير علم فنقل ابن الدهان منع الحكاية وهو الاقوى و
نقل ابن بابشاذ جوازها تبعا او بعكسه لم تجز الحكاية اتفاقا

باب التصغير مسئلة قال ابو حيان اوس اذا سميت به
امراة ثم خففت الهمزة بحذفها وبنقل حركتها الى الراء فقيل ارس و
صغرتها قلت اريس ولا تدخل الها وان كان قد صار ثلاثيا واذا
صغرت هندا قلت هنيدة بالتاء والفرق بينهما ان تخفيف
الهمزة بالحذف والنقل عارض والهمزة مقدرة في الاصل وكانه
رباعي لم ينتقص منه شي فان قلت لم تلحقه بتصغير سما اذا قلت
سمية اليس الاصل مقدرا قلت لا يشبه تصغير سما تصغير
ارس لان التخفيف جايز في ارس عارض بخلاف سما فان الحذف
لها لازم فيصير على ثلثة احرف اذا صغرت فيلحقها الها و
بهذا الفرق بين اروس وسما اجاب ابو اسحق الزجاج
بعض اصحاب موسى الحامض

باب الوقف اذا وقف على المقصور
المنون وقف عليه بالالف اتفاقا نحو رايت عصا واختلف

تصغير أروس

الوقف على المقصور والمنقوص المنون

في

في الوقف على المنقوص المنون فمذهب سيبويه انه لا يوقف عليه
بالياء بل تحذف نحو هذا قاض ومررت بقاض ومذهب يونس
اثباتها قال ابن الخباز فان قلت فيما اختلفوا في اعادة يا المنقوص
واتفقوا على اعادة الف المقصور قلت الفرق بينهما خفة الالف
وثقل الياء

هذا تمام ما انتخب من الفن الرابع من
كتاب الاشباه والنظاير والحمد لله في الاول
والاخر وسلام على عباده الذين
اصطفى ٨٥

من الفن الخامس من الاشباه والنظاير في الغاز السخاوي بعد لغز
في ابيض مصغر ابيض وقال ما اسم اضيف فردة ثم اضافته ؛
مؤنثا وهو بالتذكير معروف ؛ وما الذي هو بالتنوين ذو عمل ؛ او ان يضاف
وغير اللام مالوف ؛ الاول نحو قولهم ذهبت بعض اصابعه واما الذي يعمل
حال التنوين والاضافة ولا يعمل مع الالف واللام الا مستعملا غير المالوف
فالمصدر وقال وما سببان قد منعا اتفاقا ؛ وصار امتناعه على
اختلاف ؛ وضم اليهما سبب قوي ؛ وكان يحسبان من الضعاف ؛
هما التانيث والعلمية يمنعان من الصرف بلا خلاف فان كان الاسم المونث
على ثلثة احرف وهو ساكن الوسط صار اما نعين وغيرما نعين بعد ان
كان يمنعان اتفاقا فان ضم الى التعريف والتانيث سبب اخر لم ينصرف
بالاجماع نحو ماه وجور وقال ما الذي اعطته دولته ؛ اثنا
ازال الجار عن مسكنه ؛ وتخطى بعد ذاك الى ؛ ثالث اجلاه عن وطنه ؛
ومتى لم تلف جارته ؛ بقي المذكور في دكنه ؛ ثم حرف ان ازيل غدا ؛
جار يعقوه في سننه ؛ ثم تحصنه اصالته ؛ وهي للاصلي من جننه ؛
الاول ياء النسب اذا لحق فعيلة او فعيلة ازال تاء التانيث وتخطى
الى الياء الذي قبل الحرف الذي قبل تاء التانيث فازالها نحو حنفي في
حنيفة فان لم تلف ياء النسبة تاء التانيث بقي المذكور وهو الياء في

موضع

موضعه لم تحذف نحو تميمي في تميم والثاني نحو يا منص في منصور لما ازيل الحرف
الاخر في الترخيم تبعه الحرف الذي قبله وقال ؛ وما حرف يليه الفعل
مجزوما ومرفوعا ؛ وينصب بعده ايضا وكل جاء مسموعا ؛ وهو لا تاكل
السمك وتشرب اللبن وقال ؛ ما فاعل والحق يقضي به ؛ قد جاء في صورة
مفعول ؛ ومفرد لكنه جملة ؛ عند ذوي الخبرة والحول ؛ الاول قولهم
زهي علينا وعنيت بحاجتي والثاني صلة الالف واللام في نحو الضارب
زيد والمضروب عمرو وقال ؛ واية كلمة في حكم شرط ؛ وجاء
جوابها يتبعك منها ؛ وقد جمعوا حروف الشرط عدا ؛ وما عدت
لعمر ابيك منها ؛ هي اما في قولهم اما زيد فمنطلق وقال
اي حرف اتى بعده اسما ؛ ثم اي الحروف يحسب فعلا ؛ وهو اسم و
ليس اعني على ؛ او من فبينه زادك الله نبلا ؛ الاول لام الموصولة
والثاني قد بمعنى حسبك يحسب فعلا حين قالوا قدني من نصر الحسين
قدي وقال اي ظرف يضاف ان لم تضفه ؛ لسوى ما اضفت
مع حرف عطف ؛ لم يجز والحروف قد جاء فيها ؛ مثل هذا بين لنا
اي حرف ؛ الظرف الذي يضاف ولا بد من اضافته مرة ثانية الى
غير من اضفته اليه اولا وهو قولك بيني وبينك الله وقد جاء
في الحروف مثل هذا كقولهم اخزى الله الكاذب مني ومنك وقال

ولا ما طلعت كلما تلاشا ؛ طلاقا ليس يعقب اجتماع ؛ وما اسم فيه لام
عرفته ؛ وليس عن البناء لارتجاع ؛ لام التعريف لاجتماع التنوين والاضافة
ولا النداء والاسم الذي يعرف باللام ولم ترده الى الاعراب الآن الخمسة عشر
وليس في العربية مبني يدخل عليه اللام الا رجع الى الاعراب الا ما ذكر وقال
؛ ومدغمتان بدلتا بلفظ لم يكن لهما ؛ ولولا ذاك سويتا بحرف جا قبلهما ؛
هما الدال والسين في سدس بدلتا في ستة ولو لم يفعلوا ذلك وادغموا
الدال في السين لصارت حروف الكلمة كلها سينا فتصير على سس
فتساوي الحرفان المدغمتان لفظ الحرف الذي قبلهما وهو السين
فابدلوهما لفظا لم يكن لهما وهو التا وقال ؛ ما اسم اذا كان علما به
لم تدخل النسبة فيه عليه ؛ حتى اذا حول عن بابه تجوز النسبة كل اليه ؛
هو خمسة عشر وبابه لا تجوز النسبة اليه وهو على بابه من العدد فاذا
نقل عن بابه الى التسمية به جازت النسبة اليه وقال ؛ وما اسم ناقص
لكن باب الاشارة بابه قول اليقين ؛ وفي باب الكناية جاء شيء يشبهه
به بعض الظنون ؛ هو ذا في قولك ماذا فعلت وفعلت كذا وكذا وقال
وما اسم مؤنث من غير تاء ؛ وفي حال النداء يكون فيه ؛ وتدخل في مذكر
المنادي ؛ وقد اعيى على من لا يعيه ؛ وقالوا انها بدل انيبت ؛ عن الياء
التي كانت تليه ؛ وتلك اليا لها بدل سواه ؛ ويجتمعان هذا مع اخيه ؛

هو

جاء به

هما في قولك يا امت ومذكره يا ابت والتاء فيهما عوض من ياء الاضافة وقد
تبدل الياء الفا فلها اذا بدلا من التاء في يا ابت والالف في يا ابا وقد
يجمع بينهما نحو يا ابتا ويا امتا ولم يعد واذلك جمعا بين العوض والمعوض
عنه لانه جمع بين عوضين وقال وما نونان يتفقان لفظا ؛ ويختلفان
تقديرا وحكما ؛ وما هي ضمة صلحت لامر ؛ حديث اولما قد كان قدما ؛
النونان في قولك الرجال يدعون ويعفون والنساء يدعون ويعفون
وهي في الاول حرف اعراب وفي الثاني ضمير والضمة في صاد منصور
ونحوه اذا قلت يا منص تصلح ان تكون التي في الاصل قبل النداء وان
تكون ضمة النداء على لغة من لا ينتظر وقال ؛ وما كلمة مبنية
قد تلعبت ؛ بها احداثات القلب والحذف والبدل ؛ وجاءت على
خمس عرفن لغاتها ؛ اجب باذلا فالعالم الخبر من بذل ؛ هي كاين
قال ؛ وما ابن جمعه ابن اينات ؛ وفي الحيوان جاء وفي النبات ؛
وهل من مضمر بالميم وافي لغير ذوي العقول المدركات ؛ الاول
نحو ابن عرس وابن الماء وابن آوى وابن اوبر والثاني نحو قوله تعالى
رايتهم لي ساجدين ضمير من يعقل لمن لا يعقل وقال
المعري ملغزا في كاد ؛ انحوي هذا العصر ما هي لفظة ؛ الخ

قوبل من هنا الموضع

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة والسلام على نبيه محمد وآله وذويه هذا هو الفن الخامس
من الاشباه والنظاير وهو فن الالغاز والاحاجي والمطارحات والممتحنات
والمعاياة وهو منثور غير مرتب وسميته الطراز في الالغاز قال
الشيخ جمال الدين بن هشام في كتابه موقظ الوسنان وموقد الاذهان
اعلم ان اللغز النحوي قسمان احدهما ما يطلب به تفسير المعنى والاخر ما
يطلب به وجه الاعراب فالاول كقول الحريري وما العامل الذي يتصل
باوله آخره ويعمل معكوسه مثل عمله وتفسيره يا في النداء فانه عامل
النصب في المنادي وهو حرفان فاخره متصل باوله ومعكوسه وهو
اي حرف نداء ايضا وكقوله ايضا وما منصوب ابدا على
الظرف لا يخفضه سوى حرف وجوابه لفظة عند تقول جلست عنده
واتيت من عنده ولا يكون الا منصوبا على الظرفية او مخفوضا بمن خاصة
فاما قول العامة سرت الى عنده فخطاء فان قيل لدن وقبل وبعد بمنزلة
عند في ذلك فما وجه تخصيصك اياها قلت لدن مبنية في اكثر اللغات
فلا يظهر فيها نصب ولا خفض وقبل وبعد يكونان مبنيين كثيرا وذلك
اذا قطعا عن الاضافة وانما يتبين الالغاز والتمثيل بما يكون الحكم فيه
ظاهرا وكقوله واين تلبس الذكران براقع النسوان وتبرز ربات

الحجال

الحجال بعمايم الرجال وجوابه باب العدد من الثلثة الى العشرة تثبت
التاء فيه للمذكر وتحذف للمؤنث والثاني وهو الذي يطلب فيه
تفسير الاعراب وتوجيه ابيان المعنى كقول الشاعر

جاءك سلمان ابوهاشما ... فقد غدا سيدها الحارث

شرحه جاء فعل ماض كسلمان جار ومجرور وعلامة الجر الفتح لانه لا ينصرف
وانما افردت الكاف خطا ليتاتى الالغاز ابوها فاعل جاء والضمير
لامراة قد عرفت من السياق شما فعل امر من شام البرق يشيمه ونونه
للتوكيد كتبت بالالف على القياس سيدها نصب بشم كما تقول انظر
سيدها والحارث فاعل غدا انتهى كلام ابن هشام وقال ابن هشام
في المغني مسئلة يحاجى بها فيقال ضمير مجرور لا يصح ان يعطف عليه
اسم مجرور اعدت الجار ام لم تعده وهو الضمير المجرور بلولا نحو لولاي
وموسى لا يقال ان موسى في محل الجر لانه لا يعطف على الضمير المجرور
من غير اعادة الجار ولا يصح اعادة الجار هنا لان لولا لا تجر الظاهر فلو
اعيدت لم تعمل الجر بل يحكم للمعطوف والحالة هذه بالرفع لان لولا محكوم
لها بحكم الحروف الزايدة والزايدة لا تقدح في كون الاسم مجردا عن العوامل
اللفظية فكذلك ما اشبه الزايد ذكر بقية الغاز الحريري التي
ذكرها في مقاماته قال ما كلمة ان شئتم هي حرف محبوب او اسم لما فيه حرف

لغز في يا النداء

لغز في عند

لغز في الضمير المجرور بلولا في العطف

الغاز الحريري وشرحها

حلوب وأي اسم تردد بين فعل وجار م وجمع ملازم وآية هاء إذا التحقت
أماطت الثقل وأطلقت المعتقل وأين تدخل السين فتعزل العامل
من غير أن تجامل وأي مضاف أخل من عرى الإضافة بعروة و
اختلف حكمه بين مسا وغدوة وأي عامل نائبه أرحب منه وكرا
وأعظم مكرا وأكثر لله تعالى ذكرا وأين يجب حفظ المراتب على الضائع
والمضروب وأي وصف إذا أردت بالنون نقص من العيون و
قوم باللؤلؤ وخرج من الزبون وتعرض للهون. أراد بالأول
نعم وبالثاني سراويل وبالثالث هاء التأنيث الداخلة على الجمع
المتناهي نحو زنادقة وصياقلة وتبابعة وبالرابع باب أن
المخففة من الثقيلة وبالخامس لدن وبالسادس باء القسم
ونائبه الواو وبالسابع نحو كلم موسى عيسى وبالأخير نحو ضيف
تدخل عليه النون فيبقى ضيفن وهو الطفيلي وللزمخشري كتاب
الأحاجي منثور وشرحه علم الدين السخاوي بشرح سماه تنوير
الدياجي في تفسير الأحاجي وأتبعه بأحاجي له منظومة وأنا
أخص الجميع هنا قال الزمخشري أخبرني عن فاعل جمع على فعلة وفعيل
جمع على فعلة الأول باب قاض وداع والثاني نحو سري وسراة وقال
أخبرني عن تنوين يجامع لام التعريف وليس دخاله على الفعل من التعريف

أرحب ظرف أرادوا
أردف مرة
منتهى الجموع
ألغاز الزمخشري وشرحها السخاوي
في التنوين

وهو

وهو تنوين الترنم والغالي وقال أخبرني عن نسب بغير ياء ومن تأنيث
بتاء ليس بتائه الأول ما دل عليه بالصيغة نحو عواج وبتات ولابن و
نظيره لا بتى العلامة والصيغة قولك لتضرب واضرب والفرق بين
التائين أن هذا لا ما هو صيغة وقفا على المباشرة الفعل والثاني بنت و
أخت لأن تائهما بدل من الواو التي هي لام ولأن اختصاص المؤنث
بالإبدال دون المذكر قام مقام التأنيث فكأن هذه التاء لاختصاصها
كتاء التأنيث ونحوها التاء في مسلمات هي علامة لجمع المؤنث فلاختصاصها
بجمع المؤنث كأنها للتأنيث ومن ثم لم يجمعوا بينها وبين تاء التأنيث
فلم يقولوا مسلمتات فإن قلت ما أدريك أنها ليست تاء تأنيث
قلت لو كانت كذلك لقلبها الواقف فقال البنوه والبناه قلت رآها
تعطي ما تعطيه تاء التأنيث فتوهمها مثلها أخبرني عن نعت مجرور
ومنعوته مرفوع وعن منعوت موحد ونعته مجموع الأول نحو هذا
جحر ضب خرب والثاني قول القطامي كأن قيود رجلي حين ضمت
حوالب غرزا ومعى جياعا جعل المعى لفرط جوعه بمنزلة أمعاء جائعة
فجمع النعت مع توحيد المنعوت أخبرني عن فصل ليس بين المعرفتين
فاصلا وعن رب على المعرفة داخلا الأول نحو كان زيد هو خيرا منك
وأن ترني أنا أقل منك مالا وإنما ساغ ذلك في أفعل من لامتناعه من دخول

في النسب وتاء التأنيث
والرابع م
في النعت
المعى [illegible]

لام التعريف عليه امتناع ما فيه التعريف فشبه به واجري حكمه عليه و
الثاني نحو قولهم رب رجل واخيه قال سيبويه ولا يجوز حتى تذكر قبله
نكرة اخبرني عما ينصب ويجر وهو رفع وعما تدخله التثنية وهو جمع
الاول المحكي والثاني قولهم عندي لقاحان سوداوان وقوله
بين رماحي مالك ونهشل وقوله لاصبح الحي اوبادا فلم يجدوا
عند التفرق في الهيجا جمالين اخبرني كيف يكون متحرك يليه
السكون هو عين حيّ وعيّ وضف في قولهم ضف الجمال وزنها
فعل لانه من باب فرح وبطر واشر اخبرني عن واحد وجمع لا يفرق
بينهما ناطق الا ان الضمير بينهما فارق هما فلك وفلك للواحد
الجمع ومثله جمل هجان وابل هجان ودرع دلاص ودروع دلاص
اخبرني عن فاعل خفي فما بدا وعن اخر لا يخفى ابدا الاول فاعل
افعل ونفعل ونحوهما والثاني الواقع بعد الا نحو ما قام الا زيد
او الا انا اخبرني عن حرف يزاد ثم يزال واثره باق ما له انتقال
هو نون التثنية والجمع تزال واثرها باق في نحوهما الضاربا زيد
وهم الضاربو زيد اخبرني عن معرف في حكم التنكير ومؤنث
في حكم التذكير الاول مررت بالرجل مثلك او برجل مثلك لا يكاد في
مثل هذا الموضع يتبين الفرق بين المعرفة والنكرة ومثله ولقد امر على

اللئيم

عن

لا اباك

أُقحمت م

لا يدي لك

اللئيم يسبني والثاني باب علامة ونسابة اخبرني عن واحد يوزن باربعة
وعن عشرة بعضهم بتسعة الاول هو باب قِ وعِ وشِ ونحوها يوزن
بافعل ولا تق في وزنها ع والثاني حروف العطف عند النحويين عشرة و
قد قسمها ابو علي الفارسي حيث عزل عنها اِما اخبرني عن زايد يمنع
الاضافة ويؤكدها ويفك تركيبها ويؤيدها هو اللام في قولك لا ابا
لك هي مانعة للاضافة فاكة لتركيبها لفصلها بين ركنيها وهما المضاف
والمضاف اليه وهي مع ذلك مؤكدة لمعناها مؤيدة لفايدتها من حيث
انها موضوعة لاعطاء معنى الاختصاص ونظيرتها تيم الثانية
في يا تيم تيم عدي اقحمت بين المضاف والمضاف اليه وتوسطت بينهما
كما قيل بين العصا ولحائها وهي بما حصل بتوسطها بالتكرير معطية
معنى التوكيد والتشديد وهذه اللام لها وجه اعتداد ووجه اطراح
فوجه اعتدادها استصلاحها الاب لدخول لا الطالبة للنكرات
عليه ووجه اطراحها انه لم تسقط لام الاب الواجبة الثبوت عند
الاضافة ونحوه قولهم لا يدي لك سقوط النون مع اللام دليل
الاطراح وتنكير المضاف وتهيؤه لدخول لا دليل الاعتداد فان قلت
فكيف يصح قولهم لا اباك قلت اللام مقدرة منوية وان حذفت من
اللفظ والذي شجعهم على حذفها شهرة مكانها وانسا محلها

لاستفاضة استعمالها فيه وهو نوع من دلالة الحال التي لسانها انطق من
لسان المقال ومنه حذف لا في قوله تالله تفتؤ تذكر يوسف وحذف الجار
في قول رؤبة خير اذا اصبح وقيل له كيف اصبحت وحمل قراءة حمزة تساءلون
به والارحام سديد لان هذا المكان قد شهر بتكرير الجار فقامت الشهرة
مقام الذكر اخبرني عن ميمات هن بدل وعوض وزيادة وعن
واحدة هي موصوفة بالجلادة البدل نحو ابدال طي الميم من لام التعريف
والعوض في اللهم عوضت من حرف النداء والزيادة في نحو مقتل ومضرب
والموصوفة بالجلادة هي ميم فم بدل من عين فوه قال سيبويه ابدلوا
منها حرفا اجلد منها وفي مقامة النحو من النصائح وتجلد في المضي
على عزمك وتصميمه ولا تقصر على الفم من جلادة ميمه اخبرني عن
ثالث مقول اعين هو ام واو مفعول فيه اختلاف سيبويه والاخفش
وقد تقدم في اول الكتاب اخبرني عن اسم تكلا فيه اربعة من الحروف
الزوايد وكلها اصول غير واحد هو يستعور من بلاد الحجاز فيه
الياء والسين والتاء والواو من جملة الزوايد العشرة وكلها اصول
في هذا الاسم الا الواو اخبرني عن مائة في معنى مأات وكلمة في
معنى كلمات المائة في ثلثمائة في معنى المأات لان حق مميز الثلثة
الى العشرة ان يكون جماعة الكلمة في معنى كلمات قولهم كلمة الشهادة

وكلمة

وكلمة التوحيد وقوله تعالى الى كلمة سواء بيننا وبينكم ان لا نعبد الا الله
الاية اخبرني عن حرف من حروف الاستثناء لم يستثن قط شيئا من
الاسماء هو لما بمعنى الا لا يستثنى به الاسماء كما يستثنى بالا واخواتها
وانما يقع نشدتك والله لما فعلت واقسمت عليك لما فعلت اخبرني
عن مصغر ليس له تكبير وعن مكبر ليس له تصغير من الاسماء ما وضع
على التصغير ليس له مكبر نحو كميت وكيت ومنها ما ورد مكبرا ولم يصغر
كاين وكيف ومتى والضماير ونحوها اخبرني عن كلمة تكون اسما وحرفا
وعن اخرى تكون غير ظرف وظرفا الاول على وعن وكاف التشبيه و
مذ ومنذ والثاني نحو اليوم والليلة والساعة والحين والخلف والامام
اخبرني عن اسم متى ضيفت لخوانه وافقها ومتى افردت فارقها هو
ذو بمعنى صاحب اخبرني عن سبب متى آذن بالذهاب تبعه ساير
الاسباب هو التعريف في نحو اذربيجان ودارابجرد وخوارزم
اذا ذهب عنه بالتنكير لم يبق لساير الاسباب اثر وهي التانيث و
العجمة والتركيب اخبرني عن شيء من العلامات يتبع لاخيه في
السقوط دون الثبات التنوين هو المقصود وحده بالاسقاط
في باب ما لا ينصرف وانما سقط الجر لاخوة ثبتت بينه وبين التنوين
وذلك انهما جميعا لا يكونان في الافعال ويختصان بالاسماء فلهذه

لما الاستثنائية

في منع الصرف

منع صرف نحو اذربيجان

الاخوة لما سقط التنوين تبعه الجر في السقوط فالتنوين اصل فيه والجر تبع
كما يسقط الرجل عن منزلته فتسقط اتباعه وهذا معنى قول النحويين
سقط الجر بشفاعة التنوين فاذا عاد الجر عند الاضافة واللام لم يتصور
عود التنوين اخبرني عن حرف تلعب الحركات بما بعده ولا يعمل منها
الا الجر وحده هو حتى يقع الاسم بعدها مرفوعا ومنصوبا ومجرورا و
الجر وحده عملها اخبرني عن اسم صحيح امكن هو فاعل وما هو مرفوع
وعن اخر داخل عليه حرف الجر وهو عن الجر ممنوع الاول غيري في قول
الشماخ لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت والثاني حين في قوله
على حين عاتبت المشيب على الصبا اخبرني عن شيء وراء خمسة الاشياء
يجزم جوابه في الجزاء هو الاسم او الفعل الذي ينزل منزلة الامر والنهي
ويعطى حكمها لان فيه معناهما ومرادهما فيجزم به كما يجزم بهما وذلك
قولك حسبك الحديث ينم الناس واتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه
بمعنى ليتق الله وليفعل خيرا اخبرني عن ضمير ما اشتق من الفعل
احق به من الفعل في ذلك انحطاط الفرع من الاصل هو الضمير في
قولك هند زيد ضاربته هي وزيد الفرس راكبه هو وفي كل موضع
جرت فيه الصفة على غير من هي له فالمشتق من الفعل وهو الصفة
احق به من الفعل لا بد له منه وللفعل منه بد اذا قلت هند زيد تضربه

في جزم المضارع بالمقدر

وزيد الفرس

وزيد الفرس يركبه حتى ان جئت به فقلت تضربه هي ويركبه هو كان تاكيدا
للمستكن والسبب قوة الفعل واصالته في احتمال الضمير والمشتق منه فرع ففي
ذلك فضل الفرع على الاصل اخبرني عن زيادة اوثرت على اصالة و
عن امالة ولدت عن امالة الاول حذفهم الالف والياء الاصليين للتنوين
في هذه عصا وهذا قاض ولياء النسب في النسبة الى المصطفى وحذف اللام
لالف التكسير وياء التصغير في فرازد وفريزد وحذف العين في سال
ولات والف فاعل وحذف الفاء في يعد لحرف المضارعة ومن ذلك قول
الاخفش في معول وخلف عين مفعول لواو والثاني قولهم رايت عمادا
ولقيت عبادا اما لوا الالف الاولى لكسرة العين ثم اما لوا الثانية لامالة
الاولى ونظير تسبب الامالة للامالة تسبب الالحاق للالحاق في نحو قولهم
الندد وهو ملحق بسفرجل والالف والنون معا زائدتان للالحاق
ولولا النون المزيدة للالحاق ما كانت الهمزة حرف الحاق الا ترى انها في
الدلاء ليست كذلك اخبرني عن حلف ليس عليه وعن امالة في غير الف
الاول قولهم بالله الا زرتني وبالله لما لقيتني وبحق ما بيني وبينك
لتفعلن صورته صورة الحلف وليس به لان المراد الطلب والسؤال و
الثاني امالة الفتحة قبل راء مكسورة نحو الضرر اخبرني عن فعل يقع بعد
مذ ومنذ وعن جملة يضاف اليها المنسبة باذ الاول نحو ما رايته منذ كان

تسبب الامالة للامالة والالحاق للالحاق

عندي ومنجاني والثاني نحو كان ذاك زمن زيد امير وزمن تأمر
الحجاج حق هذه الجملة ان تكون على صفة الجملة التي تضاف اليها اذ وهي
صفة المضي وتكون تارة فعلية وابتدائية اخرى • اخبرني عن لام
تحسب للابتداء وانما المحققة يا ابوك ذلك اشد الاباء • هي اللام الفارقة
الداخلة على خبر ان المخففة • اخبرني عن دخول ان الخفيفة على بعض
الافعال • غير معوضة واحدا من جملة الاشياء • ان المخففة اذا دخلت
على الفعل وهو المراد ببعض الافعال عوض مما سقط منه احد الاحرف
الاربعة وهي قد وسوف والسين وحرف النفي وشذ تركها فيما حكاه
سيبويه اما ان جزاك الله خيرا • اخبرني عن عينين ساكنة بفتحها
الجامع ما لم يضعف • ومكسورة لا يفتحها المتكلم ما لم يضعف • الاولى
باب ثمرة يحرك بالفتح في الجمع نحو ثمرات لا في الصفة فتقر على
سكونها كضخمة وضخمات والثانية باب نمر تفتح في النسب نحو نمري
اخبرني عن حرف يدغم في اخيه ولا يدغم اخوه فيه • هو اللام تدغم في
الراء ولا تدغم الراء فيها • اخبرني عن اسم من اسماء العقلاء لا يجمع الا
بالالف والتاء • نحو طلحة • اخبرني عن مكبر ومصغر هما في اللفظ
مؤتلفان • ولكنهما في النية والتقدير مختلفان • مبيطر ومسيطر اذا
صغرتهما قلت مبيطر ومسيطر على لفظ التكبير سواء • اخبرني عن

في ان الخفيفة

النسبة

النسبة الى ثمرات من الثمرات • والى اسم رجل مسمى بثمرات • النسبة الى
ثمرات جمع ثمرة ثمري بسكون الميم لانك ترد الجمع في النسبة الى الواحد والى
ثمرات اسم رجل ثمري بفتح الميم لانك تحذف الالف والتاء عند النسب •
اخبرني عن اسم ناقص له اوصاف موصول ولازم للاضافة ومضاف و
غير مضاف • هو ذو يكون موصولا بمعنى الذي ولازما للاضافة في نحو
ذو مال ومضافا الى الفعل في قولهم اذهب بذي تسلم وغير مضاف في
قولهم الاذواء الذي يزن وذي جدن وذي رعين وغيرهم • اخبرني
عن اسم تكبيره بجعل يائه هاء • وتصغيره بقلب هائه ياء • هو ذي في
اشارة المؤنث تبدل ياؤه هاء في المكبر منه خاصة نحو هذه امة الله فاذا
صغرته رددته الى اصلها فتقول في امراة سميتها بذه ذيية لا ذيهة
• اخبرني عن الفرق بين ضمتي العليا والعليا • وبين ضمتي اولى واوليا •
الفرق بين الاوليين ان الاولى ضمة بناء الفعلى والثانية ضمة بناء
التصغير واما الاخريان فمتفقتان ضمة المصغر ضمة المكبر لان
اسم الاشارة اذا صغر لم يضم اوله • اخبرني عن الفرق بين لهي امك
ولهي ابوك • وبين لاه ابنك وله اخوك • لما كان اسم الله سبحانه وتعالى اشيع
ادور منه على الالسنة خففوه ضروبا من التخفيف فقالوا لاه ابوك
بحذف اللامين وقلبوا فقالوا لهي ابوك وحذفوا من المقلوب فقالوا

يقولون الاذواء جمعا ويريدون ذي يزن و اخوته

هي
لهي امك ولهي ابوك
وله ابنك وله اخوك

له ابوك وبنى لتضمن لام التعريف كامس وبنى احدها على السكون لانه اصل
ولا مانع والثاني على الكسر لانه الملجا عند التقاء الساكنين والثالث على
الفتح لاستثقال الكسرة على ما هو من جنسها اخبرني عن مذكر لا يجمع الا
بالالف والتاء وعن مؤنث يجمع بالواو والنون من غير العقلاء الاول نحو سرادق
وحمام الثاني باب سنين وارضين اخبرني عن مجموع في معنى المثنى و
عن واحد من واحد مستثنى الاول نحو قوله تعالى فقد صغت قلوبكما والثاني
ما جاء في لغة بني تميم من قولهم ما اتاني زيد لا عمرو بمعنى ما اتاني زيد
لكن عمرو ومنها قولهم ما اعانه اخوانكم الا اخوانه هذا اخر احاجي الزمخشري
وتعقبها باحاجي السخاوي هو الشيخ علم الدين السخاوي وما اسم
جمع كالفعل منه وما اسم فاعل فيه كفعل له وفعلان يتفقان جمعا
ويختلفان فيه بغير فصل قالب وما فاء تداولها ثلاث احرف في عدد ا
وما عين لها احرف ثلاث يعتورانها ابدا ولامات لها احرف ثلاث ايضا مثلها
وجدا وما عينان مع لامين لفظهما قد اتحدا هما في كلمتين هما
لمعنى واحد وردا وما ضدان اتى وصفا ولولا الفاء ما انفردا الاول
قولهم في واو السم درياق وترياق وطرياق والثاني نعق الغراب و
نغق ومعافير ومغافير والثالث جدث وجدف ولازم ولازب
والرابع الجداد والجذاذ بالدال المهملة والمعجمة اعني كل منهما لفظ العين

لم يذكر جاءوا

واللام

واللام والكلمتان لمعنى واحد وهو صرام النخل والخامس الاري والشري
فالاري العسل والشري الحنظل ولولا الفاء ما افترقا انما فرقت الفاء
بين لفظيهما نوع له طعمان اري وشري وقالب وما اسم غير منسوب
وغيره اتى لفظ العلامة ليس يخفى واخر لم تكن فيه فكانت ولم يرد بها
في اللفظ حرفا واخر فيه كانت ثم عادت اليه فغيرت معناه وصفا
وابن مؤنث لا تاء فيه بتقدير ولا في اللفظ يلفى الاول بخاتي جمع
بختي حيث به بجلا الثاني بخاتي المذكور اذا نسبت اليه ازلت الياء
التي الى انها منه مثل التي الحقتها به والثالث بختي اسم رجل اذا نسبت
اليه قلت بختي فاللفظ واحد والحكم مختلف فانه كان اولا اسما فلما
نسبت اليه صار صفة والرابع المؤنث المسمى جعفر علم امراة لا تاء
فيه في لفظ ولا تقدير وقالب وما خبر مفرد لمبتدا اتى جمعا وجاء
عن المثنى وهو فرد كافيا قطعا ويا من يطلب النحو وفي ابوابه يسمى
وجمع نعت افراد اجبنا محسنا صنعا وهل للنعت دون الوصف
معنى مصدر عنى الاول قول حسان المحاربي الالات جيرانا في العشية
راجع فقوله راجع مفرد اراد به الجمع والثاني قوله فاني وقيار بها لغريب
والثالث قولك مررت بفرس شي وطائي وفارسي حاكين واما النعت و
الصفة فلا فرق بينهما عند البصريين وقال قوم منهم تطلب النعت

لم يذكر نحوهم

يسمى برار

في النعت

ما كان خاصا كالاعور والاعرج لانهما يخصان موضعا من الجسد و
الصفة للعموم كالعظيم والكريم وعند هؤلاء الله تعالى يوصف ولا
ينعت وقال لم اذا قلت ان زيدا هو القائم كان الضمير ان شئت
فصلا فاذا لام ادخلتها عليه بطل الفصل عندها واستقلا وهل
الفصل واقع اولا او قبل حال هل قيل لكلام لا والذي بعد هو لا بناتي
اثره فصلا مع النصب يبلى ولم اختص رب بالصدر لم يلف له
بين احرف الجر مثلا ثم هل يحسن اجتماع ضميرين وماذا قولي الذي
قال كلا انما لم يكن فصلا في نحو ان زيدا لهو القائم لان اللام للابتداء
فهو اذن مبتدا مستقل واجاز بعض الكوفيين وقوع الفصل في
اول الكلام نحو قل هو الله احد وبين الابتدا والحال وحملوا عليه
قراءة هؤلاء بناتي هن اطهر لكم بالنصب وابى ذلك البصريون
وانما اختصت رب بالصدر من بين حروف الجر لامرين احدهما
انها بمنزلة كم في بابها والثاني انها تشبه حرف النفي والنفي له صدر
الكلام وشبهها بالنفي انها للتقليل والتقليل عندهم نفي ويؤكد
الضمير بالضمير نحو زيد قام هو ومررت به هو ومررت بك انت
قال لما ناء نحو ان تقل جي فاعلا وتكون مفعولا فانت مصدق
٥ واسم الفاعل ان نطقت بلفظه وعنيت مفعولا فانت محقق

الاقصد

باسقاط الهمزة

الاول

الاول التاء في نحو بعت تقول بعت الغلام فالتاء فاعل ويقول الغلام
بعت فالتاء مفعول يريد باعني مولاي وبني الفعل للمفعول واصله
بيعت كضربت والثاني نحو مختار تقول اخترت فانا مختار فيكون اسم
فاعل واصله مختير واخترت المتاع فهو مختار فيكون اسم مفعول و
اصله مختير وقال واشكل في علي الجمع فيما اطايح فيه ذا اللب و
نبل اهل يا فتى فواعيل وفعل وفعلة جمعه فانظر بعقل وهل جمعوا
فعيلا او فعولا على فعل فقل فيه بنقل الاول نحو خاتم وخواتيم وصاحب
وصحب وصحبة والثاني نحو اديم وادم والثالث نحو عمود وعمد وقال
او ما كلم يؤخر بعضها الخلف غير خفي فبعض ظنها عينا او قد نقلت الى
الطرف وبعض لا يرى هذا او خالف غير معترف هي نحو جاء وشاء
اسم فاعل من جاء وشاء الاصل جائي وشائي لان لام الفعل همزة و
الهمزة الاولى هي لام الفعل عند الخليل قدمت الى موضع العين كما
قدمت في شاكي السلاح وهار والاصل شائك وهائر وعند سيبويه هي
عين الفعل في اصلها استثقل اجتماع الهمزتين فقلبت الاخيرة ياء على
حركة ما قبلها وهي لام الفعل عنده ثم فعل به ما فعل بقاض فوزنه على
هذا فاع وعلى قول الخليل فالع لانه مقلوب وقال وما اسم على ستة
كلها سوى واحد من هويت التيمانا واربعة من هويت السمان

باآخر

انت فيه اصلا فرده بيانا ؛ المراد سلسبيل وزنه فعلليل وحروفه
كلها من حروف الزيادة الا الياء وقال ؛ وما اسم مفرد في حكم جمع
وما هو باسم جمع واسم جنس ومجموع الى صفة لفرد ؛ فبينه لنا من
غير لبس ؛ الاول سراويل والثاني قولهم برمة اعشار وبرد اسمال
ونحوه وقال ؛ وهل الا هل تجئ مكان اما ؛ وما المعنى اذا جاءت
كغير ؛ وهل عطفت بمعنى الواو حينا ؛ فان تبينت جئت بكل خير
جاءت الا بمعنى اما في قولهم اما ان تكلمني والا فاذهب المعنى واما
ان تذهب واذا جاءت بمعنى غير فهي في معنى الصفة والفرق بين
موضعها في الاستثناء والصفة انك اذا قلت هذا درهم الا قيراطا
بالنصب استثناء فالمعنى ان الدرهم ينقص قيراطا واذا قلت هذا
درهم الا قيراط بالرفع على الصفة فالدرهم على هذا تام غير ناقص و
المعنى ان الدرهم غير قيراط وتجئ الا عاطفة بمعنى الواو في نحو قوله
لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا منهم قيل معناه والذين
ظلموا وقال ؛ ما اسم تصغيره فيشبه لفظه المضارع ؛ فاذا اتى
علما فما في صرفه لحن ينازع ؛ هو ابيض تصغير ابيض وافق لفظه
لفظ المضارع من بيضت فلو سميت بهذا المضارع لم يصرف ولو
سميت بهذا المصغر صرف لان الهمزة فيه اصلية وانما يترتب الحكم

فى هذا

لغز المعري وشرحها

في هذا من الصرف وامتناعه على الزائد والاصلي وقال المعري ملغزا في كاد

أنحوي هذا العصر ما هي لفظة	جرت بلساني جرهم وثمود
اذا استعملت في صورة الجحد اثبتت	وان اثبتت قامت مقام جحود

واجاب عنه الشيخ جمال الدين بن مالك بقوله

نعم هي كاد المرء ان يرد الحمى	فتاتي لاثبات وبنفي ورود
وفي عكسها ما كاد ان يرد الحمى	فخذ نظمها فالعلم غير بعيد

واجاب غيره بقوله

سالت وقاك الله ما هي كلمة	اتت بلسان جرهم وثمود
اذا ما اتت في صورة النفي اثبتت	وان اثبتت قامت مقام جحود
الا ان هذا اللغز فيه زال واضح	ولا نعدي كاد غير بعيد
اذا قلت ما كادوا يرون فقد راوا	ولكنه من بعد غير حميد
وان قلت قد كادوا يرون فما راوا	فخذ ولا تسخر بالعنيد

وقال ابو العلا المعري ملغزا في ال التعريف

وخليين معروفين لما تعاونا	ازالا قصيا في المحل بعيدا
وتبقيهما ان احدث الدهر دولة	كما جعلاه في الديار طريدا

لغز لبعضهم مع شرحه

قال بعض النحاة

سلم على شيخ النحاة وقل له	هذا سؤال من يجبه يعظم

إن شككتُ وجدتموني جازماً ؛ وإذا جزمتُ فإنني لم اجزم ؛
جوابه هذا سؤال غامض في كلمتي شرط ان واذا مراده ~~ينبغي ليتي~~ إن
~~[illegible]~~ نطقت بها فانك جازم واذا اذا اتى بها
لم تجزم واذا لما تجزم الفتى بوقوعه بخلاف إن فافهم أُخي وفهّم

لغز امس

لغز في أمس كتب به عز الدين بن البهاء الموصلي الى الصلاح الصفدي
يا اماماً طالما شاع ذكره ؛ وطاب نشره ؛ فطيّب الوجود وعطّره ؛ وفاضلا
بيّن كل معمّى ومترجم ؛ وارّخ وترجم ؛ وعمّن غبر عبّر ؛ وكتب فكبت الا
الاعادي وكتب من دون خطره ؛ وحط فرسان الاذهان والايادي
فغطى قوام قلمه وخطه ؛ اذا اخذ القرطاس خلت يمينه تفتح نوراً او
تنظم جوهرا ؛ ما اسم ثلاثي الحروف ؛ وهو من بعض الظروف ؛ ماض
إن تصحفه عاد فعل امر ؛ وان ضممت اوله صار مضارعا فاعجب لهذا
الامر ؛ ان اردت تعريفه بال تنكر ؛ او تغيرت عليه العوامل لم يتغير ؛
كل يوم يزيد في بُعده ؛ ولا يقدر على ردّه ؛ ان نزعت قلبه بعد قلبه فهو
في لعبة النرد موجود ؛ وقلبه سمّا فلا نالته الاحزاب والجنود ؛ وكل ما
في الوجود الى حاله يعود ؛ به يضرب المثل ومنه انقطع الامل ؛ ثلثاه
حرف استفهام ؛ وان تعكس يطرد ذلك النظام ؛ وثلثه الاول كذلك
وعكس ثلثيه يترك الحي هالكا في المهالك ؛ لا يوصف الا بالذهاب

اي عبر عن الغابرين اي سبق الماضين في الفضل والرتبة

ولم

ولنسبته الى هذا الوجود اياب ؛ وهو ثلثه وعدده فوق المائة ؛ وكم رجل
بغتة بعد الفئة ؛ وليس في الوجود بنى وهو اس ولكن لا في السماء ولا في
الارض ولا في صعود ولا في هبوط طرفاه اسم لبعض الرياحين المعطرة ؛
وكله جزء من الياسمين لمن اعتبره ؛ مكسور لا يجبر ؛ وغايب لا يستحضر ؛
اقرب من رجوعه مثال معكوسه ؛ يدركه العاقل بفكره وليس بمحسوس
ابنه لا زلت تزيل الاشكال ؛ وتزين الاضراب والاشكال ؛ فكتب اليه
الجواب وقف المملوك على هذا اللغز الذي ابدعه ؛ وفهم بسعده السر الذي
اودعه ؛ فوجدته ظرفا ؛ ملاقيه منك ظرفا ؛ واسما بني لما اشبه حرفا ؛ ثلاثي
الحروف ؛ ثلثه ما انقسم الى الزمان من الظروف ؛ ان قلبه سمّا فاوله حرف
تنفيس وما بقي منهما ؛ ثلثاه مس ؛ وكله بالتحريك امس ؛ وهو بلا اول
تصحيفه مبين ؛ وفي عكسه سمّ يقين ؛ التقى فيه ساكنان فبني على الكسر ؛
ووقع بذلك في الاسر ؛ لا ينصرف بالاعراب ؛ ولا يدخله تنوين في لسان الاعراب ؛
يبعد عن كل انسان ؛ وينطق به وما يحرك اللسان ؛ لا يدرك باللمس ولا
يرى وفيه ثلثا الشمس ؛ تتغير صيغته حال النسبة اليه ؛ ويدخله التنوين اذا
طرأ التنكير عليه ؛ متى يت فات ؛ ولم يحصل له الى لقاءات ؛ امين على
ما كان من قربه ؛ يعجز كل الناس عن رده ؛ فماضيه ما يرد ؛ وثانيه ما
يصدّ ؛ وطريق ثالثه ما يسدّ ؛ ثلثه ايام هي الدهر كله ؛ وما هي غير

تتغير م ر

لغز بعض الخوارزمي في التابع

لغز لبعض ادبا المغرب

لغز لابن الحاجب
شرح ابن هشام

اليوم والامس والغد قال الخوارزمي ما تابع لم يتبع متبوعه
في لفظه ومحله ياذا الثبت ماذا يعلم غير علم نافع
بالغث في اتقانه حتى ثبت قال والعجب ان هذا اللغز في ابياته
صورة المسئلة وهو قوله ماذا يعلم غير علم نافع ولما عرضه على
الزمخشري قال له لقد جئت شيئا إدا اي عجبا وقال بعض ادباء المغرب
يا عالم النحو اي فعل ان حلّه الهمز لم يعدّ ثم هو بالعكس ان تعري
منه يا نسيج وحده اراد انك اذا قلت ضربه تعدي بنفسه واذا قلت
اضربه لم يتعد الا بحرف الجر تقول اضرب به ولهم من هذا النمط افعال كثيرة
وقال العلامة جمال الدين بن الحاجب ايها العالم بالتصريف لا زلت تحيي
قال قوم ان يحيى ان يصغر فيحيا وابى قوم فقالوا ليس هذا الراي حيا
انما كان صوابا لو اجابوا بيحيي كيف قد ردوا يحيا والذي اختاروا
يحيى اتراهم في ضلال ام ترى وجها يحيي قال الشيخ جمال الدين بن هشام
يحتاج في توجيهها الى تقديم ثلثة امور احدها انهم اختلفوا في وزن
يحيى فقيل فعلى وقيل يفعل والاول ابعد لان الثاني فيه دعوى الزيادة
حيث لا حاجة الثاني ان الحرف التالي لياء التصغير حقه الكسر كالتالي
لالف التكسير حملا لعلامة التقليل على علامة التكثير حملا للنقيض على
النقيض واستثنى منها مسايل منها ان يكون ذلك الحرف متلوا بالف
من ذلك

فمنوا يحقق به استفيد فمن يحكيه
لا زال يستخرج الدر ار ادقول
صرفه يحفان تعترى نادينا من يغذ
حين هاج الضمير

الثانيث كحبلى صونا لها عن الانقلاب الثالث انه اذا اجتمع في اخر المصغر ثلث
ياءات فان كانت الثانية زائدة وجب بالاجماع حذف الثالثة منسية لا منوية
كعطاء اذا صغرته تقول عطيّ بثلث ياءات ياء التصغير والياء المنقلبة عن
الف المد والياء المنقلبة عن لام الكلمة ثم تحذف الثالثة وتوقع الاعراب على ما
قبلها وان كانت غير زائدة فقال ابو عمرو لا تحذف لان الاستثقال انما كان
متاكدا لكون اثنتين منها زائدتين ياء التصغير والياء الاخرى الزائدة و
قال الجمهور تحذف نسيا منسيا ومثال ذلك احوى اذا صغر على قولهم في تصغير
اسود اسيد فقال ابو عمرو واقول احيّ ثم اعلّه اعلال قاض رفعا وجرا واثبت
اليا مفتوحة نصبا وقال غيره تحذف الثالثة في الاحوال كلها نسيا منسيا ثم
اختلفوا فقال عيسى بن عمر اصرفه لزوال وزن الفعل كما صرفت خيرا و
شرا لذلك وقال سيبويه امنع صرفه وبين خير وشر وبين هذا فان حرف
المضارعة محذوف منهما دونه وحرف المضارعة يحوز وزن الفعل
ولهذا اذا سميت بيضع منعت صرفه فاذا تقرر هذا فنقول من قال ان
يحيى يفعل قال في تصغيره يحيى كما قال في تصغير حبلى حبيلى صونا
لعلامة التانيث عن الانقلاب وهو الذي قال الناظم مشيرا اليه قال قوم
البيت ومن قال انه يفعل قال فيه على قول سيبويه يحيّي بالحذف ومنع الصرف
وهو الذي اشار اليه بقوله انما كان صوابا لو اجابوا بيحيي وذلك لانه

اي بحذف الالف

استعمله مجرورا فتحة ثم اشبع الفتحة للقافية ويكمل له بذلك ما اراده من الالغاز حيث صان اللفظ على صورة ما اجاب به الاولون والفرق بينهما ما ذكرنا من ان هذه الالف اشباع وهي من كلام الناظم لا من الجواب والالف في جواب الاولين للتانيث وهي من تمام الاسم فان قيل فاذا لم تكن الالف على الجواب الثاني للتانيث فما بال الحرف الدال على التكسير والتصغير لم تكسر ما بعده فالجواب انه لما صار معتقب الاعراب تعذر ذلك فيه كما في زيدان ذلك يقتضي الاخلال بالاعراب وايضا فان ياء التصغير لا يكمل شبهها بالف التكسير الا اذا كان بعدها حرفان او ثلثة اوسطها ساكن والله اعلم

قال الشيخ برهان الدين البقاعي في تبته انشدنا شيخنا الامام محمد الاندلسي الراعي لنفسه لغزا في كلمة ابعني على اذا اتيت قبلها بكلمة قل ونقلت حركة الهمزة الى اللام الساكنة وحذفتها ۶ حاجيتكم علماءنا المصرية ۶ اولي الذكا والفهم والعلم والطعمية ۶ ما كلمات اربع نحوية ۶ جمعن في حرفين للاحجية ۶ قال وانشدنا لنفسه في ذلك مختصرا ۶ في اي قول يا نحاة الملة ۶ حركة قامت مقام الجملة ۶ ثم رايت كراسة فيها الغاز منظومة مشروحة لم اعرف لمن هي وها هي بسم الله الرحمن الرحيم لك الحمد ربي حمد ذي اذعان ۶ معترف بالقلب والاذعان ۶ مصليا على الرسول المهدي ۶ بهديه في السر والاعلان ۶ ثم الرضى من اله وصحبه ۶ وتابعيهم

يعد بالاحسان ۶ وبعد اي ملغز مسايلا ۶ في النحو تعتاص على الاذهان ۶ تخرجها فكر لبيب فطن ۶ يوردها بواضح الاذهان ۶ فيا اولي العلم الاولى حازوا العلا ۶ عين الزمان جملة الاعيان ۶ حاجيتكم لتخبروا ما اسمان ۶ واول اعرابه في الثاني ۶ وذاك مبني بكل حال ۶ ها هو للناظر كالعيان ۶ يعني الالف واللام الموصولة في مثل جاء الضارب ومررت بالضارب على القول بانها اسم كالذي يكون الاعراب الذي يستحقه الموصول انما استقر في الاسم الواقع صلة اجراء لهذا الاسم مجرى الاداة المعرفة في مثل الرجل ولا يوجد اسم اعرابه الذي يستحقه بحسب موضعه مستقر في اسم بعده الا هذا وقد اشار في البيت الثاني الى التصريح به بقوله ها هو للناظر ۵ ۶ وتخبروا باسم مضاف ثابت التنوين فيه اجتمع الضدان ۶ يعني كائن اذا استعملت من دون من بعدها كقوله ۶ كائن قائل للحق يعطى ويرمى بالقبيح من الكلام ۶ قال ابن كيسان ذهب الى ان جر ذلك باضافة كائن اليه حملا لها على كم الخبرية لانه بمعناها ونونها انما هو تنوين اي وقد ثبت مع الاضافة والتنوين مؤذن بالانفصال والاضافة مؤذنة بالاتصال فقد اجتمع الضدان وذهب غير ابن كيسان الى ان الجر بعدها بمن محذوفة لان تنوينها هو الغالب في الاستعمال ۵

۶ واسم بتنوين لذي الوقف يرى ۶ كالوصل حالاه هما سيان ۶

ماهو خز

الموصولة

تنوين المضاف

تنوين الوقف

أيّاه

يعني ايضا المتصلة بالكاف المشار اليه في البيت السابق نحو وكاين من نبي
قال القراء سوى ابي عمرو بن العلا وقفوا على تنوينها ووقف ابو عمرو على
الياء بحذف التنوين على مقتضى القياس ❴ وتابع ليس يلفى تابعا
ما قبل في شان ونزر في شان ❴ يعني مثل قولك ما زيد بشيء الا شيء لا
يعبا به على اللغة الحجازية في ما النافية فلفظ الخبر ولم يتبعه في لفظ ولا في
موضع فما قبل هذا التابع على شان من جر اللفظ ونصب الموضع ومن
نقض النفي اليه وشان التابع بخلاف ذلك لانه مرفوع ابدا مثبتا
بالا وقد كنت نظمت في هذه المسألة قديما بيتا وهو قولي ❴
احاجيكم ما تابع غير تابع ❴ لمتبوعه في موضع لا ولا لفظ ❴ وقد ينتظم
هذه الالفاظ هكذا في مسألة العطف على التوهم كقوله تعم فاصدق
واكن على قراءة الجزم لان هذا المجزوم لم يتبع الفعل قبله في موضع ولا
لفظ وانما جاز على مراعاة سقوط الفاء حملا على المعنى المراد وكقول
القايل ❴ بدا لي اني لست مدرك ما مضى ❴ ولا سابق شيئا اذا كان
جائيا ❴ انما جاز جر سابق على توهم جر مدرك بباء زائدة لجواز ذلك فيه
❴ يا هؤلاء اخبروا سائلكم ❴ ما اسم له لفظ ومعنيان ❴ ولا يراعى
لفظه في تابع ❴ والموضعان قد يراعيان ❴ واللفظ مبني كذا الموضع
من موضعيه عادم بيان ❴ يعني قولك يا هؤلاء في باب الندا في مثل

يا هؤلاء

قبله ص

في التابع

ذو في شان ص

جر بالباء الزائدة وموضعه نصب بالاتفاق تلك اللغة تعمل عمل ليس و الا شيء بدل من الخبر ص

فاصدق واكن

ما هؤلاء الكرام ❴ ما ذا بين لفظا ومعنى لازم ❴ يُنوى اذا لم يلف في المكان
يعني ما في مثل قولك قيامي كما انك تقوم اى كقيامك فالكاف جارة للموضع
ان وصلتها وما فارقة بين هذه الكاف وبين ما كانت مركبة مع ان ولا
جر لها وذلك في قولك كان زيدا قايم والكلام مع كان جملة بخلاف الكاف
الجارة فانها مع ما بعدها جزء كلام فان ارادوا التركيب لم يفصلوا بشيء
وان ارادوا الجارة فصلوا بما فهي زايدة في اللفظ لان ما بعدها مجرور المحل
بالكاف التي قبلها وفي المعنى ايضا اذ لا تفيد شيئا سوى الفرق اللفظي
وقد تحذف ان بعد الكاف الجارة فتقول قمت كما ان سيقوم وقد تحذف
ما في الشعر وتكون منوية فهي زايدة لفظا ومعنى لازمة بحيث تنوى
اذا لم توجد وعليه جاء بيت سيبويه ❴ نروم تساما عند باب رفاعة ❴
كما يؤخذ المرء الكريم فيقتلا ❴ على رواية رفع يؤخذ اراد كما انه يؤخذ و
لم يفصل بين ان المخففة من ان وبين الفعل ضرورة وايضا وعطف
فيقتل على المصدر المقدر من ان وما بعدها من باب قوله ❴ للبس عباءة
وتقر عيني ❴ جرت ان وصلتها في ذلك مجرى المصدر الملفوظ به ٥
❴ وما الذي اعرابه مختلف ❴ من غير ان تختلف المعاني ❴ يعني مثل قولك
زيد حسن الوجه برفع الوجه او بنصبه او جره ❴ وما الذي الوصف به من
اصله ❴ وذاك منه ليس في الامكان ❴ يعني في مثل قولك اقايم اخوك و

الضم الذي في مثل يا زيد ... والنصب
الذي هو في محل نصب لانه منادى ولهذا يجوز
في مثل يا عبد الله ... يا هؤلاء التابع بالنصب
هؤلاء الكرام بالرفع والكرام بالنصب فلم يراعى اللفظ
فيراعى الوضعان ... البناء ان لم يراع
بوجه والشان في البناء ... هنا ودع غيره لم
فان التابع تابع لكنه ... ما ظهر مع ان الظاهر
يطرح ... والتعليل ضعيف
... البناء التعليل شبيها
مع ان الكان موضع اعرابي
... موضع يعتدله
... عادة البناء لاصل
... لخلاف البناء ص

في الصفة المشبهة

والمعنى في الكل واحد وان كان في الاعراب باختلاف المعاني باختلاف الاعراب ع م

أمسافر غلاماك او اخوتك او غلمانك فهذا الوصف رافع لما بعده بالفاعلية
ولا يمكن في هذا الموضع جريه على موصوف وان كان ذلك هو الاصل فيه
لانك اذا ثنّيت الموصوف او جمعته فالوصف مفرد وان افردته فالمراد
اثنان او جماعة لا واحد وانما هذا الوصف هنا كالفعل في حكم اللفظ وفي
المعنى ؛ وما الذي فيه لدى اعرابه ؛ وقبل ذاك يستوي اللفظان ؛
يعني ان من المعربات ما يستوي لفظه بعد التركيب وجريان الاعراب
فيه وقبل ذلك والشان في لفظة الاعراب ابدًا اختصاصه بحالة التركيب
لانه اثر العوامل وذلك مثل الفتى والعصى ويخشى فالنحاة يقولون في
هذا الباب كلمة تحركت الياء او الواو بحركة الاعراب وانفتح ما قبلها
فتسكنت وانقلبت الفا وكذلك اللفظ قبل التركيب مع ان حركة
الاعراب مفقودة اذ ذاك بفقد عاملها فقد كان قياس الصناعة
يقتضي ان يقال قبل التركيب العصو والفتي ويخشي ويرضي بياء
او واو ساكنة كما تقول بعد التركيب هذا الفتى والعصى ويخشى و
يرضى رجل وزيد لكن خرج هذا عندهم مخرج الاستعانة بحالة
التركيب ومراعاة المآل في اللفظ ولان من العرب من يقول في
يوجل وييئس ياجل وياءس فالتزموا ذلك هنا لما ذكر ؛ وما
اللذان يعملان دولة ؛ والعاملان فيه معمولان ؛ يعني اسماء

لفظ خ ل

في اسم الشرط

الشرط

الشرط في مثل قوله تعالى ايا ما تدعو فايا منصوب بتدعو وتدعو مجزوم بايا
وهكذا نحو من تضرب اضرب فالمفعولية في اسم الشرط بحق الاسمية و
الجزم بتضمن معنى ان الشرطية والمرتبة في ظاهر اللفظ متضادتان لوجوب
سبق العامل معموله فيها ؛ ومفرد لفظا ومعنى يفهم ؛ معنى كلام فيه لفظ
ثان ؛ يعني ضمير الشان والقصة اذ هو مفرد في اللفظ والمعنى لكن
معناه الذي هو الخبر يفهم معنى كلام يفسره اللفظ الثاني بعده كقوله
تعالى قل هو الله احد وهذا اضمار مذكر وان شئت انثت الضمير على
معنى القصة كقوله تعالى فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا وليس
لهذا الضمير في كلا حاليه من الاحكام الاعرابية الا امكان الرفع بالابتداء
نحو ما تقدم او بكان واخواتها والنصب بان او ظننت واخواتها
فانها لا تعمى الابصار ؛ وما الذي في كبره مؤنث ؛ وقبل ذاكا
في الذكران ؛ يعني الذباب المسمى في كبره نحلة وفي صغره بقرا او
فيه انتقد صاحب الايضاح ؛ وما ذكر فان يكبر فانثى ؛ شديد الازم
ليس بذي ضروس ؛ ما اسم لدى التذكير باد غنثه ؛ يرمى لاجل
العلم بالهجران ؛ وهو لدى التانيث ذو ميّزة ؛ من اجل ذا قرت
به العينان ؛ يعني الخوان فاذا كان عليه الطعام سمي مائدة فيقتضي
اذا كان خوانا ويقال اذا كان مائدة وهذا والذي قبله الغاز فيما هو من

متضادة خ ل

ضمير الشان

حكمان خ ل

اثر ظاهر من بدا يبدو بدوا اذا ظهر

مسايل اللغة ٤ ما معرب مفعولاً ومبتدأ ٤ ولفظه جر مدى الازمان
يعني كاين وايش يستعملان مفعولين او مبتدأين نحو كاين من رجل
رايت وايش قلت ونحو كاين من رجل جاءني وايش هذا واللفظ
فيهما جر ابداً لان كاين اصله كاف التشبيه دخلت على اي فجرتها
ثم اجري اللفظ مجرى كم الخبرية في الاستعمال والمعنى وايش اصله
اي شي ثم حذفت العرب الياء المتحركة من اي كما حذفوها من ميت
وبابه وحذفوا من شي عينه ولامه معا وابقوا الفاء وجعلوها محل
الاعراب الذي كان في اللام فهذا باب من التركيب بقي الاسم فيه على
اعرابه الاصلي ٤ ما اسم له تغير بعامل ٤ محله من آخر حرفان ٤
يعني امرءاً وابنماً والخال وبابه لانه يتغير فيه بالعوامل حرفان الآخر
وما قبله بسبب الاتباع ٤ ما اثنان في اول واخر من كلمة ٤ ضدان حقاً
وهما مثلان ٤ يعني كل لقبين متقابلين من القاب الاعراب و
البناء الرفع مع الضم والنصب مع الفتح والجر مع الكسر والجزم مع
السكون هما مثلان في الصورة ضدان في الاعراب والبناء بحسب
الانتقال واللزوم ٤ ما فاعل بالفعل لكن جر ٤ مع السكون فيه
ثابتان ٤ يعني الصنبر في قول طرفة ٤ بجفان تعتري نادينا من سديف
حين هاج الصنبر والصنبر البرد وبسكون الباء قال ابن جني في

الثاني صح

في القاب الاعراب والبناء

الصنبر صح

خصايصه

خصايصه في وجه ذلك كان حق هذا اذ نقل الحركة ان تكون الباء مضمومة
لان الراء مرفوعة ولكنه قدر الاضافة الى الفعل بمعنى المصدر كانه قال حين
هيج الصنبر يعني انه نقل الحركة في الوقف الى الباء الساكنة وسكنت الراء
لكنه لم ينقل الحركة توجد في الاصل وهي الجر الذي يوجبه اضافة مصدرها
الى الضمير لان الظرف قد اضيف الى الفعل واصله ان يضاف الى
المصدر فقد ثبت في هذا الاسم الجر المنقول مع سكون محله وهو
الراء والاسم مع ذلك فاعل بالفعل وهو هاهنا هاج ٤ ما فاعل ونايب عن
فاعل ٤ باوجه الاعراب يجريان ٤ يعني مثل قولك زيد قايم الاب وقايم
الاب وقايم الاب ونحو زيد مضروب الاب ومضروب الاب ومضروب
الاب ٤ ما كلمة قد ابدلت عين لها ٤ ابدالها يصحبه قلبان ٤ فاول
لاخر واخر لاول حالاهما هذان ٤ يعني مسئلة اينق جمع ناقة على
افعل اصله انوق كما قالوا انوق فابدلوا العين في انوق ياء لكن هذا
الابدال يصحبه قلبان احدهما انهم قلبوا العين سالمة الى موضع اللام
فصار اللفظ اينق ثم فعلوا فيه ما فعلوا في اول واخر وبابهما فصار اينقيا
ثم لما صارت الواو المتطرفة ياء لوجوب ذلك قلبوها على حالها الى موضع
الفاء وهذا هو القلب الثاني فصار اينقا وعادت بنية الجمع الى اصلها
لكن ودخ حرف العلة عن الطرف بنقله الى موضع الفاء فقد صار هذا

الصنبر صح

في الاسماء العاملة عمل الفعل المضافة الى فاعلها او نايبه

عين صح
العين عين الفعل

الابدال مرتبطا بالقلب الاول الذي هو آخر الكلمة وبالقلب الثاني الذي هو لا قبلها فهذان حالان للقلبين المذكورين قال ابو القسم الزجاجي في نوادره هذا المذهب في هذه الكلمة قول المازني وحذاق اهل التصريف

ما كلمة مفردها وجمعها بواوه قد يما ثلان يعني في قولك جاء في اخوك الكرام وهكذا ابوك تقول هذا ابوك وهؤلاء ابوك ابوك واحدا من الاسماء الخمسة وجمعا بالواو والنون لكن حذفت النون للاضافة وعليه فسّروا فقلت اسلموا انا اخوكم فقد برئت من الاحن الصدور وقول الاخر فلما تبيّن اصواتنا بكين وفدّيننا بالابينا

وما جمع نصبه كالجرّ في مفرده اذ يتساويان يعني قولك رايت ابيك الكرماء واخيك الفضلا جمعا على حذف النون للاضافة وتقول للمفرد مررت بابيك الكريم وباخيك الفاضل فيتساويان في اللفظ

ما كلمة متى اتى اسم بعدها فرفعه والجر جاريان

والفعل بالرفع وبالجزم اتى وهي لها في كل ذا معان يعني كلمة متى يقع بعدها الاسم مرفوعا تارة ومجرورا اخرى ويقع بعدها الفعل مرفوعا ومجزوما ومعناها مختلف باختلاف ~~ـــــ~~ احوالها تقول متى القيام في الاستفهام ويرتفع الاسم وتقول العرب اخرجها متى كمّه بمعنى وسط وتجر ما بعدها وجروا ايضا بها بمعنى من

كقوله

كقوله اذا اقول صحا قلبي اُتيح له سُكر متى قهوةٍ سارت الى الراس اي من قهوة وقال ابو ذويب شربن بماء البحر ثم ترفّعت متى لجج خضر لهن نئيج متى فيه بمعنى وسط عند الكسائي وقال يعقوب هي بمعنى من وتقول متى تقوم في الاستفهام فترفع الفعل ومتى تقم اقم في الشرط فتجزم ٥

ما حرف ان سبقه ذو عمل كرّ على العامل بالبطلان

صدر ولكن ليس صدرا فله تقدّم تاخّر وصفان

يعني لام الابتداء اذا وقعت بعد ان تقول علمت ان زيدا قايم فتعمل علمت في ان تؤثر فيها الفتح فان جئت باللام في الخبر بطل العمل فقلت علمت انّ زيدا لقايم وهذه اللام اداة مصدرة في محلها الاصيل لها وهو الدخول على انّ ولذلك منعت من فتحها ولا صدرية لها في موقعها بعد انّ فقد عمل ما قبلها فيما بعدها الا ان دافعة للخبر الداخلة هي عليه وعمل ايضا ما بعدها فيما قبلها كقوله تعالى ان الله بالناس لرءوف رحيم فبالناس متعلق برءوف وتقول اني زيدا لاضرب فلهذه اللام هنا وصفان تاخر في اللفظ وتقدم في الاصل

باي حرف اثر لعامل اعراب معرب وذا شبهان يعني ان فان تفتح بالعامل وتكسر دونه تقول انك قايم وعجبت من انك قايم سمّى سيبويه وقدماء النحاة هذا عملا فهذا في الحروف واعراب المعربات شبيهان فكانه اعراب في الحروف ٥

الكريم وجاء في اخوك م

فقلنا لهم

في كلمة متى

العمل كذا

اذا كانت ان مفتوحة الهمزة فيجئ في خبرها بلام الابتداء كسرت الهمزة ٥/

تعليل لعدم الصدرية لها

فتح همزة ان اثر لعامل

ذاتِ مرةٍ

بمجرورِ حرفٍ قد قُلِبْ ؛ مبتدأً مؤكداً وانّ له وجهان ؛ يعني مثل
قولك الزيدان لهما غلامان والهندان لهما بنتان والزيدون لهم غلمان
والهندات لهن بنات ان اخذت هذا الكلام على ان الثاني للاول
ملك او سبب كانت اللام جارة وان اخذته على ان الاول هو الثاني
فاللام ابتدائية مؤكدة والاسم بعدها مبتدأ مؤكد بها والكلام صالح
للوجهين يُرجع في تعيين احدهما الى ما تقتضيه منصرف القصد من
المعنى كقوله تعالى انهم لهم المنصورون وان جندنا لهم الغالبون
فالمعنى المقصود هو ان الاول عين الثاني ؛ وايّ مبني به تلاعبت
عواملُ ارادت البيان ؛ يعني ان الضماير المختلفة الصور
بالرفع والنصب والجر نحو اكرمتك واياك اكرمتك على حد زيدا ضربته
او زيدا ضربته في باب الاشتغال وبك مررت في الجر لاختلاف صور
الضماير بالعوامل مع انها مبنيات كاختلاف وجه الاعراب في
المعربات ؛ ما كلمة في لفظها واحدها وجمعها قد تبعا قبلا ؛
يعني مثل تخشين الله يا هندُ او يا هندات وترمين يا دعدُ او يا
دعدات فهذا الفعل صالح اللفظ للواحدة وجمعها والتقدير مختلف
لان تخشين للواحدة اصله تخشيين كتذهبين وجمعها اصله
على لفظ تفعلن كتذهبن وترمين للواحدة اصله ترميين كما تقول

تكتسبين

المبنى المختلف بالعوامل

تكتسبين فاعِلَ تخشين باعتبار لكل واحد منهما في التصريف وترمين يا
هندات تفتعلن على مقتضى لفظه كذلك الجمع لفظ واحد ذكر او انث
لا لفظان ؛ يعني مثل الزيدون يدعون والهندات يدعون قال الله
تعالى واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم وقال رب السجن احب
الي مما يدعونني اليه والا تصرف عني كيدهن فهذا يفعلن للاناث
والاول يفعلون للذكور واللفظ فيهما واحد ؛ ما موضعٌ يُغلَّبُ الانثى
به ؛ ولفظه يُعدّ في الذكران ؛ يعني مثل سرنا خمسا من الدهر
وخمس عشرة بين يوم وليلة لان الزمان يغلب فيه الليالي لسبقها
وليس ذلك في غيرها ونزع التاء من اسماء العدد علامة تانيث المعدود
وذلك خاص بباب العدد والاصل في اللفظ الخالي من علامة التانيث
ان يكون للمذكر كما في ساير الابواب نحو قايم وساير الصفات ومن ههنا
استقام الغاز الحريري في العدد بقوله ما موضع تبرز فيه ربّاتُ الحجال
بعمايم الرجال يعني نزع التاء من العدد ؛ حرفان قد تنازعا في عمل ؛
واسمان للحرفين مطلوبان ؛ يعني ليت ان زيدا قايم فالاسمان
بعد انّ مطلوبان لها ولليت من جهة المعنى لكن العمل فيهما لانّ واغنى
ذكرهما بعدها عن ذكرهما لليت فهو اعمال مع تنازع بين حرفين والمشان
في التنازع اختصاصه بالافعال وما يجري مجراها واغا خصه النحاة بذلك

على الايام في الشرع وعند العرب لبناء ابتداء الشهور على روية الهلال وروية غالبا يكون في الليالي فيكون اول الشهر ليلة الروية

تنازع انّ وليت

المسئلة الزنبورية

اذ تقصد واما يتصور فيه اعمال العاملين وفيهما ايضا فصيحًا قد
يوتى فعل وحرف يتنازعان يعني مثل علمت ان زيدا قايم فالاسمان
قد تنازع فيهما الفعل والحرف معا لكن الواجب ان يعمل الحرف وهذه
كالمسئلة قبلها وتقديري مبتدا خبره الرفع والنصب له حالان
يعني المسئلة الزنبورية وبابها كنت اظن ان العقرب اشد لسعة
من الزنبور فاذا هو هي قاله سيبويه وفاذا هو اياها قاله الكسائي
وحكاه ابو زيد الانصاري عن العرب والضمير في الاول مبتداء
لا خبر له من جهة المعنى غير الضمير الذي بعده لانه المستفاد
من الكلام والخبر هو الجزء المستفاد من الجملة فوضعها هو جلي في
النصب في القول الصحيح على اضمار فعل قام معموله مقامه وناب عنه
بنفسه دون فعل يخص معناه والتقدير فاذا هو يساويها لان باب
زيد زهير معناه يساويه ومما يدخل تحت هذا البيت ما اجازه بعض
نحاة المتاخرين في مثل قول ابن قتيبة في الادب انما الطع بياض في
الشفتين واكثر ما يعتري ذلك السودان بالنصب على انه مفعول
يعتري وما مصدرية اي اكثر اعتراء ذلك السودان وهذا
المفعول هو الذي اغنى عن الخبر لانه الجزء المستفاد من الكلام
فموضع الالغاز من هذه المسايل دخول النصب فيما هو خبر المبتدأ

امامه

جوازا

لزوماله

منتهى الجموع

غير وسوى في الاستثناء

جوازا في اللفظ ووجوبا في المعنى ومثل كلام ابن قتيبة اكثر ما اضرب زيدا
ما علة تمنع الاسم صرفه وهي واخرى ليس يمنعان يعني ان
مثل صياقل وصيارف وملائك يمتنع صرفه بعلة تناهي الجمع فاذا قلت
صياقلة وصيارفة انصرف مع بقاء الجمعية وانضمام التانيث اليها و
التانيث من علل منع الصرف ولكنه بالتاء شاكل الاحاد فلذلك انصرف
كطواعية وعلانية وكراهية ما اسم في الاستثناء منصوب به
وهو اداة له الحكمان يعني مسئلة الاستثناء بغير وسوى نحو
قام القوم غير زيد فغير منصوب على الاستثناء فنصبه نصب الاستثناء
وليس بمستثنى وانما هو اداة استثناء ومجروره هو المستثنى فهو غريب
في بابه لانه سرى اليه حكم مجروره فله حكم الاداة في المعنى وحكم المستثنى
وهذا اشبه ما يقول بعضهم في المفعول معه نحو جئت وزيدا ان الاصل
جئت مع زيد فلما جاء الحرف وهو الواو وقع اعراب مع على زيد فاجتمع
المسئلتان في تخلي الاسم باعراب ملابسه ما اسم يريك النصب في اسم
بعده وشائه الجر لدى اقتران يعني مسئلة لدن غدوة فان
لدن مع غدوة لها شان ليس لها مع غيرها قال سيبويه لانها تنصب
غدوة ولا عمل لها في غيرها الا الجر كقوله تعالى من لدن حكيم عليم وما
اللذان جرد امن صلة لكن هما في الاصل موصولان يعني الموصولين

اللتيا والتي

في قول العرب فعلته بعد اللتيا والتي يعنون بعد صغر الامر وكبره
اي بعد مشقة فهما موصولان في الاصل جردا من الصلة في الاستعمال
وقدر بعضهم بعد اللتيا دقت وبعد التي جلت وقيل اللتيا والتي
يراد بهما الداهية وقد حكى بعض النحاة جاءني الذين والتي يعني الرجال
والنساء ولا يريد إحالة على فعل شيء ولا على تركه ❊ ما معرب اعرابه
وحرفه ❊ كلاهما في الوصل محذوفان ❊ يعني مثل قوله تعم لو كانوا
غزًّا فعلامة نصب غزًّى الفتحة المقدرة في الالف المحذوفة لالتقاء
الساكنين بالتنوين تحذف من الكلمة نفسها الاعراب وحرفه الذي
هو محله وذلك مما ينافي حال الاعراب لانه وضع للبيان وهكذا الاسم
المقصور اذا نون ❊ ما امر في كلمة موجبه ❊ وجوده وفقده سيان
يعني مثل عيد اصله الواو من العود وموجب انقلاب هذه الواو الساكنة
ياء وجود الكسرة قبلها ثم ان هذه الكسرة زالت وبقيت الياء في
اعياد فقد استوى وجود هذه الكسرة وفقدها مع انها الموجبة ومن
هذه مسئلة ابيق المتقدمة لان موجب الياء قد زال وهي باقية
منبهة على قلة القلبين اذ لو رجعت الواو لم تعمل الا على قلب واحد
❊ ما عارض رعي في كلمة ❊ ولم يراع سمع الامران ❊ يعني مثل الاحمر
اذا نقلت حركة الهمزة الى لام التعريف فان شئت ابقيت الف الوصل

غير

معتد به

غير معتد بالحركة المنقولة لانها عارضة وان شئت حذفت الالف معتدا به
للحركة بعدها وعلى هذا الجائز القراءة في مذهب ورش ان يقرأ الان خفف
الله عنكم ونحوه بثبوت الالف وحذفها وعلى هذا قرئ لمن الآثمين بفتح
النون من اعتبار السكون اللام لانه الاصل كما تقول من الرجل وقرئ
في الشاذ لمن الاثمين بادغام من في اللام اعتدادا بحركتها كما تقول من
لدن ❊ ما اسم لحرف من الاسم قبله ❊ هما كواحد والاصل اثنان ❊ يعني
به عشر حيث ركب مع اثنان فقيل اثنى عشر ❊ واسم له الرفع ومامن رافع
من قاصله ولا دان ❊ هو الضمير المسمى فصلا وعمادا ❊ و
❊ وما من الحروف يلفى زايدا ❊ في لفظ او معنى هما قسمان ❊ او فيهما او
اسم وفعل لهما ❊ هنا دخل اي يدخلان ❊ وذلك نحو جلت بلاد ادما
خطيئاتهم وعلى كان المسومة العراب ❊ ما شكل افعال يرى جمعا ❊
ولم يصرف ولم يشركه في ذا الشان ❊ يعني اشياء جمع شيء ❊ ما فعل
امر وخطاب صالح ❊ لغيبة ومنقضي الزمان ❊ وذلك مثل خافوا وناموا
يصلح للامر وللغائب الماضي ❊ وصيغة الماضي ترى مضارعا ❊ من لفظها
فيه يرى الفعلان ❊ مثل تحامى وتعاطى وتسمى ونحوه ❊ واي كلمتين في
كلمة ❊ واي فعلين هما خصمان ❊ يعني بكلمتين في كلمة مثل عبشمي
في عبد شمس و يعني بالاخير باب التنازع ❊ واي مضمر مضاف لاسم ❊

واي اشياء هما شيئان ؛ اراد بالاول قوله ؛ فاياه واياك الشواب ؛ وبالثاني
قوله تعالى فقد صغت قلوبكما ؛ ما واحد ليس يرى بعد حي ؛ لكنه يقال فيه
اثنان ؛ يعني يوم الاثنين ؛ ما اسم جئ فاصلا حتى بره الخافض
والمخفوض متصولان ؛ يعني الالف واللام الموصولة على القول بانها
اسم تفصل بين العوامل كلها على اطراد بخلاف الذي والتي ؛ وما
الذي وهو حرف خافض ؛ يفصل ما اضيف باستحسان ؛ يعني مثل
لا اباك ولا يدي لك بكذا ؛ وكيف الموصول يلفى صلة ؛ فهكذا الفى
موصولان ؛ يعني مثل جاءني الذين ابوه منطلق منهم وقد انشدوا
من النفر اللاء الذين اذا هم يهاب اللهام حلقة الباب قعقعوا
قيل الذين تاكيد للاء وقيل هم هو من صلته اي اللاء هم الذين ويصح في
الكلام ان يقع التي الذي يا بيتها تكرم هند على معنى التي تكرم الذي
يا بيتها هند وهكذا ما كان مثله ؛ وما الذي البناء في اخره ؛ دليل اعراب
الذي بيان ؛ وذلك الاعراب في اسم سابق ؛ وذلك الدليل في اسم
ثان ؛ يلفى لديه عوضا من خبره ؛ ام ليس لذلك يجتمعان ؛ حرف
لاعراب بمبني وقد ؛ ناب عن اسم حل في المكان ؛ يعني بهذه الابيات
الاربعة حكاية النكرات من نحو منو في حكاية المرفوع ومنا في حكاية
المنصوب ومني في حكاية المجرور فهي مبنية وهذه العلامة اللاحقة

دليل

دليل الاعراب الذي في الاسم السابق ومن مبتدا اغنت تلك العلامة
عن خبره وقامت مقامه ولذلك لا يجمع بينهما وبين الخبر فلا يقع منو
الرجال ومن الرجل والبيت الرابع محصل لما تقدم في الابيات الثلثة فالا
عليه وحده مغن عما قبله فيتق ؛ ما حرف اعراب لمبني وقد ؛ ناب عن اسم
حل في المكان ؛ ما فعل امر جائز الحذف سوى ؛ حركة تبقى على اللسان ؛
يعني فعل الامر من واي ياي بمعنى الوعد تقول في ايا زيد فان وقع قبله
ساكن من كلمة نقلت حركة الهمزة اليه على قياس نقل الهمزة قلت قل الخير
يا زيد اي عد بالخير وهند قالت بخير يا عمرو فلم يبق من الفعل غير
الكسرة في لام قل وتقول على هذا يا زيد قلي يا هند فبقيت الحركة والياء
بعدها انما هي ضمير الفاعل الذي كان متصلا بفعل الامر المحذوف
؛ ما اسم لحركة بعامل ؛ ينسخها حركة اقتران ؛ يعني مثل الحمد لله فيمن
كسر الدال ونحو واذ قلنا للملائكة اسجدوا فيمن ضم تاء الملائكة فحركة
الاعراب ذهبت بحركة الاتباع وهي حركة الاقتران ؛ ما معرب في
لفظه حركة ؛ الاعراب والسكون حاصلان ؛ يعني مثل البكر اذا
وقفت عليه بنقل حركته الى الساكن قبله ؛ وعودنا فيه ضمير مظهر ؛
في كلمة فاين يدل غمان ؛ يعني النون الساكنة وبعدها ياء او واو في كلمة
يجب اظهارها فرارا من اللبس بالمضاعف لو ادغمت وبابها الادغام

اجتماع السكون وحركة الاعراب

فاذا لم يكن لبس ودفع اللبس فوجب الادغام نحو انفعل اذا بنيته
من وجل او من يئس تقول اوجل وايئس فندغم اذ لا لبس هنا لعدم
افعل في كلامهم ووجود انفعل ۞ ما عامل وعليه قد اهملا ۞ وفي
انعدام قد نقل ذا ان ۞ يعني مسئلة ليس زيد بقايم ولا قاعدا لك
ان تهمل الباء وعملها في تابعها فتنصبه على الموضع كما قال
معاوي اننا بشر فاسجح ۞ فلسنا بالجبال ولا الحديدا ۞ فقد اهملت في
التابع الباء وعملها مع وجودها ثم ثبت من كلام العرب مراعاتها
مع عدمها كقول زهير ۞ بدا لي اني لست مدرك ما مضى ۞ ولا سابق
شيئا اذا كان جائيا ۞ يروى بجر سابق على توهم لست بمدرك وبيت
سيبويه ۞ مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ۞ ولا ناعب الا ببين
غرابها ۞ جر ناعب على تقدير ليسوا بمصلحين فهذا نوع من الاعتبار
ان يطرح الشيء مع وجوده ثم يعتبر مع عدمه ۞ ما ذو بناء مع
تصدر اتى ۞ حلاه في ذين محا الغان ۞ يعني حكاية يونس من قول
العرب ضرب من منا لمن قال ضرب رجل رجلا فهو سئل عن الضارب
والمضروب منهما فاخرج من الاستفهامية عن بنائها وعن صدريتها
الواجبة لها وهو نادر في بابه ۞ فهذه سبعون بيتا اكملت ۞
قصيدة ملغوزة المعاني ۞ عقيلة قد سدلت ستورها ۞

تكشفها

تكشفها نوافب الاذهان ۞ تكن عليها حجب كثيفة ۞ تقول للخطاب لن
تراني ۞ حتى تعاني في طلابي شدة ۞ ويخل القلب المعنى العاني ۞ والحمد
لله الذي عرفنا ۞ من فضله عوارف الاحسان ۞ وصل يا رب على من
احكمت ۞ آيته في محكم القرآن ۞ فهذا تمام الشرح على القصيدة اللغز
في المسايل النحوية مما قيل ناظمها ابانة لغرضه منها والله الموفق ويتلوه
كتاب التبر الذائب في الافراد والغرائب وهو الفن السادس من
كتاب الاشباه والنظاير للسيوطي ره

من الفن الخامس من الاشباه والنظاير بعد لغز الخوارزمي في التابع
وفي تذكرة ابن هشام هل يقال في المبتدا اذا كان موصولا متضمنا معنى
كان خبره صلته كما ان جملة الشرط هي الخبر وهي نظيرة الصلة ونويد ذلك
انهم ربما جزموا جوابه كقوله ۞ كذاك الذي يبغي على الناس ظالما ۞ تصبه
على رغم قوارع ما صنع ۞ وهي مسئلة يحاجى بها فيقال اين تكون الصلة
لها محل من الاعراب وخبر المبتدا اذا كان جملة لا محل له قال الجمال
يحيى بن يوسف الصرصري الشاعر المشهور ملغزا في حرف الكاف ۞ وحرف من حروف
الخط لبست ۞ علامته على العلماء تخفى ۞ يكون اسما مع الاسماء طورا ۞
وطورا في الحروف يكون حرفا ۞ تراه تقدم الاسماء طرا ۞ ويمنع من مشابهه
وينفي ۞ تصيرا امامها ما دام حرفا ۞ وان سميته فيصير خلفا ۞ وقد تلقاه

ان عاملنه بالمداراة

تمت

اياته ظ

ثم لغز لبعض ادباء المغرب م

بين اسم وفعل ، قد اكتنفاه كالابريق لطفا ، وقال سعد الدين البياني

في لدن غدوة واختصاصهما بنصبها ، وما لفظة ليست بفعل ولا

حرف ، ولا هي مشتق وليست بمصدر ، وتنصب سما واحدا ليس

غيره ، لرحالة معترضين الخبر ، فمعنى الذي الغزية عند من يرى

يزيل لنا اشكاله غير مضمر ، ومنصوبها اصله لما هو ضدنا ، اتانا

لباسا في الكتاب المطهر ، وقال ابو عبد الله محمد بن مصعب المقري

في منظومته ، ايها العالم الذي ليس في الارض ، له مشبه يضاهيه علما ،

اي شيء من الكلام تراه ، عاملا في الاسما لفظا وحكما ، خافضا ثم رافعا ان

تفهمت ، يرد فهمك المتفهم فهما ، يشبه الحرف تارة فاذا ما ، ضارع

الحرف نفسه صار اسما ، هو مرفوع رافع وهو ايضا ، رافع غيره وليس معمى ،

وهو من بعد ذاك للجر حرف ، فاجبنا في النحو ان كنت شهما ،

اورده الحافظ ابو بكر بن النجار في تاريخ بغداد ومن الغازي قلت

الا ايها النحوي ان كنت بارعا ، وانت لاقوال النحاة تفصل ، وانقنت

ابواب الاحاجي باسرها ، ابن لي عن حرف يولى ويعزل ، قال

ابن هشام في تذكرته ما يولي ويعزل فيولي حيث الجزم بعد ان لم

تكن جازمة وتعزل ان واخواتها وتكفها عن العمل ومن الغازي

النثرية ، ما كلمة اذا كثر عرضها قل معناها ، واذا ذهب بعضها

جل

جل مغزاها ، واي عامل يعمل في غير معموله ولا يقطع ما موله ، واي اسم مشترك

بين اسم التفضيل والصفة المشبهة ، ونفي اذا اثبت لم تزل اعماله الموجهة ،

وما حرف قلبه اسم كريم ، واسم اذا صغر اختص بالتكريم ، واي كلمة هي اسم وفعل

وحرف لم ينبه عليها احد من علماء النحو والصرف ، واي فعل ليس له فاعل

ومعمول لا ينسب لعامل ، واي لفظ عد في الافراد وهي في الجمع مقصورة ،

ولام لا تجامع النداء ولا في الضرورة ، وما فاعل يجب حذفه عند سيبويه

وعامل ان لم يعمل لم يعتب عليه ، واي كلمة جاءت باصلها فلم يلتفت

اليها بين اهلها ، واي كلمة هي حرف ويضاهي الاسم عند الوقف واي

فاعل عجيب ، وآخره فطره في السماء خطره ، اردت بالاول اسم الجنس

الجمعي اذا زيد عليه التاء نقص معناه وصار واحدا كتمر وتمرة ونبق ونبقة

وبالثاني ادوات الشرط فانها تعمل في الافعال الجزم والافعال تعمل فيها

النصب وبالثالث اكبر واعظم ونحوهما في صفات الله فانها في حقه لا

تكون بمعنى التفضيل بل بمعنى كبير وعظيم وبالرابع لا النافية للجنس اذا

دخلت عليها الهمزة وصارت للتمني فان عملها باق وبالخامس نعم فان

قلبها معن وهو اسم لرجل مشهور بالكرم وهو معن بن زائدة وبالسادس

قريش وتصغيره قريش وبالسابع بلى فانها حرف جواب وفعل

بمعنى اخبر واسم وبالثامن قلما وطالما وبالتاسع نحو مات زيد

وبالعاشر صحراء وصحارى وعذراء وعذارى وبالحادي عشر اللام التي
للعهد استثناها ابن النحاس في التعليقة من اطلاقهم ان اللام تجامع
حرف النداء في الضرورة وبالثاني عشر فاعل فعل الجماعة المؤكد بالنون نحو
والله لتضربن يا قوم وفاعل المصدر ذكره ابن النحاس في التعليقة و
ابو حيان في تذكرته وتقدم في كتاب التدريب وبالثالث عشر ليتا اذا
وصلت بما وبالرابع استحوذ ونحوه وبالخامس عشر اذن وبالسادس عشر
نحو اكرم بزيد وبالسابع عشر ما ورد من قولهم كسر الزجاج الحجر نقلت
من خط العلامة شمس الدين بن الصايغ قال هذه الغاز نحوية عن
الشيخ عز الدين بن عبد السلم اي شيء يبنى مفردا فيعمل ويعرب مثنى
فيهمل هو هنا يعمل مفردا في الحال والتثنية تمنعه عن العمل واذا
قلنا هنان الزيدان قايمين فالعامل ها لا ذا وما الحرف الذي
يرفع الوضيع ويضع الرفيع هو لام الابتداء اذا دخل على
الفعل المستقبل رفعه لشبه الاسم واعرب واذا دخلت على ظننت
واخواتها منعها العمل ووضعها عن منصبها وما الجملة المفيدة
العارية من الرفع وفيها معنى الدعاء وطلب النفع هي مثل قول الشاعر
يا ليت ايام الصبا رواجعا وخلت الالف في ليت من معنى الدعاء وكانت
في الجملة مرفوعا من جهة المعنى لا في اللفظ وما الحرف الذي ان اعمل

اشبه

جر الفاعل ونصبه

اشبه الفعل الكامل او اهمل ابطل العوامل هو ما على لغة الحجاز يقولون
ما زيد قايما فيشبه بباب كان واذا اهمل دخل على ان وغيرها فيبطل
عملها وقد يبطل عمل الفعل نحو قلما والاسم نحو بينما وكتب
العلامة جمال الدين بن الحاجب ايها العالم بالتصريف لا زلت تحيى

الفن السادس

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله اولا واخرا والصلوة والسلم على سيدنا محمد الذي كملت محاسنه باطنا
وظاهرا هذا هو الفن السادس من الاشباه والنظاير وهو فن الافراد
والغرايب باب الكلمة والكلام قال الشيخ جمال الدين بن
هشام في شرح اللمحة اجمعوا الا من لا يعتد بخلافه على انحصار اقسام
الكلمة في ثلثة الاسم والفعل والحرف وقال ابو حيان زاد ابو جعفر بن
صابر قسما رابعا سماه الخالفة وهو اسم الفعل باب الاعراب
قال ابن الانباري في كتاب الانصاف يحكى عن الزجاج ان التثنية و
الجمع مبنيان وهو خلاف الاجماع وذكر السخاوي في شرح المفصل انه
ذهب ايضا الى ان ما لا ينصرف مبني في حالة الجر على الفتح باب
الاشارة ذكر ابن معط في الفصول ان اسماء الاشارة بنيت لشبهها
بالحروف قال ابن اياز في شرحه وتعليله بناءها لشبهها بالحروف
غريب لم ار احدا ذكره غيره باب اداة التعريف قال في
البسيط ذكر المبرد في كتابه المسمى بالشافي ان حرف التعريف الهمزة
المفتوحة وحدها وضم اليها اللام لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام باب
الابتداء قال ابو الحسين ابن ابي الربيع في شرح الايضاح لا اعلم خلافا بين
النحويين ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثث وظرف المكان يكون

خبرا

خبرا عن الجثث والمصادر لا اعلم احدا ابن الطراوة رده على جميع النحويين
في هذا وقال هما سواء يكونان خبرين عن الجثث والمصادر وقال ابن
هشام في شرح ابن يعيش الظرف الواقع خبرا صحح ابن جني جواز
اظهاره وعندي انه اذا حذف ونقل ضميره الى الظرف لم يجز اظهاره
لانه قد صار اصلا مرفوضا فاما ان ذكرته اولا فقلت زيد استقر عندك
فلا يمنع منه مانع انتهى قال ابن هشام وهو غريب باب ما قال
ابن عصفور في المقرب تعمل ما بشرط ان لا يتقدم الخبر وليس بظرف
لا مجرور وقال ابن النحاس في التعليقة يجوز مثل قولنا ما في الدار زيد
وما عندك زيد فان الظروف والمجرورات يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها
من انواع التوسعات قال وهذا شيء اختص به ابن عصفور لا اعلمه
لغيره فان الناس نصوا على ان الخبر متى تقدم مطلقا بطل العمل ظرفا
او مجرورا كان او غيره ذهب ابن معط الى ان دام لا يجوز تقدم خبرها
على اسمها وقال ابن السراج ان ليس حرف لا فعل وقال ابن الطراوة
عسى ليست من النواسخ وذهب المازني الى ان فعلي الشرط والجزاء مبنيان
وعنه رواية ان فعل الشرط معرب وفعل الجزاء مبني قال ابو حيان وهو
مخالف لجميع النحويين قال ابو حيان من غريب ما يحكى في اذا ان ابا
عبيدة معمر بن المثنى زعم انها تاتي زايدة فتكون حرفا على هذا وانشد

حتى اذا سلكوهم في قتايدَ شلاً كما تشلُّ الجمالةُ الشُّرُدا قال زاهر العدم
الجواب كانه قال حتى سلكوهم وانشد ايضا فاذا وذلك لا انتهاء لذكره
والدهر يعقب صالحا بفساد قال ابو حيان وقدّروا قول البيت الاول على
حذف الجواب والثاني على حذف المبتدا لدلالة الاول عليه كانه قال و اذا ما
نحن فيه وذلك وذكر ابن السراج ان قولك قام القوم ما خلا زيدا ان ما
اسم ولا تكون صلتها الا الفعل هنا قال ابو حيان ذهب الفراء وابو عبيد
الرحمن اليزيدي ومحمد بن سعدان ان كلا بمنزلة سوف وهذا مذهب
غريب انتهى فايدة قال ابن الدهان في الغرة قال الفراء الرفع في كلام
العرب على ثمانية عشر وجها الاول رفع الاسم بالماضي والمستقبل نحو قام
زيد ويقوم زيد الثاني رفع الاسماء بعايد الذكر نحو زيد قام الثالث
رفع الاسم بالدايم مؤخرا نحو زيد قايم وهما المترافعان الرابع رفعه
بالمحل مقدما نحو خلفك زيد فاذا قالوا زيد خلفك رفعوا زيدا و
المضمر بالظرف وهو وجه خامس للرفع السادس رفع الاسم برجوع الذاعلية
العايد صلته كقولك زيد ابوه قايم وزيد عمرو ضربته به السابع رفع الاسم
باسم مثله جامد نحو زيد ابوك الثامن رفع الاسم بما يغلب عليه الوصف
نحو زيد صالح التاسع رفع الاسم بمحل قد رفع غيره نحو زيد خلف عمرو
العاشر رفع الاسم بما ينوب عن رافعه في التقدير نحو قايمة جاريته

انواع الرفع

الي ط

زيد

زيد وبقوم رجل قايمة جاريته زيد الحادي عشر رفع الاسم بنعم وبئس والتاني
عشر رفع الاسم بحرف الاستفهام نحو من ابوك واين اخوك الثالث عشر
رفع الاسم بما لا يكون الا اسا بقاله نحو لولا زيد لاكرمتك الرابع عشر رفع
الاسم بالفعل المنزل عن التصريف نحو حبذا انت الخامس عشر رفع الاسم
بما لا يظهر انه وصفه نحو عبد الله اقبال وادبار وعبد الله اقبالا وادبارا
السادس عشر رفع الاسم بما بواو منسوقة عليه نحو كل ثوب وثمنه تقدير
كل ثوب بثمنه فنابت الواو عن مع والباء فرفعت السابع عشر رفع
الاسم بواو مستانفة نحو قيامي اليك والناس ينظرون الثامن عشر
قولهم الرطب والحر شديد انتهى باب المفاعيل قال ابن
ايان نظر ابو سعيد السيرافي في قوله تعالى واختار موسى قومه سبعين
رجلا اي من قومه فزاد في المفاعيل الخمسة مفعولا اخر سماه المفعول
منه قال ابن ايان وهذا ضعيف جدا لانه يقتضي ان يسمى نحو قولك نظرت
الى زيد مفعولا اليه وانصرفت عن خالد مفعولا عنه قال الجزولي
لا يكون المفعول له منجرا باللام الا مختصا نحو قمت لاعظامك و
لا يجوز لاعظام لك قال الشلوبين ولا اعرف له سلفا في هذا
القول باب العطف قال ابن هشام ذهب ابن مالك
الى ان حتى الابتدائية جارة وان بعدها مضمرة ولا اعرف له في ذلك

را
ين

سلفا وفيه تكلف اضمار من غير ضرورة ذهب صاحب الاذهبة
الى ان بل تكون حرف جر ووهمه ابو حيان وابن هشام وغيرهما
فقد نقل ابن مالك وابن عصفور اتفاق النحويين على خلافه
وذهب الخوارزمي الى ان بل ليست من حروف العطف ولا سلف له
في ذلك نقله الاندلسي في شرح المفصل باب نواصب
المضارع قال ابو حيان من غرايب مذاهب الكوفيين في ان انهم
اجازوا الفصل بينها وبين معمولها بالشرط واجازوا ايضا الغاها
وتسليط الشرط على ما كان معمولا لها فاجازوا اردت ان ان
تزرني ازورك بالنصب وازرك بالجزم جوابا للشرط والغا ان

تم الفن السادس ويتلوه كتاب المناظرات
وهو الفن السابع من كتاب الاشباه
والنظاير وهو اخر فنونه وبه يتم
الكتاب انشاء الله الوهاب
في محرم الحرام من سنة
ثمان ومائة و
الف
١١٠٨

غريب

في الفن السابع من الاشباه والنظاير بعد ما ذكره في قول الشاعر
كيف يخفى عنك ما حل بنا انا انت الضاغطي انت انا عن تذكرة ابي
حيان وابن بري ما لفظه ان القاضي اسمعيل بن اسحق
سال ابا الحسن محمد بن احمد بن كيسان ما وجه قراءة من قرا ان هذان لساحران
على ما جرت عادتك من الاغراب في الاعراب فاطرق ابن كيسان مليا ثم
قال نجعلها مبنية لا معربة وقد استقام الامر قال وما علة بنائها قال
لان المفرد هذا وهو مبني والجمع هولاء وهو مبني فحمل التثنية على
الوجهين فاعجب القاضي ذلك وقال ما احسنه لو قال به احد فقال
ابن كيسان ليقل به القاضي انتهى ٥ ويتلوه قول ابي نزار في قول
الراجز وقول الاده فلادهي وسؤال اهل غزنة عنها وجوابه ٥
وعن الفن السابع من الاشباه والنظاير ايضا بعد شرح قوله الاده
فلادهي ما لفظه ابو نزار وسئلت في بغداد عن
قول الشاعر غير ماسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن
فلم يعرف وجه غير فاقل من اخطا فيه شيخنا الفصيحي فغير فيه ذلك
والذي ثبت الراي عليه ان المعنى لا يوسف على زمن فغير مرفوع بالابتداء
وقد تم الكلام بمعنى الفعل فسد مسد تمام الكلام وحصول الفايدة مسد
الخبر ولا خبر في اللفظ كما قالوا اقايم اخوك والمعنى ايقوم اخوك فقايم

مبتدأ وستغنام الكلام مسد الخبر ولا خبر في اللفظ فقيل له قد
عجبنا ان اخطات مرة بالصواب وجربت في توجيه هذه المسئلة
على درس الاعراب   قال السخاوي في سفر السعادة الى اخره

الفن السابع

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جل عن المعارضة والمناظرة والصلوة والسلم على نبيه
محمد المبعوث بالحجج الدامغة القاهرة هذا هو الفن السابع من الاشباه
والنظاير وهو فن المناظرات والمجالسات والمذاكرات والمراجعات
والمحاورات والفتاوي والواقعات والمكاتبات والمراسلات مناظرة
سيبويه والكسائي في المسئلة الزنبورية قال ابو القسم الزجاجي في
اماليه اخبرنا ابو الحسن علي بن سليمان الاخفش النحوي حدثنا ابو العباس
احمد بن يحيى ثعلب قال حدثني سلمة قال قال الفراء قدم سيبويه على
البرامكة فعزم يحيى على الجمع بينه وبين الكسائي فجعل لذلك يوما
فلما حضر تقدمت والاحمر فدخلنا فاذا بمثال في صدر المجلس فقعد
عليه يحيى ومعه على جانب المثال جعفر والفضل ومن حضر بحضورهم
وحضر سيبويه فاقبل عليه الاحمر فساله عن مسئلة فاجاب فيها
سيبويه فقال اخطات ثم ساله عن ثانية فاجاب فقال له اخطات
ثم ساله عن ثالثة فاجابه فقال له اخطات فقال له سيبويه هذا
سوء ادب قال الفراء فاقبلت عليه فقلت ان في هذا الرجل حدة و
عجلة ولكن ما تقول فيمن قال هؤلاء ابون ومررت بابين كيف تقول
على مثال ذلك من وايت واويت فقدر فاخطا فقلت اعد النظر

فقدر فاخطا فقلت اعد النظر فقدر فاخطا ثلث مرات يجيب ولا يصيب
فلما كثر ذلك قال لست اكلمكما او يحضر صاحبكما حتى اناظره قال
فحضر الكسائي فاقبل على سيبويه فقال كيف تقول كنت اظن ان العقرب
اشد لسعة من الزنبور فاذا هو هي ولا يجوز النصب فقال له الكسائي
لحنت ثم ساله عن مسايل من هذا النحو خرجت فاذا عبد الله القايم
والقايم فقال سيبويه في ذلك كله بالرفع دون النصب وقال له
الكسائي ليس هكذا كلام العرب ترفع ذلك كله وتنصبه فدفع
سيبويه قوله فقال يحيى بن خالد قد اختلفتما وانتما رئيسا بلديكما
فمن ذا يحكم بينكما فقال له الكسائي هذه العرب ببابك قد اجتمعت من
كل اوب و وفدت عليك من كل صقع وهم فصحاء الناس وقد قنع
بهم اهل المصرين وسمع اهل الكوفة واهل البصرة منهم فيحضرون
ويسئلون فقال يحيى وجعفر قد انصفت فامر باحضارهم فدخلوا
وفيهم ابو فقعس وابو زياد وابو الجراح وابو ثروان فسئلوا عن
المسايل التي جرت بين الكسائي وسيبويه فتابعوا الكسائي وقالوا
بقوله فاقبل يحيى على سيبويه فقال قد تسمع ايها الرجل فاستكان
سيبويه واقبل الكسائي على يحيى وقال اصلح الله الوزير انه وفد اليك من
بلده مؤملا وان رايت ان لا ترده خايبا فامر له بعشرة الاف درهم

المسئلة الزنبورية

لم

فقدر

افاذا هو اياها فقال سيبويه فاذا هو هي

هذا كلام العرب

العرب

فخرج وصيّره وجهه الى فارس واقام هناك ولم يعُدْ الى البصرة قال السخاوي
في سفر السعادة قال شيخنا ابو اليمن الكندي ان سيبويه انما قال ذلك
لان المعاني لا تنصب المفاعيل الصريحة قال السخاوي ولم اسمع في هذه
المسئلة احسن من قول الكندي ولا ابلغ **مجلس** الاصمعي مع
الكسائي حدث حماد بن اسحاق عن ابيه قال كنا عند الرشيد فحضر الاصمعي
والكسائي فسال الرشيد عن بيت الراعي ؛ قتلوا ابن عفان الخليفة
مُحْرِمًا ؛ ودعا فلم ار مثله مخذولا ؛ فقال الكسائي كان قد احرم بالحج
فضحك الاصمعي وتهانف فقال الرشيد ما عندك فقال والله ما احرم
بالحج ولا اراد ايضا انه دخل في شهر حرام كما قالوا اشهر واقام اذا
دخل في شهر وفي عام فقال الكسائي ما هو الا هذا والا فما معنى الاحرام
قال الاصمعي فخبرني عن قول عدي بن زيد ؛ قتلوا كسرى بليل
مُحْرِمًا ؛ فتولى لم يمتع بكفن ؛ اي احرام لكسرى فقال الرشيد فما المعنى
فقال يريد ان عثمان لم يات شيئا يوجب تحليل دمه وكان من يحدث
مثل ذلك فهو في دمه فقال الرشيد يا اصمعي ما تطاق في الشعر الذي
تقتضيه صناعة النحو والتصريف انه اذا سمي بحرف من الحروف
لزم ان يزاد عليه حتى يبلغ بصيغته اقل ما يكون عليه صيغ الاسماء
المتمكنة وذلك ثلثة احرف ويزاد على كل حرف من نوعه فيقال

مجلس الاصمعي والكسائي

التسمية بالحروف

بصيغته اقرّه

في ما

في ما ماء وفي لا لاء وفي لو لوّ وفي اي ايّ وانما فعل النحويون ذلك لانهم
راوا العرب قد فعلت مثل ذلك فيما اعربته وصيّرته اسما من هذه
الحروف الا ترى قول النمر بن تولب ؛ علقت لوّا تكررة ؛ ان لوّا ذاك
اعيانا ؛ وقال القطامي ؛ ولكن اهلكت لوّ كثيرا ؛ وقبل اليوم عالجها
قدار ؛ وان اراد مريد ان يسمي بحرف قد سمي به مثل جعفر او جحرش
ونحوها من امثلة كلام العرب كان له ذلك وقال ابن جني اذا اردت
ان تصغّر الالف من لا اسما زدت على الالف الفا ثانية فتجتمع الفان
ساكنتان فتحرك الاولى منهما بالكسرة لالتقاء الساكنين فتنقلب الثانية
ياء لانكسار ما قبلها فتصير اي ولا يكون اسم متمكن على حرفين الثاني
منهما حرف لين فتزيد على الياء ياء اخرى وتدغم الاولى فيهما فتقول
ايّ كما تقول اذا صيّرت في الخافضة اسم رجل فيّ ثم قال فان بنيت
من هذه الكلمة فعلا على حد قولك كوفت كافا وقوفت قافا وسيّنت
سينا وعيّنت عينا لزمك ان تقول اوّيت الفا قال وانما جعلنا
قياس عين هذه الكلمة ان تكون واوا لا ان تكون ياء لانا لما زدنا
على الالف الفا واحتيج الى زيادة حرف ثالث ليتم الاسم ثلثة احرف
صارت الالف المزيدة المجهولة ثانية عينا او في موضع العين فوجب
ان نعتقد فيها على ما وصّى به سيبويه انها منقلبة عن واو حملا على باب

المجهولة ظ

انهام

انا انت القائلي انت انا

طويت وشويت لانه اكثر من باب حييت وعييت في تذكرة ابي حيان كيف
يخفى عنك ما حل بنا انا انت القائلي انت انا اما الاول مبتدا وانت
الاول مبتدا ثان والالف واللام لانا وقائلي لانت فقد جرى اسم
الفاعل مرتفع بقائلي وانا خبر عن الالف واللام وهي وما بعدها خبر عن
انت الاول وهو وما بعده عن انا الاول والعايد الى انا الاول انا
الثاني والى انت الاول انت الثاني والياء في قائلي عايدة على الالف
واللام وموضع انت الثاني وما بعده رفع لانه خبر مبتدا او موضع
الالف واللام رفع لانه خبر للمبتدا الذي هو انا وانت فاعل ما في
الاصل قائلي وانا خبر عن الالف واللام وقال ابن بري فيه وجهان
احدهما ان يجعل الالف واللام لانا والفعل لانت فانا مبتدا و
انت مبتدا ثان والقائلي مبتدا ثالث لانه غير انت اذ الالف و
اللام لانا والفعل لانت فانا مبتدا وانت مبتدا ثان والقائلي
مبتدا ثالث العايد على الالف واللام الياء في القائلي لانها انا في
المعنى وانت فاعل القائلي ابرزه لما جرى على غير من هو له اذ الالف و
اللام لانا والفعل لانت وانا خبر القائلي والقائلي وخبره خبر انت
وانت وخبره خبر انا والثاني ان يكون الالف في القائلي لانت فانا
على هذا مبتدا وانت مبتدا ثان والقائلي خبر انت ولا يبرز الضمير

صلة على الالف واللام التي هي انا فابرز ضميره وهو انت فانت م

فيه لانه

فيه لانه جرى على من هو له ويكون الكلام قد تم عند قوله القائلي انت وانا
على طريقة المطابقة للاول ليكون اخر الكلام والاه وجاريا على اوله لانه
قال في اول الكلام انا انت وهذا قال في اخره انت انا اي كيف اشكو ما
حل بي منك وانا انت وانت انا فاذا شكوتك فانما اشكو نفسي قال و
لو جعلت الالف واللام التي هي انا في المعنى ولم يبرز الضمير الذي في
القائلك والقائلك وخبره خبر انت وانت وخبره خبر انا قال ابو زكريا
هذه المسألة سُئلت عنها لما دخلت غزنة فبينت مشكلها للجماعة
واوضحتها وذلك اني سُئلت عن قول الراجز وقول لاده فلاده
فذكرت ان هذه من باب كلمات نابت عن الفعل فعملت عمله وبعضها في
الامر وبعضها في الخبر نحو مه وصه وبله ورويدا وهيهات بمعنى بعد وده
في كلام العرب بمعنى صح او يصح الا ترى ان قوما جاءوا الى سطيح الكاهن
وخبأوا له خبيئا وسالوه فلم يصرح فقالوا لاده اي لا يصح ما قلت فقال
لهم لاده فلاده حبة بر في احليل مهر فاصاب فكانه قال ان لا يصح
فلا يصح ابدا لكنني اقول في المستقبل ما يشهد له بالصحة وكان كما قال الا
ان التنوين الداخل على هذه الكلمة ليس على نحو التنوين الداخل على رجل
ولكنه تنوين دخل على نوع من تنكير قال الراد عليه ان لاده اسم من اسماء
الافعال ليس يصح على مذهب الجماعة ومن له حذق في هذه الصناعة و

لاده فلاده

الخبيء المخبوء المستور الذي يسئل عنه مثل الكاهن والرمال ه

قوله حبة بالرفع خبر لمحذوف اي الخبيء حنطة اي الخبيء ه

الدهي بالفتح والدهاء النكري وجودة الرأي والادب رجل داهٍ وداهٍ وداهية ودهون ودهي دُهياً ودهاة ودهاه نسبه اليه او عابه وتنقصه او اصابه بداهية للامر العظيم والدهي كنعيل ج ادهية ودهوا ويوم دهوم اياهم العاقل والداهي الاسد قاموس

الصحيح في هذه الكلمة انها اسم فاعل من دهي يدهى فهو دهٍ وداهٍ والمصدر منه الدهاء والدهي فيكون المراد انه فطن لان الدهاء الفطنة وجودة الراي فكانه قال ان لا اكن دهياً فلا ادهى ابو ثم اجريت هذه اللفظة مثلاً الى صارت يعبر بها عن كل فعل تغتنم الفرصة في فعله مثال ذلك ان يقول الانسان لصاحبه وقد امكنته الفرصة في طلب ثار الا دهٍ فلا دهٍ اي ان لا تطلب ثارك الان فلا تطلب ابداً وهذا البحر لرؤبة ۴ فاليوم قد نهنهني تنهنهي ۴ اول علم ليس بالمستنهي ۴ وقول الا ده فلا دهٍ ۴ ومعناه ان لا تفلح اليوم فمتى تفلح اي ان لا تنتبه فلا تنتهي ابداً فهذا معنى ده في هذا المثل واما اعرابه فانه في موضع نصب على خبر كان المحذوفة تقديره ان لا اكن دهيًا فلا ادهي ونظير ذلك من كلام العرب مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح تقديره ان لا يكن صالحا فهو طالح وانما اسكن الياء وكان من حقها ان تكون منصوبة من قبل ان الامثال تتنزل منزلة المنظوم وهذه الياء احسن اسكانها في الشعر كقوله ۴ يا دار هند عفت الا اثافيها ۴ فقد ثبت بهذا ان ده اسم فاعل لا اسم فعل فهي معربة لا مبنية وتنوينها تنوين الصرف لا تنوين التنكير ويدل على انها ليست من اسماء

لقد قال عبد الله شر مقالة كفى بك يا عبد العزيز حسيبها

الافعال لكونها واقعة بعد حرف الشرط الا ترى انه لا يحسن الا صه فلا صه ولا امر فلا امر ولا هيهات فلا هيهات قال السخاوي في سفر السعادة من ابيات المعاني المشكلة الاعراب قال ولسنا نعني بابيات المعاني ما لا يعلم ما فيه من الغريب وانما يعنون بابيات المعاني ما اشكل ظاهره وكان باطنه مخالفا للظاهر وان لم يكن فيه غريب اي كان غريبه معلوما كقوله ۴ ومن قبل آمنا وقد كان قومنا ۴ يصلون للاوثان قبل محمدا ۴ نصب محمدا بآمنا لانه بمعنى صدقنا محمدا وقيل باسقاط الخافض وهذا احسن وقوله ۴ لقد قال عبد الله شر مقالة كفى بك يا عبد العزيز حسيبها ۴ عبد الله تثنية حذفت نونه للاضافة والفه لالتقاء الساكنين وعبد منادى مرخم عبدة ثم ابتدأ فقال العزيز حسيبها كما تقول الله حسيبك قال الشيخ جمال الدين بن هشام الانصاري سالني بعض الاخوان وانا على جناح السفر عن توجيه النصب في نحو قول القائل فلان لا يملك درهما فضلا عن دينار وقوله الاعراب لغة البيان واصطلاحا تغيير الاخر لعامل والدليل لغة المرشد والاجماع لغة العزم والسنة لغة الطريقة وقولهم يجوز كذا خلافا لفلان وقوله وقال ايضا وقوله هلم جرا وكل هذه التراكيب مشكلة ولست على ثقة انها عربية وان كانت مشهورة في عرف الناس وبعضها لم اقف على تفسيره ووقفت لبعضها على

تفننين لا يشفي عليلا ولا يروي غليلا وها انا مورد في هذه الاوراق
ما تيسر لي معتذرا بضيق الوقت وتشتت الخاطر وما توفيقي الا
بالله عليه توكلت واليه انيب قوله فلان لا يملك درهما فضلا عن
دينار فمعناه لا يملك درهما وان عدم ملكه الدينار اولى من
عدم ملكه الدرهم فكانه قال لا يملك درهما فكيف يملك دينارا
وهذا التركيب زعم بعضهم انه مسموع وانشد عليه قلما يبقى
على هذا القلق صخرة صماء فضلا عن رمق الرمق بقية
الحيوة ولا تستعمل فضلا هذه الا في النفي وهو مستفاد في البيت
من قلما قال بعضهم حركت لقل حين كففت بما افادة النفي كما حل
لان المكسورة المشددة حين كففت افادة الاختصاص
قلت وهذا خطاء فان قل تستعمل للنفي قبل الكف نحو قل احد
يعرف هذا الا زيد ولهذا تستعمل مع احد وصح ابدال المستثنى وهو
بدل اما من احد او من ضميره وعلى ان البيت للمعنية مثلها في قوله تعالى
وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم الحمد لله الذي وهب لي
على الكبر اسمعيل واسحاق وانتصاب فضلا على وجهين محكيين عن
الفارسي الاول ان يكون مصدرا لفعل محذوف وذلك الفعل نعت
للنكرة الثاني ان يكون حالا من معمول الفعل المذكور هذا خلاصة

ما نقل

ما نقل عنه ويحتاج الى بسط يوضحه اعلم انه يقال فضل عنه وعليه بمعنى زاد
فان قدرته مصدرا فالتقدير لا يملك درهما يفضل فضلا عن دينار فذلك
الفعل المحذوف صفة للدرهم كذا حكي عن الفارسي ولا يتعين كون
الفعل صفة بل يجوز ان يكون حالا كما جاز في فضلا ان يكون حالا
على ما سياتي تقريره نعم وجه الصفة اقوى لان نعت النكرة كيف كان
اقيس من مجيء الحال منها وان قدرته حالا فصاحبها يحتمل وجهين احدهما
ان يكون ضمير المصدر محذوفا اي لا يملكه اي لا يملك الملك على حد قوله
هذا سراقة للقرآن يدرسه اي يدرس الدرس اذ ليس الضمير للقرآن
لان اللام متعلق بيدرس ولا يتعدى الفعل الى ضميره اسم والى ظاهره
جميعا ولهذا وجب في زيدا ضربته تقدير عامل على الاصح وعلى هذا خرج
سيبويه والمحققون نحو قوله ساروا سريعا اي ساروه اي ساروا السير
سريعا وليس سريعا عندهم نعتا لمصدر محذوف لالتزام العرب تنكيره
ولان المحذوف لا يحذف الا ان كانت الصفة مختصة بجنسه كما في رايت
كاتبا او حاسبا او مهندسا فانها مختصة بجنس الانسان ولا يجوز رايت
طويلا او رايت احمر وفي هذا الموضع بحث ليس هذا موضعه الثاني ان
يكون قوله فضلا حالا فان قلت كيف جاز مجيء الحال من النكرة قلت اما
على قول سيبويه فلا اشكال لانه يجوز عنده مجيء الحال من النكرة وان لم يكن

ساروا سريعا

الابتداء بها ومن امثلته فيها رجل قايما ومن كلامهم عليه مائة بيضاء
وفي الحديث وصلى وراءه قياما واما على المشهور فان الحال لا تاتي من
النكرة الا بمسوغ فلها هنا مسوغان الاول كونها في سياق النفي والنفي
يخرج النكرة من حيز الابهام الى حيز العموم فيجوز الاخبار عنها
ومجي الحال منها الثاني ضعف الوصف ومتى امتنع الوصف بالحال
او ضعف ساغ مجيئها من النكرة فالاول كقوله تعالى او كالذي مر على
قرية وهي خاوية على عروشها وقول الشاعر ؛ مضى زمن والناس يستشفعون
بي ؛ فان الجملة المقرونة بالواو لا تكون صفة خلافا للزمخشري وكقولك
هذا خاتم حديدا عند من اعربه حالا لان الجامد المحض لا يوصف به و
الثاني كقولهم مررت بماء قعدة رجل فان الوصف بالمصدر خارج عن
القياس فان قلت هلا اجاز الفارسي فضلا كونه صفة لدرهما
قلت زعم ابو حيان ان ذلك لانه لا يوصف بالمصدر الا ان اريدت
المبالغة لكثرة ذلك الحدث من صاحبه وليس ذلك بمراد هنا قال و
اما القول بانه يوصف بالمصدر على تاويله بالمشتق او على تقدير المضاف
فليس قول المحققين قلت هذا كلام عجيب فان القايل بالتاويل الكوفيون
ويأولون عدلا بعادل ورضى بمرضي وكذا يقولون في نظايرها
والقايل بالتقدير البصريون يقولون ذو عدل وذو رضى وان

كان

كان كذلك فمن المحققون ثم اختلف النقل عن الفريقين والمشهور ان
الخلاف حيث لا تقصد المبالغة فان قصدت فالاتفاق على انه لا تاويل و
لا تقدير وهذا الذي قاله ابن عصفور هو الذي في ذهن ابي حيان و
لكنه نسي فتوهم ان ابن عصفور قال انه لا تاويل مطلقا فمن هنا والله اعلم
دخل عليه الوهم والذي ظهر لي ان الفارسي انما يجوز في فضلا الصفة
لانه رآه منصوبا ابدا سواء كان ما قبله منصوبا كما في المثال ام مرفوعا كما
في البيت ام مخفوضا كما في قولك فلان لا يهتدي لظواهر النحو فضلا عن
دقايق البيان فهذا منتهى القول في توجيه اعراب الفارسي واما تنزيله
على المعنى المراد فعسر وقد خرج انه من باب قوله ؛ على لاحب لا يهتدى
بمناره ؛ ولم يذكر ابو حيان سوى ذلك وقال قد يسلطون النفي على المحكوم
عليه بانتفاء صفته فيقولون ما قام رجل عاقل اي لا رجل عاقل فيقوم ثم
انشد بيت امرء القيس المذكور وقال الا ترى انه لا يريد اثبات منار للطريق
ونفي الاهتداء عنه انما يريد نفي المنار فتنتفي الهداية به اي لا منار
لهذا الطريق فيهتدي به وقال الافوه الاودي بمهمه ؛ ما لابه من
انيس حس ؛ فما فيه له من رسيس ؛ لا يريد ان بهذا القفر انيسا لا حس له
انما يريد لا انيس به فيكون له حس وعلى هذا اخرج فما تنفعهم شفاعة
الشافعين اي لا شافع لهم فتنفعهم شفاعته ولا يسألون الناس الحافا

اى لا سؤال فيكون الحافا قال وعلى هذا يتخرج المثال المذكور اى لا يملك
درهما فينفصل عن دينار له فاذا انتفى ملكه الدرهم كان انتفاء ملك
الدينار اولى قلت وهذا الكلام الذي ذكره لا تحريف فيه فان الامثلة
المذكورة من بابين مختلفين وقاعدتين متباينتين امين كلا منهما
عن الاخرى ثم اذكر ان التخريج المذكور لا يتاتى على شئ منهما القاعدة
الاولى ان القضية السالبة لا يستلزم وجود الموضوع بل كما تصدق
مع وجوده تصدق مع عدمه فاذا قيل ما جاء فى قاضى مكة ولا ابن
الخليفة صدقت القضية وان لم يكن بمكة قاض ولا للخليفة
ابن وهذه القاعدة هى التى يتخرج عليها فما تنفعهم شفاعة الشافعين
وبيت امرء القيس فان شفاعة الشافعين بالنسبة الى الكافرين
غير موجودة يوم القيمة لان الله تعالى لا ياذن لاحد ان يشفع
لهم لانه لا ياذن فيما لا ينفع لتعاليه عن العبث ولا يشفع احد
عند الله اذا لم ياذن الله له من ذا الذي يشفع عنده الا باذنه
وكذلك المنار غير موجود فى اللاحب المذكور لان المراد التمدح بانه
يقطع الارض المجهولة من غيرها ويهتدي به فغرضه انما تعلق
بنفى وجود ما يهتدي به فى تلك الطريق التى سلكها لا بنفى وجود
الهداية عن شئ نصب فيها للاهتداء به واما قول ابي حيان وغيره

المراد

المراد لا شافع لهم فتنفعهم شفاعته ولا منار يهتدي فليس لان
النفي انما يتسلط على القيد المسند لا على المسند اليه ولكنهم لما راوا
الشفاعة والمنار غير موجودين توهموا ان ذلك من اللفظ
فزعموا ما زعموا وفرق بين قولنا الكلام صادق مع عدم المسند اليه
وقولنا ان الكلام اقتضى عدمه القاعدة الثانية ان القضية
السالبة المشتملة على قيد مقيد نحو ما جاء فى رجل شاعر يحتمل وجهين
احدهما ان يكون نفى المسند باعتبار القيد فيقتضى المفهوم فى المثال
المذكور وجود مجئ رجل ما غير شاعر وهذا هو الاحتمال الراجح المتبادر
الا ترى انه لو كان المراد نفيه عن الرجل مطلقا لكان ذكر الوصف
ضايعا ولكان زيادة فى اللفظ ونقصا فى المعنى المراد الثانى ان
يكون نفيه باعتبار المقيد وهو الرجل وهذا الاحتمال مرجوح لا
يصار اليه الا الدليل فلا مفهوم ح للقيد لانه لم يذكر للتقييد بل ذكر
لغرض اخر كان يكون المراد مناقضة من اثبت ذلك الوصف
فقال جاءك رجل شاعر فاردت التنصيص على نفى ما اثبته وكان
يراد التعريض كما اردت فى المثال المذكور ان تعرض بمن قال
جاء رجل شاعر وهذه هى القاعدة التى يتخرج عليها لا يسألون
الناس الحافا فان الالحاف قيد فى السؤال المنفى والمراد من الاية

النفي يرجع الى القيد والمقيد

والله اعلم نفى السؤال البتة بدليل يحسبهم الجاهل اغنياء من التعفف
والتعفف لا يجامع المسئلة ولكن اريد بذكر الالحاف والله اعلم
التعريض بقوم مُلحِفِين توبيخا لهم على صنيعهم والتعريض
بجنس الملحفين وذمهم على الالحاف لان نقيض الوصف الممدوح
مذموم والمثال المبحوث عنه يتخرج على هذه القاعدة فيما زعموا ان
فضلا مُقيِّد للدرهم فلو قدر النفي مسلطا على القيد اقتضى مفهومه
خلاف المراد وهو انه يملك الدرهم ولكنه لا يملك الدينار ولما امتنع
هذا تعين الحمل على الوجه المرجوح وهو تسليط النفي على المقيد
وهو الدرهم فينتفي الدينار لان الذي لا يملك الاقل لا يملك
الاكثر فان المراد بالدرهم ليس الدرهم العرفي لانه يجوز ان
يملك الدينار من لا يملكه بل المراد ما يساوي من النقود درهما
فهذا توجيه التخريج واما الاعتراض عليه فمن وجه ان القيد
ليس بنفس الدينار حتى يصير المعنى لا يملك درهما فكيف دينارا
وانما القيد قوله فضلا عن دينار والكلام لم يسق لنفي ملك
الزايد عن الدينار بل لنفي ملك الدينار بنفسه ثم يلزم من ذلك
انتفاء ملك ما زاد عليه والذي ظهر لي في توجيه هذا الكلام
ان يقال انه في الاصل جملتان مستقلتان ولكن الجملة الثانية

دخلها

فيه كذا
قيد

دخلها حذف كثير وتغيير حصل الاشكال بسببه وتوجيه ذلك ان يكون
هذا الكلام في اللفظ او في التقدير جوابا لمستخبر قال أيملك فلان دينارا
او ردا على مخبر قال فلان يملك دينارا فقيل في الجواب لا يملك درهما ثم
استانف كلاما اخر ولك في تقديره وجهان الاول ان يقال اخبرتك بهذا
زيادة عن الاخبار عن دينار استفهمت عنه او زيادة عن دينار
اخبرت بملكه له ثم حذفت جملة اخبرتك بهذا وبقي معمولها وهو فضلا
كما قالوا اذ ذاك الان بتقدير كان ذلك اذ ذاك واسمع الان فحذفوا
الجملتين وابقوا من كل منهما معمولها ثم حذف مجرور عن وجار دينار
وادخلت عن الاولى على الدينار كما قالوا ما رايت رجلا احسن في عينه
الكحل من زيد والاصل منه في عين زيد ثم حذف مجرور من وهو الضمير
وجار العين وهو في وادخلت من على العين الثاني ان يقدر فضل
انتفاء الدرهم عن فلان عن انتفاء الدينار ومعنى ذلك ان يكون
حال هذا المذكور في النفي معروفا عند الناس والفقير انما ينفي عنه في
العادة ملك الاشياء الحقيرة لا ملك الاموال الكثيرة فوقوع نفي ملك
الدرهم عنه في الوجود فاضل عن وقوع نفي الدينار عنه اي اكثر منه و
فضلا على التقدير الاول حال وعلى الثاني مصدر وهما الوجهان
اللذان ذكرهما الفارسي لكن توجيه الاعرابين مخالف لما ذكره وتوجيه

ذلك الان

المعنى مخالف لما ذكر ولانه انما يتضح تطابق اللفظ والمعنى على ما وجهته
لا على ما وجهوا ولعل من لم يتتبع المستقصي مجوزات العرب في كلامها يقدح
فيما ذكرت بكثرة الحذف وهو كما قيل اذا لم يكن الا الاسنة مركب فلا
رأي للمحتاج الا ركوبها وقد بينت في التوجيه الاول ان مثل هذا
الحذف والتجوز واقع في كلامهم قال ابو الفتح قال ابو علي من عرف ألف و
من جهل استوحش واما الاعراب لغة البيان ونحوه فيتبادر الى الذهن
فيه اوجه آخرها وهو اقربها تبادرا ان يكون على نزع الخافض والاصل
الاعراب في اللغة البيان ويشهد لهذا انهم قد يصرحون بذلك اعني
بان يقولوا الاعراب في اللغة البيان وفي هذا الوجه نظر من وجهين
الاول ان اسقاط الخافض ليتعين على تعريفها الذي كان عند وجود
الخافض كما بقي التعريف في قوله تمرون الديار ولم تعوجوا واصله تمرون
على الديار او بالديار وقد يزاد على هذين الوجهين النظر وجهان آخران
الاول انه ليس في الكلام ما يتعلق به على هذين الوجهين هذا الخافض
الثاني ان سقوط الخافض لا يقتضي النصب من حيث هو سقوط خافض
بل من حيث ان العامل الذي كان في الجار متعلقا به لما زال عن اللفظ
ظهر اثره لزوال ما كان يعارضه فاذا لم يكن في الكلام ما يقتضي النصب
من فعل او شبهه لم يجز النصب ومن ههنا كان خطأ قول الكوفيين

فههنا ونحوه ليس بقياس استعمال مثل هذا التركيب مستمر في كلام العرب الا انهم قد التزموا في هذه الالفاظ التنكير ولو كانت على اسقاط الخافض م

انتهى م

في ما زيد

في ما زيد قائما ان ما النافية لم ترفع الاسم ولم تنصب الخبر بل ارتفاع زيد
على انه مبتدأ ونصب قائما على اسقاط الباء وهذان الوجهان لو صحا
لاقتضيا ان لا يجوز الاعراب في اللغة البيان لكن نجيزه على التعليق
بامعنى مضمرة معترضة بين المبتدأ والخبر والفصل بالجمل الاعتراضية
جائز اتفاقا فان قلت قد قدرت الجار المحذوف اولا والمذكور متعلقا بالجزء
المؤخر عنه فان فيه معنى الفعل قلت لفساده معنى وصناعة اما معنى
فلانه يصير المعنى الاعراب البيان الحاصل في اللغة واما لفظا فلان البيان
ونحوه مصادر ولا يتقدم على المصدر معموله ولو كان ظرفا ولهذا قالوا
في قول الحماسي وبعض الحلم عند الجهل للذلة اذعان ان اللام متعلقة
باذعان محذوف بدل منه الاذعان المذكور وليست متعلقة بالاذعان
المذكور فاذا امتنعوا من ذلك حيث لم يظهر تأثير المصدر ولم يجيزوا
في الجار والمجرور الحذف فهم عن تجويز التقديم عند وجود هذين ابعد
فان قلت هب ان هذا امتنع حيث الخبر مصدر ولكنه لا يمتنع حيث
الخبر وصف كقوله الدليل لغة المرشد قلت بل يمتنع لان اسم الفاعل
صلة الالف واللام اي الذي يرشد ولا يتقدم معمول الصلة على الموصول
ولو كان ظرفا ولهذا يا قال قول الله سبحانه وكانوا فيه من الزاهدين اني
لكما لمن الناصحين اني لعملكم من القالين ولو قدرنا ال في ذلك المحض

هلا م

لفظا م

هو م ل

التعريف كما يقول الاخفش لم نخلص من الاشكال الثانى وهو فساد المعنى
اذ المعنى ح الدليل الذى يرشد فى اللغة لا الدليل الذى يرشد فى غير
اللغة وايض فاذا امتنع التعليق بالخبر حيث يكون الخبر مصدرا مبهما
امتنع فى الباقى لان هذه الامثلة باب واحد فان قلت نقدر التعليق
بمضاف محذوف اى تفسير الاعراب فى اللغة البيان كما قالوا انت
منى فرسخان على تقدير بعدك منى فرسخان وقدر فى مثلها فى قولهم
الاسم ما دل على معنى فى نفسه اى ما دل على معنى باعتبار نفسه لا باعتبار
امر خارج عنه فانه اذا لم يحمل على هذا اقتضى ان يكون معنى الاسم و
هو المسمى موجودا فى لفظ الاسم وهو محال وعلى هذا يكون المعنى
شرح الاعراب باعتبار اللغة البيان قلت هذا تقدير صحيح ولكن
يبقى الاشكالان الاولان وهما ان اسقاط الجار ليس بقياس وان
التزام التنكير لا وجه له الوجه الثانى ان يكون تميزا وح
فلا يشكل التزام تنكيره ولكنه ممتنع من جهة ان التميز اما تفسير
للمفرد كرطل زيتا او تفسير للنسبة كطاب زيد نفسا وههنا
لم يتقدم نسبة اصلا ولا اسم مبهم وضعا فان قلت اليس الاعراب
فى الحد المذكور يحتمل اللغوى والاصطلاحى فهو مبهم قلت لا
الالفاظ المشتركة لا يجئ التميز باعتبارها لا تقول عينا ذهبا

ذهبا

ذهبا على التميز وسر ذلك ان المشترك موضوع للدلالة على ذات المسمى
باعتبار حقيقته وانما يجئ الالتباس لعدم القرينة او للجهل بها واسماء
العدد ونحوها مما يميز لم يوضع للذات باعتبار حقيقتها التى تحصل
بالتميز فانه لا يفهم من عشرين الا عشرتان من اى معدود كان
فهو موضوع على الابهام فافتقر الى التميز والمشترك انما وضع لمعين
والاشتراك انما حصل عند السامع فان قلت يمكن ان يكون من تميز
النسبة بان يقدر قبله مضاف اى شرح الاعراب فيكون من باب
اعجبنى طيبه ابا فان كون ابا تميزا انما هو باعتبار تعلق طيبه لا باعتبار
الجملة كلها قلت تميز النسبة الواقع بعد المتضايفين لا يكون الا
فاعلا فى المعنى ثم قد يكون مع ذلك فاعلا فى الصناعة باعتبار
الاصل فيكون محولا عن المضاف نحو اعجبنى طيب زيد ابا اذا كان
المراد الثناء على اب زيد فان اصله اعجبنى طيب اب زيد وقد لا
يكون كذلك فيكون صالحا للدخول من نحو لله دره فارسا وويحه
رجلا وويله انسانا فان الدر بمعنى الخير والويح والويل بمعنى الهلاك
ونسبتهما الى الرجل نسبة الفعل الى فاعله ومنه اعجبنى طيب زيد
ابا اذا كان الاب نفس زيد وتعلق الشرح بالاعراب ونحوه انما
هو تعلق الفعل بالمفعول لا بالفاعل ثم انا لا نعلم تميزا جاء باعتبار

متضايفين حذف المضاف منهما الوجه الثالث ان يكون مفعولا
مطلقا واصله الاعراب بتغيير الاخر بعامل اصطلحوا على ذلك
اصطلاحا ثم حذف العامل واعترض بالمصدر بين المبتدا والخبر
وهذا الوجه مردود ايضا لانه ممتنع فى قولك الاعراب لغة البيان
فان اللغة ليست مصدرا لانها ليست اسم الحدث ولهذا لا توصف
بالا توصف به الالفاظ المسموعة فيقال لغة فصيحة كما يقال كلمة فصيحة
اسم للفظ المسموع وزعم ابو عمرو بن الحاجب فى اماليه ان ذلك على
المفعول المطلق وانه من المصدر المؤكد لغيره قال وذلك لان
معنى قولنا الاجماع لغة العزم والدلالة تنقسم الى دلالة شرع والى
دلالة عرف فلما كانت محتملة وذكر احد المحتملات كان مصدرا من
باب المصدر المؤكد لغيره وفيما قاله نظر من وجهين اما ذكرنا
من ان اللغة ليست مصدرا لانها ليست اسما للحدث الثانى
ان ذلك لو كان مصدرا مؤكدا لغيره لكان انما ياتى بعد الجملة فانه
لا يجوز ان يتوسط ولا ان يتقدم لانه لا يقال زيد حقا ابنى ولا
حقا زيد ابنى وان كان الزجاج يجيز ذلك ولكن الجمهور على خلافه
الوجه الرابع ان يكون مفعولا لاجله والتقدير تفسير الاعراب
لاجل الاصطلاح اى لاجل بيان الاصطلاح وهذا الوجه ايضا لا

يستقيم

الاول م

يستقيم لان المنتصب على المفعول له لا يكون الا مصدرا كقمت اجلالا له
ولا يجوز جئتك الماء والعشب بتقدير مضاف اى ابتغاء الماء والعشب
الوجه الخامس وهو الاظهر ان يكون حالا على تقدير حذف مضاف
الى عن المجرور ومضافين عن المنصوب والاصل تفسير الاعراب موضوع
اهل اللغة او موضوع اهل الاصطلاح ثم حذف المتضايفان على حد حذفهما
فى قوله تعالى فقبضت قبضة من اثر الرسول اى من اثر حافر فرس الرسول
ولما انيب الثالث عما هو حال فى الحقيقة التزم تنكيره لنيابته عن لازم
التنكير كما فى قوله قضية ولا ابا حسن لها والاصل ولا مثل ابى حسن لها
فلما انيب ابى الحسن عما عن مثل جرد عن اداة التعريف ولك ان
تقول الاصل موضوع اللغة او موضوع الاصطلاح على نسبة الوضع الى
اللغة والى الاصطلاح مجازا وح ليس الا حذف مضاف واحد ويصير
نظير قول العرب كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور
فاذا هو اياها على تاويل ابن الحاجب فانه اعرب اياها حالا على ان
الاصل فاذا هو موجود مثلها فحذف الخبر كما حذف فى خرجت فاذا
السبع ثم حذف المضاف وهو مثل وقام المضاف اليه مقامه فتحول
الضمير المجرور ضميرا منصوبا بل تخريج ما نحن فيه على ذلك اسهل لان
لفظ الضمير معرفة فانتصابه على الحال بعيد والاظهر فى المثال المذكور

موضوع ۴

قوله خلافا للفلان

انه منعول لفعل محذوف هو الخبر كما في قول الاكثرين فاذا هو هي ولكن
انيب ضمير النصب عن ضمير الرفع واما قوله يجوز كذا خلافا للفلان
فتقديره فيه وجهان الاول ان يكون مصدرا كما ان قولك يجوز كذا
اتفاقا واجماعا بتقدير اتفقوا على ذلك اتفاقا واجمعوا عليه اجماعا ويشكل
على هذا ان فعله المقدر اما اختلفوا او خالفوا او خالفت فان كان
اختلفوا اشكل عليه امران الاول ان مصدر اختلف انما هو الاختلاف
لا الخلاف الثاني ان ذلك يابى ان تقول بعده لفلان وان كان خالفوا
او خالفت اشكل عليه ان خالف لا يتعدى باللام بل بنفسه وقد
يختار هذا القسم ويجاب عن هذا الاعتراض بان تدعى قصر اللام مثلها
في سقيا له اى متعلقا بمحذوف تقديره اعنى له او ارادتي له لانه
انها لا تتعلق بسقيا لان سقى يتعدى بنفسه الوجه الثاني ان يكون
حالا والتقدير اقول خلافا لفلان اى مخالفا له وحذف القول كثير
جدا حتى قال ابو على هو من حديث البحر قل ولا حرج ودل على هذا
العامل ان كل حكم ذكره المصنفون فهم قايلون به وكان القول مقدر
قبل كل مسئلة وهذه العلة قريبة من العلة التى ذكروها لاختصاصهم
الظروف بالتوسع فيها وذلك انهم قالوا ان الظروف منزلة من
الاشياء منزلة انفسها لوقوعها فيها وانها لا تنفك عنها والله

قوله قال ايضا

تعالى اعلم واما قوله ايضا فاعلم ان ايضا مصدر آض وآض فعل يستعمل له
معنيان الاول رجع فيكون تاما قال صاحب المحكم آض الى اهله رجع اليهم
انتهى وكذا قال ابن السكيت وغيرهما وهذا هو المستعمل مصدره هنا
الثاني صار فيكون ناقصا عاملا عمل كان ذكره ابن مالك وغيره وانشدوا
قول الراجز ربيته حتى اذا تمعددا وآض نهدا كالحصان اجردا كان جزاى
بالعصا ان اجلدا ورواه الجوهري يوق عقد الغلام اذا شب وغلظ و
النهد عظيم الجسم من الخيل وانما يوصف به الانسان على وجه التشبيه و
الاجرد الذي لا شعر عليه وانتصاب ايضا في المثال المذكور ليس على الحال
من ضمير قال كما توهم جماعة من الناس فزعموا ان التقدير وقال ايضا
اى راجعا الى القول وهذا لا يحسن تقديره الا اذا كان هذا القول انما
صدر عن القايل بعد صدور القول السابق حتى يصح ان يدعى انه قال
راجعا الى القول بعد ما فرغ منه وليس ذلك بشرط في استعمال ايضا الا
ترى انك تقول قلت اليوم كذا وكذا او قلت الامس ايضا كذا وكذا وكذلك
تقول كتبت اليوم وكتبت امس ايضا والذي يظهر لي انه مفعول مطلق
حذف عامله او حال حذف عاملها وصاحبها وذلك انك قلت قال فلان
ثم استانفت جملة فقلت ارجع الى الاخبار رجوعا ولا اقتصر على ما قدمت
فيكون مفعولا مطلقا او التقدير اخبر ايضا او احكى ايضا فيكون حالا من

بجوزه

وصار نهدا م

بحسن م

ضمير المتكلم هذا هو الذي يستمر في جميع المواضع ومما يؤنسك بما ذكرته
من ان العامل محذوف انك تقول عنده مال وايضا علم فلا يكون قبلها
ما يصلح للعمل فيها فلا بد من التقدير وعلى ذلك قال الشاطبي و
قد ذكروا انه لا بد عن الحرف الا اذا كان تا متكلم او مخاطب او منونا او مشددا
ككنت ترابا انت تكره واسع عليم وايضا تم ميقات مثلا قال ابو شامة
قوله ايضا اي امثل للنوع الرابع ولا اقتصر على تمثيل الانواع الثلثة وهو
مصدر آض اذا رجع انتهى كلامه فايضا على تقدير حال من ضمير امثل
الذي قدره واعلم ان هذه الكلمة انما تستعمل مع ذكر شيئين بينهما
توافق ويمكن استغناء كل منهما من الاخر فلا يجوز جاء زيد ايضا الا
ان يتقدم ذكر شخص اخر تدل عليه قرينة ولا جاء زيد ومضى عمرو ايضا
لعدم التوافق ولا اختصم زيد وعمرو ايضا لان احدهما لا يستغني عن
الاخر واما قوله هلم جرا فكلام مستعمل في العرف كثيرا وذكره الجوهري
في صحاحه فقال في فصل الجيم من باب الراء وتقول كان ذلك عام كذا وهلم
جرا الى اليوم هذا جميع ما ذكره وذكر الصغاني في عبابه ما ذكره صاحب
الصحاح ولم يزد عليه وذكر ابن الانباري هلم جرا في كتاب الزاهر وبسط
القول فيه وقال معناه سيروا على هينتكم اي تثبتوا في سيركم
ولا تجهدوا انفسكم قال وهو ماخوذ من الجر وهو ان تترك الابل و

الغنم ترعى في السير قال الراجز لطالما جررتكن جرا حتى نوى الاعجف
واستمر انا اليوم لا آلو الركاب سيرا قلت الاعجف الهزيل ونوى صار له نِقْي
بفتح النون وتشديد الياء وهو الشحم واما النِّيّ بكسر النون وبالهمز بعد
الياء ساكنة فهو اللحم الذي لم ينضج واستمر كانه استفعل من المرة بكسر
الميم وهو القوة ومنه قوله تعالى ذو مرة فاستوى قال وفي انتصاب جرا ثلثة
اوجه الاول ان يكون مصدرا وضع موضع الحال والتقدير هلم جارين
او متثبتين الثاني ان يكون على المصدر لان في هلم معنى جر فكانه قيل
جروا جرا وعلى هذا قياس قولك جاء زيد مشيا فان البصريين يقولون
تقديره ماشيا والكوفيون المعنى مشى مشيا وقال بعض النحويين نصب
على التفسير انتهى كلام ابي بكر ملخصا وقال ابو حيان في الارتشاف وهلم
جرا معناه تعال على هينتك وانتصاب جرا على انه مصدر في موضع الحال
اي جارين قاله البصريون وقال الكوفيون مصدر لان معنى هلم جر
وقيل انتصب على التمييز واول من قالها عابد بن يزيد قال فان جاوزت
مقفرة رمت بي الى اخرى كتلك هلم جرا وقال اخر من تغلب المطعمين
لدى الشتاء سنا بقا سل بنا عنا في الجاهلية كان سود ذوي الفهم
جرا انتهى وبعد فعندي توقف في كون هذا التركيب عربيا
محضا والذي رابني منه امور الاول ان اجماع النحويين منعقد على

ان لهلم معنيين الاول تعال فيكون قاصرة كقوله تعالى هلم الينا اي
تعالوا الينا الثاني احضر فيكون متعدية كقوله تعالى هلم شهداءكم اي
احضروهم ولا مساغ لاحد المعنيين هنا الثالث ان اجماعهم منعقد
على ان فيها لغتين حجازية وهي التزام استتار ضميرها فتكون اسم
فعل وتميمية وهي ان يتصل بها ضمائر الرفع البارزة فيقولون هلما و
هلمي وهلموا فتكون فعلا ولا نعرف لها موضعا اجمعوا فيه على التزام
كونها اسم فعل ولم ينقل احد انه سمع هلما جرا ولا هلمي جرا ولا هلموا جرا
الثالث ان تخالف الجملتين المتعاطفتين بالطلب والخبر ممتنع
او ضعيف وهو لازم هنا اذا قلت كان ذلك عام كذا وهلم جرا
الرابع ان ائمة اللغة المعتمد عليهم لم يتعرضوا لهذا التركيب حتى
صاحب المحكم مع كثرة استيعابه وتتبعه وانما ذكره صاحب الصحاح
وقد قال ابو عمرو بن الصلاح في شرح مشكلات الوسيط انه لا يقبل
ما تفرد به وكان علل ذلك بما ذكره في اول كتابه من انه ينقل عن العرب
الذين سمع منهم فان زمانه كانت اللغة فيه قد فسدت واما صاحب
العباب فانه قلد صاحب الصحاح فينسخ كلامه واما ابن الانباري
فليس كتابه موضوعا لتفسير الالفاظ المسموعة من العرب بل
وضعه ان يتكلم على ما يجري من محاورات الناس وقد يكون تفسيره

له على تقدير ان يكون عربيا فانه لم يصرح بانه عربي وكذلك لا اعلم احدا من
النحاة تكلم عليها غيره ولخص ابو حيان في الارتشاف كلامه ووهم فيه
فانه ذكر ان الكوفيين قالوا ان جرا مصدر والبصريون قالوا انه حال ف
هذا يقتضي ان الفريقين تكلموا في اعراب ذلك وليس كذلك وانما قال
ابو بكر ان قياس اعرابه على قواعد البصريين ان نوى انه حال وعلى قواعد
الكوفيين ان نوى انه مصدر هذا معنى كلامه وهذا هو الذي فهمه ابو
القاسم الزجاجي ورد عليه فقال البصريون لا يوجبون في نحو ركضا من
نحو قولك جاء زيد ركضا ان يكون مفعولا مطلقا بل يجيزون ان يكون
التقدير جاء زيد يركض ركضا فكذلك يجوز على قياس قولهم ان يكون
التقدير هلم تجر جرا ثم قال ابو بكر اما معناه سيروا على هينتكم اي تثبتوا في
سيركم ولا تجهدوا انفسكم معترض من وجهين الاول ان فيه اثبات معنى
لهلم لم يثبته احد الثاني ان هذا التفسير لا ينطبق على المراد الثاني في افراده
تعال مع انه خطاب للجماعة واما ما يقال ان تعال اسم فعل واسم الفعل لا
تلحقه ضمائر الرفع البارزة فقد توهم ذلك بعض النحويين فيها وفي هات
والصواب انهما فعلان بدليل الاية وقوله تعالى قل هاتوا برهانكم وقوله
اذا قلت هاتي نوليني تمايلت وقوله لان هلم في معنى جروا منقول من
كلام ابن الانباري وهو خطأ منه انتقله عليه الزجاجي في مختصره وقال

اشياء من م

انتهى ثم قول ابي بكر م

تعال وها

قول ابي حيان بل

لم يقل احد ان هلم فى معنى جروا منقول من كلام ابن الانباري وهو خطأ
منه وفيه دليل على ما قدمته من ان الاعرابين المذكورين لم يقلهما
البصريون والكوفيون وانما قالهما ابن الانباري قياسا على قولهما في
جاء زيد ركضا وتقدير البيت الاول فان تجاوزت ارضا مقفرة اي
ليس بها انيس رمتني تلك الارض المقفرة الى اخرى مقفرة كتلك الارض
المقفرة واما البيتان الاخران فمعناها الثناء على قوم بالكرم والسيادة
والعرب يمدح بالاطعام فى الشتاء لانه زمن يقل فيه الطعام ويكثر الاكل
لاحتباس الحرارة فى الباطن والسدايف جمع سديفة وهى مفعول
للمطعمين ومعناها شرايح سنام الابل المقطع وغيره مما غلب عليه السمن
وقوله من انيب صلة من النيب جمع ناب وهى الناقة سميت بذلك
لانه يستدل على عمرها بنابها وحذف نون من لانه اراد التخفيف
حين التقى المتقاربان وهما النون واللام وتعذر الادغام لان
اللام ساكنة ونظيره قولهم فى بنى الحرث بلحرث وهو شاذ والذي فى
البيت اشذ منه لان شرط هذا الحذف ان لا تكون اللام مدغمة فيما بعدها
فمتى اعلت النون التى قبلها بالحذف توالى اعلالان وقد يرد بان
ذلك انما يتجنب فى الكلمة الواحدة فاعطيا حكمها قوله غرا حال من النيب
هو جمع غراء كحمراء وحمر وسوداء وسود فى الجاهلية خبر كان ان قدرت

ناقصة او متعلق بها ان قدرت تامة بمعنى وجد وقوله فهلم جرا متعلق
فى المعنى بقوله فى الجاهلية اى كان سودد وابل فى الجاهلية فما بعدها و
اذ قد اتينا على حكاية كلام الناس وشرحه وبيان ما فيه من نظر فلنذكر ما
ظهر لنا فى توجيه هذا الكلام بتقدير كونه عربيا فنقول هلم هذه هى القاصرة
التى بمعنى ايت وتعال الا ان فيها تجوزين الاول انه ليس المراد بالاتيان
هنا المجى الحقيقى بل الاستمرار على الشئ والمداومة عليه كما تقول امش على
هذا الامر وسر على هذا المنوال ومنه قوله تعالى وانطلق الملأ منهم ان امشوا
واصبروا على الهتكم المراد بالانطلاق ليس الذهاب الحسى بل انطلاق الالسنة
بالكلام ولهذا اعربوا ان تفسيرية وهى انما تاتى بعد جملة فيها معنى القول
كقوله تعالى فاوحينا اليه ان اصنع الفلك والمراد بالمشى ليس المشى بالاقدام
بل الاستمرار والدوام اى دوموا على عبادة اصنامكم واحبسوا على ذلك
انفسكم الثانى انه ليس المراد الطلب حقيقة وانما المراد الخبر وعبر عنه
بصيغة الطلب كما فى قوله تعالى ولنحمل خطاياكم فليمدد له الرحمن مدا وجرا
مصدر جره يجره اذا سحبه ولكن ليس المراد الجر الحسى بل المراد التعميم
كما استعمل السحب بهذا المعنى الا انه يقال هذا الحكم منسحب على كذا اى
شامل له فاذا قيل كان ذلك عام كذا وهلم جرا فكانه قيل واستمر ذلك فى
بقية الاعوام استمرارا فهو مصدر او استمر مستمرا فهو حال مؤكدة وذلك

ماثن في جميع الصور وهذا هو الذي يفهمه الناس من هذا الكلام وبهذا
التاويل ارتفع اشكال العطف فان هلم ح خبر واشكال التزام افراد
الضمير اذ فاعل هلم هذه مفرد ابدا كما تقول واسمع ذلك او واسمعن ما
ذكرته فان قلت قد اشتملت هذه التوجيهات التي وجهت بها هذه
المسايل على تقديرات كثيرة وتاويلات متعقدة ولم يعهد في كلام النحو
مثل ذلك قلت ذلك لانك لم تقف لهم على كلام على مسايل متعقدة مشكلة
اجتمعت في مكان واحد ولو وقفت لهم على ذلك لوجدت في كلامهم مثل ذلك
وامثاله والحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وآله قال ياقوت في
معجم الادبا حدثني الامام صدر الافاضل قاسم بن حسين الخوارزمي
قال دخل افضل القضاة يعقوب بن شيرين الجندي على جار الله الزمخشري
فقال له لقد انشات البارحة شيئا وانشد ما تابع لم يتبع متبوعه
في لفظه ومحله ياذا النبت اما ذا بعلم غير علم نافع يا الغث في القائه حتى تبت
الغث فيها على نحو قولهم ما زيد بشي الا شيء لا يعبا به فانه لا يجوز في قولهم
لا شي سوى الرفع وهو بدل من قولهم غير علم نافع برفع غير فلما سمع منه
جار الله البيتين قال له لقد جئت شيئا ادا قال ياقوت حدثني صدر
الافاضل قال كتب الي الصوفي المعروف بالصوات يسال النبي عن قوله
حسان فمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء وقولهم

الى هنا انتهت رسالة ابن هشام

ما ذا بعلم غير علم نافع

ان فيه

ثلثة عشر مرفوعا في هذا البيت

ان فيه ثلثة عشر مرفوعا فاجبته افدي اماما وميض البرق منصدع من خلف
خاطره الوقاد حين خطا يبقى الصواب لكن ناس تباحثه رماذ ربي اتى ما
بعد الصواب خطا الذي يحصر لي في هذا البيت من المرفوعات المبتداء او
الفعل المضارع والضمير المستكن ومنها المبتداء المقدر في قوله ويمدحه
والمعنى ومن يمدحه فيكون هنا على حسب المثال الاول ثلث مرفوعات
ايضا ومنها المرفوعات في قوله وينصره احدها الفعل المضارع والثاني
الضمير المستكن فيه ومنها المرفوعات الاربعة في قوله سواء اثنان
من حيث انه في مقام الخبر عن المبتداين واثنان اخران من حيث ان في
كل واحد ضميرا راجعا الى المبتداء فهذا يا سيدي جهد المقل وغير مرجو قطع
المدى الكل انتهى قال الصلاح الصفدي بعد حكايته بل المرفوعات ثلثة
عشر والباقي المبتداء المحذوف المعطوف على قوله من في الاولى في قوله فمن
يهجو ومن يمدحه ومن ينصره لا انه فرق قدرا ان في يهجو ثلث مرفوعات وكذا في
ويمدحه وتحكم في قوله ان في ينصره مرفوعين والصواب واحد في الثلث اعلم
ان صاحب الكشاف ناحكم بان قوله من مثله اذا كان صفة سورة يجوز ان
يعود الضمير الى ما والى عبدنا وان كان متعلقا بفاتوا تعين ان يكون
الضمير للعبد لانه اذا كان صفة فان عاد الضمير الى ما تكون من زايدة
كما هو مذهب الاخفش في زيادة من اذا المعنى ح فاتوا بسورة مثل القران في

فاتوا بسورة من مثله

حسن النظم واستقامة المعنى وفخامة الالفاظ وجزالة التركيب وليس
النظر الى ان يكون مثل بعض القران وكله بل لا وجه لهذا الاعتبار ويؤيده
قوله تعالى في موضع اخر فاتوا بسورة من مثله وادعوا شركائكم من دون الله
وقال تعالى في موضع اخر فاتوا بعشر سور مثله فلا تكون من للتبعيض ولا
ابتدائية لانه ليس المقصود ان يكون مبدا الاتيان هذا او ذاك وان
عاد الضمير على عبدنا تكون من زائدة لان حرف الجر اذا كان زائدا
لا يتعلق بشيء فتعين ان يكون المعنى فاتوا بسورة عبدنا وتكون من
ابتدائية ثم قال او نقول انما قال صاحب الكشاف ان من مثله ان كان
صفة سورة يحتمل عود الضمير الى ما والى عبدنا لصحة ان يق سورة
كائنة من مثل ما نزلنا بان تكون السورة بعض مثل ما نزل او تكون مثل
ما نزل مبدا نزوله ولصحة ان يق سورة كائنة من مثل عبدنا بان
يكون قد قاله ويكون تركيبه وكلامه واما ان كان من مثله متعلقا
بفاتوا فيتعين ان يكون عايدا الى عبدنا لاستقامة ان يق فاتوا من مثل
عبدنا اي من عبد مثله بان يكون كلامه ولا يستقيم ان يق فاتوا من عبد
مثل ما نزلنا اي من جهته اذ لا يستقيم ان يق ائت هذا الكلام من فلان
الا ان يكون ذلك الكلام الفلان ممن يمكن ان يكون هذا كلامه ويكون
هذا الكلام منقولا منه مرويا عنه وهذا ظاهر ولهذا ما بسط الزمخشري

من مثل ما

الكلام فيه

الكلام فيه بل اقتصر على ذكره والله اعلم من مجموع ابن القماح فائدة اذا كانت
الواو فاء الكلمة مضارعه يفعل بكسر العين لفظا او تقديرا ويسقط الواو في
المضارع مثال اللفظي يعد ويمق من وعد وومق ومثال التقديري يضع
ويسع من وضع ووجع وسع فالاصل في الكل بالواو فحذفت وفتحت عين
الفعل الملحقة اذ حرف الحلق ثقيل لبعد مخرجه فهي مكسورة تقديرا وهو
معنى قول الزمخشري وسقوطها فيما عينه مكسورة من مضارع فعل او
فعل لفظا او تقديرا واختلفوا في علة حذف الواو بين الياء والكسرة فعلله
الكوفي بالفرق بين المتعدي فحذفت منه لثقله وبين اللازم فبقيت لخفته
وهو ضعيف فحذفت في اللازم في وكف يكف وونم الذباب ينم وعلله
البصريون بالثقل وخصوا الحذف بالواو دون الكسرة او الياء لان
اليا لا تحذف لدلالتها على معنى والكسرة لا يفيد حذفها كثير خفة فتعين
حذف الواو فنقض الكوفي عليهم ذلك باوعد يوعد فقد ثبتت الواو وقال
ابن مالك للحذف اذا كانت الياء مفتوحة وهذه مضمومة قيل لو انت
علة الحذف بالخفة والضمة اثقل من الفتحة قال ابن النحاس الصواب
ان هذه وقعت بين همزة وكسرة واصله يأوعد لانه من اوعد سئل
ابن مالك عن قوله صلى الله عليه وآله غير الدجال اخوفني عليكم فاجاب
الكلام على لفظه ومعناه اما لفظه فلتضمنه اضافة اخوف الى ياء المتكلم

وعلا يعد

علة حذف الواو بين الياء والكسرة

قوله صلعم غير الدجال اخوفني عليكم

نون الوقاية

مقرونة بنون الوقاية وهو انما يعتاد مع الفعل المتعدي لان هذه النون
تصون الفعل عن محذورات احدها التباسه بالاسم المضاف الى ياء
المتكلم فلو قيل في ضربني ضربي لالتبس بالضرب وهو العسل الابيض
الغليظ فنفت نون الوقاية هذا المحذور الثاني التباس امر مؤنث بامر
مذكر فلو قلت اكرمي بدل اكرمني قاصدا مذكرا لم يفهم المراد فنفت
النون ذلك الثالث ذهاب الوهم الى ان المضارع صار مبنيا في ذلك
لو وقعت على ياء المتكلم غير مقرونة بالنون لخفي اعرابه فظن به البناء
على مراجعة الاصل فان اعرابه على خلاف الاصل واصله البناء فلو قلت
بدل يكرمني يكرمي لظن عوده الى الاصل فبزيادة النون تمكنت
من ظهور اعرابه والاسم مستغن عن النون في الوجهين الاولين
واما الثالث فللاسم فيه نصيب لكن اصالته في الاعراب اغنته و
صانته من ذهاب الوهم الى بنائه الا بسبب جلي لكنه وان امن ظن بنائه
فلم يؤمن التباس بعض وجوه اعرابه ببعض فكان له في الاصل نصيب
من الحاق النون وينزل اخلاؤه منها منزلة اصل متروك ينبه عليه في
بعض المواضع كما نبه بقولهم استحوذ على اصل قال واستعان وكان اولى
ما ينبه به على ذلك اسماء الفاعلين فمن ذلك ما انشده الفراء من
قول الشاعر ¦ وما ادري وكل الظن ظني ¦ امسلمني الى قومي شراحي ¦

لخفي خ ل — تمكن خ ل — وهو — مسلمني م

فرخم

فرخم شراحيل من دون نداء اضطرارا ومثله ما انشده ابن طاهر في تعليقه
على كتاب سيبويه ¦ وليس بمعييني وفي الناس ممتع ¦ صديق اذا اعيى على صديق ¦
وانشد غيره ¦ وليس الموافيني ليرتد خائبا ¦ فان له اضعاف ما كان املا ¦
ولافعل التفضيل ايضا شبه بالفعل وخصوصا بفعل التعجب فجاز ان تلحقه
النون المذكورة في الحديث كما لحقت اسم الفاعل في الابيات المذكورة هذا
اجود ما يقال في هذا اللفظ عندي ويجوز ان يكون اخوفي لي وابدلت
اللام نونا كما في لعن مكان لعل وفي دفن مكان دفل وهو الفرس الطويل
واما الكلام في جهة المعنى ففيه وجوه اظهرها كون اخوف افعل التفضيل
صيغ من فعل المفعول كقولهم اشغل من ذات النحيين والهى من ديك
واعنى بحاجتك واخوف ما اخاف على امتي الائمة المضلون اذ المراد
ان المعبر عنه بذلك شغل وزهي وعني اكثر من شغل غيره وزهوه
وعنايته وكذا اخوف ما اخاف اي الاشياء التي اخافها على امتي احقها
بان يخاف الائمة المضلون فمعنى الحديث هنا غير الدجال اخوف مخوفاتي
عليكم فحذف المضاف الى الياء فاتصل بها اخوف معمودة بالنون
كما تقرر ويحتمل ان يكون اخوف من اخاف بمعنى خوف ولا يمنع ذلك
كونه من ثلاثي فانه على افعل وما على وزن افعل فالثلاثي سواء عند
سيبويه في التفضيل والتعجب صرح به فالمعنى غير الدجال اشد موجبات

بمعييني م ل — ليرتد خ ل — اخوف م ل — ازهى م ل

خوفي عليكم ثم اتصل باليا معودة بالنون على ما تعين ويحتمل ان يكون من
وصف المعاني بالاعيان مبالغة كشعر شاعر وهذا الشعر اشعر من هذا
وعجب عاجب وموت مائت وخوف خايف ونحو فلان اخوف من
خوفك ومن ذلك قول الشاعر يداك يد خيرها يرتجى واخرى
لاعدائها غايظة فاما التي يرتجي خيرها فاجود جودا من اللافظة
واما التي يتقى شرها فنفس العدو بها فايظة فنصب جودا
باجود على التمييز وذلك موجب لكونه فاعلا معنى لان كل منصوب
على التمييز بافعل التفضيل فاعل في المعنى ونصبه علامة عليته وجره
علامة ان افعل بعض منه ولهذا معنى زيد احسن عبدا ان عبده
فاق عبيد غيره في الحسن وان جررت فمعناه انه بعض العبيد
الحسان وهو احسنهم فمعنى الحديث على هذا خوف غير الدجال اخوف
خوفي عليكم ثم حذف المضاف الى غير واقيم هو مقام المحذوف و
حذف المضاف الى الياء واقيمت هي مقامه فاتصل اخوف بالياء
معودة بالنون ويحتمل ان يكون اخوف فعلا مسندا الى الواو
وهو ضمير عايد الى غير الدجال لانه فعلوا فجي بالواو ثم اجتزي
عنها بالضمة وحذفت كقولك فيا ليت الاطبا كان حولي وكان
مع الاطباء الاساة وقال اخر اذا رحتي وشنوهام ربعا وخل

الضيف

الضيف عليهم فاحتمل فاسألن عنها اذا الناس شتوا واسألن
عنها اذا الناس نزل اراد كانوا فحذف الواو ثم سكن اللام من
احتمل ونزل للوقف هذا ما تيسر فيه والحمد لله وسئل ايضا عن
قوله صلى الله عليه وسلم الاجاء كنز يوم القيمة شجاع اقرع فاجاب فاعل جاء الكانز و
كنز مبتدا واقرع خبره والجملة حالية لان الجملة الابتدائية المشتملة على
ضمير ما قبلها تقع حالا واقترانها بالواو اكثر وقد جردت عنه في قوله
تعالى اهبطوا بعضكم لبعض عدو وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا
انهم لياكلون الطعام ويجوز جعل كنزه فاعل جاء وشجاع خبر مبتدا
محذوف والجملة في موضع الحال اى جاء وهو شجاع او صورته شجاع و
لا بعد فيه لان فيه حذف المبتدا والواو اذ الاهتمام بحذف الواو
اقل من الاهتمام بالفا المقترنة بمبتدا او قع جواب شرط وقد حذفا
معا في قوله اني لا تبعد فليس بخالد حي ومن يصب الحمام بعيد
اي فهو بعيد بحذف الفاء وهي الزم من الواو من كلام ابن هشام
على قول القايل كانك بالدنيا لم تكن وبالاخرة لم تزل بسم الله الرحمن
الرحيم الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافي مزيده اختلف في كانك بالدنيا لم
تكن وبالاخرة لم تزل في مواضع احدها في تعيين قايله والثاني في
معنى كان والثالث في توجيه الاعراب فاما قايله فاختلف فيه على قولين

فيا ليت الاطبا كان حولي

لاجاء كنز يوم القيمة شجاع اقرع

كانك بالدنيا لم تكن وبالاخرة لم تزل

احدها انه النبي صلعم والثاني انه الحسن البصري وقد جزم بهذا جماعة
فلم نذكرهم واغنى منهم الشيخ ابو عبد الله محمد بن عمرون الحلبي في شرح
المفصل وابو حيان المغربي في شرح التسهيل واما معنى كان فاختلف
فيه ايضا على قولين احدهما للكوفيين زعموا انها حرف تقريب وليس
فيها معنى التشبيه اذ المعنى على تقريب زوال الدنيا وتقريب وجود
الآخرة وجعلوا من ذلك قولهم كانك بالشتاء مقبل وكانك
بالفرج آت وهذا يستعمله الناس في محاوراتهم ويقصدونه
كثيرا يقولون كانك بفلان قد جاء والثاني للبصريين زعموا انها
حرف تشبيه مثلها في قولك كان زيدا اسد ولم يثبتوا مجيئها
للتقريب اصلا والمعنى كان حالتك في الدنيا حال من لم يكن
فيها وكان حالتك في الآخرة حال من لم يزل بها فالمشبه والمشبه
به الحالتان لا الشخص والفعل الذي هو الجنس وايضاحه ان
الدنيا لما كانت الى اضمحلال وزوال كان وجود الشخص بها كلا وجود
وان الآخرة لما كانت الى بقاء ودوام كان الشخص كانه لم يزل فيها
ولا شك ان المعنى المشهور لكان هو التشبيه ومهما امكن الحمل
عليه لا ينبغي العدول عنه وقد امكن على وجه ظاهر فينبغي المصير
اليه واما توجيه الاعراب وهو الذي يسال عنه فاضطربت اقوال

النحويين

النحويين اضطرابا كثيرا والذي يحضرني الآن من ذلك اقوال احدها
ما قاله ابو علي الفارسي زعم ان الاصل كانت الدنيا لم تكن والآخرة لم
تزل ثم جيء بالكاف حرفا لمجرد الخطاب لا موضع لها من الاعراب كما انها
مع اسم الاشارة كذلك وكذلك هي في قولهم ابصرك زيدا اي ابصر
زيدا والكاف حرف لا مفعول لان ابصر انما يتعدى الى واحد وجيء
بالباء زائدة في اسم كان كما زيدت في اصل المبتدا في قولهم بحسبك
درهم وقولهم خرجت فاذا بزيد وهذا القول اشتمل على امرين
مخالفين للظاهر وهما اخراج الكاف عن الاسمية الى الحرفية واخراج
الباء عن التعدية الى الزيادة والقول الثاني لابي الحسن بن عصفور وهو
قول لفقه من قول الفارسي زعم ان الكاف حرف خطاب اتصلت بكان
فابطلت عملها وازالت اختصاصها ولهذا دخلت على الجملة الفعلية
والباء في بالدنيا وبالآخرة زائدة في المبتدا الذي لم يدخل عليه كان وقد
مثلناه والذي حمله على زعمه زوال اعمالها انه لم تثبت زيادة الباء
في اسم كان وثبت زيادتها في المبتدا وقد اشتمل قوله على اربعة امور
منها الامران اللذان استلزمهما قول الفارسي وقد شرحناهما ومنها
دعواه الغاء كان ولم يثبت ذلك الا اذا اقترنت بالزائدة كما في قوله
تعالى كانما يساقون الى الموت ودعواه ان اليا حرف تكلم كما ان

للامام ابي علي خ ل

لا يتعدى الا الى واحد خ ل

ابصرك زيدا بمعنى ابصر زيدا

كما زيدت م

الكاف حرف خطاب وهو لم يصح بهذا ولكنه يلزمه اذ لا يمكنه ان يدعي انه
اسمها لانه قد ادعى الغائها ولا يمكنه ان يدعي انه مبتدا لامرين احدهما
ان الياء ليست من ضماير الرفع وانما هي من ضماير النصب والجر كما في
قولك اكرمني غلامي والثاني انها لو كانت مبتدا لكان ما بعدها
خبرا ولو قيل مكانك كاني بك تفعل انا نفعل لم يرتبط الجملة بالضمير
وقد استقر ان الجملة المخبر بها لا بد لها من رابط يربطها ومنها انه
صرح بانها قد دخلت على الجملة الفعلية في قولهم كاني بك تفعل فلا
يخ اما ان يدعي ان الباء في بك زايدة والكاف مبتدا والاصل انت
تفعل فلما دخلت الباء على الضمير المرفوع انقلبت ضميرا جرا او يدعي
ان الباء متعلقة بتفعل فان ادعى الاول فالجملة اسمية لا فعلية وبطل
قوله انها دخلت على الجملة الفعلية وان ادعى الثاني فلا يجوز في العربية
ان تقول عجبت مني وعجبت منك ويكون الفاعل ضميرا بالفعل و
المفعول ضميرا عايدا الى ما عاد اليه ضمير الفاعل وقد تعدى اليه الفعل
بالجار ولهذا زعم ابو الحسن في قوله هون عليك فان الامور بكف
الاله مقاديرها ان على اسم منصوب بهون لا حرف متعلق بهون لان
الكاف على التقدير الاول مخفوضة باضافة على ولا عمل فيها البتة وعلى
التقدير الثاني منصوبة الموضع بالفعل ولا يجوز تعدي الفعل

المضمر

المضمر المتصل الى ضميره المتصل وينبغي له ان يقول بذلك في مثل قوله
تعالى امسك عليك زوجك وفي هذا الموضع مباحث ليس هذا موضعها
لان فيها خروجا عن المقصود والقول الثالث لجماعة من النحويين
ان الكاف اسم كان ولم تكن الخبر والباء ظرفية متعلقة بكان ان
قدر كان تامة او بمحذوف هو الخبر ان قدرت ناقصة وعلى هذا
القول فالتاء في تكن للخطاب لا للتانيث وضميرها للمخاطب لا
للدنيا وكذا البحث في لم تزل وعلى القولين الاولين الامر بالعكس التاء
للتانيث والضميران للدنيا والاخرة وهذا القول خير من القولين
قبله والمعنى كانك لم تكن في الدنيا وكانك لم تزل في الاخرة والقول الرابع
لابن عمرون ان الكاف اسم كان وبالدنيا وبالاخرة خبران وكل من
جملتي لم تكن ولم تزل في موضع نصب على الحال وانما تمت الفايدة
بهذا الحال والفضلات كثيرا ما يتوقف عليها المعنى المراد من الكلام
كقولهم ما زلت بزيد حتى فعل فان الكلام لا يتم الا بقولهم حتى فعل
وقد جاء ذلك في الحال كقوله تعالى فما لهم عن التذكرة معرضين
حال من الضمير المجرور باللام ولا يستغنى الكلام عنه لان الاستفهام
في المعنى عنه لا عن غيره وخطر لي وجه ظننت انه اجود من
هذه الاقوال وهو ان الكاف اسم كان ولم تكن الخبر وبالدنيا في مو

بع

فما مبتدا ولهم الخبر و
التقدير واي شيء
استقر لهم ومعرضين
م

ضع

من قوله كان تطيب بالطيب رطبا ويابسا مر

كان مر

عملت مر

اي ٤٩

قاله

الحال من اسم كان والعامل في الحال العامل في صاحبها وهو كان كما
عملت في رطبا ويابسا البرى وكرها العناب والحشف البالي المخ
كانك في حال كونك في الدنيا لم تكن بها وكانك في حال كونك في الاخرة
لم تزل اي بها وهذا عكس قول ابن عمرون فان قلت يصح بدل على
صحة ما ذكرته من ان جملة لم تكن ولم تزل حال لا خبر انه قد روي
كانك بالدنيا ولم تكن وبالاخرة ولم تزل والجملة الحالية تقترن
بالواو بخلاف الجملة الخبرية ونحو كانك بالشمس وقد طلعت قلت ان
سلم ثبوت الرواية فالواو زائدة كما قال الكوفيون في قوله تعالى ان
الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام الذي جعلنا
الاية يصدون هو الخبر والواو زائدة وكما قال ابو الحسن في قوله
تعالى ولما ذهب عن ابرهيم الروع وجاءته البشرى الاية وجاءته
البشرى خبر جواب لما والواو زائدة وفي قوله حتى اذا جاؤها
وفتحت ابوابها ان فتحت جواب اذا والواو زائدة الى غير
ذلك واما كانك بالشمس وقد طلعت فلا نسلم ثبوته وهو
مشكل على قولي وقوله اذ لا يصح على قوله ان يكون بالشمس
خبرا عن اسم كان والتقدير كانك مستقر بالشمس ولا يصح
على قولي ان يكون قد طلعت خبرا عن اسم كان لعدم الضمير

فان كان

فان كان لا يتخرج على قولي ولا على قوله فما وجه ايراده اياي على ما قلته
خلصة فان قلت فلم عدلت عما قاله من ان الظرف خبر والجملة حال الى عكس
ذلك قلت لوجهين احدهما ان على ما قلته يكون الخبر محط الفايدة اولى
والثاني ان العرب قالت كانك بالشتاء مقبل وكانك بالفرج آت
فلفظوا بالمفرد الحال محل الجملة مرفوعا لا منصوبا نعم قول ابن عمرون
متجه في قول الحريري كاني بك تنحط الى القبر وتنغط فهذا لا ينبغي ان
يعدل فيه عن تخريجه فيكون الظرف خبرا وتنحط حالا عن ياء المتكلم لعدم
الرابط على ان المطرزي خرجه على ان الاصل كاني ابصرك تنحط الخ
ثم حذف الفعل لدلالة المعنى عليه فانفصل الضمير وزيدت الباء في
المفعول ولا شك ان فيه تكلفا من وجهين اضمار الفعل وزيادة الباء
مع امكان الاستغناء عن ذلك ثم يكون تنحط حالا من الكاف لا خبرا
والفايدة متوقفة عليه اذ لو صرح بالمحذوف فقيل كاني ابصرك لم
يتم المراد فما قاله ابن عمرون اولى لسلامته من هذا التكلف ولا يلزم
من تغيير قول ابن عمرون في هذا الموضع ان يحمل عليه كانك بالدنيا لم
تكن لان ذاك تركيب آخر مغاير لهذا التركيب ومثل قول الحريري
قولهم كاني بك تفعل كذا وقد انتهى القول في هذه المسئلة على ما
اقتضاه الحال من ضيق الوقت واعجال المتقاضي للكلام المذكور

وعلى ما قاله يكون محط الفائدة الحال كما تقدم شرحه فلا شك ان يكون الخبر محط الفائدة لا الجملة مد

تغيير او تعيين ظ

الافعال الخاصة والعامة

الحمد لله الافعال ضربان خاصة وهي الاكثر مثل قام وقعد و
خرج في اللازم وضرب واكل وشرب في المتعدي وانما كثر هذا
الضرب الخاص لان ما وضع بالاثر الذي يحصل به كمال الفائدة
في الخبر عن فعل خاص والامر به والنهي عنه ونحو ذلك الضرب الثاني
الافعال العامة مثل فعل وعمل وصنع وانما جاءت هذه الافعال
لانه قد يقصد الاخبار عن جنس فعل بدون تخصيص نوع اما
للعلم بالجنس دون النوع واما لغرض اخر وكذلك الامر به والنهي
عنه وما اشبه ذلك ولكن هذا القصد اقل من قصد كمال الفائدة
فلاجرم كان هذا الضرب اقل من الضرب الاول ولم يجئ منه
الا الفاظ معدودة واذا سئلنا عن هذه الافعال العامة هل
هي متعدية او لازمة لم يجز لنا اطلاق القول بواحد من الامرين
لانها اعم ~~ايصدق~~ مما من الافعال المتعدية ومن الافعال اللازمة
والاعم من شيئين لا يصدق عليه واحد منهما فان الاعم يصدق
على الاخص ولا ينعكس وانما يصح ان يرى ذلك عليها بطريق
الاهمال الذي هو في قوة جزئي فمتى وجد في كلام احد من الفضلا
ان عمل متعدية وجب حمله على ذلك وان مراده انها قد تكون
متعدية وكذا اذا قيل انها لازمة او غير متعدية واريد به اللزوم

كما هو

كما هو غالب الاصطلاح وقد يراد بغير المتعدي انه الذي لا يتجاوز معناه
من حيث هو هو فيصح بهذا الاعتبار ان نقول ان عمل لا تتعدى لان
معناها العمل والعمل من حيث هو هو لا يتعدى الا اذا اريد به عمل خاص
فيكون ذلك العمل الخاص هو المتعدي لا مطلق العمل ومدلول عمل انما
هو مطلق العمل فيصح ان مدلولها لا يتعدى وكذلك فعل وصنع ثم ان
هذه الافعال مع عمومها لا تتعدى وكذلك لها مصادر وهي الفعل و
العمل والصنع وهي احداث عامة يندرج تحتها غيرها من الاحداث
الخاصة وتلك الاحداث افعال حقيقية ويصدق عليها مفعولات و
معمولات ومصنوعات باعتبار انها صادرة عن الفاعل والشخص
فاعل لفعله فلا شك ان فعله مفعول له فلذلك تفق النحاة هنا على
ان يطلق على مصادر هذه الافعال اسم المفعول المطلق بخلاف
الافعال الخاصة فانه لا يصدق على الضرب انه مفعول عند بعضهم
وان كان هو مفعولا في الحقيقة ولا شك انه لا يصدق عليه مضروب
بلا خلاف وانما صدق على الفعل مفعول لاتفاقهما في لفظ فعل
وكذلك عمل وصنع ويرى في العمل والصنع معمول ومصنوع ومع
ذلك فلا يكون الفعل المذكور متعديا بل يصح ذلك وان اريد به
معنى خاص لازم او اريد به مطلق الفعل الذي هو اعم من اللازم و

هكذا ظ

حقيقية ظ

المتعدي فاذا قلت عملت عملا او فعلت فعلا او صنعت صنعا فانتصابه
على المصدر ليس الا نعم ان اردت بالفعل المفعول الذي ليس
هو الحدث بل المفعول به كان مجازا وحينئذ يصح فيه ان يكون مفعولا به
فيه تجوز ايضا من جهة ان حقيقة المفعول هو الصادر عن الفاعل
وحقيقة المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل على اصطلاح
متاخري النحاة وهما متغايران كما قدمنا **مسئلة** سئل الشيخ
تقي الدين السبكي عن رجل قال ما اعظم الله فقال الاخر هذا لا يجوز
فقال يجوز ذلك قال تعالى ابصر به واسمع والضمير في به عايد الى الله
تعالى اي ما ابصره واسمعه فدل على جواز التعجب في ذلك وهذا
كلام صحيح ومعناه ان الله تعالى في غاية العظمة ومعنى التعجب في ذلك
جايز للاية الكريمة واعظام الله تعالى وتعظيمه الثناء عليه بالعظمة
واعتقادها وكلاهما حاصل والموجب لها امر عظيم وفي كتاب ابن
السراج في الاصول قال في شرح التعجب وقد حكيت الفاظ من
ابواب مختلفة مستعملة ما انت من رجل تعجب وسبحان الله ولا
اله الا الله وكاليوم رجلا وسبحان الله من رجل وحسبك بزيد
رجلا ومن رجل والعظمة لله من رب وكفى بزيد رجلا تعجب فقوله
العظمة لله من رب دليل لجواز التعجب في صفة الله وان لم يكن

بصيغة

يجوز التعجب في صفات الله

فاجاب قوله

انه لا ينكر لانه مما تحار فيه العقول و الاتيان بصيغة التعجب في ذلك

في الفاظ التعجب

بصيغة ما افعله وافعل به ومن جهة المعنى لا فرق من حيث كونه تعجبا
نقلت من خط بعض الفضلاء قال نقلت من خط العمادي قال الشيخ
ابو عمرو عثمان بن عيسى بن منصور بن ميمون البلطي النحوي هذه
القصيدة الحرباوية لانها تتلون كالحربا وحروف رويها يكون مضموما
ثم تصير مفتوحا ثم مكسورا ثم ساكنا وانما عملتها كذلك لامرين
احدهما اني اتي بما لم اسبق اليه احد والاخر كيما اتحدى بها النحاة لاني
اتيت فيها بمذاهب من النحو لم يقف عليها احد منهم ومضمونها شكوى
الزمان واهله وهذه اولها

اِنّي امرءٌ لا يُطَبّيني … الشادنُ الحَسَنُ القوامُ

يجوز في ميم القوام الرفع على انه فاعل الحسن والنصب على التشبيه بالمفعول
والجر بالاضافة والوقف بالسكون لان وزن الشعر يستقيم منه حركة
الميم واسكانها اما اذا حركت فالشعر من الضرب السادس من الكامل
واذا سكنت فالشعر من الضرب السابع منه

فارقت شرّة عيشتي … اذ فارقتني والغرام

ارتفع الغرام عطفا على المضمر في فارقتني وانتصب عطفا على
شرة وانخفض عطفا على عيشتي

لا استلذّ بغنية … تشدو لديّ ولا غلام

ارتفع غلام عطفا على المضمر في تشدو

القصيدة الحرباوية

بلغ

شرة قوله

بغنية قوله

اي لا استلذ بولد من ابن او بنت

انتصب عطفا على موضع قنية فكانه قال لا استلذ قنية واخفض عطفا على لفظه

ذو الغنى ليس يسره ۞ طيب الاغانى والمدام ۞

ارتفع المدام عطفا على طيب وانتصب بواو مع واخفض عطفا على الاغانى

امسى بدمع ساتح فى ۞ الخد منسكب سجام ۞

ارتفع سجام على انه خبر مبتدا محذوف اى هو وانتصب باضمار اعنى وانجر

الغى صروف الدهر مصـــطبرا وما حرى كهام ۞

يجوز رفع خبر ما على لغة تميم ونصبه على لغة الحجاز واما الكسر فان بعض العرب يبنى كلما جاء على هذا الوزن على الكسر يقيسونه على سعاد و

نزال ۞ لا اشتكى محن الدواهى ۞ اذ تحل بى العظام ۞

ارتفع العظام فاعل تحل وانتصب صفة للمحن وانجر صفة للدواهى

۞ مارستهن وما رستنى ۞ الا فى تصرفها الحسام ۞

ارتفع الحسام بقوله مارستنى وانتصب بدلا من هن فى مارستهن و انجر بدلا من هاء فى تصرفها على حد قول الفرزدق على حالة لو ان فى القوم حاتما على جوده لضن بالماء حاتم القوافى مخفوضة واخفض حاتم على البدل من الهاء فى جوده ۞ وبلوت حد السيف فى ۞

عمل فاخلفنى الحسام ۞ ارتفع الحسام فاعلا اخلفنى و انتصب بدلا من حد وانجر بدلا من السيف ٥

الكنت

۞ الكنت فى ليل الخطوب ۞ ارقب ينكشف الظلام ۞ ا

ارتفع الظلام بينكشف وانتصب بارقب وانجر بدلا من ليل

۞ واترك ملام الدهر عنك ۞ فما حديثك والملام ۞

ارتفع الملام عطفا على حديثك وانتصب بواو مع وانجر عطفا على الكاف

۞ اترمى زمانى ما رمى ۞ للغرض حتى لا يرام ۞ لا

قد جاء الفعل بعد حتى مرفوعا ومنصوبا كقوله تعالى حتى يقول الرسول واما الكسر فلا سبيل اليه الا بزيادة الياء فى يرام فيصير يرامى من المراماة ويصير المعنى لا ازال ارمى الزمان حتى يترك مراماتى

۞ انى ارى العيش الخمول ۞ وصحبة الاشرار ذام ۞

صحبة الاشرار مبتدا وذام خبره ويجوز نصبها معا بارى والذام الذم واذا اردت على ذمام الياء صار بلفظ المخفوض وتضيفه اليك

۞ كم حاسدين معاندين ۞ عدوا على وكم لئام ۞

قد جاء بعد كم المرفوع والمنصوب والمجرور قال الفرزدق كم عمة لك يا جرير وخالة روى برفع عمة ونصبها وجرها

۞ رب امرئ عاينته ۞ لمحا ببغيتى سئمتها ۞

الاخفش يقول رب وما عملت فيه فى موضع رفع فيكون رفع مستهام على الصفة ۞ بين العدو وغدوت ۞ مضطر الصحبة اسام ۞

عزوت خ ل

لامرئ على الموضع ونصبه بعاينته وجره على انه نعت امرئ على اللفظ م

لينكشف خ ل

فى حديثك ص

بناء على جواز العطف على الضمير المجرور بغير اعادة الجار

صفة لما قبله م

كل ام

اسام بالرفع مضارع من سام وبالفتح من اسامى مبنى للمفعول وبالكسر
اى السامى يقول اضطرنى الزمان حتى افاخر من يفاخرنى

لاعز وفى تفضيله ۴ هذا الزمان على اللئام ۴

الرفع اللئام على ان علا فعل ماض من العلو وانتصب كذلك على
ان فاعله ضمير اى علا هو اللئام اى زاد عليهم فى اللؤم والجر على ان
على اسم بمعنى فوق وبجرها والنحاة يسمون نصاحة فكقولهم زيد على
الفرس وانما التقدير فوق الفرس وانشد سيبويه فهى تنوش الحوض نوشا

۴ مالى وللحمق الوخيم ۴ الجاهل الغنم العبام ۴

تقدم ان النعت يتبع وينقطع الى الرفع والنصب

۴ ان المموه عند قدم ۴ الناس يعلو والطغام ۴

الرفع على الابتداء والخبر محذوف والنصب عطفا على اسم ان والجر عطفا

۴ لا ترج خيرا من ضعيف ۴ الود يبخل بالسلام ۴

الرفع على الحكاية اى بقوله السلام عليكم والنصب على المصدر اى بان
يسلم السلام انشد الفارسى تنادوا بالرحيل غدا وفى ترحالهم نفسى
وقال يجوز فى الرحيل الرفع والنصب والخفض ذكره ابن جنى فى سر

۴ وعليك بالصبر الجميل ۴ وما يلوذ به الكرام ۴

الرفع بيلوذ والنصب بعليك اغراء والجر بدلا من الصبر ۵

لا يستفيق القلب من ۴ كمد يلاقى او غرام ۴

الرفع على الابتداء والخبر محذوف والنصب بيلاقى والجر عطفا على كمد

۴ حتى متى شكوى اخى ۴ الثبت الكئيب المستضام ۴

شكوى مصدر مضاف الى فاعله او مفعوله فرفع المستضام اتباعا
لمحل الفاعل ونصبه اتباعا لمحل المفعول وجره على اللفظ

۴ ما من جوى لا تضمنه ۴ فؤادى او سقام ۴

الرفع اتباعا لموضع جوى فان من زائدة والجر على اللفظ والنصب عطفا

۴ هم اردنى فى بثه ۴ ذلا وبلاد فى الجام ۴

بلا فى الجام مبتداء وخبر ونصب الجام بارى وكسره بتقدير الجامى

۴ قدر على محتم ۴ من فوق يا تى او امام ۴

فوق وامام مبنيان على الضم او منصوبان على الظرف او مجروران بمن

۴ ما قيل خلفك خل عنه ۴ فيه ما يقع الملام ۴

الرفع بيقع والنصب بخل والجر بدلا من هاء عنه ۵

۴ ما ان يضرك الا ۴ حين تسمعه الكلام ۴

الرفع بيضر والنصب بدلا من هاء تسمعه والجر بدلا من ذا الكاف

۴ ما فى الورى من مكرم ۴ لذوى العلوم ولا كرام ۴

الرفع عطفا على موضع مكرم والجر على اللفظ والنصب بلا

عاعيش فيهم اذ بلوتهم ** وقد جهلوا الانام

الرفع بدلا من الواو في جهلوا والنصب بدلا من هم في بلوتهم والجر

في غفلة ايقاظهم ** عن سؤدد بله النيام

عند قطرب الخ بله بمعنى كيف يرتفع ما بعدها واصلها ان تكون بمعنى دع
فينصب ما بعدها ويجر بها تشبيها بالمصدر وقد اجاز ابن جني في قول
المتنبي اقل فعالي بله اكثره مجد ** رفع اكثره ونصبه وجره

ليس الحياة بتهنئة ** لي في الشقاء ولا مرام

يرتفع مرام بلا بمعنى ليس والخبر محذوف على حد قوله فانا ابن قيس
لا براح وينصب عطفا على تهنئة ويجر عطفا عليها على التوهم
لاتفاق تقدير الباء على حد بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا

فكرهت في الدنيا البقا ** وقد تنكل في المقام

الرفع عطفا على ضمير تنكل والنصب عطفا على البقا والجر بواو
القسم على ارادة مقام ابراهيم على نبينا واكرم عليه السلام

اني وددت وقد سئمت ** العيش لو بين نوح حمام

الرفع بين نو والنصب بوددت والكسر على تقدير حمامي انتهى

سئل الشيخ بهاء الدين بن العلامة جمال الدين بن مالك عن
قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم الاية والبحث في

تركيبها

بدلا من هم في فيهم م

شهية م

اذا كان جانيا م

ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم

تركيبها فاجاب هذه الاية على صورة الضرب الاول من الشكل الاول
من القياس المؤلف من متصلتين لانها مشتملة على قضيتين متصلتين
موجبتين كليتين وبينهما حد اوسط هو تال في الصغرى مقدم
في الكبرى وذلك يستلزم قضية اخرى مركبة من مقدم الصغرى و
تالي الكبرى وهو لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهم معرضون وكيف
يكون علم الله بهم خيرا وقبولا للحق ملزوما للتوليهم وعدم قبولهم له
وهذا الاشكال قوي وعندي عنه ثلاث اجوبة احدها انا لا نسلم ان
نظم الاية الكريمة يستلزم المتصلة المذكورة لان من شرايط
الانتاج اتحاد الاوسط ولا نسلم ان الاوسط متحد بناء على احد
التفسيرين لقوله تعالى ولو اسمعهم لتولوا وهم معرضون فان قوله تعالى
ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم معناه لو علم الله فيهم خيرا وقبولا
للحق لاسمعهم ولو اسمعهم ذلك الاسماع لتولوا ولم يؤمنوا في بعدهم
عن الاقبال على الايمان والدخول فيه وقيل معناه لو اسمعهم فآمنوا
لتولوا بعد ذلك وارتدوا فعلى هذا التفسير يكون الحد الاوسط وهو
اسمعهم مختلفا اذ هو في الجملة الاولى بمعنى لاسمعهم اسماع لطف بهم
ورحمة لهم فسمعوا وآمنوا واستقاموا وفي الجملة الثانية بمعنى لاسمعهم
اسماع فتنة لهم وابتلاء فسمعوا ودخلوا في الايمان لتولوا وارتدوا ولا

متصلة م

فيه خ ل

شك ان اسماع الابتلاء والفتنة غير اسماع اللطف والرحمة واذا
لم يكن للاوسط متحدا لم يكن الانتاج لازما الجواب الثاني سلمنا
اتحاد الاوسط لكن لا نسلم انتاج القياس المؤلف من متصلتين
كما هو راي جماعة من المتاخرين قالوا لا يلزم من صدق كلما كان
آب فجـ د وكلما كان جـ د فه ز صدق كلما كان آب فه ز لان
الكبرى تدل على ملازمة الاكبر للاوسط في نفس الامر والصغرى
تدل على صدق الاوسط على تقدير الاصغر ولا نسلم انه يلزم من
صدق المقدمتين ملازمة الاكبر للاصغر وانما يلزم ذلك ان
لو بقيت الملازمة بين الاوسط والاكبر على ذلك التقدير ولو قلتم
انها على ذلك التقدير لازمة وكلن تعتبر مثل هذا في الاية
الكريمة فتنزل قوله تعالى ولو اسمعهم لتولوا على ان التولي لازم للاسماع
في نفس الامر ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم على ان الاسماع ثابت على
تقدير ثبوت علم الله فيهم خيرا فلم يلزم من ذلك لو علم الله فيهم
خيرا لتولوا لان علم الله فيهم خيرا محال فجاز ان يستلزم صدق
رفع التلازم فان المحال قد يستلزم المحال الجواب الثالث سلمنا
انتاج القياس المؤلف من متصلتين كما هو راي الامام ومن
قبله لكن لا نسلم ان في اللازم عند في الاية الكريمة اشكالا فانه

فلا خد

في قوله ولو اسمعهم لتولوا ومعاندة اللازم كثير

بصدق

بصدق لو علم الله فيهم خيرا لتولوا على دعوى ان توليهم ثابت
على كل تقدير فثبت على تقدير علم الله فيهم خيرا لتولوا فان قلت فعلم
الله فيهم خيرا لازم لعدم التولي فيكون ملزوما له قلت لا لان
علم الله فيهم خيرا محال فيجوز ان يستلزم شيئا ونقيضه لان
المحال لا يستبعد ان يستلزم المحال والله اعلم بحقيقة الحال تم
كتاب الاشباه والنظاير والحمد لله الاول و
الاخر على يد العبد الاثم الخاسر بها
الدين محمد بن محمد باقر الحسيني
المختاري النايبيني
عفى الله عنهما

تم

بسم الله الرحمن الرحيم

رسالة في تحقيق لفظ عرفات منعا وصرفا للشيخ جلال الدين العصامي

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه اجمعين اعلم
ان عرفات جمع سمي به الموقف كأذرعات واختلف فيه فاختار
صاحب الكشاف انه منصرف لان التاء التي في لفظه ليست للتانيث
وانما هي مع الالف التي قبله علامة جمع المؤنث ولا يجوز تانيثه بتاء
مقدرة كما في هند لان هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنث
كالبدل من تاء التانيث فتمنع من تقديرها كتاء بنت فانها
مع كونها بدلا من الواو كتاء التانيث لاختصاصها بالمؤنث
فأبت تقديرها فهي كالنعامة لا تحمل ولا تطير وقد وافق صاحب
الكشاف على ما ذهب اليه صاحب القاموس ويرد عليه ان
التانيث الذي يمنع الصرف لا يستدعي قوة الا ترى ان نحو طلحة
يعتبر تانيثه لمنع الصرف ولا يعتبر لتانيث ضمير يرجع عليه بل
يجب تذكيره وكذا في اسناد الفعل او شبهه اليه ويقال وقفت
بعرفات وافضت منها على ما نقله المحقق التفتازاني واختار
القاضي البيضاوي انه غير منصرف للعلمية والتانيث وانما
نون وكسر لان تنوينه تنوين المقابلة جعل له في مقابلة نون
جمع المذكر لا تنوين التمكن المنافي لغير المنصرف المشابه للفعل

وذهاب الكسرة في غير المنصرف تبع ذهاب تنوين التمكن من غير
عوض لا لعدم الصرف لانه اذا اسقط من غير عوض كان في مظنة
ان يعود فابرم سقوطه باسقاط الجر الذي لا يكون في الفعل ليقنط
التنوين من العود الى ما بولغ في رعاية مشابهته للفعل وهنا
لم يذهب تنوين التمكن لعدم الصرف بل لوجود تنوين المقابلة
المنافي له ولا هو من غير عوض لان تنوين المقابلة لما منع من
رجوعه كان كالعوض منه فلما منع تنوين المقابلة تنوين الصرف
بالكلية لم يحتج لابرام امر منعه الى اسقاط الكسر وهذا الذي
ذهب اليه القاضي والجمهور والله تعالى اعلم تمت الرسالة
بعون الله وحسن توفيقه وصلى الله على
سيدنا محمد واله وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم

من الفصل السابع من الاشباه والنظاير بعد ذكر المناظرة الزنبورية

مناظرة بين الكسائي واليزيدي قال غانم بن محمد بن علي بن احمد بن الحسين
الاسدي الواسطي في كتاب برق الشهاب ما نصه نقلت من خط عبيد الله
بن العباس بن الفرات ما نسخته اخبرني عمي ابو الحسن محمد بن
العباس بن الفرات قال اخبرني ابو العباس بن احمد بن الفرات قال
اخبرنا ابو عبد الله محمد بن العباس اليزيدي قال سمعت ابا القسم
عبيد الله بن محمد بن ابي محمد اليزيدي عمي يحدث عن احمد بن ابي احمد
اخيه وعمي قال حدثني ابي محمد بن ابي محمد قال كنا عند المهدي
قبل ان يستخلف باربعة اشهر وكان الكسائي معنا فذكر المهدي
العربية وعنده شيبة بن الوليد العبسي فقال المهدي نبعث الى
اليزيدي والكسائي وانا يومئذ مع يزيد بن المنصور خال
المهدي والكسائي مع الحسن الحاجب فجاءنا الرسول فجئت انا
واذا الكسائي على الباب قد سبقني فقال لي يا ابا محمد اعوذ بالله من
شرك فقلت له والله لا تؤتى من قبلي حتى اوتى من قبلك قال
فلما دخلنا عليه اقبل علي فقال كيف نسبوا الى البحرين فقالوا بحراني
ونسبوا الى الحصنين فقالوا حصني ولم يقولوا حصناني كما قالوا
بحراني قال قلت اصلح الله الامير انهم لو نسبوا الى البحرين فقالوا بحري

لم يعرف

لم يكن موضع آخر ينسب
اليه غير الحصنين صح

لم يعرف الى البحرين نسبوه ام الى البحر ولما جاءوا الى الحصنين فقالوا
حصني قال ابو محمد فسمعت الكسائي يقول لعمر بن بزيع لو سالني
الامير لاخبرته بعلة هي احسن من هذه فقال ابو محمد فقلت اصلح الله
الامير ان هذا يزعم انك لو سالته لاجاب باحسن مما اجبت به قال
فقد سالته فقال الكسائي انهم لما نسبوا الى الحصنين كانت فيه نونان
فقالوا حصني اجتزاء باحدى النونين من الاخرى ولم يكن في البحرين
الا نون واحدة فقالوا بحراني فقلت اصلح الله الامير كيف ينسب
رجلا من بني جنان يلزمه ان يقول جني لان في جنان نونين فان
قال ذلك فقد سوى بينه وبين المنسوب الى الجن قال فقال المهدي
تناظرا قال فتناظرنا في مسايل حفظ قولي وقوله الى ان قلت له
كيف تقول ان من خير القوم او خيرهم بتة زيدا قال فاطال
الفكر لا يجيب بشيء قال قلت اعز الله الامير لان يجيب فيخطي
فيتعلم احسن من هذه الاطالة قال فقال ان من خير القوم او خيرهم
بتة زيدا قال فقلت اصلح الله الامير ما رضي ان يلحن حتى لحن واحال
قال فقال كيف قال قلت لرفعه قبل ان ياتي لان باسم ورفعه بعد
نصبه قال فقال شيبة بن الوليد اراد باو بل فرفع قال فقلت هذا
معنى قول الكسائي ما اردت غير ذلك قال فقلت فقد اخطا ا

١

جميعا ايها الامير لو اراد بابل لو فع زيد لانه لايكون بل خيرهم زيدا
قال فقال له المهدي ياكسائي لقد دخلت على مسلمة النحوي فما رايت
كما اصابك اليوم قال ثم قال هذان عالمان ولا يقضي بينهما الا اعرابي
فصيح تلقى عليه المسائل التي اختلفا فيها فيجيب قال فبعث الى
فصيح من فصحاء الاعراب قال ابو محمد فالى ان ياتي الاعرابي طرقت
وكان المهدي محبا لاخواله ومنصور بن يزيد حاضر فقلت اصلح
الله الامير كيف ينشد هذا البيت الذي جاء في هذه القصيدة
يا ايها السايلي فلخبر عمن بصنعاء من ذوي الحسب ، حمير
سادتها تقر لها ، بالفضل طرا جحاجح العرب ، فان من
خيرهم واكبرهم ، او خيرهم بتة ابو كرب ، فقال المهدي كيف
تنشد انت او خيرهم بتة ابو كرب على معنى اعادة ان قال فقال له
الكسائي هو قاله الساعة اصلح الله الامير قال فتبسم المهدي و
قال الكسائي لتحيله وما تدري قال فطلع الاعرابي الذي بعث اليه
فالقيت عليه المسائل وكانت ستة مسايل فاجاب فيها بقولي فاستفزني
السرور حتى ضربت بقلنسوتي الارض وقلت انا ابو محمد قال
فقال شيبة بن الوليد تكتني باسمك عند الامير قال المهدي والله ما

فقلت م

ارار

اراد بذلك مكروها فنفعل ما فعل بالظفر وقد لعمري ظفر قال فقلت ان
الله انطقك ايها الامير بما انت اهله وانطق غيرك بما هو اهله
قال الزجاج المسئلة مبنية على الفساد للمغالطة فاما جواب الكسائي
فغير مرضي عند احد وجواب اليزيدي ايضا غير جاير عندنا لان اضمر
ان واعملها وليس من قوتها ان تضمر واما تكريرها فجايز قد جاء في
القرآن والفصيح من الكلام والصواب عندنا في المسئلة ان يقال
ان من خير القوم وافضلهم خيرهم البتة زيد فتضمر اسم ان فيها و
تستانف ما بعدها وذكر سيبويه ان البتة مصدر لا تستعمله العرب
الا بالالف واللام وان حذفهما خطا انتهى **مجلس** بين تغلب
والمبرد قال ابو بكر الزبيدي في طبقات النحويين قال ابو عمر الزا
قال لي تغلب دخلت يوما على محمد بن عبد الله بن طاهر وعنده ابو العباس
محمد بن يزيد وجماعة من اسبابه فلما قعدت قال لي محمد بن عبد الله ما تقول
في بيت امرئ القيس لها متنتان خظاتا كما اكب على ساعديه النمر
قال فقلت الغريب انه يقول خظاتا اذا كان صلبا مكتنزا ووصف
فرسا فقوله كما اكب على ساعديه النمر اي في صلابة ساعدي النمر اذا
اعتمد على يديه والمتن الطريقة الممتدة عن يمين الصلب وعن شماله و
ما فيه من العربية انه خظتا فلما ان تحركت التاء اعاد الالف من اجل

هد

الحركة والفتحة قال فاقبل بوجهه على محمد بن يزيد فقال اعز الله الامير انما اراد
في خطايانا الاضافة اضاف خطايا الى كم فقلت له ما قال هذا احد فقال
محمد بن يزيد بلى سيبويه يقوله فقلت لمحمد بن عبد الله لا والله ما قال هذا سيبويه
قط وهذا كتابه فليحضر ثم قلت وما حاجتنا الى كتاب سيبويه ايقال
مررت بالزيدين ظريفي عمرو فيضاف نعت الشيء الى غيره فقال
محمد بن عبد الله بصحة طبعه لا والله ما يقال هذا ونظر الى محمد بن يزيد
فامسك ولم يقل شيئا وقمت وتقضى المجلس قال اليزيدي القول ما
قال المبرد وانما سكت لما راى من بلة القوم وقلة معرفتهم ويجوز
مررت بالزيدين ظريفي عمرو وجايز جدا انتهى مجلس ابي عمرو
بن العلاء مع عيسى بن عمر قال الزجاجي في اماليه اخبرنا ابو عبد الله
اليزيدي يرفعه الى عمرو ابي محمد اليزيدي واسمه يحيى بن المبارك قال
كنا في مجلس ابي عمرو بن العلا فجاء عيسى بن عمر الثقفي فقال يا ابا عمرو
ما شيء بلغني عنك انك تجيزه فقال وما هو قال بلغني انك تجيز ليس
الطيب الا المسكُ بالرفع فقال له ابو عمرو هيهات نُمتَ وادلج
الناس ثم قال لي ابو عمرو تعال انت يا يحيى وقال لخلف الاحمر تعال
انت يا خلف امضيا الى ابي مهدية فلقناه الرفع فانه يابى و
امضيا الى المنتجع بن نبهان التيمي فلقناه النصب فانه يابى قال ابو

محمد

محمد فمضينا الى ابي مهدية فوجدناه يصلي فلما قضى صلوته اقبل علينا فقال
ما خطبكما فقلت جئناك لنسألك عن شيء من كلام العرب قال هاتياه
فقلنا كيف تقول ليس الطيب الا المسك فقال اتامراني بالكذب
على كبر سني فاين الزعفران واين الجادي واين بنة الابل الصادرة
فقال له خلف الاحمر ليس الشراب الا العسل قال فما تصنع سودان
هجر ما لهم غير هذا التمر فلما رايت ذلك قلت كيف تقول ليس ملاك
الامر الا طاعة الله فقال هذا كلام لا دخل فيه ليس ملاك الامر
الا طاعة الله والعمل بها فنصب فلقناه الرفع فابى فكتبنا ما
سمعته منه ثم جئنا الى المنتجع فقلنا له كيف تقول ليس الطيب الا
المسكَ ونصبناه فقال ليس الطيب الا المسكُ ورفع وجهدنا به
ان ينصب فلم ينصبه فرجعنا الى ابي عمرو وعنده عيسى بن عمر لم يبرح
بعد فاخبرناه بما سمعناه فاخرج عيسى خاتمه من يده فدفعه الى
ابي عمرو وقال بهذا سُدتَ الناس يا ابا عمرو مجلس ابي عثمان
المازني مع ابي الحسن سعيد بن مسعدة اخبر ابو جعفر الطبرسي قال حدثني
ابو عثمان المازني قال لي الاخفش سعيد بن مسعدة يوما على اي وجه
اجاب سيبويه في تثنية كساء كساوان بالواو فقلت بالتشبيه بقولهم
حمراوان وبيضاوان لانها في اللفظ همزة كما انها همزة فقال الجيد فلو لم

على هذا ان تجيز في تثنية حمراء حمراءان على التشبيه بقولهم كساءان
لانك اذا شبهت الشيء بالشيء فقد وجب ان يكون المشبه به مثله
في بعض المواضع فقلت هذا لازم لسيبويه ثم فكرت فقلت لا
يلزمه هذا فقد رايت ليس لما شبهنا ما بليس فاعملناها عمل ليس
فقلنا ما زيد قايما كما نقول ليس زيد قايما شبهنا ايضا ليس بما في
بعض المواضع فقلنا ليس الطيب الا المسك ومثل هذا كثير
ومنهم من يقول ليس الطيب الا المسك فينصب فانه لزم
الاصل وذلك ان خبر ليس منصوب منفيا كان او واجبا
لانها اخت كان والمنفي قولك ليس زيد قايما والمنفي الموجب
قولك ليس زيد الا قايما وما كان زيد الا قايما واما من رفع و
قال ليس الطيب الا المسك ففيه وجهان احدهما وهو الاجود
ان يضمر في ليس اسمها ويجعل الجملة خبرها كما قال هشام اخو
ذي الرمة هي الشفاء لداي ان ظفرت بها وليس منها شفاء
الداء مبذول التقدير ليس الشفاء الداء مبذول منها ولكنه اضمار
لا يظهر لانه اضمر على شريطة التفسير ويكون الا في المسألة مؤخرة تقديرها
التقديم حتى يصح الكلام لانه لا يقع بين المبتدا والخبر فيكون التقدير
ليس الطيب الا المسك ومثله ان نظن الا ظنا تقديره ان نحن الا

نظن

نظن ظنا والوجه الاخر ان يجعل ليس بمنزلة ما فيلغى عملها لدخول الا في
خبرها كما يلغى عمل ما اذا دخلت الا في خبرها كما حملوا على ما ليس فنصبوا
خبرها الا انه ليس في الغريب شيئان تضارعا فحمل احدهما على الاخر الا
جاز حمل الاخر عليه في بعض الاحوال فقلت ليس هذا مثل ذاك وذاك
انه لو جاز سيبويه في تثنية حمراء حمراءان يجعل علامة التانيث
غير متطرفة على صورتها وهي متطرفة فهل وجدت انت علامة
التانيث متوسطة على صورتها فسكت ثم قال ولا يلزم سيبويه
ما قلنا وما احسن ما احتججت له ويتلوه مجلس الكسائي و
الاصمعي عند الرشيد في قول الراعي قتلوا ابن عفان الخليفة
محرما البيت ٥ ومن الفن السابع ايضا بعض ذكر جواب ابن مالك
عن السؤال عن قوله صم الاجاء كنز يوم القيمة شجاع اقرع ما النظر وفي
امالي ابن الحاجب قال مليا على قول الشاعر غير ما سوف على زمن ينقضي بالهم والحزن
قال لا يصح ان يكون له عامل لفظي واذا لم يكن له عامل لفظي فاما ان يكون مبتدا واما
ان يكون خبر مبتدا ولا يصح ان يكون مبتدا لانه لا خبر له لان الخبر اما ان يكون
ثابتا او محذوفا والثابت لا يستقيم لانه اما على زمن واما ينقضي وكلاهما مفسد
للمعنى وايضا فانك اذا جعلته مبتدا لم يكن بد من ان تقدر قبله موصوفا و
اذا قدر قبله موصوف لم يكن بد من ان يكون غيره وغير ههنا ليست له و

احدهما انا قاطعون بنفي الاحتياج اليه والاخر انه لا قرينة تشعر به ومن شرط
صحة حذف الخبر وجود القرينة وان جعل خبر مبتدا لم يستقم لامور احدها انا
قاطعون بنفي الاحتياج اليه الثاني ان حذف المبتدا مشروط بالقرينة
ولا قرينة الثالث انك اذا جعلته خبر مبتدا محذوف لم يكن بد من ضمير
يعود منه الى المبتدا لانه في معنى مغاير ولا ضمير يعود على ما تقدره
مبتدا فلا يصح ان يكون خبرا فتبين اشكال اعرابه واولى ما يقال انه
اوقع الظاهر موقع الضمير لما حذف المبتدا من اول الكلام وكان
التقدير زمن يقضي بالهم والحزن غير متاسف عليه فلما حذف
المبتدا من غير قرينة تشعر به اتى به ظاهرا مكان المضمر فصارت
العبارة فيه كذلك وهو وجه حسن ولا بعد في مثل ذلك فان
العرب تجيز ان يكرمني زيد اني اكرمه وتعدين اني اكرم زيدا ان
يكرمني فقد اوقعت زيدا موقع المضمر لما اضطرت الى اعادة الضمير
اليه واوقعت المضمر موقع المظهر لما اجريته على الظاهر فقد تبين
لك اتساعهم في مثل ذلك وعكسه وعلم ان يتق انهم استعملوا غير
بمعنى لا كما استعملوا لا بمعنى غير وذلك واسع في كلامهم وكانه قال لا
ما سوف على زمن هذه صفته ويدل على استعمالهم غير بمعنى لا زيد
عمروا غير ضارب كما يقولون زيد عمروا مثل ضارب لان المضاف اليه

مبتدا لا خبر له اذا كان في المعنى بمعنى جملة مستقلة كقولهم اقائم الزيدان فانه
بالاجماع مبتدا ولا يقدر محذوف والزيدان فاعل به ليس بخبر فهذا مبتدا
لا خبر له في اللفظ ولا في التقدير وانما استقام لانه في المعنى يقوم الزيدان
وكذلك قول بعض المحققين في نزال ونزال انه مبتدا وفاعله مضمر
ولا خبر له لاستقامة المعنى من حيث كان معناه انزل وانزل و
قد ذهب كثير الى انه منصوب انتصاب المصدر كانه قيل في نزال
انزل نزولا وهذا عندنا ضعيف فانه لو كان كذلك لوجب
ان يكون معربا ونحن نفرق بين سقيا وبين نزال فكيف يمكن
حملهما على اعراب واحد وهو ان يكونا مصدرين مع ان احدهما معرب
والاخر مبني ومن كلام الشيخ جمال الدين هشام الفرق بين قسمي
أم تفترق أم المتصلة وتسمى ام المعادلة ايضا وام المنقطعة و
تسمى المنفصلة ايضا من كل واحدة من جهتي اللفظ والمعنى من اربعة
اوجه فاما الاوجه اللفظية فاحدها باعتبار ما قبلها وذلك ان
ما قبل المتصلة لا يكون الا استفهاما لفظا ومعنى او استفهاما لفظا
لا معنى فالاول نحو ازيد قايم ام عمرو والثاني نحو سواء علي اقمت ام قعدت
فان الهمزة هنا قد خلع منها معنى الاستفهام ولهذا يصح في مكانها
ومكان ما دخلت عليه المصدر فيقال سواء علي قيامك وقعودك
الهمزة و
فاعل يصح و

ويصح تصديق الكلام الذي هي فيه وتكذيبه ولا يستحق المتكلم به جوابا
واستعملت في لازم الاستفهام وهي التسوية الا ترى ان الطالب لفهم
الشيء استوى عنده وجوده وعدمه اعني استواؤهما في اصل الاحتمال
الاحتمال وان كان احدهما قد يكون راجحا وهذا المعنى اشار اليه سيبويه
بقوله وانما جاز الاستفهام ههنا لانك سويت الامرين عندك كما
استوى ذلك حين قلت ازيد عندك ام عمرو فجرى هذا على حرف
الاستفهام كما جرى على النداء نحو قولهم اللهم اغفر لنا ايتها العصابة
انتهى وما قبل المنقطعة يكون استفهاما نحو هل يستوي الاعمى و
البصير ام هل تستوي الظلمات والنور وخبرا نحو تنزيل الكتاب
لا ريب فيه من رب العالمين ام يقولون افتراه والوجه الثاني
باعتبار ما قبلها ايضا وذلك ان الاستفهام قبل المتصلة لا يكون
الا بالهمزة التي يطلب بها التصور او التسوية كما قدمنا والاستفهام
الذي قبل المنقطعة لا يكون بواحدة منهما بل تارة يكون بغير الهمزة
البتة كما في قوله تعالى هل يستوي الاعمى والبصير ام هل الاية وقول
علقمة بن عبدة هل ما علمت وما استودعت مكتوم ام جعلها حبلها
اذ نأتك اليوم مصروم ام هل كبير بكى لم يقض عبرته اثر الاحبة
يوم البين مشكوم وتارة يكون بالهمزة التي يطلب بها التصديق

نحو

نحو اقام زيد ام قعد عمرو اذا اردت بام الاضراب عن الاول فان اردت الا ستفهام
عن الواقع من النسبتين فام متصلة فالكلام على هذا محتمل للمنقطعة
والمتصلة بحسب الغرض الذي تريد هذا معنى كلام جماعة وقال ابن
هشام الخضراوي من شرط ام المتصلة ان لا يكون بعدها فعل وفاعل
الا وقبلها فعل وفاعل في كل من الجملتين واحد نحو اقام زيد ام قعد
فان قلت اقام زيد ام قعد عمرو كانت منقطعة وكذا اذا كان ما قبلها
مبتدأ وخبرا فلا بد من اتحاد الخبرين نحو ازيد منطلق ام عمرو
فان قلت ام عمرو جالس كانت منقطعة وكذا اذا خالفت بين
الجملتين نحو اقام زيد ام عمرو منطلق انتهى وهذا مخالف لما تقدم
ولا شك ان تخالف الخبرين او الفاعلين او الجملتين يقتضي
بظاهره الانقطاع واما انه يصل الى ايجاب ذلك فلا وقد
نصوا على اتصال ام في قوله ما ابالي أانت بالحزن تيس ام
جفاني بظهر غيب لئيم مع اختلاف الفاعلين وفي قوله ولست ابالي
بعد فقدي مالكا اموتي ناء ام هو الآن واقع مع اختلاف الخبرين
وقد يجاب بان الجملتين هنا في تاويل المفردين فلذلك تعين الاتصال
والانقطاع باختلاف التقدير فان قيل فلم جزم الجميع في نحو ازيد
قائم ام عمرو بالاتصال مع امكان الانقطاع بان يكون ما بعدها مبتدأ
حذف خبره قيل لان الكلام اذا امكن حمله على التمام امتنع حمله على الحذف

اي فاعل في كل من الجملتين واحد

لانه دعوى خلاف الاصل بغير بينة ولهذا امتنع ان يدعى في غوجاء الذي
في الدار ان اصله الذي هو حذف الواو والوجه الثالث باعتبار ما بعدها و
هو ان المتصلة لا تدخل على الاستفهام بخلاف المنقطعة فانها تدخل عليه
ويكون بالحرف كما تقدم في الاية الكريمة وفي بيتي علقمة بن عبدة وبالاسم
كما في قوله تعالى ام ماذا كنتم تعملون ام من هذا الذي هو جند لكم وقول الشاعر
ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن والوجه
الرابع باعتبار ما قبلها وما بعدها جميعا وهو ان المتصلة تقع بين المفردين
وبين الجملتين والمنقطعة لا تقع الا بين الجملتين فاما قولهم انها لابل ام
شاء فمحمول عند النحويين على اضمار مبتدأ وقد خرق ابن مالك اجماعهم في ذلك
فادعى ان المنقطعة قد تعطف المفرد محتجا بما رواه من قول بعضهم
ان هناك لابلا ام شاء بالنصب ومحمل هذا عند الجماعة ان تثبت على
اضمار فعل اي ام ارى شاء لا على العطف على اسم ان ولقوله وجه من
النظر وهو ان المنقطعة بمعنى بل والهمزة وقد تتجرد لمعنى بل فاذا
استعملت على هذا الوجه كانت بمنزلة بل وهي تعطف المفردات
بل لا تعطف الا المفردات فاذا لم يجب لام هذه ان تعطف المفردات
فلا اقل من ان يجوز فان قيل لو صح هذا الاعتبار لكان ذلك كثيرا كما
في العطف ببل ولم يكن نادرا ولا قائل بكثرته بل الجمهور يقولون بامتناعه
البتة وابن مالك يقول بندوره قيل الذي منع من كثرته ان تجردام

المنقطع

تفيد الا الاستفهام فلو تجردت عنه صارت مهملة ومما يدل على ان المنقطعة
قد تاتي لغير الاستفهام دخولها على الاستفهام كما قدمنا من الشواهد وبهذا
يعلم ضعف جزم النحويين او اكثرهم في انها لابل ام شاء بان المقدر بل
اهي شاء اذ يجوز ان يكون التقدير بل هي شاء على ان المتكلم اضرب عن
الاول ... واستانف اخبارا بانها شاء وعلى هذا المعنى اتجه لابن مالك
ان يدعي انها عاطفة مفردا على مفرد كما قدمنا ويعلم ايضا غلط ابن
الشجري وغيره في استدلالهم بنحو ام هل تستوي الظلمات والنور وبيتي
علقمة على ان هل بمعنى قد ظنا منهم ان معنى الاستفهام لا يفارق ام و
الاستفهام لا يدخل على الاستفهام وجعلوا هذا نظير الاستدلال بقوله
اهل راينا بوادي القف ذي الاكم ومما يقطع به على قولهم بالبطلان
انها في البيت داخلة على الجملة الاسمية وقد لا تدخل عليها فان قيل لعلهم
يقدرون ارتفاع كبير بفعل محذوف على حد وان احد من المشركين
استجارك فالجواب ان ذلك ممتنع بعد قد فكذلك ما رادفها الوجه
الرابع ان الاستفهام الذي تفيده المتصلة لا يكون الا حقيقيا والذي
تفيده المنقطعة يكون حقيقيا نحو انها لابل ام شاء على احد الاحتمالين
وغير حقيقي نحو ام اتخذ مما يخلق بنات ام له البنات ولكم البنون
ام تسألهم اجرا فهم من مغرم مثقلون ام عندهم الغيب الايات
تقرير اخر في الفرق مختصرا اعلم ان الفرق بين المنقطعة والمتصلة
من اوجه احدها ان ما قبل المتصلة لا يكون الا استفهاما وما قبل المنقطعة

اعتراض الشرط على الشرط

وهو من الفن السابع من الاشباه والنظاير

مسئلة اعتراض الشرط على الشرط للشيخ جمال الدين بن هشام

هذا فصل نتكلم فيه بعون الله وقوته على اعتراض الشرط على الشرط اعلم
انه يجوز ان يتوارد شرطان على جواب واحد في اللفظ على الاصح وكذا في
اكثر من شرطين وربما توهم متوهم من عبارة النحاة حيث يقولون اعتراض
الشرط على الشرط ان ذلك لا يكون في اكثر من شرطين وليس كذلك ولا
هو مرادهم ولتحقق اولا الصورة التي يقع فيها في اصطلاحهم اعتراض
الشرط على الشرط فان ذلك مما يقع فيه الالتباس والغلط فقد وقع ذلك
لجماعة من النحاة والمفسرين ثم نتكلم على البحث في ذلك والخلاف في جوازه
وتوجيهه فنقول ليس المراد باعتراض الشرط على الشرط واحدة من هذه
المسايل الخمس التي نحن نذكرها احدها ان يكون الشرط الاول مقرونا
بجوابه ثم ياتي الشرط الثاني بعد ذلك كقوله سبحانه يا قوم ان كنتم
امنتم بالله فعليه توكلوا ان كنتم مسلمين خلافا لمن غلط فجعله من
الاعتراض وقايل هذا من الحق على من اجل لانه اذ ذكر جواب الاول
تاليا له فاتى اعتراض هنا الثانية ان يقترن الثاني بفاء الجواب لفظا
نحو ان تكلم زيد فان اجاد فاحسن اليه لان الشرط الثاني وجوابه جواب
الاول الثالثة ان يقترن بها تقديرا نحو فاما ان كان من المقربين
خلافا لمن استدل بذلك على تعارض الشرطين لان الاصل عند النحاة

مهما

مهما يكن من شيء فان كان المتوفى من المقربين فجزاؤه روح فحذفت
مهما وجملة شرطها وانيب عنها اما فصار اما فان كان ففروا من ذلك
لوجهين احدهما ان الجواب لا يلي اداة الشرط بغير فاصل والثاني ان
الفاء في الاصل للعطف فحقها ان يقع بين شيئين وهما المتعاطفان
فلما اخرجوها في باب الشرط عن العطف حفظوا عليها المعنى الاخر وهو
التوسط فوجب ان يقدم شيء مما في حيزها عليها اصلاحا للفظ فقدمت
جملة الشرط الثاني لانها كالجزء الواحد كما قدم المفعول في فاما اليتيم
فلا تقهر فصار اما ان كان من المقربين فروح فحذفت الفاء التي هي جواب
ان لئلا تلتقي فاءان فتلخص ان جواب اما ليس محذوفا بل مقدما
بعضه على الفاء فلا اعتراض الرابعة ان يعطف على فعل الشرط شرط
اخر كقوله سبحانه وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم اجوركم ولا يسالكم اموالكم
ان يسالكموها فيحفكم تبخلوا ويفهم من كلام ابن مالك ان هذا من
اعتراض الشرط على الشرط وليس بشيء الخامسة ان يكون جواب
الشرط محذوفا فليس من الاعتراض نحو ولا ينفعكم نصحي الاية وكذلك
وامراة مومنة ان وهبت نفسها الاية خلافا لجماعة من النحويين منهم
ابن مالك وحجتنا على ذلك انا نقول نقدر جواب الاول تاليا له مدلولا
عليه بما تقدم عليه وجواب كذلك مدلولا عليه بالشرط الاول وجوابه

الشرطين م

ان اردت ان انصح لكم م

الثاني م

المقدمين عليه فيكون التقدير في الاولى ان اردت ان انصح لكم فلا ينفعكم
نصحي وكذا التقدير في الثانية ومثل ذلك ايضا بيت الحماسة ؛ لكن قومي و
ان كانوا ذوي عدد ؛ ليسوا من الشر في شيء وان هانا ؛ فقد تبين فانه
حسن واذ قد عرفت انا لا نريد شيئا من هذه الانواع بقولنا اعتراض
الشرط فاعلم ان مرادنا نحو ان ركبت ان لبست فانت طالق وقد
اختلفوا قولا في صحة هذا التركيب فمنعه بعضهم على ما حكاه ابن الدهان
واجازه الجمهور واستدل بعض المجيزين بالايات السابقة وقد بينا
انها ليست مما نحن فيه لا في ورده ولا في صدره وانما الدليل في قوله سبحانه
ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات الى قوله لعذبنا فالشرطان و
هما لولا ولو قد اعترضا وليس معهما الا جواب واحد متاخر عنهما وهو
لعذبنا وفي اية اخرى على مذهب ابي الحسن وهي قوله سبحانه اذا
حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية فانه زعم ان قوله الوصية
للوالدين على تقدير الفاء اي فالوصية فعلى مذهبه يكون مما نحن فيه
واما اذا رفعت الوصية بكتب فهو كالايات السابقات في حذف
الجوابين وهذان الموطنان خطرا لي قديما ولم ارهما لغيري
ومما يدل ايضا قول الشاعر ؛ ان تستغيثوا بنا ان تذعروا ؛ تجدوا
منا معاقل عز زانها الكرم ؛ وقد استعمل ذلك الامام ابو بكر بن دريد

على الشرط م

معاقل م

في

مقصورته م

في مقصورته حيث يقول ؛ فان عثرت بعدها ان وألت ؛ نفسي من
هاتا فقولا لا لعا ؛ واذ قد عرفت صورة المسئلة وما فيها من الخلاف
وان الصحيح جوازها فاعلم ان المجيزين لها اختلفوا في تحقيق ما يقع
به مضمون الجواب الواقع بعد الشرطين على ثلثة مذاهب فيما بلغنا
احدها انه انما يقع بمجموع امرين احدهما حصول كل من الشرطين والاخر
كون الشرط الثاني واقعا قبل وقوع الاول فاذا قيل ان ركبت ان لبست
فانت طالق فان ركبت فقط او لبست فقط او ركبت ثم لبست فانها
طالق فانها لم تطلق فيهن وان لبست ثم ركبت طلقت هذا قول الجمهور
النحويين والفقهاء وقد اختلف النحويون في تاويله على فريقين احدهما
قول الجمهور ان الجواب المذكور للاول وجواب الثاني محذوف لدلالة
الاول وجوابه عليه والدليل على ان الشرط وجوابه دليلان على جواب الشرط
الاول ان الحال لا يمتنع اقترانها بحرف الاستقبال لانها مستقبلة على
الاول وعلى هذا صحة مسئلة ابي علي وصحة تخريج الحكم مسئلة الشرط
اعني صحتها من هذا الوجه لا صحتها مطلقا فانها معترضة بغير
ذلك نعم يتضح على هذا بطلان تعميم ابن مالك اقتران الحال بحرف
استقبال وقد اتضح الامر في تحقيق هذين الوجهين والحمد لله والمذهب
الثاني ما يقع مضمون الجواب الواقع بعد الشرطين حكي له بعض علمائنا

وجهين م

عن امام الحرمين ان القايل اذا قال ان ركبت ان لبست فانت
طالق كان الطلاق معلقا على حصول الركوب واللبس سواء وقعا
على ترتيبهما فى الكلام ام متعاكسين ام مجتمعين ثم رايت
هذا القول محكيا عن غير الامام والذي يظهر لي فساد هذا
القول لان قايله لا يخ من ان يجعل الجواب المذكور لمجموع الشرطين
او للاول فقط او للثانى فقط لا جايز ان يجعله جوابا لهما معا لانه
اما ان يقدر بين الشرطين حرفا رابطا اولا فان لم يقدر فى الكلام
يصح ان يورد على جواب واحد لان ذلك نظير ان تقول زيد عمرو
عندك وتجعل عندك خبرا عنهما فيقال لك هلا اذا شركت بين
الاسمين فى الخبر الواحد اتيت بما يربط بينهما وان قدرته فلا
يخلو ذلك الذي تقدره من ان يكون فا اوواوا اذ لا يصح غيرها
فان قدرته فاء كالفاء المقدرة فى قوله من يفعل الحسنات الله
يشكرها اى فالله يشكرها فالشرط الثانى وجوابه جواب الاول
فعلى هذا لا يقع الطلاق الا بوقوع مضمون الشرطين وكون الثانى
بعد الاول كما انك لو صرحت بالفاء كان الحكم كذلك وهذا خلاف
قوله ثم حذف الفاء لا يقع الا فى النادر من الكلام او فى الضرورة
فلا يحمل عليه الكلام وان قدرت الواو كما هى مقدرة فى قوله سبحانه

وجوه

وجوه يومئذ ناعمة اي ووجوه يومئذ ناعمة عطفا على وجوه يومئذ
خاشعة فلا شك ان الطلاق يقع بكل من الامرين على هذا
التقدير ولكن هذا التقدير لا يتعين لجواز ان المتكلم انما قدر
الفا فلا يقع الا بالمجموع مع الترتيب المذكور او يكون الكلام لا
تقدير فيه فلم قلت يتعين تقدير الواو ولا جايز ان يجعله جوابا للاول
فقط وجواب الثانى محذوف لدلالة الشرط الاول وجوابه عليه لانه على
هذا التقدير يلزمه ان يقول بقول الجمهور وهو لا يقول به ولا جايز
ان يجعله جوابا للثانى لانك اما ان تجعل جواب الشرط الاول هو
الشرط الثانى وجوابه او محذوفا يدل عليه الجواب المذكور للثانى لا
سبيل الى الاول لانه على هذا التقدير يجب الفا فى الشرط الثانى لانه لا يصح
للشرط ان يلى الشرط لو قلت إن إن لم يصح وكل جواب لا يصلح ان
يكون شرطا فانه يتعين اقترانه بالفاء ولا فاء هنا فاستعمال هذا
الوجه وان قلت لعله يجعل مثل قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها
فهذا وجه ضعيف كما قدمنا فلم حمل الكلام عليه بل لم اوجبت ان يكون
الكلام محمولا عليه ولا سبيل الى الثانى لانه خلاف المالوف فى العربية
فان منهاج كلامهم ان يحذف من الثانى لدلالة الاول لا العكس
فاما قوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض بخلاف الجادة حتى

قوله فلا شك جواب قوله وان قدرت الواو ١٢

الجادة صر

تحمل ظ

لقد تخيّل له ابن كيسان فجعل نحن للمتكلم المعظم نفسه ليكون
لاض خبراعنه فانت ترى عدم أنسهم بهذا النوع حتى تكلف له
هذا الامام هذا الوجه حكى عنه ابو جعفر النحاس في شرح الابيات
ولانه ايضا خلاف المالوف من عادتهم في توارد ذوي جوابين
من جعل الجواب للثاني ثم الذي يبطل هذا المذهب من اصله
انا تاملنا ما ورد من كلام يا قوم ان كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا
فحذف الجواب لدلالة ما تقدم عليه وهذا المقول من ابي الحسن
بمكان لان القاعدة انه اذا توارد في غير مسئلتنا على جواب
واحد شيئان كل منهما يقتضي جوابا كان الجواب المذكور للاول
كقولك والله ان تاتني لاكرمنك بالتاكيد جوابا للاول
وان تاتني والله اكرمك بالجزم جوابا للشرط فكذا القياس
يقتضي في مسئلة توارد شرط على شرط ان يكون الجواب
للسابق منهما ويكون جواب الثاني محذوفا لدلالة الاول
وجوابه عليه فمن ثم لزم في وقوع المطلق على ذلك ان يكون
الثاني واقعا قبل الاول ضرورة ان الاول قائم مقام الجواب
حتى ان الكوفيين وابا زيد والمبرد يزعمون في نحو انت
ظالم ان فعلت ان السابق على الاداة هو الجواب لا دليل

ذلك م

بيان خلاف المالوف

على الجواب والجواب لا بد من تاخره عن الشرط لانه اثره ومسببه فكذلك
الدليل على الجواب لانه قائم مقامه ومغن في اللفظ عنه وقد يجوز
في هذا ان في كل من الجملتين مجازا فمجاز الاولى الفصل بينها وبين
جوابها بالشرط الثاني ومجاز الثانية بحذف جوابها وعلى هذا
فيجوز كون الشرط الاول ماضيا ~~لان القاعدة في الجواب انه لا~~
يحذف الاول ماضيا لان القاعدة في الجواب انه لا يحذف الا و
الشرط ماض فاما قوله ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا منا معا
قل
غرّ ابنها الكرم فضرورة كقوله يا اقرع بن حابس يا اقرع انك ان
يصرع اخوك تصرع القول الثاني قول ابن مالك ان الجواب
المذكور للاول كما يقوله الجمهور لكن الشرط الثاني لا جواب له لا
مذكور ولا مقدر لانه مقيد للاول تقييده بحال واقعة موقعه
فاذا قلت ان ركبت ان لبست فانت طالق فالمعنى ان ركبت
لابسة فانت طالق وكذلك التقدير في البيت ان تستغيثوا بنا
مذعورين تجدوا فهو موافق الجمهور في اشتراط تاخر المقدم و
تقدم المؤخر لكن توجيهه مخالف لتوجيههم وعندي ان ما ادعوه
اولى من جهات احدها ان دعواهم جارية على القياس فان الشرط
يكون جوابه ظاهرا او مقدرا ودعواه خارجة عن القياس لانه جعله

ومضارعها واما الشرط الثاني فلا يحذف في فصيح الكلام ان يكون الا م

الثالث ظ

ارخ التوليين الذين اشار اليها بقوله وقد اختلف النحويون فيها وبلغ على وجهين احدهما قول الجمهور ان الجواب المذكور للاول وجواب الثاني محذوف وثانيهما قول ابن مالك ... عكس قول الجمهور واما المذهب الثالث في مسئلة اعتراض الشرط على الشرط فمبني على ... فافهم

شرطا لاجواب له لا في اللفظ ولا في التقدير وكان ادعاء ما يجري على
القياس اولى الثاني ان ما ادعاه لا يطرد له الا حيث يمكن اجتماع
اللفظين كالامثلة السابقة اما اذا قيل ان قمت ان قعدت فانت
طالق فانه لا يمكن ان يقدر في ذلك ان قمت قاعدة فان هذا من المحال
وينبغي على قوله انها لا تطلق اصلا ولكن كذا لم يجتمع الفعلان في العادة
وان لم يتضادا نحو ان اكلت ان شربت وكذلك اذا قال ان صليت
ان توضأت انت فانه لم يصح ان يقدر ان صليت متوضئا بعني
موقعا للوضوء فانهما لا يجتمعان الثالث ان الشرط بعيد من
المذهب للحال الا ترى انه للاستقبال والحال حال كلفظها وبابها
المقارنة واذا تباعد ما بين السببين لم يصح التجوز باحدهما عن الاخر و
قد نص في الجملة الواقعة حالا شرطها ان لا تصدر بدليل استقبال
لما بينهما من التنافي نعم في مسايل العصري عن الشيخ ابي علي اجازة
ذلك في نحو لاضربنه ذهب او مكث ولاضربنه ان ذهب وان
مكث والذي يحمل ان الحال كما ذكر النحاة على ضربين حال
مقارنة وحال منتظرة وتغني حالا مقدرة فالاولى واضحة و
الثانية نحو ادخلوها خالدين فان الخلود ليس شيئا يقارن
الدخول وانما هو استمرار في المستقبل ويقدر النحويون ذلك

ادخلوها

ادخلوها مقدرين الخلود وكذلك لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله
آمنين محلقين رؤسكم اي مقدرين فانهم حالة الدخول لا يكونون محلقين
ولا مقصرين انما هم مقدرون الحلق والتقصير فهذا كلام العرب من
اعتراض الشرط على الشرط فوجدناهم لا يستعملونه الا والحكم معلق على مجموع
الامرين بشرط تقدم المؤخر وتاخر المقدم فوجب ان يحمل الكلام على ما ثبت في
كلامهم كقوله ان تستغيثوا بنا ان تذعروا فان الذعر مقدم على الاستغاثة
والاستغاثة مقدمة على الوجدان فهذا ما عندي في دفع هذا المذهب
الثالث ان الشرط الثاني جوابه مذكور والشرط الاول وجوابه الشرط
الثاني وجوابه فاذا قيل ان ركبت ان لبست فانت طالق فانما تطلق اذا
ركبت اولا ثم لبست وهذا القول راعى من قال به ترتيب اللفظ واعطى
الجواب لما جاور فانما يستقيم له هذا العمل على تقدير الفاء في الشرط
الثاني ليصح كونه جوابا للاول وعلى قول هذا فلا يلزم مضي فعل الشرط الاول
ولا الثاني لان كلا منهما قد اخذ جوابه وهذا القول باطل بامور احدها
ان الفاء لا تحذف الا في الشعر الثاني ان القاعدة في اجتماع ذوي
الجواب ان يجعل الجواب للسابق منها والثالث انه لا يتاتى له في
نحو قوله ان تستغيثوا بنا الخ لان الذعر مقدم على الاستغاثة فهذا
ما بلغنا من الاقوال في هذه المسئلة وما حضرنا فيها من المباحث وتحر

اذا قيل ان تدعوا ان تستغيثوا
بنا تغيثوا وان تتوضا ان صليت
أثبت كان كلاما صح

لنا انه باطلا لما قررناه من ان الصحيح ان الجواب للشرط الاول وان
جواب الثاني محذوف مدلول عليه بالشرط الاول وجوابه فيجب ان
يكون الشرط الاول وجوابه مسببين عن الشرط الثاني والامر فيما
ذكرت بالعكس والصواب ان يقال ان صليت ان توضأت
أثبت وكنا قدمنا انه يعترض اكثر من شيئين وتمثيل ذلك ان
اعطيتك ان وعدتك ان سألتني فعبدي حر فان وقع السؤال
اولا ثم الوعد ثم الاعطاء وقعت الحرية وان وقعت على
غير هذا الترتيب فلا حرية على القول الاول وهو الصحيح ويأتي فيه
ذلك الخلاف في التوجيه فالجمهور يقولون فعبدي حر جواب ان
اعطيتك وان اعطيتك فعبدي حر دال على جواب ان وعدتك
وهذا كله دال على جواب ان سألتني وكانه قيل ان سألتني فان
وعدتك فان اعطيتك فعبدي حر وعند ابن مالك ان المعنى
ان اعطيتك واعدا لك سائلا اياي فعبدي حر فواعدا
حال من فاعل اعطيتك وسائلا حال من مفعوله وقوله فعبدي
حر جواب للشرط الاول وهذا مقتضى قوله في الشرطين وهذا
ايضا ضعيف تمت الرسالة بعون الله قد بلغ الكتاب ... ه
وتوفيقه في ثاني عشر صفر سنة ثمان ومائة
بعد الالف من الهجرة ١١٠٨

حرّر

بلغ القبال

١٧٧

بسم الله الرحمن الرحيم

اسماء بحور الشعر الخمسة عشر على اجمال وترتيب اشتهر

طويل مديد والبسيط ووافر ۝ وكامل اهزاج الاراجيز ارملا
سريع انسراح والخفيف مضارع ۝ ومقتضب المجتث قرب لتفضلا

في تعريف البحور على التفصيل والترتيب المذكور الطويل

طويل له دون البحور فضايل ۝ فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلُ

المديد

لمديد الشعر عندي صفات ۝ فاعلاتن فاعلن فاعلاتُ

البسيط

ان البسيط لديه يبسط الامل ۝ مستفعلن فاعلن مستفعلن فعَلُ

الوافر

بحور الشعر وافرها جميل ۝ مفاعلتن مفاعلتن فعولُ

الكامل

كمل الجمال من البحور الكامل ۝ متفاعلن متفاعلن متفاعلُ

الهزج

على الاهزاج تسهيل ۝ مفاعيلن مفاعيلُ

الرجز

في ابحر الارجاز بحر يسهل ۝ مستفعلن مستفعلن مستفعلُ

الرمل

رمل الابحر ترويه الثقات   فاعلاتن فاعلاتن فاعلات

السريع

بحر سريع ماله ساحل   مستفعلن مستفعلن فاعل

المنسرح

منسرح فيه يضرب المثل   مستفعلن مفعولات مفتعل

الخفيف

يا خفيفا خفت به الحركات   فاعلاتن مستفعلن فاعلات

المضارع

تعد المضارعات   مفاعيلن فاعلات

المقتضب

اقتضب كما سالوا   فاعلات مفتعل

المجتث

ان جثت الحركات   مستفعلن فاعلات

المتقارب

عن المتقارب قال الخليل   فعولن فعولن فعولن فعل

تمت البحور

تمت

الآل ما اشرف من البعير والسراب او خاص بما في اول النهار يذكر ويؤنث

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نثق

مقالة في ذكر المؤنثات السماعية على ترتيب حروف الهجا **الالف**
اُذن اصبع اردى وهي المعز الجبلى اتان امام آل وهي السراب كونب
وهي النشاط والريح ارض انس ابهام إجاء وهي اسم جبل ابل إست
افعى اضحى **الباء** بُنصر سُبُر بقر باع بشر يجوز تذكيره وتانيثه
التاء تيراك وهي السكين تمر يذكر ويؤنث **الثاء** ثمام وهي نبت
يُصنع منه الحصير واما ثعلب وثعلبان وثمر فتذكر ويؤنث **الجيم**
جراد جُن جحيم جِعا بكسر الجيم وهي الحبل الذي يشد الرجل على
وسطه اذا نزل الى البئر جرجود جهنم جام **الحاء المهملة**
حلاق وهي الموت حَضارِ وهي نجم حرب حمص حضا جرف
هي الضبع حرور بها وهي الريح الحارة في الليل حرور وهي الطريق
من العلو الى السفل حانوت وهي الدكان واما الحال والحام فيذكران
ويؤنثان **الخا المعجمة** خنصر خيل خمر وجميع اسامي الخمر وصفاتها
واما الخرنق بكسر الخا وهي ولد الارنب فيذكر ويؤنث **الدال المهملة**
دُبُر دار دِرْع وهي التي تلبس في الحروب لدفع السلاح واما الدرع
الذي هو قميص النساء فمذكر **الذال المعجمة** ذراع ذكا وهي اسم الشمس
ذَهَب ذَنُوب بمعنى الدلو ذَوْد وهي من الثلثة الى العشرة من النوق
الراء المهملة ريح وجميع اسمائها كالجنوب والشمال وغيرها الرِجل اللحية

هي عضو من الحيوان والرجل التي هي قطعة من الجراد رَكِيّ وهي البئر
رَحِم رَحىً رُوح بمعنى النفس واما الروح بمعنى المهجة فمذكر الزا
المعجمة زَنَد زَوج السين المهملة سه وهي الاست ساق سعير
سلطان سماء سِلْم وهي الصلح سبيل سِقط سِلاح سرا ويل
سباط وهي الحمى سقر سوق سرى سموم وهي الريح الحارة في
النهار الشين المعجمة شمال شعوب وهي الموت شمس واما الشعير
فيذكر ويؤنث الصاد المهملة صاع صيد صراط صبوب وهي مثل
الحرور صعود وهي ضد الصبوب واما صليف وهي صفحة العنق
فيذكر ويؤنث الضاد المعجمة ضِلع ضَرَب بفتح الضاد وهي
العسل الابيض ضبع ضان ضحى الطا المهملة طاغوت
طباع طَبَق طُوى وهي اسم السير طير طشت طاووس الظا
المعجمة الظهر بضم الظاء العين المهملة عَضُد عَجُز عَرُوض
وهي آخر المصراع الاول من البيت واسم مكة ومدينة عَقِب عقرب
عرب عاتق عُقاب وهي طير يصطاد بها عَير عرس وهي
الزوجة عوا بفتح العين وهي منزل من منازل القمر عجم عصا
عشاء عنكبوت عين الغين المعجمة غُول غنم الفاء
فخذ فَخْت وهي الكرش فرس وهي تحت خف البعير فهر و

الفرس للبعير كالحافر
للفرس مؤنثة والنون
زايدة

هي

هي الحجر الصغير واسم قبيلة فاس القاف قنيت وهي الافعا قفا قِدْر
قناة الريح قلت وهي الحفرة في الجبل قوس قدام قدم قليب وهي البئر
الكاف كف كراع وهي لطريق الجبل ولما دون الركبة من الانسان و
لما دون الكعب من الدواب كبد كرش كتف كود د وهي
موضع مرتفع صعب كأس لحم اللام لظى ليل لبوس لسان الميم
معًا وهي الكرش ملح منكب موسى وهي ما يحلق به الرأس منون و
هي الموت منجنيق منجنون وهما الدولاب يستقى به الماء ويقال لها
بالفارسية چرخ وكودون النون نار ناب وهي الجمل الكبير النسن
نيل نوى وهي البعد وجمع نواة نَعْل نفس نخل نخيل نعم نسم و
الخلق والنفس نخل الياء يمين بجميع معانيها وكذا يد
والياء بمعنى اليد يعرب وهي اسم قبيلة فهذه الالفاظ مؤنثات
سماعية والجموع كلها مؤنثة الا جمع السلامة واسم البلدان يجوز
تذكيرها بتاويل الموضع ونحوه وتانيثها بتقدير البقعة ونحوها
نقول هذا بغداد وهذه بغداد وجميع حروف الهجاء والحروف
المعنوية نحو في وعلى واشباههما كلها مؤنثات سماعية

اعتبر بعضهم في الكلام القصد اي قصد المتكلم افادة السامع لاخراج كلام النايم ونحوه فانه عار
عن القصد وقد يمنع كون ذلك ليس بكلام كما صحح ابو حيان ولو سلم فلا حاجة الى التصريح
بالقصد كما في التصريح لان حسن سكوت المتكلم يستدعي ان يكون قاصدا لما تكلم به او
لان ما خرج به قد خرج بقيد الافادة واعتبر بعضهم اتحاد الناطق اي احترازا
من ان يصطلح شخصان على ان يذكر احدهما اسما او فعلا ويذكر الاخر خبر المبتدا
او فاعل الفعل قال ابن مالك وهذا غير محتاج اليه لوجهين احدهما انه كما لا يعتبر
اتحاد الكاتب في كون الخط خطا كذلك لا يعتبر اتحاد الناطق في كون الكلام كلاما
والثاني ان كل واحد من المصطلحين متكلم بكلام وانما اقتصر على كلمة واحدة اتكالا على نطق
الاخر بالاخرى وفي الوجه الاول تسليم ان الكلام الواحد قد يصدر من اثنين وهو لا
يتصور البتة ضرورة ان كل كلام مشتمل على نسبة احد طرفيه الى الاخر والنسبة امر
نفساني لا يقبل التجزي ولا يقوم الا بمحل واحد نبه عليه المرادي قال بعضهم وهذا يعني
اعتبار اتحاد الناطق لم ينقل عن نحوي فيما نعلم وانما ذكره بعض من تكلم في الاصول
انتهى قال البدر الدماميني في شرحه على التسهيل ولا اكاد اقضي العجب من شيخ
جمال الدين عبد الرحيم الاسنوي حيث ذكر هذه المسئلة في كتابه المسمى بالكوكب الدري
الموضوع لتنزيل الفروع الفقهية على الاصول الاحكام النحوية فرتب على الاختلاف
في هذه القاعدة فروعا منها لو وكل وكيلين لطلاق زوجته فقال احدهما فلانة
يعني الزوجة المذكورة وقال الاخر طالق وقال ان بنيناه على اشتراط اتحاد
الناطق بالكلام لم يقع الطلاق والا وقع وقد علمت استحالة الوجه الاول فكيف
يبنى عليه حكم شرعي فتامله انتهى قلت تاملته فوجدته محض تقول على الاسنوي
فانه لم يقل ذلك في كتابه المذكور اصلا وهذه عبارته بعد ان ذكر المسئلة وصحح عدم
اشتراط ذلك في الكلام ومن فروعها ما اذا كان له وكيلان باعتاق عبد او
وقف او غير ذلك واتفقا على ان يقول احدهما مثلا هذا ويقول الثاني حر
ولا استحضر فيها الان نقلا انتهى كلامه في الكوكب الدري بنصه ومنه نقلت
فاين ما نقله من بناء الحكم الشرعي على المسئلة وهل هذا الا تشنيع بحت ملك
الحدائق الندية شرح الفوائد الصمدية للسيد علي خان المدني

المصدر الجاري على فعللة كثيرا ما يشتق من الجمل
الكلامية على غير قياس فيراد به قول تلك الجمل
والتكلم بها وذلك كالحيعلة من حي على الصلوة و
حي على الفلاح والهيللة من لا اله الا الله والحمدلة من
الحمد لله والحولقة من لا حول ولا قوة الا بالله والبسملة من
بسم الله والحسبلة من حسبنا الله والسبحلة من سبحان
الله والجعلفة من جعلت فداك ذكرها المطرزي في شرح المقامات

والا فعال الا فعل التعجب ...
... كما جاز ابن كيسان تصغير ...

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين وسلام على المرسلين اما بعد فيقول الفقير الى الله محمد الحسيني زرقه
الله العلم العيني ان اللغز قسمان معنوي واعرابي وقد صنفت في القسم الاول ما يتبصر به
الناظر الطالب للاحجية شرحي الصغير والكبير على الفوايد الصمدية واريد الآن ان اجمع
بعض ما هو من القسم الثاني من التراكيب المشكلة والاشعار المعضلة لاشكال لفظها او معناها
ما يحاجى به ويعاني عليه ترويحا للمغويين وادخالا للسرور على المومنين
كساني ابي عثمان ثوبان في الوغى وهل ينفع الثوب الرقيق لدى الحرب قيل البيت
لذي الارثان والكاف للتشبيه وساني فاعل من سنوت على البعير سناوة اذا سقيته وهو مضاف لابي
وعثمان بيان او بدل من ابي جر بالفتح لمنع صرفه بالعلمية والالف والنون وثوبان بالفتح ايضا كذلك
بيان ثان لابي على بدلية عثمان او جواز تعدد البيان او بيان اول لعثمان فهو وثوبان لابيه
عثمان وفي الوغى وجه التشبيه وعلى هذا المعنى للبيت واللاوب ان يكون ثوبان على هذا مبتدا
اي ثوبان وهو رجل مثل ساقي ابي في الحرب اي ضعيف فيها او يقرك في فعل ومفعول به